

مَوْصُوفَةٌ مُشَرَّبَةٌ

# فَقِيرَاتُ بَيْتِ عَزِيمِ الظَّالِمِي

٢٨٤ - ١٥٦ هـ

«مَا كُنَّا فِيهِ مُجَازَاتٍ»

١

• مَصْنُوعٌ فَقِيرَاتُ بَيْتِ عَزِيمِ الظَّالِمِي - فِي بَلَدَيْنِ •  
• فِيمَا بَيْنَ الْعَقْلِ لِابْنِ قَتَنِ - فِي بَلَدَيْنِ •

الْمُصَنِّفُ  
أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ  
الْبَغْدَادِيُّ  
الْمَوْلَى

فَصْلُحَتُهُ وَأَعْلَاهُ  
بَيْتُ النِّشْرِ الْكَشَافِي  
الْمَوْلَى الْقَائِمُ بِأَمْرِ الْبَيْتِ  
وَالْمَوْلَى الْقَائِمُ بِأَمْرِ الْبَيْتِ

مَكْتَبَةُ الْمَدِينَةِ

الْمَدِينَةِ الْمَكِينَةِ









بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجزء الأول

إهداء ٢٠٠٦

المرحوم الدكتور/ علي حسين كرار  
القاهرة

الطبعة الأولى لمكتبة السنن بالقاهرة  
١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

جميع الحقوق محفوظة للناشر  
مكتبة السنن لصاحبها شرف الدين محمد بن المنجى بجازي



مكتبة السنن  
الدار السننية لدراسة العلم

دار تراثية للنشر والتوزيع والطباعة والبحث العلمي وتصدير واستيراد الكتب  
المعاملة : ٨١ شارع البستان أمام شارع الجمهورية - جازي - تليفون ٣١٨ ٢٩٠٠  
فاكس : ٢٩٤٦٤٥٠ - تليفون : ١٩١٧١٩ UN٢١٢١٢٢ - ص ٢٠ ١٢٨٩ القاهرة

مَوْسُوعَةٌ تَقْرَبُ

# فِيهِ ابْنُ حَزْمٍ الظَّاهِرِيُّ

٣٨٤ - ٤٥٦ هـ

«ثَلَاثَةُ مُجَلَّدَاتٍ»

- مُعْتَمِدٌ فِيهِ ابْنُ حَزْمٍ الظَّاهِرِيُّ - فِي مُجَلَّدَيْنِ «
- فَهْرَسُ الْمَحَلِّ لِابْنِ حَزْمٍ « فِي مُجَلَّدٍ »

النَّهَارِيسُ  
أُسْرَفُ بْنُ عَبْدِ الْقَيْصُودِ  
الْبَغْدَادِيُّ  
وَفَقَّهُ

تَصْنِيفٌ وَاعْتِدَادٌ  
بِحَمْدِ الْمُنِيرِ الْكَثَّانِي  
أَمَّا زَاوِيَةُ الْقَلْبِ وَالْحَرْفِ بِمَدِينَةِ رَمْلَى  
وَجَاهِزَتِهَا أَمَامَ الْإِلهِ - بِمَكْتَبَةِ الْكُتُبِ

مَكْتَبَةُ السَّنَةِ



# معجم فقه ابن عزم الظاهري

المجلد الاول





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة تعريفية بهذا المعجم

بقرئش لجنة موسوعة الفقه الإسلامي  
الأستاذ مصطفى أحمد الزرقا

بعد ما أنشئت كلية الشريعة في جامعة دمشق رأى القائمون عليها أن رسالتها لا تنحصر في التدريس العالي لعلوم الشريعة وما يتصل بها وينير سبلها من دراسات ، بل يجب أن يكون لها عمل إنشائي ذو أثر بارز ، ففكروا بمشروع ( موسوعة الفقه الإسلامي ) وهو مشروع عظيم جل ، غايته إعادة سبك الفقه الإسلامي بترتيب جديد على أساس الكلمات الاصطلاحية العنوانية ذات الدلالة على الموضوعات والمسائل الفقهية مرتبة تلك الكلمات العنوانية بحسب أوائل حروفها وفقاً لترتيب حروف الهجاء المسمى بالترتيب الأبيجدي ، وهو الترتيب الذي تتبعه معجمات اللغة لشرح مفرداتها . فكما يراجع الشخص معجماً لغوياً عن كلمة ويستخرجها منه وفقاً لترتيب حروفها لكي يرى معناها

اللفوي يراجع الباحث هذه الموسوعة الفقهية عن الكلمة ذات الدلالة على الموضوع الذي يريده ، ويستخرجها من الموسوعة بالطريقة نفسها ، أي بحسب ترتيب حروفها ، ليرى ما تحتها من الأحكام الفقهية التي يقررها الفقهاء . فمن أراد معرفة الأحكام الفقهية المتعلقة بالتقادم مثلاً أو بالاستصحاب أو بالشهادة أو بالاقرار أو بهلاك المال المبيع قبل القبض وبعد القبض يراجع هذه الكلمات المرتبة في الموسوعة بحسب أوائل حروفها فيرى تحت كل منها الأحكام الفقهية المقررة في الموضوع . وبذلك يسهل على كل انسان ولو غير فقيه اختصاصي أن يستخرج الحكم الفقهي الذي يبحث عنه من هذه الموسوعة بسهولة نفسها التي يراجع بها عن معنى كلمة لغوية في معجم ، بينما يتعسر أو تعذر على غير الفقيه المذهبي المختص أن يستخرج حكماً فقهاً من كتب الفقه المذهبية لعدم معرفته أين يوجد الحكم المطلوب ، هذا بالإضافة الى الصعوبة الناشئة من الاستطرادات التي تذكر فيها الأحكام في غير مظاهرها ، مما تصعب بسببه المراجعة في كتب الفقه حتى على الفقيه المختص .

ولما تم تأليف لجنة موسوعة الفقه الاسلامي قامت اللجنة بدراسة الطرق والأساليب الممكنة في سبيل تحقيق فكرة الموسوعة وإبرازها الى الوجود . واستقر رأيا على ضرورة البدء باستخراج الألفاظ الفقهية التي ستكون هي الكلمات العنوانية ( أي ذات الدلالة



الاصطلاحية) التي يستوعب مجموعها بحوث الفقه الاسلامي في شتى أبوابه وفصوله ومساائله ، ليتمكن ترتيبها بحسب أوائل حروفها ترتيباً معجبياً ، ثم توزيعها على الفقهاء الكتاب لكتابة الأحكام الفقهية العائدة لكل منها ثم اخراج هذه الأحكام بهذا الترتيب الأبجدي في صورة موسوعة فقهية. وقد مشت اللجنة في هذا الطريق شوطاً واسعاً واستعانت بمن كلفتهم مهمة التتبع والاستعراض لطائفة من أمهات الكتب الفقهية في المذاهب لاستقصاء الألفاظ الفقهية العنوانية التي تؤلف الهيكل اللفظي للموسوعة .

وفي أثناء هذا الطريق رأت اللجنة أن مما يتصل بهذا الغرض ويساعد على تعييد طريقه أن تفهرس كتاباً فأكثر من أمهات كتب الفقه العام الجامعة فهرسة أبجدية تستوعب كل مباحثه ومساائله وتطبعها ، فكون بذلك قد أصابت هدفين في وقت واحد ، بحيث يكون الفهرست الأبجدي للكتاب المختار من كتب الفقه العام أساساً للهيكل اللفظي للموسوعة فلا يبقى إلا أن يضاف إليه ما لا يوجد فيه من الألفاظ الاصطلاحية العنوانية مما يستخرج من الكتب المذهبية الأخرى ، وفي الوقت نفسه يكون هذا الفهرس دليلاً لمن يكتبون بحوث الموسوعة على ما في ذلك الكتاب المختار من بحوث الفقه العام ، فيكون لهم مرجعاً يسهل عليهم بهذا الفهرس الأبجدي الرجوع اليه والاستمداد منه .

وما فتئت هذه الفكرة أن قويت لدى اللجنة ، ووقع الاختيار على كتاب « المحلى » لابن حزم الظاهري ليصكون هو باكورة هذا العمل المجاني المفيد في طريقة حياة الموسوعة ، باعتبار أن المحلى ، وإن كان مؤلفه ظاهرياً ، هو معتبر من أمهات كتب الفقه العام بما تضمن من عرض للمذاهب الأخرى ومناقشات لها .

وقد كلفت اللجنة أحد أعضائها الأستاذ السيد محمد المتصر الكتاني أستاذ التفسير والحديث النبوي في كلية الشريعة بجامعة دمشق ورئيس قسم علوم القرآن والسنة فيها أن يقوم باستعراض المحلى ووضع ذلك الفهرس الأيجدي لكل ما فيه من بحوث ومسائل ، نظراً لمزيد خبرة الأستاذ المتصر بهذا الكتاب ومضموناته وانصرافه من عهد بعيد الى دراسة الفقه الظاهري وابن حزم بتعمق واستيعاب ، وهيأت اللجنة له من يعاونه في هذا العمل الجليل . همام الأستاذ المتصر بالعبء خير قيام .

ثم لما بدأ الأستاذ المتصر العمل جدت له فكرة جديدة هي أن يقوم بتسجيل خلاصة الحكم الفقهي الذي يستقر عليه ابن حزم في كل موضوع تحت الكلمة العنوانية التي تدل عليه عندما يستخرجها ليصنفها في الفهرس . وبذلك يصبح الفهرس الأيجدي المراد وضعه للمحلى أشبه بموسوعة فقهيّة مصغرة تتضمن خلاصة فقه ابن حزم في المحلى . ومن أراد التوسع ومعرفة آراء المذاهب الأخرى وتفصيل

الأدلة مما يعرضه ابن حزم في المحلى ويناقشه فليرجع الى المحلى في  
المواطن المحال عليها بالأرقام التي تذكر مع الخلاصة الميئة في القهرس .  
فمن أراد مثلاً أن يعرف ما يقرره ابن حزم في المحلى من الأحكام  
المتعلقة بأسير الحرب أو بعض أحواله ، أو بالأضحية أو بعض  
أحوالها ، أو بالاعتكاف المشروع في المسجد ، أو بمجداد المرأة المعتدة  
من طلاق أو من وفاة الزوج أو الحوالة أو القسامة الخ . . فإنه  
يرجع الى هذا المعجم فيكشف في حرف الألف على كلمات أسير أو  
أضحية أو اعتكاف ، فيرى تحت كل لفظ منها خلاصة الأحكام موزعة  
على الأحوال الفرعية المدلول عليها تحت اللفظ الأصلي بكلمات فرعية .  
وهكذا ... في بقية الألفاظ ، كما يجرد في المواقع التي يحال اليها من  
كتاب المحلى لابن حزم تفصيل هذه الأحكام وآراء الفقهاء الآخرين  
وأدلتهم ومناقشات ابن حزم لها إذا أراد التوسع ومعرفة رأي الفقهاء  
الآخرين من غير المذهب الظاهري باعتبار أن الخلاصة في القهرس  
لا تتضمن إلا رأي ابن حزم .

وقد استحضت اللجنة هذه الفكرة لما تنطوي عليه من نفع كبير  
للمراجعين وتسهيل وتقريب وإن كانت تحتاج الى مضاعفة الجهود  
وتجنيد الأعوان ، لأن استعراض مسائل المحلى لأجل أخذ الكلمة  
العنوانية والإحالة عليها بالرقم الدال على موطنها في الكتاب فحسب  
هو غير قراءة البحوث لأخذ خلاصة مضبوطة عن الحكم الشرعي

الذي استقر عليه رأي صاحب الكتاب . فهذا عمل يستوجب جهداً  
وتعباً ودقة لا يتطلبها مجرد استخراج الكلمة والإحالة على موقعها في  
الكتاب ليرجع اليه الباحث . ولكن عظم الفائدة المرجوة من هذا  
العمل الجليل غطى على اللجنة ما فيه من مشقة ، فقررت أن يتابع الاستاذ  
الكتابي العمل على هذا الأساس فعمل مشكوراً ، وأمدته اللجنة  
بالأعوان في مراحل عديدة من العمل .

فاشتغل أولئك الأعوان من العلماء الأفاضل وعملوا في تنقيح  
مشروع هذا المعجم لفقه المحلى وتنسيقه وترتيبه بطريقة البطاقات ،  
واختيار كلماته العنوانية ، وتصنيف تفاريحها ، والإحالات من بعضها على  
بعض — عملوا في كل ذلك عملاً يكاد أن لا يقل عن الأصل ، ولا سيما  
منهم الاستاذين الكريمين القاضي محمود المكادي من مصر ، والشيخ عبد  
الفتاح أبا غدق من سورية ( حلب ) . فقد بذلوا في ذلك جهداً مشكوراً .  
وقد شاركت اللجنة أيضاً بمجموع أعضائها في الاشراف والرأي  
والتنقيح والتعديل والتقويم في كل المراحل ورصدت النفقات الضرورية  
اللازمة لذلك حتى انتهى الى هذا الشكل من الاتقان . ولا نقول إنه  
غاية ما يمكن ، بل هو الذي امكن في الظروف الضيقة التي تعمل  
فيها لجنة الموسوعة . وقد استدعى هذا العمل تغييراً وتديلاً وتنقيحاً  
وتعديلاً متكرراً ، ومقابلات كثيرة لما ينجز من الخلاصات على  
الأصل في المحلى ، ولعل هذه الجهود الكبيرة تترامى للناظر الخبير من

خلال ما يتصفح في هذا المعجم . فسيجد القارىء تحت الكلمة العنوانية الواحدة أحكاماً متصلة بها جمعت تحتها وكانت مبعثرة بطريق الاستطراد في كثير من الفصول والأبواب ، وفي العديد من أسفار الكتاب الأحد عشر .

وبما أن هذا العمل لم يعد مجرد فهرس أبجدي لكتاب المحلى ، بل تضمن خلاصات الأحكام تحت الكلمات العنوانية ذات الدلالة ، لذلك رأت اللجنة أن تسميه : ( معجم فقه ابن حزم الظاهري ) .

وظاهر للنظر أن هذا عمل مبتكر في حقل الفقه الاسلامي لم يسبق أن وجد له نموذج . فقد وجدت فهارس أبجدية لآيات القرآن ، وللحديث النبوى ، وللشعر ، ولتراجم الرجال وغيرها ، أما الفقه فلم يوجد فيه هذا النوع من العمل .

وبعدُ فلئن استغرق هذا المعجم من أوقات العاملين فيه ومن أوقات لجنة موسوعة الفقه الاسلامي مدداً طويلة فإن ذلك لم يذهب عبثاً ، فقد تبين عند الانتهاء منه أنه أصبح يمثل شبه موسوعة للفقه الاسلامي . فهو يقدم للباحثين من أهل القانون والفقه الأحكام الفقهية التي يبحثون عنها . وهم يرون فيه هذه الأحكام ملخصة حسباً وردت في المذهب الظاهري ، ويحددون الى جانبها إحالة الى مواقع معينة من كتاب المحلى يطلعون فيها على آراء المذاهب الأخرى مفصلة موضحة مقارنة بحيث يغنيهم هذا المعجم والإحالات فيه عن مراجعات شاقه كثيرة .

وان لجنة موسوعة الفقه الاسلامي تعتقد أنها في انتظار اصدار  
موسوعة الفقه الاسلامي لرجال الفقه والقانون تقدم في هذا المعجم  
موسوعة مصغرة تفي بحاجتهم السريعة الآن ، وتدل على مدى الخدمة  
الجليلة التي تقدمها الموسوعة الأصلية عند ظهورها .

هذه مقدمة لتعريف بهذا المعجم الذي تخرجه اللجنة الآن الى  
عالم الفقه كعمل جانبي مساعد على تنفيذ مشروع موسوعة الفقه  
الاسلامي .

وتبعها فيما يلي مقدمة علمية أخرى فيها تعريف شاف بفقه ابن  
حزم وبكتابه « المحلى » وبسائر كتبه التي تدهش أخبارها وأوصافها .  
وهي بقلم الاستاذ السيد محمد المتصر الكتاني كتبها تصديراً لهذا  
المعجم وتتميماً لفائدة العلمية العامة . يعرف فيها جانب مما بلغه هذا  
التراث الفقهي العظيم الخالد في الاندلس .

وهذه المقدمة التالية هي حصة دراسة طويلة عميقة اضطلع بها  
الاستاذ الكتاني حفظه الله خلال ربع قرن عن العلوم الاسلامية  
يوجه عام في الاندلس ، وعن ابن حزم وقهه وكتبه وأخباره  
يوجه خاص .

وتسلياً للمراجعة في هذا المعجم وضعنا ياناً للاصطلاحات  
والرموز التي تجب مراعاتها عند المراجعة يراه القارى بعد مقدمة  
الاستاذ الكتاني قبل البدء بكلمات المعجم .

واللجنة تسأل الله تعالى العلي القدير أن يتيح لها من العون  
ما تستطيع به اخراج موسوعة الفقه الاسلامي الى حيز الوجود، ذلك  
المشروع العظيم الضخم الذي يحتاج الى مدد كبير من المال والرجال  
الكفاة المتفرغين ، ويجب أن تضافر عليه مجهودات وعون من العالم  
الاسلامي كله ، أو من حكومة تقدر هذا العمل العظيم حق قدره وتمنحه  
من عنايتها ما يستحق ، وما ذلك على الله تعالى بهزير .

دمشق في : ذي القعدة ١٣٨٥هـ

آذار ١٩٦٦م

مصطفى أحمد الزرقاء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## المحلى لابن حزم ونحى أضه

بقر عضو لجنة موسوعة الفقه الإسلامي  
الأستاذ السيد محمد المتبر الكتاني

- (١) ابن حزم الإمام . (٢) ابن حزم المجتهد . (٣) كتاب المحلى . (٤) فقه ابن حزم . (٥) فقه آل البيت . (٦) فقه الصحابة . (٧) فقه التابعين . (٨) فقه الأربعة . (٩) فقه المرأة . (١٠) مسند ابن حزم . (١١) أدب ابن حزم . (١٢) متواتر الحديث . (١٣) غرائب الفقه . (١٤) فرائد المحلى . (١٥) ابن حزم من المحلى . (١٦) مصادر المحلى . (١٧) نقد المحلى . (١٨) طبقات المحلى . (١٩) مصادر المقدمة .

### ١ - ابن حزم المزمع :

الإمام أبو محمد علي بن أحمد الاندلسي ، ولد - كما كتب بخطه - بقرطبة في الجانب الشرقي من رضى منة المغيرة قبل طلوع الشمس ، وبعد سلام الإمام من صلاة الصبح ، آخر ليلة الاربعاء ، آخر يوم من شهر رمضان المعظم ، سنة أربع وثمانين وثلاثمائة (٢٨٤) ، ومات رحمه الله بأبونة ، قرية في غربي الاندلس على خليج البحر المحيط - كما كتب ابنه أبو رافع الفضل بخطه - عشية يوم الاحد لليلتين بقيتا من شعبان ، سنة ست وخمسين وأربعمائة (٤٥٦) فكان عمره رحمه الله إحدى وسبعين



سنة ، وعشرة أشهر ، وتسعة وعشرين يوماً<sup>(١)</sup> .

الامام ابن حزم رجل في أمة ، وأمة في رجل ، فهو مفسر مع المفسرين ، ومحدث مع المحدثين ، وحافظ مع الحفاظ ، وقه مع الفقهاء ، ومقرئ مع المقرئين ، وأصولي مع الأصوليين ، ومتكلم مع المتكلمين ، وفيلسوف مع الفلاسفة ، وحكيم مع الحكماء ، وزاهد مع الزهاد ، وعابد مع العباد ، وداع إلى الله مع الدعاة ، وأديب مع الأدباء ، ولغوي مع اللغويين . وكاتب مع الكتاب ، وشاعر مع الشعراء ، وخطيب مع الخطباء ، ومؤرخ مع المؤرخين ، ورئيس مع الرؤساء ، ووزير مع الوزراء ، وحاكم مع الحكام ، إلا علم العدد والهندسة ، قال فيه عن نفسه : فلم يقسم لنا في هذا العلم نقاذ ، ولا تحققنا به<sup>(٢)</sup> .

وليس على الله بمستبعد أن يجمع العالم في واحد

والإمام ابن حزم جامعة متفلة وموحي بين مدائن الأندلس وجزائرها وقراها : قرطبة ، وشاطبة ، وبلنسية ، ومالقة ، والمرية ، ودانية وبجاية ، وشاب ، وجزيرة ميورقة ، وقرى لبلة الحمراء ، وأوثة ، ومتلجم<sup>(٣)</sup> فقد درس على كراسي مساجدها الجامعة : علوم الشريعة ،

(١) ابن بشكوال . المدة ٣٩٦/٢ ويقوت : معجم البلدان ١/٣٧٨

(٢) المقرئ : فتح الطيب ١٣٤/٢ .

(٣) ابن حزم : الملل والنحل ٤/٨٠ و ١٩٩ . وطرق الحماة ص ١٦ و ١٧ و ٣٧ و ٨٢ و ١١٧ و ١١٨ . وابن الأبار : التكملة ٣/٥٢٣ و ٧١٨ والمقرئ : التلخيص ١/٣٨١ و ٣٨١/٧ والضي : البغية ص ٤٠٢ .

وعلوم الفلسفة ، وعلوم الآداب ، وعلوم الآليات المقارنة ،  
وعلم الطب .

والامام ابن حزم - وقد مضى على خروجه للدنيا ألف عام -  
بقي جامعة متقلة بين مشارق الارض ومغاربها ، وبين قاراتها الخمس  
بثولفاته ومدوناته ورسائله ، الكبيرة والوسطى والصغيرة ، في جميع  
علوم الاسلام وآدابه وفنونه ، وجامعة متقلة بمذبه ونظرياته  
وآرائه ، وسيبقى جامعة متقلة ما بقي في الدنيا عالم وطالب ، وما بقي قلم  
وطرس ، إلى أن يرت الله الارض ومن عليها ، وهو  
خير الوارثين .

وهذه كلمات لنخبة من أعلام التاريخ ، وأئمة العلم والآداب ، في  
التعريف بالامام ابن حزم ، والشهادة له ، والإشادة بذكوره ، منذ أن  
كان حياً إلى ما بعد وفاته بخمسة قرون ، سلسلة حسب عصورهم .  
قال أبو مروان ابن حيان المؤرخ الاندلسي ( ٣٧٧ - ٤٦٩ ) وهو  
معاصره له ، ولد قبله ، ومات بعده .

كان أبو محمد حامل فنون ، من حديث ، وفقه ، وجدل ، ونسب  
وما يتعلق بأذيال الأدب ، مع المشاركة في كثير من أنواع العالم  
القديمة ، من المنطق ، والفلسفة ، وله في بعض تلك الفنون كتب  
كثيرة ، وكان يحمل علمه هذا ويجادل عنه من خالفه فيه ، ولا يدع  
المناظرة عليه ، والمواظبة على التأليف ، والإكثار من التصنيف ، حتى

كل من مصنفاته في فنون من العلم وقدر جيره إن تحرك بالسؤال تهجرته بحر علم لا تكدره الدلاء ، ولا يقصر عنه الرشا ، ولأني محمد مع يهود لعنهم الله ، ومع غيرهم ، من أولي المذاهب المرفوضة من أهل الاسلام مجالس محفوفة ، وأخبار مكتوبة <sup>(١)</sup> وقال القاضي صاعد بن احمد الأندلسي ( ٤٢٠ - ٤٦٢ ) — وهو تلميذ لابن حزم — في كتابه : أخبار الحكماء ، وطبقات الأمم <sup>(٢)</sup> .

كان أبو محمد بن حزم أجمع أهل الاندلس قاطبة لعلوم الاسلام ، وأوسعهم معرفة ، مع توسعه في علم اللسان ، ووفور حظه من البلاغة والشعر والخطابة ، والمعرفة بالسير والأخبار ، وأخبرني ابنه أبو رافع الفضل بن علي : أنه اجتمع عنده بخط أبيه من تأليفه نحو من أربعمائة مجلد ، تشتمل على قريب من ثمانين ألف ورقة ، في الفقه ، والحديث ، والاصول ، والنحل ، والملل ، وغير ذلك ، من التاريخ ، والنسب ، وكتب الأدب ، والرد على المعارض . وهذا شيء ما علمناه لأحد ممن كان قبله في دولة الاسلام ، إلا لابن جرير الطبري <sup>(٣)</sup> وقال ابن بسام الأندلسي ، المتوفى سنة ٥٤٢ هـ في كتاب الفخيرة <sup>(٤)</sup> .

كان كالبحر لا تكف غواربه ، ولا يروى شارب ، وكالبحر محمد

(١) ياقوت : معجم الادباء ٨٦/٥ وابن سعيد : المغرب ٢٥٤/١

(٢) ص ١١٧ .

(٣) ابن بشكوال : الصلة ٢٩٥/٢ وياقوت : معجم الادباء ٨٦/٥ .

(٤) ١٤٠/١ .

دلالة، ولا يمكن نأثله. وقال اليسع بن حزم الفافقي، المؤرخ الاندلسي  
ثم المصري، خطيب الفاتح صلاح الدين الايوبي، المتوفى سنة ٥٧٥ :  
أما محفوظ أبي محمد فبحر عجاج، وماء ثجاج، يخرج من بحره  
مرجان الحكم، وينبت بثجاجة ألفاف النعم، في رياض الهمم،  
لقد حفظ علوم المسلمين، وأرى على أهل كل دين<sup>(١)</sup>.

بهذا عرّف ابن حزم أعلام من ديار الاسلام في المغرب، وعرفه  
أعلام من ديار الإسلام في المشرق، فقال الحافظ ابن كثير، الامام  
الشامي (٧٠١ - ٧٧٤).

ابن حزم الظاهري الامام الحافظ العلامة، اشتغل بالعلوم  
الشرعية النافعة، وبرّز فيها، وفاق أهل زمانه، وصف الكتب  
المشهورة، وكان أديباً، طيباً، شاعراً فصيحاً، له في الطب والمنطق  
كتب، وكان من بيت وزارة ورياسة ووجاهة ومال وثروة.<sup>(٢)</sup>  
وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني، الامام المصري (٧٧٣ - ٨٥٢):  
ابن حزم الفقيه الحافظ الظاهري، صاحب التصانيف، اشتغل  
في صباه بالأدب والمنطق والعربية، ثم أقبل على العلم، وكان واسع  
الحفظ جداً<sup>(٣)</sup>.

---

(١) النهي: التذكرة ٣/٣٢١.

(٢) البداية والنهاية ١٢/٩١.

(٣) لسان الميزان ٤/١٩٨.

## ٢ - ابن حزم المجهز :

وابن حزم كما هو إمام في كل علوم الاسلام ، هو مجتهد من مجتهدى أئمة المسلمين ، في التفسير والحديث والفقه ، قد استكمل جميع أدوات الاجتهاد ، من علم كامل ، وأدب شامل ، وأصول عامة . مع فهم صائب ، وذكاء غالب ، في تقى وورع وصلاح ، وهو صاحب مذهب من مذاهب أهل السنة والجماعة ، له أصوله وقواعده ، ومبادئه وأهدافه ، وله كتبه ورسائله ومدوناته ، مطولة ووسيلة ومختصرة ، وله التلاميذ والأتباع والأنصار ، والدعاة اليه بين القدامى والمحدثين ، ترجم له منهم عشرات ، وخصه بالترجمة من بينهم علماء وأدباء أعلام ، ومؤلفات ابن حزم تعتبر المرجع والحجة منذ ألف سنة ، اعتمدها أئمة من المشرق وأئمة من المغرب ، فيما ألفوه ، أو درسوه ، أو قضوا به ، أو حكموا فيه ، أو نقلوه من مذاهب .

وقد اعترف لابن حزم بالاجتهاد المطلق في الفقه وعلوم الإسلام طائفة من العلماء ، فيهم معاصروه وتلاميذه ، ومن جاء بعدهم مشرقاً ومغرباً ، فن الاندلس والمغرب الحافظ الحميدي ( ٤٢٠ - ٤٨٨ ) وهو معاصر له وتلميذه ، قال :

كان أبو محمد بن حزم حافظاً عالماً بعلوم الحديث وفقهه ، مستنبطاً للأحكام من الكتاب والسنة ، متفتناً في علوم جمة ، عاملاً بعلمه . زاهداً في الدنيا بعد الرياسة التي كانت له ولأبيه قبله ، في الوزارة

وتدبير الممالك ، متواضعاً ذا فضائل جمة ، وتوايف كثيرة ، في كل ما تحقق به من العلوم ، وجمع من الكتب في علم الحديث والمصنفات والمستندات كثيراً ، وسمع سماعاً جماً ، وما رأينا مثله فيما اجتمع له ، مع الذكاء وسرعة الحفظ ، وكرم النفس ، والتدين ، وكان له في الآداب والشعر نفس واسع ، وباع طويل ، ما رأيت من يقول الشعر على البديهة أسرع منه ، وشعره كثير ، قد جمعناه على حروف المعجم<sup>(١)</sup> وقال عبد الواحد المؤرخ المراكشي ، المتوفى سنة ٦٤٧ :

كان ابن حزم وزيراً للمستظهر بالله عبد الرحمن بن هشام الأموي وهو اليوم أشهر علماء الأندلس ، وأكثرهم ذكراً في مجالس الرؤساء ، وعلى ألسنة العلماء ، وقد كثر أهل مذهبه وأتباعه عندنا بالأندلس اليوم — بعد وفاته بما يقرب من قرنين —<sup>(٢)</sup> .

ومن المشرق اعترف لابن حزم بالاجتهاد جماعة ، منهم : ابن خلكان ( ٦٠٨ - ٦٨١ ) المؤرخ الشامي . والحافظ الذهبي ( ٦٧٣ - ٧٤٨ ) الامام الشامي كذلك ، قال ابن خلكان :

كان ابن حزم حافظاً عالماً بعلوم الحديث وفقهه ، مستنبطاً للأحكام من الكتاب والسنة ، بعد أن كان شافعي المذهب ، فانتقل إلى مذهب الظاهر ، وكان أدبياً ، شاعراً ، طبيباً ، له في الطب رسائل ، وكتب في

---

(١) الجفوة ص ٢٩٠ .

(٢) اللبيب ص ٤٦ .

الأدب" وقال الذهبي :

ابن حزم الإمام العلامة الحافظ ، رجل من العلماء الكبار ، فيه أدوات الإجتهد كاملة ، تقع له المسائل المحررة ، والمسائل الواحية ، كما يقع لغيره ، وكل واحد يؤخذ من قوله ويترك ، إلا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم<sup>(١)</sup> . وقال في سير النبلاء :

ابن حزم الأوحـد البحر دو الفنون والمعارف ، الفقيه الحافظ ، المتكلم الأديب ، رزق ذكاء مفرطاً ، ودهناً سيالاً . وكتأ نفيسة كثيرة وزر في شيعته ، وقد مهر أولاً في الأدب والأخبار والشعر ، وهو رأس في علوم الإسلام ، متبحر في النقل عديم النظير ، وكان ينهض بعلوم جمّة ، ويبيد النقل ، وفيه دين وخير ، ومقاصده جميلة ، ومصنفاته مفيدة ، وقد زهد في الرياسة ، ولزم مرله مكباً على العلم ، فلا تغلوا فيه ، ولا تنجفوا عنه ، وقد أثنى عليه قبلنا الكبار .

وترجمة ابن حزم توجد عند كل من كتب في تراجم الرجال ، في معاجم المحدثين ، والفقهاء ، والأدباء ، والفلاسفة ، والحكماء ، والأطباء ، وفي جميع معاجم الأعلام عامة ، مقارعة ومشاركة .

وفي عصرنا هذا كثر أنصار ابن حزم والمعجبون به ، في مختلف أقطار

الأرض ، مسلمون وأجانب ، فطبعوا العديد من كتبه ورسائله ويزيد المطبوع منها على ثلاثين كتاباً ورسالة ، في نحو من عشرة آلاف صحيفة ، وترجم بعضها إلى غير ما لغة من لغات العلم والأدب ، وبعض كتبه كان ولا يزال يدرس في جامعات الغرب والشرق ، وجامعات العرب والعجم .

وكتب عنه في هذا القرن الكثير من التراجم ، في الكتب والمعلقات ، والمجلات العلمية والأدبية ، وخص المؤلفات من المسلمين والأجانب ، وأم كتاب صدر عنه لمسلم ، هو كتاب ابن حزم . حياته وعصره ، آراؤه وقهه . في مجلد . لصديقنا العلامة الشيخ محمد أبو زهرة حفظه الله . وأم كتاب صدر عنه لأجنبي ، هو كتاب ابن حزم وتاريخه المقارن للأديان . للعلامة الراهب آسين بلاسيوس الأسباني في خمس مجلدات .

ولا يزال العلماء والباحثون في مختلف أقطار العالم ، يوالون البحث في المصانف الخاصة والعامة ، عن آثار ابن حزم ومؤلفاته ، فيظهر لهم منها الجديد مما كان يظن أنه ضاع أو أريد ، فيما ضاع وأريد من كتب الإسلام والمسلمين ، وخاصة في الأندلس بقسميها : إسبانيا والبرتغال .

وستبقى معالم ابن حزم وصورته ، على كثرة ما كتب عنها ، تحتاج إلى المزيد من الكشف والتجلية ، وأرجو أن يكون لي النصيب الوافر من ذلك الكشف وتلك التجلية ، بكتابي عنه : ابن حزم ، آله



ومشيخته وتلاميذه ، علومه ومؤلفاته ، حديثه ومسده . وننتظر ظهوره في ثلاث مجلدات ، بعون الله وتوفيقه .

### ٣ - كتاب المحلى :

ما رأيت في كتب الاسلام مثل : المحلى لابن حزم . والمقني لابن قدامة .

كلمة قالها العزيز بن عبد السلام النعشقي ( ٥٧٧ - ٦٦٠ ) سلطان العلماء ، وإمام الشافعية المجتهد ، وتناقلتها عنه معاصم الرجال . في التعريف بمقام كتاب المحلى ، وكتاب المعني . والإشادة بهما وأعادها مستهدداً بها أئمة الحديث وأعلاء الترجم . منهم الحافظ الذهبي في كتابه تذكرة الحفاظ " والحافظ ابن حجر في كتابه لسان الميزان " . وقال الذهبي في سير النلاء : قلت لعد صدق الشيخ عز الدين .

وكل ما أدونه في هذه المقدمة : المحلى لابن حزم وخصائصه . يعتبر شرحاً لكلمة العزيز بن عبد السلام وبياناً لها .

وكتاب المحلى هو واحد من كتب أربعة لابن حزم ، دون فيها

قوله ومذهبه : الإيصال ، وهو أكبرها . والحصال ، أوسطها .  
والمجلى ، يليهما . والمجلى ، أصغرهما .

فالمجلى : مسأله الفقيه مختصرة .

والمجلى : شرح مختصر على المجلى . وسماه الذمى في سير النبلاء :  
كتاب المجلى بالآثار في شرح المجلى بالاختصار .

والحصال : أصل للإيصال . وسماه الذمى في سير النبلاء :  
كتاب الحصال الحافظ لجمال شرائع الإسلام . في مجلدين .  
والإيصال : شرح على الحصال مبسط ومفصل .

وقد تحدث ابن حزم عن هذه الكتب في كتابه المجلى ، فقال "عن  
المجلى ، والمجلى ، مخاطباً طلابه المبتدئين :

وقتنا لله وإياكم لطاعته ، فإنكم رغبتم : أن تعمل للمسائل المختصرة  
التي جمعناها في كتابنا المرسوم : بالمجلى . شرحاً مختصراً أيضاً ، تقتصر  
فيه على قواعد البراهين بغير إكثار ، ليكون مأخذة سهلاً على الطالب  
والمبتدئ ، ودرجاً له إلى التبحر في الحجاج ، ومعرفة الاختلاف ،  
وتصحيح الدلائل المؤدية إلى معرفة الحق ، مما تنازع الناس فيه ،  
والإشراف على أحكام القرآن ، والوقوف على جمهرة السنن الثابتة  
عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وتمييزها مما لم يصح ،

والوقوف على الثقافات من رواة الأخبار ، وتمييزهم من غيرهم ،  
والتنبيه على فساد القياس ، وتناقضه ، وتناقض القائلين به .

وقال عنه أيضاً في ثانيا مسائله وأسفاره <sup>(١)</sup> :

وإنما كتبنا كتابنا هذا للعالمي ، والمبتدى ، وتذكرة للعالم .

وقال عن الإيصال في ثانيا المحلى <sup>(٢)</sup> :

فكل ما روى في ذلك — من نصوص القرآن والسنة والإجماع —  
منذ أربعةة عام ونيف وأربعين عاماً ، من شرق الأرض إلى غربها ،  
قد جمعناه في كتابنا الكبير المعروف : كتاب الإيصال .  
تحدث تلميذه الحافظ الحميدي عن الإيصال وأصله الحاصل ، في

كتاب جذوة المقتبس <sup>(٣)</sup> فقال :

وألف — ابن حزم — في فقه الحديث كتاباً كبيراً . سماه : كتاب  
الإيصال الى فهم كتاب الحاصل ، الجامعة لجل شرائع الاسلام في  
الواجب والحلال والحرام ، وسائر الأحكام على ما أوجه القرآن والسنة  
والاجماع . قال الحميدي :

أورد فيه أقوال الصحابة ، والتابعين ، ومن بعدهم من أئمة المسلمين في  
مسائل الفقه ، والحجة لكل طائفة وعليها ، والأحاديث الواردة في ذلك ،

---

(١) ٣٣/٥

(٢) ٤١٥/١٠

(٣) ص ٢٩٠

من الصحيح، والسقيم بالأسانيد، ويان ذلك كله، وتحقيق القول فيه .  
 وذكر القاضي صاعد معاصر ابن حزم في كتابه أخبار الحكماء :  
 أنه رأى كتاب الإيصال في أربعة وعشرين مجلداً، بخط مؤلفه ابن حزم .  
 وكان في غاية الإجماع<sup>(١)</sup> . يريد بالإجماع : الخط الدقيق المرصوص ،  
 الذي لو كتب بخط أوسع، لأخذ مساحة أكبر، وبلغ مجلدات أكثر .  
 وقال الذهبي في سير النبلاء : كتاب الإيصال في خمسة وعشرين  
 ألف ورقة .

وذكر الحاج خليفة ( ١٠١٧ - ١٠٦٧ ) العالم التركي ، أن : كتاب  
 الحصال الجامعة لمحصل شرائع الإسلام في الواجب والحلال والحرام  
 في مجلد لابن حزم ، وشرحه له ، وسماه : الإيصال الى فهم كتاب  
 الحصال . قال : وهو شرح كبير ، أورد فيه أقوال الصحابة ، والتابعين  
 ومن بعدهم من الأئمة ، في مسائل الفقه ودلائله<sup>(٢)</sup> .  
 وقد اعتنى بالمحلى جماعة من العلماء ، فأختصروه ، وقصدوه ،  
 وحشوا عليه .

أختصره ابو حيان المفسر الأندلسي المصري ، قال الحافظ : سماه  
 النور الأجل في اختصار المحلى<sup>(٣)</sup> وقال خليفة : سماه الأنور الأعلى<sup>(٤)</sup> .

(١) ياقوت : معجم الادباء ٨٦/٥

(٢) كشف الظنون ٤٦٢/١

(٣) الدرر الكامنة ٣٠٥/٤

(٤) كشف الظنون ٣٩٤/٢

ولعل في تسمية خليفة تصحيحاً .

واختصره الحافظ الذهبي ، وسماه : المستحل في اختصار المحلى<sup>(١)</sup> .

ولخليفة في كشف الظنون<sup>(٢)</sup> تخاليط وأغاليط في المحلى والكلام عنه ، وزعم : أن للبدر الغزي على المحلى حاشيتين . وما أظنها إن كانا : إلا حاشيتين على المحلى على جمع الجوامع في الأصول . لا على المحلى لابن حزم . وزعم :

أن لمحبي الدين محمد بن علي المعروف : بابن العربي المالكي ، المتوفى سنة (٥٤٦) : مختصر على المحلى . سماه المعلى في اختصار المحلى . قال : وهو من أحسن المختصرات ، مع الإحاطة على مذهب السلف .

وهذا الاسم مطابق لاسم ابن العربي شيخ الصوفية المشهور ، ولكنه ليس مالكيًا ، ولم يعرف يوماً بمالكي ، وإنما كان ظاهريًا ، ولم يميت سنة (٥٤٦) وإنما مات سنة (٦٣٨) واسم الكتاب كما ذكره ، هو كتاب في الرد على المحلى ، لا في اختصاره . واسمه : المعلى في الرد على المحلى . وهو لشيخ المالكية : ابن زرقون الاندلسي (٥٠٢ - ٥٨٦)<sup>(٣)</sup> والذي يعرف بابن العربي المالكي ، هو : محمد بن

(١) نكت الهميان ص ٢٤١

(٢) ٢٩٤/٢

(٣) ابن الأثير : التكملة ٢/٣٣٠ وابن مرقون : الديباج ص ٢٨٦ .

عبد الله الإشبيلي ، صاحب أحكام القرآن ، وعارضة الأحوذى ، وغيرهما . وهو لا يعتني بكذب ابن حزم فيختصرها ، ولكنه يرد عليه ويتناول ، إذ هو من خصومه المشاهير . وقد مات قريباً من السنة التي ذكرها خليفة . مات سنة (٥٤٣)

وزعم خليفة : أن المحلى ، في الخلاف العالي في فروع الشافعية . وأنه : في ثلاثين مجلداً . والمحلى في الخلاف العالي ، ولكن ليس في فروع الشافعية فقط . ولكنه في فروع جميع الفقهاء من الصحابة فمن بعدهم إلى القرن الخامس . وليس هو في ثلاثين مجلداً . وإنما ذلك كتاب الإيصال لابن حزم . والمحلى في أحد عشر مجلداً فقط

وطريقة ابن حزم في المحلى ، أن يقول : مسألة . ثم يقول : قال أبو محمد - وهي كنيته - أو قال علي - وهو اسمه - ويعني بذلك نفسه . يذكر فقهاء ، ثم يستدل عليه بآية ، أو حديث ، ويسوقه بسنده منه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وقد يذكره من طرق مختلفة متعددة ، وكلها مستندة ، وقد يستدل بالاجماع ، والاجماع عنده هو إجماع علماء كل عصر إذا لم يتقدم قبله في تلك المسألة خلاف<sup>(١)</sup> ويعنى بالعلماء : المجتهدين الذين حفظت عنهم الفتيا من الصحابة ، والتابعين ، وتابعيهم ، وعلماء الأمصار ، وأئمة الحديث ، ومن

تبعهم<sup>(١)</sup> وقد يستدل بآية ، وحديث ، وإجماع ، في المسألة الواحدة ، وقد يقتصر على الموجود منها في الاستدلال لتلك المسألة .

ثم يذكر في المسألة مع فقهه : فقه الصحابة ، والتابعين ، ومن تبعهم ، الى فقه الثلاثة : أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، وقد يذكر فقه بعض كبار أصحابهم ممن لم يستهلك في التقليد ، يقول : وأما من استهلك في التقليد فلم يخالف صاحبه في شيء ، فليس أهلاً أن يذكر في أهل الفقه ، ولا يستحق أن يلحق اسمه في أهل العلم ، لأنه ليس منهم<sup>(٢)</sup> . ولا يذكر فقهاً لأحمد إلا نادراً جداً — إذ أحد عند الاندلسيين إمام في الحديث فقط — ومن ذلك كتاب الحافظ ابن عبد البر الاندلسي : الانتقاء في فضائل الثلاثة الفقهاء . وقد يذكر فقه من جاء بعد الثلاثة إلى منتصف القرن الخامس . والمسائل مرققة بالتسلسل من واحد ، إلى آخر مسألة منها رقم (٢٣٠٨) .

وكل تلك الآراء والمذاهب يوردها بسنده منه إلى قائلها ، فيصحح ، ويضعف ، ويعدل ، ويخرج ، ويقبل ، ويرفض ، ويقارن بين فقهه وقفه غيره من جميع من ذكر ، ويناقش أدلتهم وحججهم بلغة علمية أدبية ، في بيان وإيضاح ، راتعين اشتهر بهما فقهاء الاندلس في كتابتهم للفقه . إذ من عادتهم أنهم يدرسون الأدب قبل أن يدرسوا

---

(١) مراتب الإجماع ص ١٢

(٢) الأحكام ١٠١/٥

الفقه ، وكان ابن حزم إمامهم البارز في ذلك .  
 وابن حزم قن قضايا الفقه ، ودونها مسائل ، كل مسألة قضية قائمة  
 بنفسها ، أدلة ومقارنة ومناقشة ، ثم جاء بعده المالكية بثلاثة قرون ،  
 فقلدوه ، وكتب شيخهم المجاهد السيد ابو القاسم ابن جزى الاندلسي  
 ( ٦٩٣ - ٧٤١ ) فقه المالكية مقتناً مقارناً بفقه الأئمة الأربعة :  
 أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد . وسماه : القوانين الفقية .  
 وقها الاندلس : ابن حزم ، والمالكية ، كانوا الأئمة للغرب والشرق ،  
 في وضعهم أحكامهم وقوانينهم مدونة مواد ومسائل متسلسلة بالأرقام  
 ومسائل المحلى بلغ عددهما : ثمانية مسائل وثلاثمائة وألبي مسألة  
 ( ٢٣٠٨ ) منها ما هو في أسطر ، وصفحة ، وصفحات ، ومنها ما هو  
 في عشر صفحات ، وفي عشرين ، وفي ثلاثين ، وفي أكثر من ثلاثين .  
 كالمسائل : ( ٢٦٦ ) و ( ٨٣٥ ) و ( ١٠٩٨ ) و ( ١٣٩٤ )<sup>(١)</sup> ولها نظائر  
 كثيرة في جميع مسائل الكتاب ، وهي أشبه برسائل محررة مستقلة في بابها  
 والمحلى في أحد عشر مجلداً ، يشتمل على ثمان وثمانين وثلاثمائة  
 وأربعة آلاف ( ٤٣٨٨ ) صفحة .

والمحلى آخر مؤلفات ابن حزم ، مات رحمه الله ولما يئمه بعد ،  
 فأنه ولده الفضل أبو رافع من كتاب والده الكبير الإيصال ، مختصراً  
 منه مسائله وملخصاً لها . وينتهي المحلى كما ألفه ابن حزم عند آخر المسألة :



( ٢٠٣٣ ) في الصفحة ( ٤٠١ ) من المجلد العاشر . ويتبدى ما أتم به أبو رافع المحلى من أول المسألة : ( ٢٠٢٤ ) إلى آخر مسائل المحلى : ( ٢٣٠٨ ) من آخر المجلد العاشر ، إلى آخر المجلد الحادي عشر آخر الكتاب فلتخص أبو رافع من الإيصال لوالده خمساً وثمانين ومائتي ( ٢٨٥ ) مسألة ، في ست وأربعين وخمسة ( ٥٤٦ ) صفحة . وقد سجل ناشر المحلى وطابعه الأستاذ الشيخ منير الممشقي - رحمه الله - في هامش صفحة ( ٤٠١ ) من المجلد العاشر ، ما يأتي : وجد في هامش النسخة رقم ( ١٤١ ) ما نصه : من هذا إلى آخر الجزء - ويعني آخر المحلى في النسخة المخطوطة - . مختصر من كتاب الإيصال لابي محمد بن حزم ، اختصره ولده أبو رافع وكل به كتاب المحلى على ما ذكر عنه .

وبهذه التهمة للمحلى حفظ لنا التاريخ طائفة من كتاب الإيصال ، الموسوعة العظيمة الجامعة لمذاهب فقهاء الاسلام ، طيلة قرون خمسة ، من عهد الصحابة رضي الله عنهم الى ما قبل وفاة ابن حزم رحمه الله بضع سنوات ، الى منتصف القرن الخامس . وهي موسوعة قيمة ، لم يسبق لها نظير ولا مثيل في تاريخ الاسلام ، لا قبل ابن حزم رحمه الله ولا بعده . وإذا قال العزيز بن عبد السلام سلطان العلماء رحمه الله عن مختصر الإيصال : المحلى ، لم يكتب في الاسلام مثله ، وضم اليه المغنى لابن قدامة ، فإذا يقول لو رأى الإيصال ؟ وبلا شك لأفرده بقوله :

لم يكتب في الاسلام مثله . على الأقل ، ولما ضم إليه في الشبه والنظير  
لامني ابن قدامة ، ولا غيره من كتب أهل الأرض جميعاً .

ولكن هذا النص من الإيصال الذي حفظه لنا أبو رافع رحمه  
الله ، ليس فصلاً خالصاً كما تركه ابن حزم ، قد تصرف فيه بالحذف  
والإيجاز والتلخيص ، بحيث ضاع منه أسلوب ابن حزم . في يانه  
وحجابه وبلاغته ، كما حذف منه كل قاشه القاسي وحملاته على الخصوم .  
ويوم يثر على الإيصال أو بعضه في جهة من جهات العالم ، سيكون  
يوم فتح على العلماء والفقهاء فوق كوكب الأرض .

والفضل أبو رافع متم المحلى والمافظ لنا طائفة صالحة من إيصال  
أبيه : هو علم من أعلام الجهاد والعلم والادب ، كآية علي ، وجده  
أحمد بن سعيد ، وكما كان نجيب الآباء والاجداد ، كان نجيب الأبناء  
والأحفاد ، فولداه : علي بن الفضل ، والفتح بن الفضل ، وحفيده أبو عمر  
أحمد بن علي بن الفضل المتوفى سنة (٥٤٣) كلهم عالم وأديب كلهم .  
والفضل أبو رافع بفضل أولأ حفظ لنا علم أبيه ومؤلفاته ، وعنه روى  
القاضي صاعد بن أحمد الاندلسي : أنه اجتمع عنده بخط أبيه من  
تأليفه نحو من أربعمائة مجلد ، تشتمل على قريب من ثمانين ألف ورقة  
كان الفضل من أمراء المعتمد بن عباد حاكم إشبيلية وقواده ، واستشهد  
في يوم الجمعة متصفاً رجب سنة (٤٧٩) في معركة الزلاقة الشهيرة في

تاريخ الاندلس والمغرب<sup>(١)</sup> .

ولو ذهبنا مجرد علوم المحلى ومعارفه بأجزائه الأحد عشر ، لمجدنا منه مجلداً في فقه ابن حزم ، ومجلداً في أحكام القرآن ، ومجلداً في أحكام الحديث ، ومجلداً في حديث ابن حزم المسند ، ومجلداً في فقه الصحابة والتابعين ، ومجلداً في فقه الصحابة والتابعين ، ومجلداً في فقه تابعي التابعين الى منتصف القرن الخامس ، ومجلدين في الرد على فقه الأحناف ، ومجلدين في الرد على فقه المالكية ، ومجلداً في الرد على فقه الشافعية ، والظاهرية ، وغيرهم من المذاهب .

فوصف ابن حزم للمحلى في ديباجته بأنه في: معرفة الاختلاف ، وتصحيح الدلائل المؤدية الى معرفة الحق ، مما تنازع فيه الناس ، والإشراف على أحكام القرآن ، والوقوف على جمهرة السنن الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وتمييزها بما لم يصح ، والوقوف على الثقات من رواة الاخبار ، وتمييزهم من غيرهم ، والتنبيه على فساد القياس ، وتناقضه ، وتناقض القائلين به .

فوصف المحلى هذا ، هو وصف الإيصال — أصل المحلى — كما تحدث عنه تلميذ ابن حزم: الحافظ الحميدي ، فقال : أورد فيه أقوال

---

(١) ابن بشكوال : المدة ٤٤٠/٢ وابن خلكان : وفیات الأعيان ١٦/٣ وابن الأثير : التكملة ٥٤/١ ط مصر و ص ٢٠٠ و ٢٧٦ ط بليسية . وماعد : طبقات الأمم ص ١٠١ .

الصحابة ، والتابعين ، ومن بعدهم من أئمة المسلمين ، في مسائل الفقه ،  
والحجة لكل طائفة وعليها ، والأحاديث الواردة في ذلك ، من  
الصحيح والسقيم بالأسانيد ، ويان ذلك كله ، وتحقيق القول فيه .  
ومن هنا حق لنا وضح ، في عمل معجمنا هذا — ولم نجرد فيه إلا  
فقه ابن حزم من المحلى — أت نسمة : معجم فقه ابن حزم  
الظاهرى .

( ١ ) فقه ابن حزم :

فقه ابن حزم ، هو فقه القرآن ، وفقه السنة ، وفقه الاجماع ،  
لافقه له غيره ، ولا يدين الله بفقه سواه ، ويرفض كل  
فقه عداه .

وابن حزم لا يعتبر القياس ، ولا يراه حجة ، ويقول في  
الأحكام <sup>(١)</sup> : فأين للقياس مدخل ؟ والنصوص قد استوعبت كل  
ما اختلف الناس فيه ، وكل نازلة تنزل الى يوم القيامة باسمها .

وهو قد برهن على قوله هذا ، بأن كتب في الفقه عشرات  
المجلدات : الايصال ، والخصال ، والمجلى ، والمحلى ، وغيرها . وكتب  
في جميع أبواب الفقه ، وقضايا الناس ، وما يحدث لهم من نوازل  
طيلة خمسة قرون ، ولم يحتج في كل ذلك إلى قياس ، وإنما هو فقه  
الكتاب والسنة والاجماع .

وابن حزم يعتقد بأن التقليد بدعة لم تكن معروفة في القرون الثلاثة الفاضلة . وإنما حدثت في القرن الرابع ، وأن العلماء مجمعون على ذلك ، فيقول : ان هذه البدعة العظيمة — يقول : نعتي التقليد — إنما حدثت في الناس ، وابتدىء بها ، بعد الأربعين ومائة من تاريخ الهجرة ، وبعد أزيد من مائة عام وثلاثين عاماً ، بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وأنه لم يكن قط في الاسلام قبل الوقت الذي ذكرنا مسلم واحد فصاعداً على هذه البدعة ، ولا وجد فيهم رجل يقلد عالماً بعينه ، فيتبع أقواله في الفتيا ، يأخذ بها ، ولا يخالف شيئاً منها<sup>(١)</sup> ويقول : ثم لاشك عند أحد من اهل العلم في أنه لم يكن قط في عصر التابعين أحد أتى إلى قول تابع أكبر منه ، أو إلى قول صاحب فأخذ به كله كما ذكرنا ، ثم لاخلاف بين أحد من اهل العلم في أنه لم يكن في القرن الثالث أحد أتى إلى قول تابع ، أو قول صاحب فأخذ به كله . فهذا الاجماع المقطوع به المتيقن ، في ثلاثة أعصار متصلة ثم هي الأعصار المحمود<sup>(٢)</sup> .

ويرى أن هذا الفقه كاف للناس ، وهو حسبهم ، فيقول في المحلى (٤) حسبنا اتباع ما قال الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم ، عرفه من

(١) الاحكام ١٤٦/٦ .

(٢) ١٩٠/٤ ويشير بالأعصار الفاضلة : لحديث البخاري ومسلم ، عن ابن مسعود ، عن النبي صلوات الله عليه أنه قال : خيركم قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم . المقاصد ص ٢٠٨ .

عرفه ، وجهله من جهله ، وما من شريعة اختلف الناس فيها الا قد علمها بعض السلف ، وقال بها ، وجهلها بعضهم فلم يقل بها .

ويطيع في ذلك رسول الله صلوات الله عليه طاعة الجندي لقائده لا يسأله : لم ؟ وفيم ؟ فيقول في المحلى <sup>(١)</sup> : أترى ؟ لو أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقتل أهل مدينة بأسرها ؟ أو بقتل أمهاتنا ؟ وآبائنا ؟ وأنفسنا ؟ كما أمر موسى عليه السلام قومه بقتل أنفسهم ، اذ أخبر الله تعالى بذلك في قوله : فاقتلوا أنفسكم ذلكم خير لكم عند بارئكم . أكان يكون في الاسلام نصيب لمن يحد عن ذلك ؟ إن هذا لعظيم جداً . ويرى أنه ما انتشرت البدع في الدين إلا لترك السنن . فيقول في المحلى <sup>(٢)</sup> وما رأينا قط سنة مضاعة ، إلا والى جنبها بدعة مضاعة ، ونعوذ بالله من الخذلان .

واين حزم في قهه لا يحكمم إلا الكتاب والسنة ، ولو صار دون الناس حزباً ، وعليهم حرباً ، عاش على ذلك ، ومات عليه مقتبلاً ، قال في الإحكام <sup>(٣)</sup> اللهم إنك تعلم أننا لا نحكم أحداً إلا كلامك ، وكلام نبيك — الذي صليت عليه وسلمت — في كل شيء مما شجر بيننا ، وفي كل ما تنازعنا فيه واختلفنا في حكمه ، وأتانا لنبجدي أنفسنا حرباً بما قضى به نبيك ، ولو أسخطنا بذلك جميع من في الارض وخالفناهم

(١) ٨٣/١١

(٢) ٤٦١/٨

(٣) ١٠٠/١

وصرنا دونهم حزباً ، وعليهم حرباً ... وقال<sup>(١)</sup> : عن عامر بن مطر قال : قال لي حذيفة في كلام : فأمدك بما أنت عليه اليوم ، فإنه الطريق الواضح ، كيف أنت يا عامر بن مطر ؟ إذا أخذ الناس طريقاً ، والقرآن طريقاً ، مع أيهما تكون ؟ قال عامر : فقلت له : مع القرآن أحىي ، مع القرآن أموت قال له حذيفة : فأنت إذا أنت ا .

قال أبو محمد - ابن حزم - : اللهم إني أقول كما قال عامر : أكون والله مع القرآن ، أحىي متمسكاً به ، وأموت إن شاء الله متمسكاً به ، ولا أبالي بمن سلك غير القرآن ، ولو أنهم جميع أهل الأرض غيروا .

وابن حزم يقول الشعر وينشده في ذلك ويتغنى به . وأن ثمنه من الدنيا الدعوة إلى القرآن والسنة . فيقول<sup>(٢)</sup> :

منأي من الدنيا علوم أشبا وأنشرها في كل باد وحاضر  
دعاء إلى القرآن والسنة التي تناسى رجل ذكرها في المحاضر

وابن حزم حين يجعل فقه الكتاب والسنة فقهه ، يدعو إلى ذلك الفقهاء ، وينعى عليهم تركهم له ، وينصحهم بالعودة إليه ، فهو وحده

الحق والعدل ، وفيه الهدى والفوز . فيقول في الاحكام <sup>(١)</sup> : ولكن أصحابنا <sup>(٢)</sup> — يفتقر الله لهم ويسددهم — أضربوا عن الواجب عليهم من تدبر احكام القرآن ، ورواية أخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، واختلاف العلماء ، ومعرفة مراتب الاستدلال المفرق بين الحق والباطل ، واقبلوا على ظلمات بعضها فوق بعض ، من قراءة طروس معككة مملوءة من : قلت . أرايت ؟ فتعنوا بجوابات لا دلائل عليها ، وأفنوا في ذلك أعمارهم ، فصرفت أيديهم من معرفة الحقائق ، وظلموا من اغتر بهم ... قطعوا أيامهم بالترهات ، ولو اعتنوا بما ألزمهم الله تعالى الاعتناء به ، من تدبر القرآن ، وتبع سنن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، لاستناروا واهتدوا ، ولاستحقوا بذلك الفوز والسبق . ويقول :

إنما نحن منبهون على ما أمرنا الله تعالى ، وموقفون على مواضع التي مر عليها من يمر غافلاً أو معرضاً ، ومنذرون قومنا فيما تفقهنافيه ، ونقرنا لتعلمه ، ولا نقول من عند أنفسنا شيئاً ، ولم يبح الله تعالى ذلك لاحد قديماً ولا حديثاً <sup>(٣)</sup> .

هذا هو فقه ابن حزم ، وهو فقه الكتاب والسنة وما أجمع عليه المسلمون ، هدف الى ذلك وتحراه ، وبث الدعوة اليه ، ودعا للتمسك

---

(١) ١٠٣/٦ .

(٢) يعني بأصحابه : التقليد من علماء عصره .

(٣) الاحكام ١٢٥/١ .



به، وطرح لفقته ليس عليه من الله ورسوله سلطان، في خلال المحلى وثنايا مسائله وفي غير المحلى من كتبه. وتلك طريقة القرآن والسنة، في إصدار الأحكام، ثم في حض الناس عليها، وترغيبهم فيها، وترهيبهم من تركها، بين الآي والحديث، استعملها ابن حزم في المحلى، وسائر مؤلفاته. ولا بن العربي الحاتمي في الفتوحات<sup>(١)</sup> رؤيا نبوية ترمز إلى أن المعتق لفقته ابن حزم معتق لفقته رسول الله صلوات الله عليه، وما ابن حزم إلا دليل خير لذلك الفقه الحق، وداع إليه.

قال الحاتمي: رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المنام، وقد عانق أبا محمد بن حزم المحدث، فغاب الواحد في الآخر، فلم ير إلا واحداً، وهو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فهذه غاية الوصلة. ويبلغ فقه ابن حزم الذروة في أبواب من الفقه، جدد فيها، واختص فقهه بضم فصول من الأصول والعقيدة إليه، ويدرك ذلك من نظر في فهرس الموضوعات ج ١١١/٢ من هذا المعجم، في أبواب: أصول الشريعة، العقيدة والسمعيات، الأديان، الزكاة، الأهلية والأشخاص، الزواج والأسرة، الطلاق، الإرث والوصايا، الاقتصاد، الأيمان، الرق والعق، الذبائح والأطعمة والأشربة، الحظر والاباحة، النظام العام. وقرأ ما تحت هذه الابواب من عشرات المواد، ثم قرأ أدلتها ومقارناتها في المذاهب الفقهية ومناقشتها

في الحلي . وصدق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حيث يقول :  
إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها .  
أخرجه أبو داود في السنن . والحاكم في المستدرک الصحيح ، عن أبي  
هريرة رضي الله عنه . والطبراني في المعجم الاوسط عنه أيضاً . قال  
السخاوي : سنده صحيح ، ورجاله كلهم ثقات . وصححه العراقي <sup>(١)</sup> .

### ٥ - فقه آل البيت :

في الحلي من فقه آل البيت رضي الله عنهم طائفة صالحة ، مبثوثة  
في جميع مجلدات الكتاب ، يتعذر وضع اليد على كل صفحة منها  
بالتزقيم ، تبلغ العشرات من الصفح والاوراق ، ولهم أحكام وفتاوى  
في الكثير من قضايا الفقه وأبوابه ، بعضهم أكثر ، وبعضهم أقل ، ذكر  
ابن حزم أسمائهم مع فقهاء الصحابة والتابعين ، ومن جاء بعدهم من المجتهدين ،  
في الأحكام <sup>(٢)</sup> وخصهم برسالة مستقلة طبعت مع جوامع السيرة له <sup>(٣)</sup> وهم :  
فاطمة بنت رسول الله ، وأمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، وأمير  
المؤمنين الحسن بن علي ، والإمام الحسين بن علي ، والعباس بن عبد المطلب  
عم النبي ، والحبر عبد الله بن عباس ، والإمام محمد - ابن الحنفية -  
ابن علي بن أبي طالب ، والإمام عبد الله الكامل بن الحسن المثنى بن

---

(١) الحاكم : المستدرک ٥٢٢ . والسخاوي : المقاصد الحسنة ص ٥٨ والزبيدي :

شرح الإحياء ٢٥/١ .

(٢) ١٧٦/٤ و ٩٢/٥ - ١٠٥ .

(٣) ص ٣١٩ - ٣٣٥ .

الحسن السبط بن علي ، والإمام علي زين العابدين بن الحسين بن علي ،  
والإمام محمد الباقر بن علي زين العابدين ، والإمام جعفر الصادق بن  
محمد الباقر ، وعبد الله بن محمد بن الحنفية ، والحسن بن محمد بن  
الحنفية ، وسليمان بن داود بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب  
والعباس بن عبد الله بن معبد بن العباس بن عبد المطلب ، رحمهم الله  
أجمعين ورضي عنهم .

وعلي وابن عباس ، ذكرهم ابن حزم ضمن سبعة من الصحابة ،  
يمكن أن يجمع من قيا كل واحد منهم سفر ضخم . والباقر بن محمد  
ابن حزم ضمن جماعة من الصحابة ، يمكن أن يجمع من قيا جميعهم جزء ،  
قال : هو إلى الصغر أقرب منه إلى الكبير .

والظفر بفقه آل البيت ظفر بالعدل والهدى ، وبالأمانت من  
الضلال ، وبكتاب الله مقترناً به حتى دخول الجنة .

وقد خطب بذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم حجة  
الوداع بمكة — في مائة ألف من الصحابة أو يزيدون — رواء عنه  
جماعة من الصحابة ، فيهم : علي بن أبي طالب ، وزيد بن ثابت ، وزيد  
ابن أرقم ، وجابر بن عبد الله ، وأبو هريرة ، وأبو سعيد الخدري ،  
وحذيفة بن اليمان ، رضي الله عنهم . قال جابر : رأيت رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع يوم عرفة ، وهو على ناقته  
القصواء ينحطب ، فسمعت يقول : إني تركت فيكم ما إن أخذتم به

لن تضلوا ، كتاب الله وعترتي أهل بيتي . وقال ابن أرقم : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي ، أحدهما أعظم من الآخر ، وهو كتاب الله ، حبل ممدود من السماء إلى الأرض ، وعترتي أهل بيتي ، لن يفترقا حتى يردا علي الحوض ، فانظروا كيف تخلفوني فيهما ؟ . أخرجه الترمذي في السنن ، وأحمد — قال الهيثمي : إسناده جيد — والبزار في مسندهما ، والطبراني في معجميه : الكبير والوسط <sup>(١)</sup> .

## ٦ - فقہ الصحابة :

في المحلى من فقه الصحابة رضي الله عنهم ، قسم كبير ، يبلغ المئات من الصفحات ، تخلل الكثير من مسائله وقضاياه ، وتناثر في جميع أبواب الكتاب ، وفي جميع أجزائه ، يصعب وضع رقم على كل سطر و صفحة دون فيها فقههم ، ولا غنى لمريد ذلك عن قراءة جميع المحلى ، وقد ذكر ابن حزم قهاء الصحابة فعدم رجلاً وامرأة وأحصى قضاياهم التي أفتوا فيها ، في الأحكام <sup>(٢)</sup> في مواضع منه في الأجزاء : الرابع ، والخامس ، والسادس ، والسابع . وخصصهم برسالة مستقلة ، منشورة مع جوامع السيرة له <sup>(٣)</sup> فقال :

(١) ابن الأثير : جامع الاصول ١/ ١٨٧ والميني : مجمع الزوائد ٩/ ١٦٢

(٢) ١٧٦/٤ و ١٠٥-٩٢/٥ .

(٣) ص ٣١٩ - ٣٣٥ .

لقد نقصينا من روي عنه - من الصحابة - قنبا في مسألة والخدعة فأكثر ، فلم نجدهم إلا مائة وثلاثة وخمسين ( ١٥٣ ) بين رجل وامرأة ، مع شدة طلبنا في ذلك وتهمنا ، وليس منهم مكثرون إلا سبعة فقط ، وعدم في الرسالة الخاصة وقال : هم مائة واثنان وستون ( ١٦٢ ) مكثرون ، ومتوسطون ، ومقلوب ، فالمكثرون هم : عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وعائشة أم المؤمنين ، رضي الله عنهم . قال : يمكن أن يجمع من فقه كل واحد منهم سفر ضخمة .

وقد كنت وجهت منذ سنوات طلاباً لنا سبعة من خريجي جامعة دمشق ، فتوزعوا هؤلاء الصحابة السبعة ، وجمعوا فقههم من المحلى ميوماً معنوياً ، وجعلوه رسائلهم الجامعية ، وكنت المشرف فيها عليهم فكان فقه عائشة من نصيب طالبة ، وصدرت مطبوعة على الآلة الكاتبة ، ولا تقل الواحدة منها عن مائة صفحة ، وبعضها تزيد عن ذلك .

والموسطون من فقهاء الصحابة عشرون هم : أبو بكر الصديق ، وعثمان بن عفان ، وعبد الرحمن بن عرف ، وطلحة بن عبيد الله ، والزبير بن العوام ، وعبد الله بن الزبير ، وسعد بن أبي وقاص ، وجابر بن عبد الله ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، ومعاذ بن جبل ،

وأفس بن مالك ، وعمران بن حصين ، وعيادة بن الصامت ، وسلمان  
 الفارسي ، وأبو هريرة ، وأبو سعيد الخدري ، وأبو موسى الأشعري ،  
 وأبو بكرة ، ومعاوية بن أبي سفيان ، وأم سلمة أم المؤمنين ، رضي الله  
 عنهم . قال : ويمكن أن يجمع من فتيا كل امرئ منهم جزء ، صغير جداً .  
 والباقيون مقلون في الفتيا ، لا يروى عن الواحد منهم إلا المسألة  
 والمسألان والزيادة اليسيرة على ذلك فقط ، قال : ويمكن أن يجمع  
 من فتيا جميعهم جزء صغير فقط بعد التقصي والبحث ، ومرة قال :  
 جزء إلى الصغر أقرب منه إلى الكبير . رضي الله عنهم . قال : وما فاتنا  
 منهم - إن كان فات - إلا يسير جداً ، ممن لم يرو عنه إلا مسألة  
 واحدة أو مسألان .

وقد روي عن قهواء الصحابة أزيد من عشرين ألف قضية .

#### ٧ - فقه التاجين :

وفي المحلى من فقه التاجين ، وتاجيهم ، وفقه الأئمة المتفرقة  
 مذاهبيهم ، إلى منتصف القرن الخامس ، المئات من الصفحات كذلك .  
 يوجد في كل مسألة من مسائل الكتاب ، وفي كل باب من أبواب  
 الفقه ، ووضع اليد على كل فقيه منهم بالآرقام من صفحات المحلى  
 وأجزائه متعسر ، وهم في أعدادهم يلفنون المئات ، وكلهم فقيه مجتهد ، وقد  
 ذكرهم ابن حزم في الأحكام بإسمائهم في أربع عشرة صفحة<sup>(١)</sup>

ورسائله المختصة بالمجتهدين من الصحابة إلى عصره ، وسماها : أصحاب  
الفتيا من الصحابة فمن بعدهم إلى زماننا على مراتبهم في كثرة الفتيا<sup>(١)</sup>  
في سبع عشرة صفحة . قال في خاتمتها : ومؤلا أدل الاجتهاد ، من  
أهل العناية ، والتوفر على طلب علم أحكام القرآن ، وفقه كلام رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وإجماع العلماء ، واختلافهم ، والاحتياط  
لأنفسهم فيما يدينون به ربهم تعالى ، وقلما فاتنا من أهل هذه الصفة  
أحد ، وأما من قلده دينه زجلاً ، لا يعدو مذهبه ، فليس من أهل العلم  
بالاجتهاد ، ولا يذكر في جملتهم ، وإنما يذكر في أهل التقليد .

ونقتصر على ذكر أشهر مشاهيرهم ، وعلى بعض أئمة المذاهب  
المندثرة منهم . بمن لهم فقه في الحلي — من غير آل البيت ، والصحابة ،  
فقد مضى الحديث عنهم — : من أهل مكة . من التابعين : عطاء ،  
وطاوس ، ومجاهد ، وعمرو بن دينار ، وعكرمة ، وبعدهم :  
ابن جريج ، وسفيان بن عيينة . ومن أهل المدينة ، من التابعين : سعيد  
ابن المسيب ، والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ، وعروة بن  
الزبير ، وأبو سلمة ، وبعدهم : ابن شهاب ، وربيعة ، ومن أهل البصرة  
من التابعين : الحسن البصري ، وابن سيرين . وبعدهم : أيوب  
السختياني ، والحامدان : ابن سلمة ، وابن زيد ، وشعبة . ومن أهل  
الكوفة ، من التابعين : مسروق ، وعبيدة ، وشرح القاضي . وبعدهم :

إبراهيم النخعي ، وسعيد بن جبير ، وبعدهما : سفيان الثوري . ومن  
أهل الشام ، من التابعين : أبو إدريس الخولاني ، وجبير بن نفير .  
وبعدهما : عمر بن عبد العزيز . وبعده : الأوزاعي . ومن أهل  
مصر ، من التابعين : بكير بن عبد الله الأشج . وبعده : الليث بن  
سعد . ومن اليمن : عبد الرزاق . ومن خراسان : عبد الله بن  
المبارك . ومن نيسابور : إسحق بن راهويه ، ومسلم . ومن بخارى :  
البخاري . ومن بغداد : داود بن علي ، وأبو ثور ، وأبو عبيد ،  
وابن جرير . ومن الأندلس : بقي بن مخلد ، وقاسم بن أصبغ  
ومن مشايخ ابن حزم الأندلسيين : مسعود بن سليمان أبو الحيار ،  
ويوسف بن عبد البر . لكل هؤلاء قه في المحلى ، ولغيرهم من  
المجتهدين ممن لم تذكر أسماءهم من التابعين وتابعيهم ، رحمهم  
الله أجمعين .

## ٨ - فقد مؤلفه :

في المحلى من قه الأئمة الأربعة : أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي ،  
إلا أحد ، المئات من التوازل والقضايا ، وقل أن تذكر فيه مسألة ،  
إلا وفيها من قههم جميعاً ، أو من قه واحد منهم أو اثنين ، وقد  
قلت قبل : إنه يمكن أن يجرد من المحلى مجلدان في قه الأحناف والرد  
عليه ، ومجلدان في قه المالكية والرد عليه ، ومجلد في قه الشافعي  
وداود بن علي وغيرهما والرد عليه .



أما قه أحد فليس في المحل منه إلا قضايا محدودة ، ومسائل محسوبة ، فأصحاب المذاهب عند ابن حزم : إنما هم ثلاثة رجال فقط : مالك والشافعي وأبو حنيفة ولا مزيد<sup>(١)</sup> .

وفي مناقشة قه الثلاثة ، والرد عليه ، يكون ابن حزم قاسياً عنيفاً مع الخفية والمالكية ، ويكون برأ لطيفاً مع الشافعية ، وأما الظاهرية فهم عنده أبعد الناس من التقليد ، فمن قلد أحداً ممن يدعي أنه منهم ، فليس منهم ، ولم يعصم أحد من الخطأ<sup>(٢)</sup> .

ومن أجل تلك القسوة وذلك العنف ، قارن ابن العريف ( ٤٨١ - ٥٣٦ ) الزاهد الاندلسي المغربي بين لسان ابن حزم وسيف الحجاج . قال : كان لسان علي بن حزم وسيف الحجاج بن يوسف شقيقين<sup>(٣)</sup> ومن أجل ذلك أيضاً قارن الحافظ السخاوي ( ٨٣١ - ٩٠٢ ) في الإعلان بالتوخيخ لمن ذم التاريخ<sup>(٤)</sup> بين ابن حزم وبين ابن تيمية ، فقال : وعن حصل من بعض الناس منهم نفرة وتحامي عن الانتفاع بعلومهم ، مع جلالتهم علماً وورعاً وزهداً ، لإطلاق لسانهم ، وعدم مداراتهم ، بحيث يتكلمون ويخرجون بما فيه مبالغة ، كابن حزم وابن تيمية ، وهما ممن امتحن وأوذى . وكل أحدهما الأمة يؤخذ من

(١) الأحكام ٥٥/٢ .

(٢) الأحكام ١٢٠/٢ .

(٣) ابن خلكان : وفیات الاعيان ١٣/٤ .

(٤) ص ٦١ .

قوله ويترك ، إلا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وفي حياته وصفه معاصروه ومواطنوه بذلك ، فقال أبو مروان بن حيان الاندلسي : فلم يك يلف بما عنده بتعريض ، ولا يرفه بتدريج ، بل يصك به معارضه صك الجندل ، وينشفه أحرّ من الحردل<sup>(١)</sup> . ومن أجل ذلك اضطهد ، وأحرقت كتبه ، ومزقت علانية . في الساحات العامة من المدن الاندلسية ، ليسكتوا لسانه ، فاسكت ، وبقي مصلت اللسان ثراً وشعراً الى أن مات رحمه الله وهو يقول

إِن تَحْرِقُوا الْقُرطاسَ لا تَحْرِقُوا الَّذِي

تَضُمُّهُ الْقُرطاسُ بَلْ هُوَ فِي صَدْرِي

يَسِيرُ مَعِيَ حَيْثُ اسْتَقَلْتُ رَجُلًا

وَيَنْزِلُ إِن أَنْزَلَ وَيَدْفَنُ فِي قَبْرِي

دَعَوْنِي مِنْ إِحْرَاقِ رَقٍّ وَكَاعْدِ

وَقُولُوا بَعْلَمَ كَيْ يَرَى النَّاسُ مِنْ يَدْرِي؟<sup>(٢)</sup>

وابن حزم مرآط أندلسي ، والإنسان ابن يثته بالطبع كما يقول ابن خلدون فالاندلسيون كالمغاربة اعترفوا من قديم : بأن في طباعهم خدة ، وفي خلقهم شكاسة ، فإذا أرادوا أن يصفوا لطيفاً من بينهم ،

١١ ابن سعيد : المغرب ١/ ٣٥٧ .

٢١ ياقوت : معجم الأدياء ٩٥/٥

وادع النفس سمحها ، قالوا : هو على رقة أهل المشرق<sup>(١)</sup> .  
على أن علم النفس يقول : إن مع الحدة والشكاسة سلامة الطوية ،  
وطيبة النفس . وفي حديث - سنده ضعيف - الحدة لا تكون إلا في  
صالح أمتي . وأبرارها ، ثم تني . وخيار أمتي أحداؤهم ، الذين إذا  
غضبوا رجعوا . قال المناوي : والمراد بالحدة هنا ، الصلابة في الدين<sup>(٢)</sup>  
نعم ! حدة ابن حزم سليمة الطوية ، طيبة العاقبة ، وهي منه صلاية  
في الدين ، وغيرة على الحق . سرعان ما يرجع بعدها ويبي . إلى المودة  
والمؤانسة . فأبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، هم عنده كما هم عند  
الناس أئمة هدى وخير ، ومجتهدون أجورون على أي حال . ناصحون  
للإسلام والمسلمين ، يدعو لهم برحمة من الله ورضوان . قال في  
الاحكام<sup>(٣)</sup> .

إن أبا حنيفة ومالكاً رَحِمَهُمَا اللهُ اجتهداً ، وكانا من أمر بالاجتهاد ،  
وجرياً على طريق من سلف في ترك التقليد ، فأجراً فيما أصاباه

---

(١) ابن بشكوال : المدة ٤٢٩/٢

(٢) فيض القدير ٤١٠/٣ و ١١٨/٦ والسخاوي : المقاصد الحسنة ص ١٨٦  
وأخرجه الحسن بن سفيان في مسنده . والبقوي في معجم الصحابة . وأبو نعيم  
في المعرفة . والطبراني في المعجم . وأبو يعلى والديلمي في مسنديهما والبيهقي  
في الشعب . عن علي ، وابن عباس ، وأنس ، وأبي منصور الفارسي ، أو  
يزيد بن أبي منصور .

أجرين ، وأجراً فيها أخطأ فيه أجراً واحداً . وقال :  
بل كان عندنا مالك رضي الله عنه أحد الأئمة الناصحين ، لهذا  
الملة ، ولكنه أصاب وأخطأ ، واجتهد فوفق وحرم ، كسائر العلماء  
ولا فرق . وقال :

إنهم - أبا حنيفة ومالكاً واحداً - قد نهوا أصحابهم عن تقليدكم ،  
وكان أشدّهم في ذلك الشافعي ، فإنه رحمه الله بلغ من التأكيد في اتباع  
صحيح الآثار ، والأخذ بما أوجبه الحجة - : حيث لم يبلغ غيره ، وتبرأ  
من أن يقلّد جملة ، وأعلن بذلك ، فعه الله به ، وأعظم أجره ، فلقد  
كان سيّئاً إلى خير كثير .

ولحده ابن حزم سبب آخر غير الوسط والبيئة ، فلقد كان مريضاً  
بالربو في الطحال ، وهو مرض يثير الخلق ويضجره ، فإذا لم يجد المبتلى  
بذلك من يخاصم خاصم نفسه ، وابن حزم قد جاهر بمرضه معتذراً  
لمن طال عليهم لسانه ، ومحاسباً نفسه لما فرط منها . قال في رسالته ،  
في مداواة النفوس (١) : لقد أصابني علة شديدة ، وكادت علي ربواً  
في الطحال شديداً ، فوكد ذلك علي من الضجر ، وضيق الخلق ، وقلة  
الصبر ، والتزق . أمراً حاسبت عليه نفسي فيه ، إذ أنكرت حبلى  
خلي . فاشتد عجبني من مفارقتي لطبيعي ، وصح عندي أن الطحال  
موضع الفرح ، فإذا فسد تولد ضده .

## ٩ - فقه المرأة :

وكما عُنيَ ابن حزم بفقه الرجال ، فدونه ، وتأقشه ، فقبل منه ورد . كذلك عُنيَ بفقه المرأة ، فدونه ، وتأقشه فقبل منه ورد كفعله بفقه الرجال سواء .

وفي المحلى من فقه المرأة صحاوية وتابعة ، لنحو عشرين صحاوية ، وأربعة من التابعيات ، منهن المكثرات ، ومنهن المتوسطات ، ومنهن المقلات ، فقهن مشورين أجزاء الكتاب ، وفي الكثير من مسأله ، وفي مختلف أبواب الفقه ، وقد ذكرهن ابن حزم في الأحكام<sup>(١)</sup> وفي رسالته الخاصة بالمجتهدين<sup>(٢)</sup> فالصحايات من :

عائشة أم المؤمنين - ويمكن أن يجمع من فقهها سفر ضخم - وأم سلمة أم المؤمنين - ويمكن أن يجمع من فقهها جزء صغير - وفاطمة بنت النبي ، وحفصة ، وأم حبيبة ، وصفية ، وميمونة ، وجويرية ، أمهات المؤمنين ، وأسماء بنت أبي بكر الصديق ، وزينب بنت أم المؤمنين أم سلمة ، وفاطمة بنت قيس ، والقامدية ، وأم شريك الحولاء بنت تويت ، وسهلة بنت سليل ، وأم الدرداء الكبرى ، وأم أيمن ، وعاتكة بنت زيد ، وأم يوسف ، وأم عطية ، وليلي بنت قاتق . رضي الله عنهن . والتابعيات : أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق ، وعائشة بنت طلحة

(١) ٩٢/٥ - ١٠٥ .

(٢) جوامع السيرة ص ٣١٩ - ٣٣٥ .

وعمرة بنت عبد الرحمن ، وأم الدرداء الشامية ، ورحمن الله . ويمكن أن يجمع من هذه المقالات : صحايات وتابعيات ضمن هذه المقالين من الرجال ، جزء إلى الصغر أقرب منه إلى الكبير .

وابن حزم في قلة لفقه غيره ، من الصحابة ، والتابعين ، ومن بعدهم ، إلى عصره ، رجالاً ونساء ، عرف بالأمانة ، والضبط ، والتثبت لا يقول عليهم ، ولا يحرف أقوالهم ، ولا يثبت عنهم إلا ما أثبتوه على أنفسهم في كتبهم ، أو نقله عنهم تلاميذهم ، أو أصحابهم ، وأتباع مذهبهم عرف بذلك ، واشتهر عنه ، ووصفه به كل مترجمه : محبوه وخصومه .

#### ١٠ - صنوبر من مزمر :

لأهل الأندلس فيض ثر من الحديث ، لم يعرفه كثير من المحدثين . كما يقول المقرئ - حتى إن في شفاء عياض أحاديث لم يعرف أهل المشرق التقاد مخرجها ، مع اعترافهم بجلالة حفاظ الأندلس الذين نقلوها ، كبقية بن مخلد ، وابن حبيب ، وغيرهما ، على ما هو معلوم " والأندلس اشتهر بها العلم والحديث - كما قال الحافظ السخاوي - في قرطبة ، وإشبيلية ، وغرناطة ، وبلنسية ، في المائة الثالثة ، بابن حبيب ، ويحيى بن يحيى ، وأصحابهما . ثم بقي بن مخلد ، ومحمد بن وضاح ، وخرج منها مثل : ابن عبد البر ، وأبي عمر والداني ، وابن حزم ، وأبي الوليد الباجي ، وأبي علي الفسائي ، ولم يزل بها آثاره من علم إلى

أن استولى على قرطبة واشيلية النصارى فتناقص العلم<sup>(١)</sup>.

هذه الأحاديث الأندلسية التي تحدث عنها المقرئ، وهذا الحديث المنتهر الذي تحدث عنه السخاوي، وذكر له - كئال - بقي بن مخلد وابن حزم. المحلى غني به، وأحاديثه تعد بالآلاف جردت منه نحواً من سبعمائة حديث بسند ابن حزم إلى النبي صلوات الله عليه، وإلى قائلها من الصحابة، والتابعين، وهذه الأحاديث المسندة، جردتها من أحاديثه المسندة إلى أربعة حفاظ اندلسيين، هم أئمة الحديث في الأندلس، وهم في غرب ديار الاسلام كالبخاري ومسلم وأبي داود والنسائي في شرق ديار الاسلام، وتعتبر كتبهم مفقودة فيما فقد من التراث الانساني للمسلمين في الأندلس، والمحلى حفظ لنا من هذا المفقود طائفة من كتبهم وحديثهم، تعتبر ثروة مودة يقيمة من الثروات التي لا تثنى مما احتفظ لنا بها المحلى، وهذه الأحاديث نبلغ مجلداً، وهي بإسناد ابن حزم لها إلى أصحابها، وإحيائه لها في المحلى هداية صاعها، أصبح ابن حزم بها أحق. ولذلك صح بعد تجريدي لها، وجمعي لمترقها من أجزاء المحلى، أن تحمل اسم: مسند ابن حزم. وأصحابها القدامى الأربعة، هم: بقي بن مخلد، وقاسم بن أصبغ، وأحمد بن خالد، ومحمد بن أيمن، الاندلسيون.

فبقى هو: ابن مخلد بن يزيد القرطبي (٢٠١ - ٢٧٦) الاسم في الحديث. والاجتهاد، والسنة، والجهاد، والتأليف، جاهد في

سبعين معركة ، وحل لطلب العلم للشرق مرتين أقام فيه أربعة وثلاثين سنة ، تخرج بأحمد بن حنبل ، وشارك البخاري ومسلماً في كثير من شيوخهما . روايته عن الشيخ توثيق له <sup>(١)</sup> خصصه بالترجمة جماعة : منهم الأمير الشافعي الشهيد عبد الله بن الخليفة الأندلسي عبد الرحمن الناصر الأموي ، وسمى كتابه : المسكاة في ستة أجزاء . وحفيده عبد الرحمن بن أحمد بن بقي ، وسمى كتابه : أصحاب بقي وسطه أبو القاسم أحمد بن محمد البقوي ، وسمى كتابه : فضائل بقي بن مخلد وتسمية رجاله . قال ابن حزم . عن مصنفات أبي عبد الرحمن بقي ابن مخلد : و كتابه في تفسير القرآن ، فهو الكتاب الذي أقطع قطعاً لا أستثني فيه ، انه لم يؤلف في الا-لام مثله ، ولا تفسير محمد ابن جرير الطبري <sup>(٢)</sup> ولا غيره ، ومنها في الحديث مصنفه الكبير الذي رتبته على أسماء الصحابة رضي الله عنهم ، فروي فيه عن ألف وثلاثمائة صاحب ، ثم رتب حديث كل صاحب على أسماء الفقه ، وأبواب الأحكام ، وهو مصنف ومُسند - في نحو مائتي جزء - وما أعلم هذه الرتبة لأحد قبله ، مع ثقته ، وضبطه ، وإتقانه ، واحتفاله فيه بالحديث ، وجودة شيوخه ، فإنه روى فيه عن مائتي

---

(١) الحافظ : التهذيب ١/٤١٠ و ٥/٣٣١ و ٦/٣٩٠ و ٧/١٩٧

(٢) قال السيوطي عن تفسير ابن جرير : هو أجل التفسير ، لم يؤلف مثله ، كما ذكره العلماء قاطبة ، منهم النووي . وقال أبو حامد الاسفرايني : لو سافر رجل الى الصين حتى يحصل تفسير ابن جرير لم يكن كثيراً . طبقات المحققين ص ٣٠ .



رجل وأربع وثلاثين رجلاً ، ليس فيهم عشرة ضعفاء ، وسائرهم أعلام مشاهير ، ومنها مصنفه في فتاوي الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، أرمي فيه على مصنف أبي بكر بن أبي شيبة ، ومصنف عبد الرزاق ابن همام ، ومصنف سعيد بن منصور ، وغيرها ، وانتظم علماً كثيراً فصارت توافي هذا الإمام الفاضل قواعد للإسلام لا نظير لها ، وكان متخيراً لا يقلد أحداً ، وكانت ذا خاصة من أحمد بن حنبل ، وجارياً في مضمار البخاري ومسلم والنسائي ، رحمة الله عليهم . قال : واحتوى مسنده من حديث أبي هريرة - وحده - على خمسة آلاف وثلاثمائة حديث وكسر<sup>(١)</sup> وكث ابن حزم وقال الشاطبي في الاعتصام<sup>(٢)</sup> : المسند المصنف لابي بن مخلد يؤلف في الاسلام مثله . رسائل مستقلة عنه ، هي من مصادر الاصابة الحافظ<sup>(٣)</sup> : ترتيب مسند بقي بن مخلد والصحابة الذين أخرج لهم بقي بن مخلد . والوحدان من مسند بقي بن مخلد<sup>(٤)</sup> ولي في بقي كتاب في حياته

١١ ٢٦٠/٣

(٢) الحافظ : الاصابة ٢٠٥/٤

(٣) ١٢٥/٢ و ١٦٥/٣ و ٢٧٦ و ٥٥٤ و ٢٠٥/٤

(٤) ابن الفرعي : علماء الأندلس ٨١/١ وابن بشكوال : المص ١٢١/١

والضي : رجال الأندلس ص ٢٢٩ وابن خير : الفهرسة ص ١٤٠ و ٢٩٠

والسوطي : طبقات المفسرين ص ٩ وياقوت : معجم الأدباء ٧٥/٧ والذهبي :

تذكرة الحفاظ ١٨٤/٢ والمقري : نفع الطب ٣٤٥/١ و ٥٨٠ و ١٣١/٢ و ١٣٤

وعد القادر بدران : تهذيب تاريخ دمشق لاسماعيل ٢٧٧/٣

وأسرته ومشيخته وتلاميذه وكتبه ومذهبه. ينتظر صدوره في مجلدين،  
بعون الله .

وقاسم : هو ابن أصبغ القرطبي ( ٢٤٧ - ٣٤٠ ) الإمام الحافظ  
الفقيه المشاور<sup>(١)</sup> الأديب المؤلف، رحل للشرق لطلب العلم، له في الحديث  
السنن، استخرجه على سنن أبي داود ، اورده فيه ٢٤٩٠ حديث، في سبعة  
أجزاء ، ومسند مالك ، والصحيح ، استخرجه على صحيح مسلم ،  
وغريب حديث مالك بما ليس في الموطأ ، والمتقى في الآثار، والمجتبى،  
وغيرها . قال ابن حزم : مصنف قاسم رفيع احتوى من صحيح  
الحديث وغيره ، على ما ليس في كثير من المصنفات . قال : وله تأليف  
حسان جداً . منها : أحكام القرآن ، والمجتبى على أبواب كتاب  
ابن الجارود المتقى ، وهو خير منه ، وأبقى حديثاً ، وأعلى سنداً ، وأكثر  
فائدة . وهو من تلاميذ بقي<sup>(٢)</sup> .

وأحمد هو : ابن خالد الجبائي أبو عمر بن الجباب القرطبي  
( ٢٤٦ - ٣٢٢ ) الحافظ المتقن ، المحدث المكثّر ، رحل للشرق لطلب  
العلم ، من تلاميذ بقي ، له مسند حديث مالك ، وغيره<sup>(٣)</sup> .

---

(١) في النظام الإداري للقضاء الاسلامي الأندلسي - كان- (عجل المشاورين)  
أشبه بمجلس الدولة في النظم الادارية القضائية اليوم. والعضوية يقال له : مشاور.

(٢) الحميدي : جنوة المتقيس ص ٣١١ والنهي : التذكرة ٣٤٥/١

والمقري : النفع ٣٤٥/١ و ٣٣١/٢ و ١٣٣ .

(٣) الحميدي : جنوة المتقيس ص ١١٣ .

ومحمد هو : ابن عبد الملك بن أيمن القرطبي ( ٢٥٢ - ٣٢٠ ) الإمام الحافظ الفقيه المفتي الأديب المصنف من تلاميذ قاسم ، رحل للشرق لطلب العلم ، قال ابن حزم : مصنف ابن أيمن رفيع ، احتوى من صحيح الحديث وغريبه ، على ما ليس في كثير من المصنفات <sup>(١)</sup> .

فسند ابن حزم الذي جردته من المحلى بسنده ، إلى هؤلاء الأندلسيين الأربعة ، أئمة العلم والحديث بالأندلس . قد ناقش بعض أحاديثه ، وحاج في بعض رجالها ، وسكت عن الأكثر مصححاً ، وهو مشر عليها جملة وتفصيلاً ، وقد قال في المحلى : ولعلم من قرأ كتابنا هذا . أننا لم نحتاج إلا بنجر صحيح من رواية الثقات مسند ، ولا خالفنا إلا خيراً ضعيفاً فبينا ضعفه ، أو منسوخاً فأوضحنا نسخه <sup>(٢)</sup> .

## ١١ - أدب ابن حزم :

وابن حزم في عرضه للأحكام ، وفي حوار ، وفي مناقشته ، وفي موافقته وفي مخالفته للأراء والمذاهب ، بليغ العبارة ، صحيح الأسلوب إذا أسهب جلي ، وإذا اختصر أبان ، وفي ثبايا المحلى وبين مسائله صفحات ، لا تقل في أدبها بلاغة وياناً عن أدب الجاحظ وابن المقفع وإنما الجديرة بأن تجرد للطلاب في المدارس . ليحتدوا حذوها ، ولتكون لهم هادياً ومعلماً في الإنشاء والبيان والأدب .

---

(١) المحلى الحزمة ص ٦٣ والتذكرة ٥٥/٣ والنقح ٤٣٤/١ و ١٣١/٢

والفقه الذي يغلب على كتابته الغموض والتعقيد، هو عند ابن حزم واضح بين ، مختار المفردات ، مشرق العبارات ، يفرق وكأنه أبواب مغرية من الأدب الرفيع ، يصير الأديب فقيهاً ، والفقيه أديباً حتى كأن الفقه والأدب صنوان لا يفترقان .

وابن حزم الأديب العنيف اللفظ والكلمة ، حين يكون لفظه ركون كلمته عن النبي صلوات الله وسلامه عليه ، يذوب بركة ولطفاً وينقلب الأديب الحائي الظريف . فهو يكثر من ذكر الكلمات المبهدة ، يصف بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذاتاً وأعضاءاً ، مثل : بنفي أفديه هو - صلى الله عليه وآله وسلم - وبأيي وأي . ووجه المقدس " . ولا يذكر أحداً من الصحابة رجلاً أو امرأة إلا وترضى عنه ، فيقول : رضي الله عنه . ولا يذكر أحداً غيرهم من السلف الصالح إلا وترحم عليه ، فيقول : رحمه الله رجلاً كان أو امرأة .

## ١٢ - متواتر الحديث :

الحديث المتواتر عزيز نادر ، وزعم ابن حبان والخارث : أنه معدوم . وقال ابن الصلاح : يعني تطلبه . وقال النووي : هو قليل لا يكاد يوجد <sup>(١)</sup> . هذا المتواتر المعدوم عند بعض ، والمجهد طلبه ، والعزیز عند آخرين . في الحلى منه الكثير الطيب ، فيه نحو من ثمانين حديثاً ،

أو ثمانية وسبعون بالعد والحساب ، مشورة بين صحبائه ، وخلال جميع أجزائه إلا الأول ، فليس فيه من المتواتر حديث .

ولعل الخلاف في عزته أو عدمه ، منشؤه تعريفه وتحديدده ، فعلماء أصول الحديث قالوا : هو الخبر الذي ينقله من يحصل العلم بصدقه ضرورة ، من أول السند إلى انتهاء . وعلماء أصول الفقه قالوا : هو خبر جمع يمتنع عادة تواطؤهم على الكذب عن محسوس " والسيوطي في القرن العاشر كتب كتابه في المتواتر : الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة . فلم يجمع فيه . على علمه وحفظه .

سوى أحد عشر ومائة حديث ، قد نورع في صحة بعضها ، فكيف نساجم تواترها ؟ حتى لقد قيل عن بعضها : موضوع . واستدرك عليه جدي ابن جعفر الكتاني رحمه الله حديثاً واحداً ومائتي حديث . في كتابه في المتواتر : نظم المتناثر من الحديث المتواتر . ونوزع في بعضها كما نوزع السيوطي قبله ، رحمهما الله . وقد استدركت عليه نقواً من مائتي حديث .

ومتواتر ابن حزم في المحلى وفي غيره من كتبه ، اعتمده من جاء بعده من العلماء المغاربة والمشارقة ، ولكن الوصول إليه عزيز المنال ، إذ يحتاج العثر على حديث واحد منه ، أو يضع أحاديث ، إلى قراءة مجلد من كتبه ، أو عدة مجلدات ، وذلك لا يتيسر للعالم والباحث في

كل وقت ، وفي متواتره الكثير مما يستدرك على الأذهان المتناثرة .  
ونظم المتناثر . أغفلاه ولم يذكره .

وابن حزم يعرف المتواتر ، بأنه : ما رواه اثنان فأكثر يستحيل  
عادة تواطؤهم على الكذب<sup>(١)</sup> . وقد يورد الحديث في المحلى من خمسة  
طرق ، وسبعة ، وثمانية ، فيحكم عليه بالضعف ، ولا يراه صحيحاً<sup>(٢)</sup> .  
ومتواتر ابن حزم في المحلى ثروة للمحدثين والفقهاء جميعاً ،  
والإشارة إلى أحاديث المحلى المتواترة بالترقيم عليها في بابها مفيد .  
وبعض تلك الأحاديث نص على تواترها غير مرة ، في غير ما  
صفحة وجزء .

ففي المجلد الثاني من المحلى ، في أبواب الطهارة ، والصلاة . خمسة  
أحاديث<sup>(٣)</sup> . وفي المجلد الثالث ، في أبواب الصلاة ، أربعة أحاديث<sup>(٤)</sup>  
وفي المجلد الرابع ، في أبواب الصلاة ، خمسة أحاديث<sup>(٥)</sup> . وفي المجلد  
الخامس ، في أبواب الصلاة كذلك ، سبعة أحاديث<sup>(٦)</sup> . وفي السادس .

(١) الإحكام ١٠٧/١ .

(٢) المحلى ١٠١/٩ و ٣٣٣/١٠ .

(٣) ص ٩ و ٨٣ و ١٣٥ وأعيد في ٧/٩ و ٢ - ٢١٣ و ٢٧٣ .

(٤) ص ٦١ و ١٠٨ و ١٢١ و ٢٦٣ .

(٥) ص ٢٥ و ٣٠ وأعيد في ١٣٥/٥ و ٤ - ٩٢ و ١٢٠ و ١٣١ و ١٩٨ .

(٦) ص ٢٥٣ و ٢٧١ وأعيد في ٣٥/٥ .

(٦) ص ٦٠ و ٦٩ و ٨٨ و ١١١ فيها حديثان و ١٣٩ و ١٤١ .

في أبواب الصيام ، ثلاثة أحاديث<sup>(١)</sup> . وفي السابع ، في أبواب الصيام ،  
والحج ، والأطعمة ، والأشربة ، خمسة عشر حديثاً<sup>(٢)</sup> . وفي الثامن ،  
في أبواب الزكاة ، والأيمان ، واليوع ، والمزارعة ، والنكاح ، والربا ،  
أربعة عشر حديثاً<sup>(٣)</sup> . وفي التاسع ، في أبواب اليوع ، والعمرى ،  
والقرى ، والحبس ، والعق ، والوصية ، والإمارة ، أربعة عشر  
حديثاً<sup>(٤)</sup> . وفي العاشر ، في أبواب الرضاع ، والحضاة ، والجهاد ،  
أربعة أحاديث<sup>(٥)</sup> . وفي الحادي عشر ، في أبواب الحدود ، والتعزير ،  
ثلاثة أحاديث<sup>(٦)</sup> .

### ١٣ - غرائب الفقه :

في المحلى من غرائب فقه الصحابة والتابعين ومن بعدهم عجائب ،  
يقف العالم والمتعلم عندها طويلاً ، يدرك المتعلم منها أن في الفقه

---

(١) ص ٢٠٠ و ٢٠٦ و ٢٥٥ .

(٢) ص ٣ و ١٤ و ٥٧ و ٨٦ و ١٠٣ و ١١٣ و ١٧٤ و ٢٧٧ و ٢٩٠

و ٣٣٦ و ٤٠٧ و ٤٩٤ و ٥٠٠ و ٥٠٦ و ٥٠٩ و ٥١٢ و ٥١٥ .

(٣) ص ١٣ و ١٤ وأعيد في ٣٥/٥ و ٨ - ٣٦ و ١٧٦ و ٢١٢ و ٢٢٤ و

٢٣١ و ٢٤٤ و ٢٤٧ و ٣١١ و ٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩ و ٢٥٢ و ٣٦٥ و ٤٢٥ و

٤٤٩ و ٤٥٣ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٦٤ و ٤٩٠ و ٤٩٤ .

(٤) ص ١٠ و ١١ و ٣٨ و ٦٧ و ٦٩ و ٨٤ و ١٤٥ و ١٦٧ و ١٧٥ و ١٧٧

وأعيد في ١٥٤/١٠ و ٩ - ٢٣٥ و ٣١٦ و ٣٦٠ و ٤٩٨ و ٥١٤ و ٥١٥ .

(٥) ص ١٣ و ٢٢ و ٣٣٩ و ٤٩٨ .

(٦) ص ١٢٠ و ٢٨٠ و ٣٦٠ .

الإسلامي من السعة والشمول ما يصلح لكل البشر ، وأن فيه من التطور والمرونة ما يقوم بكل جيل وفي كل عصر ، ويدرك العالم منها أنه مهبا علم من الفقه إمام في مسألة رأياً ، هناك آراء كثيرة غير الرأي الذي علمه ، وهناك أئمة مجتهدون من الصحابة فالتابعين فمن بعدهم هم مثل إمامه ، أو هم أجل وأعلم ، لأهم وجهة وحجة ، وله اعتباره وحرمة ، ولسان الحال ينشده : علمت شيئاً وغابت عنك أشياء . فيترك التعصب المحائق للعلم والعلماء لرأى بعينه ، أو لإمام مهبا بلغت إمامته في العلم ، فالعلماء درجات ، والله تعالى يقول : نرفع درجات من نشاء وفوق كل ذي علم عليم . وللغالب سأعرض من تلك القرائب في المحلى طائفة .

المسح على الرجلين — دون خوف ولا جورب — . قال به جماعة من السلف ، منهم : علي بن أبي طالب ، وعبد الله بن عباس . والحنن البصري ، وعكرمة ، والشعبي ، وجماعة غيرهم ، وهو مذهب محمد بن جرير الطبري ، ورويت فيه آثار<sup>(١)</sup> .

الفخذ ليست عودة . قال به أبو بكر الصديق ، وثابت بن قيس ، وأنس بن مالك ، وأبو ذر ، ولا يعرف لهم في ذلك مخالف من الصحابة وهو قول عبد الله بن الصامت ، وآبي العبالية ، وابن أبي ذئب ،



وسفيان الثوري ، وداود الظاهري ، وابن حزم<sup>(١)</sup> . وقال : والأخبار في أن الفخذ عورة ، كلها واهية ساقطة .

لا تجوز الصلاة في مقبرة ولا الى قبر . قال به عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر ، وأنس بن مالك ، وأبو هريرة ، ونافع بن جبير ، ولا يعرف لهم في ذلك ، مخالف من الصحابة<sup>(٢)</sup> .

تجوز الصلاة قبل وقتها . قاله عبد الله بن عباس ، والحسن البصري<sup>(٣)</sup> .

من ترك صلاة فرض واحدة متعمداً حتى يخرج وقتها ، فهو كافر مرتد . قاله عمر بن الخطاب ، ومعاذ بن جبل . وعبد الرحمن ابن عوف ، وأبو هريرة ، وغيرهم من الصحابة<sup>(٤)</sup> .

من ظهر في أرضه معدن فضة ، أو ذهب ، أو نحاس ، أو حديد ، أو رصاص ، أو قزدير ، أو ملح ، أو شُب ، أو زرنِخ ، أو كحل ، أو ياقوت ، أو زمرد ، أو بلور . فإنه يسقط ملكه عنه ، ويصير المعدن والأرض للسلطان — السلطة ، الدولة — . هو رأي مالك

---

(١) ١٧٤/٢ و ٢١٠/٣ - ٢٢٥ .

(٢) ١٧٤/٢ .

(٣) ٢٣٦/٢ .

(٤) ٢٤٢/٢ .

ومذهبه<sup>(١)</sup> .

يفزو المناون بأهل الذمة ، ويقسم لهم ، ويوضع عنهم من جزيتهم . عن الزهري : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يفزو باليهود ، فيسهم لهم كسهم المسلمين . قال ابن حزم : وروناه عن الزهري من طرق كلها صحاح عنه . وعن أبي إسحاق الشيباني : أن سعد بن أبي وقاص غزا بقوم من اليهود فرضخ لهم . وعن جابر : سألت الشعبي عن المسلمين يفزون بأهل الكتاب ؟ فقال : أدركت الأئمة الفقيه منهم وغير الفقيه يفزون بأهل الذمة ، فيقسمون ، ويتضعون عنهم من جزيتهم ، فذلك لهم نفل حسن . قال ابن حزم : والشعبي ولد في أول أيام علي وأدرك من بعده من الصحابة وهو قول الأوزاعي ، وسفيان الثوري . وأنه يقسم للعشرك إذا حضر كسهم المسلم<sup>(٢)</sup> .

المدين المقلس ، كان عمر بن عبد العزيز يؤجره في شر صنعة<sup>(٣)</sup> .  
يباح في النكاح استكثام الشاخين . أباحه أبو حنيفة ، والشافعي ،  
وداود الظاهري ، وابن حزم ، وأصحابهم<sup>(٤)</sup> .

---

(١) ١١١/٦ و ٢٣٨/٨ .

(٢) ٢٣٤/٧ .

(٣) ١٧٢/٨ .

(٤) ٤٦٥/٩ .

آراء في متعة النكاح . ثبت على تحليلها بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جماعة من السلف ، فيهم من الصحابة : أسماء بنت أبي بكر الصديق ، وجابر بن عبد الله ، وابن مسعود ، وابن عباس ، ومعاوية بن أبي سفيان ، وعمرو بن حريث ، وأبو سعيد الخدري ، وسلمة بن أمية بن خلف ، وأخوه معبد ، ورواه جابر بن عبد الله عن جميع الصحابة مدة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ومدة أبي بكر ، ومدة عمر إلى قرب آخر خلافة ، واختلف في إباحتها عن ابن الزبير . وتوقف فيها علي . وعن عمر : انه إنما أنكرها إذا لم يشهد عليها عدلان قط ، وأباحها بشهادة عدلين ، وأباحها من التابعين : طاوس ، وعطاء ، وسعيد بن جبير ، وسائر فقهاء مكة أعزها الله تعالى <sup>(١)</sup> .

الحمل لا يجوز أن يكون أكثر من تسعة أشهر ، ولا أقل من ستة أشهر . قاله عمر بن الخطاب ، ومحمد بن عبد الله بن الحكم ، وداود الظاهري ، وابن حزم ، والظاهرية <sup>(٢)</sup> .

السرقه من بيت مال الدولة لا قطع فيها . كتب سعد بن أبي وقاص إلى عمر بن الخطاب إن رجلاً سرق من بيت المال ، فكتب عمر إليه : أن لا قطع عليه ، لأن له فيه نصيباً <sup>(٣)</sup> . وتنقل العقوبة الى التعزير .

(١) ٥١٩/٩ .

(٢) ٣١٦/١٠ و ٣١٧ .

(٣) ٣٢٧/١١ .

سرقه المصحف لا قطع فيها . قال أبو حنيفة ، وأصحابه : لا قطع على من سرق مصحفاً ، واحتجوا لذلك بأن قالوا : إن لسارقه فيه جق التعليم ، لأن مالكة ليس له منعه عن احتاج إليه ، قالوا : فلما كان له فيه حق ، كان كمن سرق من بيت المال<sup>(١)</sup> . وتنقل العقوبة الى التعزير . السارق في المجاعة لا يعتبر سارقاً . قال عمر بن الخطاب : إنا لا نقطع في عام المجاعة . قال ابن حزم : من سرق من جهد أصابه فإن أخذ مقدار ما يفيك به نفسه فلا شيء عليه ، وإنما أخذ حقه ، وإن فرضاً على الانسان أخذ ما اضطر إليه في معاشه ، فإن لم يفعل فهو قاتل نفسه ، وهو عاص لله تعالى ، قال الله تعالى : ولا تقتلوا أنفسكم . وهو عموم لكل ما اقتضاه لفظه<sup>(٢)</sup> .

طريقة فقهية :

حد المحتلم على أجنبية . جاء رجل إلى علي بن أبي طالب بمستعد عليه ، فقال : هذا أحتلم على أمي البارحة ، فقال له علي : اذهب فاقه في الشمس ، واضرب ظله<sup>(٣)</sup> .

وهذه القرائب الفقهية ، وأمثالها في المحلى كثير ، وافق ابن حزم على بعضها ، واستنكر سائرها بالكتاب والسنة .

(١) ٣٣٧/١١ .

(٢) ٣٤٣/١١ .

(٣) ٤٠٤/١١ .

## ١٤ - فرائد الفقه :

في المحلى فوائد فرائد ، مكانها كتب الحديث والسيرة والتاريخ والأدب ، توجد خلال المسائل والحجج لها وقاشها ، وكأنها عقد مشور من الدرر والآلي ، العثور عليها عند الحاجة لها بمجد متعب ، وقدها بالكتابة مفيد مطرب ، وقيد بعضها قد يغني عن باقيها غناء الشيه والنظير .

مات أم الحارث بن أبي ربيعة وهي نصرانية ، فتبعها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم<sup>(١)</sup> .

الكسائي إمام في اللغة وفي الدين والعدالة . قاله ابن حزم<sup>(٢)</sup> .  
حديث صدق أبي بكر بجميع ماله ، وعمر بنصفه ، قال ابن حزم :  
حديث غير صحيح أصلاً<sup>(٣)</sup> .

جابر الجعفي يركبه سفيان الثوري . وقال ابن حزم : قد يرضى  
الفاضل من لا يرضى . هذا سفيان الثوري يقول : لم أر أصدق من  
جابر الجعفي ، وجابر مشهور بالكذب<sup>(٤)</sup> .

لا يجوز أن يفسر كلام الله تعالى إلا بكلامه ، أو بكلام رسول الله

(١) ١١٧/٥ .

(٢) ٢٢١/٥ .

(٣) ١٥/٨ .

(٤) ٢٦٢/٨ .

صلى الله عليه وآله وسلم ، أو بلغه العرب التي أخبر الله تعالى : أنه  
بها أنزل القرآن<sup>(١)</sup> .

حديث شهادة خزيمية بشهادة رجلين ، خبر لا يصح . قاله  
ابن حزم<sup>(٢)</sup> .

حديث زواجه عليه السلام بالفقارية ، التي رأى ياضاً  
بكشحها فقال لها : الحق بأهلك . قال ابن حزم : خبر ساقط  
لم يصح<sup>(٣)</sup> .

الإمام محمد بن مسلم بن شهاب الزهري ، كان عازماً على أنه إن  
مات هشام بن عبد الملك الخليفة الأموي ، لحق بأرض الروم - لا جأ -  
لأن الوليد بن يزيد - ولي عهد هشام - كان نذر دمه إن قدر عليه ، فأت  
ابن شهاب قبل موت هشام<sup>(٤)</sup> .

أتى ابن حزم بقصة ابن شهاب كئال للعذور في تركه لأرض  
الإسلام ، ولحقاه بأرض الحرب - العدو - لظلم خافه ، ولم يحارب  
المسلمين ، ولا أعان عليهم ، ولم يجد في المسلمين من يجيره ، قال : فهذا  
لا شيء عليه . لأنه مضطر - مكره . قال : وأما من لحق بدار الكفر

(١) ٢٨٨/٨ .

(٢) ٣٤٨ و ٣٤٧/٨ .

(٣) ٤٨٦/٩ و ١١٥/١٠ .

(٤) ٢٠٠/١١ .

والحرب مختاراً ، محارباً لمن يليه من المسلمين ، فهو بهذا الفعل مرتد ، له أحكام المرتد كلها ، من وجوب القتل عليه ، متى قدر عليه ، ومن إبادة ماله ، وانقاسخ نكاحه ، وغير ذلك <sup>(١)</sup> .

أحاديث إخبار التي عليه السلام حذيفة بن اليان بالمناقين ، وسؤال عمر حذيفة : أهو منهم ؟ قال ابن حزم : لا تصح <sup>(٢)</sup> .  
حديث شق زقاق الحر لا يصح . قاله ابن حزم <sup>(٣)</sup> . وإنما يجب إراقة ما في الزقاق من خمر .

## ١٥ - ابن حزم من المحلى :

في المحلى طائفة من الأخبار عن ابن حزم ، تعززها نظائرها وأشباه في غير المحلى من كتبه ، تتحدث عن دراسته وعن آرائه ، وعن شيوخه ، وعن مؤلفاته ، وتفي هذه الأخبار الكثير بما زينه بعض مترجميه ، وكاتبتي قصة حياته ، اقترأ منهم أو نقلاً للأقراء من غير تثبت ، فقد زعموا - أن ابن حزم كان ناصياً - يناسب آل البيت العداء - وزعموا : أنه لم يطلب العلم إلا بعد السادسة والعشرين من حياته ، وأنه تغفل يوماً على ملا من الناس في مسجد ، فلم يميز بين وقت

(١) ١٩٩/١١ و ٢٠٠ .

(٢) ٢٢١/١١ و ٢٢٥ .

٢٧٣/١١ . ٣ .

الثالثة وآخر القريضة . وفي المحلى الفصل الحكم في كل ذلك ، وابن حزم يتولى بنفسه الدفاع عن نفسه ، فليس هو بحاجة إلى من يتطوع للدفاع عنه .

زعم ابن حبان المؤرخ الأندلسي ، المعاصر لابن حزم والأسن ( ٢٧٧ - ٤٦٩ ) أن ابن حزم كان متشيعاً لبني أمية ماضيهيم وباقيهم ، بالشرق والأندلس . معتقداً لصحة إمامتهم ، ومنحرفاً عن سوام من قریش ، حتى نسب إلى النصب <sup>(١)</sup> . وردد ذلك ترديد البيغاوات ، من جاء بعده من مترجميه ومؤرخي حياته ، دون تحقيق أو مناقشة .

أما باقي بني أمية الذين امتدوا بدولتهم إلى الأندلس ، فليس لهم في المحلى ذكر ، ولكنني أحيل من همه شأنهم على كتاب جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس ، لتليد ابن حزم : الحافظ الحميدي ، وعلى كتاب بنية الملتبس في رجال الأندلس ، لأبن عميرة الضبي المؤرخ الأندلسي ، فيسجد فيها تعريف ابن حزم لبني أمية الأندلسيين ، بما يجعل كلام ابن حبان عن ابن حزم باطلاً غير صحيح .

قال الوليد بن عتبة - محرشاً بين بني أمية قومه وبين بني هاشم متباكياً على أمير المؤمنين عثمان - :

بني هاشم ردوا سلاح ابن اختكم - ولا تهيبوه لاحتل مناهبه بني هاشم كيف الهواة يتنا؟ وعند علي درعه ونجائبه



فإن لم تكونوا قاتليه فإنه سواء علينا قاتلوه وسالبه  
 هم قتلوه كي يكونوا مكانه كما غدرت يوماً بكسري مرزبه  
 فكذب ابن حزم قائلاً : حاشا لله ، ومعاذ الله ، وأبى الله أن  
 يكون عند علي سلب عثمان ودرعه ونجائبه ، كما قال الوليد الكاذب  
 ومعاذ الله أن يكون علي قتل عثمان لأن يكون مكانه ، أو لشيء من  
 الدنيا ، وعلي أتقى لله من أن يقتل عثمان ، وعثمان أتقى لله من أن  
 يقتله علي <sup>(١)</sup> .

وقال : فضائل علي رضي الله عنه ، ما قدر قط ملوك بني مروان  
 على سترها وطيبها <sup>(٢)</sup> .

وقال : علي عليه السلام هو الإمام بحقه ، وما ظهر منه قط إلى أن  
 مات رضي الله عنه شيء يوجب نقض بيعته ، وما ظهر منه قط إلا  
 العدل والجد والبر والتقوى ، ومنه علم الناس في وقعة الجمل وصفين  
 كيف قتال أهل البغي ؟ استتضم المسلمون في قتله غيلة رضي الله عنه  
 قتله ابن ملجم ولعنة الله على ابن ملجم <sup>(٣)</sup> .

وقال : لو انحرفنا عن علي رضي الله عنه ونعوذ بالله من ذلك ،  
 لذهبنا فيه مذهب الخوارج ، وقد نزهنا الله عز وجل عن الضلال  
 في التعصب ، ولو غلونا فيه لذهبنا فيه مذهب الشيعة ، وقد أعاذنا

(١) المحلى ٥١٣/١٠ .

(٢) الملل والنحل ٧٥/١ .

(٣) الملل والنحل ١١٤/٢ و ١٥٧/٤ و ١٨٨ وجوامع السيرة ص ٣٥٥

الله تعالى من هذا الإفك في التعصب<sup>(١)</sup> .

وأبو محمد الحسن بن علي قال عنه ابن حزم أبو محمد علي : كان معه حين تنازله عن الخلافة أزيد من مائة ألف عثان ، يموتون دونه ، كره سفك الدماء ، فتخلى عن حقه لمعاوية<sup>(٢)</sup> .

والحسن والحسين ابنا علي وفاطمة رضي الله عنهم قال عنهما : لعن الله مبغضهم ، كنا يحميان عثان يوم الدار في سبعمائة من الصحابة وينفثون إلى القتال دونه ، فيردعهم تثبأ<sup>(٣)</sup>

قال : فأما الحسين عليه السلام والرحمة ، فنهض إلى الكوفة فقتل قبل دخولها ، لعن الله قتلته . وهو ثالثه مصائب الإسلام — بعد أمير المؤمنين عثان ، أو رابعها بعد عمر بن الخطاب رضي الله عنه — وخرومه لأن المسلمين استضيئوا في قتله ظلاماً علانية ، ومن جيد ما وقع من المختار بن أبي عبيد : أن تتبع الذين شاركوها في أمر ابن الزهراء الحسين فقتل منهم ما أقدره الله عليه<sup>(٤)</sup>

هذا علي بن أبي طالب عند علي بن حزم بن غالب ، وهذا الحسن ابن علي والحسين بن علي عند ابن حزم علي ، أفن كان هذا رأيه

(١) ١٣٨/٤ .

(٢) ١٠٥/٤ وجوامع السيرة ص ٣٥٦ .

(٣) ١٥٨/٤ و ١٨٨ .

(٤) الإحكام ٢٥/١ وجوامع السيرة ص ٣٥٧ و ٣٥٩ .

فيهم؟ وهذا معتقده؟ أيقال عنه منحرف عن آل البيت ، وقد ناصبهم العداء ؟ .

وزيد بن معاوية ، قال عنه : كان قبيح الآثار في الإسلام ، قتل أهل المدينة ، وأفاضل الناس ، وبقية الصحابة رضي الله عنهم ، يوم الحرة ، في آخر دولته ، وقتل الحسين رضي الله عنه ، وأهل بيته في أول دولته ، وحاصر ابن الزبير رضي الله عنه في المسجد الحرام ، واستخف بحرمة الكعبة والإسلام ، فأماته الله في تلك الأيام ، واخذه أخذ عزيز مقتدر<sup>(١)</sup> .

ومروان ابن الحكم عند ابن حزم خارجي شاق لعسا المسلمين . قال : لو أن مروان تورع هذا الورع<sup>(٢)</sup> حيث شق عسا المسلمين وخرج على ابن الزبير امير المؤمنين ، بلا تأويل ولا تمويه ، فأخذ بالعصمة التي وجد جميع الناس عليها ، وأهل الإسلام عليها ، من القول بامامة ابن الزبير من أقصى أعمال إفريقية إلى أقصى خراسان ، حاشا أهل الأردن ، لكان أولى به ، وأنجى له في آخرته<sup>(٣)</sup> .

وعبد الملك بن مروان ، كليفه : يزيد ومروان بغاة خوارج . قال : ومن قام لعرض دنيا فقط ، كما فعل يزيد بن معاوية ، ومروان ابن الحكم ، وعبد الملك بن مروان ، في القيام على ابن الزبير ، فهو لاء

(١) جبهة أنساب العرب ص ١١٢ وجوامع السيرة ص ٣٥٧ .

(٢) المحلى ١٠/٣٩٩ .

لا يعذرون ، لأنهم لا تأويل لهم أصلاً ، وهو يعني مجرد<sup>(١)</sup> .  
والوليد بن عبد الملك ، ومن بعده من ملوك بني أمية ، ظالم  
كأبيه ، وجده ، ويزيد . قال : حاشا عمر بن عبد العزيز وحده<sup>(٢)</sup> .  
والوليد بن يزيد بن عبد الملك : قال عنه : كان فاسقاً خليعاً  
ماجناً<sup>(٣)</sup> .

وملوك بني أمية جميعاً طغاة بغاة . ومعهم ولائهم من وزراء وقضاة .  
قال : وما عناية جوررة الأمراء وظلمة الوزراء ، خلة محمودة ، ولا  
خصلة مرغوب فيها في الآخرة ، وأولئك القضاة وقد عرفناهم . إنما  
ولاهم الطغاة العتاة من ملوك بني مروان وبني العباس ، بالعنايات  
والتزلف إليهم ، شدد دروس الخير وانتشار البلاء ، وعودة الخلافة  
منكأً عضواً ، وانتزاعاً على أهل الإسلام ، وانتزاعاً للأمة أمرها  
بالغلبة والعسف . فأولئك القضاة هم مثل من ولاهم من المبطلين سنن  
الإسلام ، المحيين لسنن الجور والمكر والقبالات ، وأنواع الظلم ،  
وحل عرى الإسلام<sup>(٤)</sup> .

هؤلاء هم بنو أمية عند ابن حزم ، أفن كان هذا رأيهم؟ وهذا

---

(١) المحلى ١١/٩٨ .

(٢) الإحكام ١١٢/٢ و ١١٣ .

(٣) جوامع السيرة ص ٣٦٣ .

(٤) الإحكام ٢٢٩/٤ .

معتقده ؟ أيقال عنه : متشيع لبني أمية ،اضيقهم وحاضرهم ؟ معتقدا لصحة إمامتهم ؟ ومنحرف عن آل البيت ؟ فاضي قد ناصب بيت النبوة العداة ؟ ما يكون لنا أن نتكلم بهذا ، سيجانك هذا بيتان عظيم .

ولهذه المعاني والنصوص في كتبه كثرة ووفرة ، في المحلى ، والملل والنحل ، وإحكام الأحكام ، وفروع الاسلام ، والخلفاء والولاة ، وجهرة أنساب العرب ، وغيرها .

وزعم مترجوا بن حزم وكاتبو قصة حياته : أنه لم يطلب العلم إلا بعد السادسة والعشرين من سنه ، وأنه : تغفل يوماً على ملأ من الناس في مسجد جامع ، فلم يحسن التمييز بين وقت الفريضة وبين وقت النافلة . فتصايح الناس من أركان المسجد : اجلس ! اجلس ! ليس هذا وقت صلاة ! وناقش يوماً في مسألة فقهية بعض الفقهاء في مجلس ، فأسكنه وقال له : ليس هذا من متعللاتك ، تفلوا بعض هذا عن تليذ له ، زعموا : أنه الإمام عبد الله بن محمد الماعفري : ابن العربي ، والد خصم ابن حزم الألد : القاضي أبي بكر ابن العربي ، ثم تناقله عنه قل البيغاوات من جاء بعده من مؤرخيه ، دون بحث ولا تمحيص<sup>(١)</sup> .

وابن حزم يتولى الدفاع عن نفسه مرة أخرى ، ويصحح تاريخه طلبه لعلم الحديث والفقه ، حين يروى في المحلى<sup>(٢)</sup> الحديث والفقه عن

(١) بإقوت ٨٦/٥ .

(٢) ٤٥٢/١٠ و ٣١٣/١١ .

شيخه أحمد بن محمد بن الجسور . وحين يروي في المحلى<sup>(١)</sup> الفقه عن شيخه يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود .

وابن الجسور هو : أحمد بن محمد بن أحمد بن سعيد بن الحباب ابن الجسور الأموي مولاهم ، القرطبي ، يكنى : أبا عمر ، ويعرف بابن الجسور ، محدث مكثر ، حافظ للحديث والرأي ، عارف بأسماء الرجال ولد سنة ٣١٩ أو : ٣٢٦ ومات في شهر ذي القعدة سنة ٤٠١ قال ابن حزم : هو أول شيخ سمعت منه قبل ٤٠٠<sup>(٢)</sup> .

ويحيى هو : يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود بن موسى ، القرطبي ، يكنى : أبا بكر ، ويعرف : بابن وجه الجنة ، حدث عنه جماعة من العلماء . وروى عنه الإمام ابن عبد البر : ماخرجه محمد بن وضاح في الصلاة في التبعين . كان رجلاً صالحاً عادلاً ، كان يحترف صناعة الخرازين ولد سنة ٣٠٤ ومات في شهر ذي الحجة سنة ٤٠٢<sup>(٣)</sup> .

وإذا كان ابن حزم ولد - كما كتب بخطه للقاضي صاعد<sup>(٤)</sup> في شهر رمضان سنة ٣٨٤ ، وكان شيخه ابن الجسور مات في شهر ذي القعدة سنة ٤٠١ ، وشيخه ابن وجه الجنة مات في شهر ذي الحجة سنة ٤٠٢

---

(١) ٣٦٥/٩ .

(٢) الحميدي : الجفوة ص ٩٩ وابن بشكوال : المص ٢٩/١ والضي :

البقيّة ص ١٤٣ .

(٣) الحميدي : الجفوة ص ٣٥٤ وابن بشكوال : المص ٦٣٦/٣ .

(٤) المص ٣٩٥/٢ ومعجم الادباء ٨٦/٥ .

يكون ابن حزم شرع في دراسة الحديث والفقه على ابن الجسور وهو ابن سبع عشرة سنة ، فيما لو لم يتدىء عليه الدراسة إلا في سنة وفاته . ويكون قد شرع في دراسة الفقه على ابن وجه السنة ، وهو ابن ثمان عشرة سنة ، فيما لو لم يتدىء القراءة عليه إلا في سنة وفاته . كيف ؟ وابن حزم يصرح بأن ابن الجسور : أول شيخ سمعت منه قبل سنة ٤٠٠ ، والحافظ الذهبي في العبر<sup>(١)</sup> يحدد هذه القليلة بقوله : وأول سماع ابن حزم سنة تسع وتسعين وثلاثمائة ( ٣٩٩ ) فكون السن التي ابتدأ فيها ابن حزم دراسة الحديث والفقه ، هي عمر الغلام اليافع ، سن الخامسة عشرة ، وأين هذا ؟ من عمر رجل في الثامنة والعشرين ؟ وإن بين السنين والعمرين لمقاوَز تنيه فيها القِطا ، ويعيش فيها جيل . هذا وإن في المحلى ماله صلة بحياة ابن حزم أسماء طائفة من شيوخه ، يروي عنهم الحديث والفقه والأدب . سوى ابن الجسور ، وابن وجه الجنة ، وكلهم معروف مشهور ، وبعضهم لا يعرف في تراجم الرجال أنه شيخ لابن حزم ، لو لم يصرح هو بذلك في المحلى ، وتدوينهم مجتمعين هنا بعد أن هتروا خلال أحد عشر مجلداً من المحلى ، مفيد لترجيحي ابن حزم ومؤرخيه . وهذه أسماء بعض أولئك الشيوخ :

أحمد بن إسماعيل بن دليم الحضرمي ، قاضي جزيرة ميورة<sup>(٢)</sup> مات قبل سنة ٤٤٠ .

(١) ٣٣٩/٣

(٢) ٥٧/٩ و ٣٨٢ و ٢١٤ و ٣٨١/١١

أحمد بن عمر بن أنس العذري، ابن الدلائي المري، المحدث المستند تدبج معه ابن حزم — تبادل الرواية في التلمذة والمشيخة<sup>(١)</sup> — مات سنة ٤٧٨.

أحمد بن قاسم بن محمد بن قاسم بن أصبغ - صاحب السنن - القرطبي المحدث<sup>(٢)</sup> مات سنة ٤٣٠.

أحمد بن محمد الطائفي، الامام المحدث المقرئ<sup>(٣)</sup> مات سنة ٤٢٨.

إسماعيل بن دليم الحضرمي، قاضي ميورة<sup>(٤)</sup> خطأ من تاسخ أو طابع وإنما هو أحمد بن إسماعيل ولله.

حام بن أحمد بن حام القرطبي، أبو بكر القاضي المحدث<sup>(٥)</sup> مات سنة ٤٢١.

عبد الله بن ربيع التميمي، المحدث اللغوي<sup>(٦)</sup> مات سنة ٤١٥.

عبد الله بن عبد الرحمن بن جحاف البلنسي، حيدرة، القاضي الفقيه المحدث<sup>(٧)</sup> مات سنة ٤١٧.

---

(١) ١٠٣/١٠ و ٢٩٥/٩

(٢) ٤٠٧/١٠

(٣) ٢٧٥/١١ و ٢٨٣

(٤) ٣٨١/١١

(٥) ٤٥٢/٩ و ٣٥٢/١٠ و ٣١٤/١١

(٦) ٣١٤/١١

(٧) ٣٣٧/١١



عبد الله بن يوسف بن ثابي الرهوني القرطبي ، المقرئ الصالح<sup>(١)</sup>  
مات سنة ٤٣٥ .

عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد الحمداني الوهراني ، ابن الحراز  
المحدث المسند<sup>(٢)</sup> مات سنة ٤١١ .

علي بن إبراهيم التبريزي الأزدي ، ابن الخازن ، وارد من المشرق  
للأندلس ، عالم لغوي أديب<sup>(٣)</sup> .

علي بن محمد بن عباد الأنصاري ، المحدث<sup>(٤)</sup> مات سنة ٤٥٦  
محمد بن اسماعيل العذري ، قاضي سرقسطة ، المحدث الفقيه<sup>(٥)</sup>  
مات سنة ٤٥٣

محمد بن الحسن بن عبد الرحمن بن عبيد الوارث الرازي ،  
الخراساني ، وارد من المشرق للأندلس ، محدث مسند<sup>(٦)</sup> مات  
بعد سنة ٤٥٠

محمد بن سعيد بن محمد بن عمر بن سعيد بن نبات الأموي ،

(١) ١٨٦/٤ .

(٢) ٥٢١/١٠ و ٣٦٤/١١ .

(٣) ٢٧٢/٩ و ٢٨١ .

(٤) ٤٩/٩ و ٢٢٠/١٠ .

(٥) ٤٦٥/٩ .

(٦) ٣٦٧/٩ .

القرطبي ، المحدث الحافظ<sup>(١)</sup> ، مات سنة ٤٢٩  
مسعود بن سليمان أبو الحيار الشنتريني ، الفقيه الظاهري المجتهد ،  
العالم الأديب<sup>(٢)</sup> مات سنة ٤٣٦  
المهلب بن أحمد بن أسيد بن أبي صفرة الأسدي ، أبو القاسم  
المري ، الفقيه المحدث العالم المتقن ، شارح موطأ مالك ، وشارح  
صحيح البخاري<sup>(٣)</sup> مات سنة ٤٣٦  
هشام بن سعيد الحنبل بن فتحون الوشقي ، محدث<sup>(٤)</sup> مات بعد  
سنة ٤٣٠  
يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري ، إمام عصره ، وفريد  
دهره ، صاحب التصانيف ، تدبج مع ابن حزم - تبادل وإياه الرواية  
في التلمذة والمشيخة -<sup>(٥)</sup> مات سنة ٤٦٣  
يونس بن عبد الله بن مغيث القرطبي ، ابن الصغار ، قاض  
الجماعة بالأندلس ، الامام المحدث الفقيه الصوفي المؤلف<sup>(٦)</sup> مات  
سنة ٤٢٩

---

(١) ٣٤٨/١٠ و ٣١٤/١١ .

(٢) ٢٦/١٠ .

(٣) ١٢٦/١١ .

(٤) ٢٢٦/١١ .

(٥) ٣١٤/١١ .

(٦) ٣٦٧/١١ .

وتراجم هؤلاء توجد مستوفاة ، في جذوة المقتبر في أعلام  
الأندلس ، للحافظ الحميدي ، وفي صلة تاريخ علماء الأندلس ، للورخ  
ابن بشكوال ، وفي بغية الملتبس في رجال الأندلس ، للورخ الضي  
وفي غيرها من كتب الاعلام الأندلسية والمغربية . وكتب  
الاعلام المشرقية .

وفي المحلى كذلك أسماء للعديد من مؤلفات ابن حزم ورسائله ،  
تجردها من المحلى لتضم الى ترجمته وحياته ، عمل لعل في بعضه ما  
يرفع لبنة في صرح التراث العلمي العام ، والتراث لعلمي الخاص  
بالأندلس وابن حزم .

كتاب المحلى ، عمله للسانل المختصره

كتاب الإحكام لأصول الأحكام<sup>١١</sup> وكتاب الملل والنحل<sup>١٢</sup> قال  
عن كتابه التقريب لحدود المطلق : وهو كتاب حليل المنفعة . عظيم  
العائدة ، لا غنى لطالب الحقائق عنه . قال : فمن أحب التلج ، وأن  
يقف على الحقائق وليقرأ . ثم ليقرأ كلامي في وجود المعارف من  
كتابنا المرسوم بكتاب الفصل في الملل والأهواء والنحل ، ثم ليقرأ  
كتابنا هذا - الإحكام - فانه تلوح له الحقائق دور إشكال<sup>١٣</sup> .

(١١) ٢/١ .

(١٢) ١٧٥/١١ و ٥٧/١ .

(١٣) ٣٠٤/١١ .

١٢ . الاحكام ٨٧/٥ .

كتاب التكت ، وكتاب الدرّة ، وكتاب التّبذة<sup>(١)</sup> وتام أسمائها :  
التكت الموجزة في نفي الرأي والقياس والتعليل والتقليد . والفزة فيما  
يلزم المسلم . والتّبذة الكافية .

كتاب الإيصال . قال عنه : جمعنا في الكتاب الكبير المعروف  
بكتاب الإيصال ، ما روى في ذلك — النصوص — منذ أربع مائة  
عام ونيف وأربعين عاماً ، من شرق الأرض الى غربها<sup>(٢)</sup> .  
كتاب ضخّم ، أفردّه فيما خالف فيه الفقهاء الثلاثة : الجمهور من  
الصحابّة لا يعرف منهم مخالف<sup>(٣)</sup> .  
كتاب القراءات<sup>(٤)</sup> .

جزء ضخّم أفردّه فيما تناقض فيه الفقهاء الثلاثة ، في قبولهم أحيانا  
لرواية الصحابي إذا خالف عمله روايته ، ورفضهم لها أحيانا<sup>(٥)</sup>  
أجزاء ضخمة أفردّها فيما خالف فيه أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي ؛  
جمهور العلماء ، وفيما قاله كل واحد منهم بما لا يعرف أحد قال  
به قبله<sup>(٦)</sup> .

---

(١) المجلد ١/ ٥٧ .

(٢) ١/ ٣٠ و ٦/ ٢٩ و ١٠/ ٤١٥ .

(٣) ٢/ ٢٥ .

(٤) ٣/ ٢٥٣ .

(٥) ٩/ ٢٢٨ و ١٠/ ٣٠٠ .

(٦) ٩/ ٢٧٣ .

قطعة أفردتها فيما خالف فيه أبو خيفة ، ومالك ، والشافعي :  
الاجماع المتيقن المقطوع به <sup>(١)</sup> .

الإعراب في كشف الإلتباس - هكذا سماه في المحلى <sup>(٢)</sup> .  
وسماه في الإحكام <sup>(٣)</sup> : كتاب الإعراب عن الحيرة والالتباس  
الموجودين في مذاهب أهل الرأي والقياس .

## ١٦ - مصادر المحلى :

مصادر المحلى ومراجعته قد تبلغ في عددها العشرات ، ولكن  
ابن حزم قلما يذكر أسماء هذه المصادر ، ويكتفي بأسماء أصحابها  
للموافقة في آرائهم أو للمخالفة ، مثل : البخاري ، ومسلم ، وأبي داود ،  
والنسائي ، ومالك ، وأحمد ، واليزار ، والحاكم ، وبقي بن مخلد ،  
وقاسم بن أصبغ ، وابن أئمن ، وابن الجباب ، وزكريا الساجي ،  
والقاسم بن سلام ، وعبد بن حميد ، وابن جرير ، وغيرهم .  
والمصادر المذكورة بأسمائها ، وأسماء مؤلفيها قليلة ، منها :

كتاب السبعة لعبد الرحمن بن زيد <sup>(١)</sup> . ولعل السبعة هم فقهاء المدينة  
السبعة : القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ، وعروة بن الزبير  
ابن العوام ، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، وخارجة

(١) ٢٧٣/٩ .

(٢) ٥٠٣/٩ .

(٣) ٢٢٢/٤ .

١٩٩/٣ ، ٤ .

ابن زيد بن ثابت ، وسليمان بن يسار مولى ميمونة أم المؤمنين ،  
وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، وسعيد بن المسيب .

كتاب المبسوط لإسماعيل بن إسحاق القاضي <sup>(١)</sup>

كتاب النبات لأبي حنيفة أحمد بن داود الدينوري <sup>(٢)</sup>

كتاب الجامع الصغير لمحمد بن الحسن <sup>(٣)</sup>

كتاب أخبار قرطبة لخالد بن سعد <sup>(٤)</sup>

كتاب أحكام سخون بن سعيد ، جمعها ابنه محمد من أحكام أبيه  
في ولايته قضاء مدينة القيروان لابن الأغلب <sup>(٥)</sup>

## ١٧ - نقه الملى :

أحب الحق وابن حزم ، فإذا اختلفا أحببت الحق وحده ،  
فابن - حزم - كغيره من الأئمة يخطئ ويصيب ، يذكر وينسى ، وابن حزم  
- كما قال عنه الحافظ الذهبي <sup>(١)</sup> - رجل من الكبار ، فيه أدوات  
الاجتهاد كاملة ، تقع له المسائل المحررة ، والمسائل الواهية كما يقع  
لغيره ، وكل واحد يؤخذ من قوله ويترك ، إلا رسول الله صلى الله

(١) ٥/٥ .

(٢) ٢٢٠/٥ .

(٣) ٢٤٣/٦ و ٤٩٢/٧ .

(٤) ٣٧٩/٩ .

(٥) ٤٠٢/١١ .

(٦) للتذكرة ٣٢١/٣ .

عليه وآله وسلم . في المحل ثلاثمائة وألف مسألة ونيف ؛ فاذا أخطأ  
في بضع عشرات منها ، أو نسي ؛ فهذا لا يشين الكتاب بل يزيته ،  
فالإنسان خطاء نساء بالطبع ، والعصمة ليست إلا للأنبياء .

فابن حزم ينفي ما مضى له من مذهبه فيتناقض ويكتب غيره<sup>(١)</sup>  
ويستدرك المسألة فيذكرها وهو ناس أنه قد ذكرها قبل ، فيعود  
إلى ذكرها<sup>(٢)</sup> .

ويرجع عن الحكم في آخر المسألة بعد أن يكون قد قرر في  
أولها خلافه<sup>(٣)</sup> .

وتمحل الاحتجاج لرأي ؛ ويتكلف البراهين لتدعيمه<sup>(٤)</sup> .

ويتقعر في الاستنباط ويتعسف ويعد النجعة<sup>(٥)</sup> .

ويحمد على الظاهر ويلقي المعاني البينة والعلل الواضحة<sup>(٦)</sup>

ويقع في القياس — ومذهبه قائم على أن القياس بدعة لا تجوز —  
وهو لا يشعر<sup>(٧)</sup> .

---

(١) ٩٨/١ و ٢٤٤ و ١٩/٢ و ٧٨ و ١٣٣ .

(٢) ١٢٢/٢ و ٨٢/٩ و ١١٥ .

(٣) ٢/٦ و ٦٦ و ٧٤/٨ و ٢٦٨/١٠ .

(٤) ١١٦/٣ و ٣٩٨/٧ .

(٥) ٤٥/٨ .

(٦) ٤٢٢/٧ - ٤٢٤ .

(٧) ٢٦٨/٦ و ٤١٠/٧ .

يحكي عن المذهب الشيء وحده في مسألة واحدة ، وفي مسائل متباعدة <sup>(١)</sup> .

ولابن حزم شواذ في قبه ، ومسائل واهية لا يمكن قبولها <sup>(٢)</sup> لا يقبل حكمه في مسألة : لا قود ولادية على من قتل آخر بالمسم ... لا يقبل حكمه في مسألة : لا قود ولادية على من حفر حفرة وغطاها وحمل من يمر عليها فرفات <sup>(٣)</sup> ...

لا يقبل حكمه في قبول شهادة اختلفت بعض مشاهدا <sup>(٤)</sup> .  
والفضل أبو رافع ابن أبي محمد بن حزم ، قد يحيل في التكملة التي أتم بها المحلى من كتاب الإيصال لأبيه ، على مسألة ستأتي في باب ، وهذه المسألة إحالتها في الإيصال لا في المحلى ، فيبقيها في التكملة على ما هي عليه في الإيصال وينسى أن يحذفها ، فتبقى الإحالة في المحلى وليس بينها وبين آخر الكتاب إلا ورقات ؛ وهي غير موجودة فيه <sup>(٥)</sup>  
ولابن زرقون ( ٥٣٩ - ٦٢١ ) محمد بن محمد بن سعيد الفقيه الحافظ المالكي ، ردّ على المجلى وشرحه المحلى سماه : الكتاب المعلى في الرد على المجلى والمجلى لابي محمد بن حزم ، وابن زرقون هذا

---

(١) ١٢٨/٥ و ١٧٦ و ١٠٦/٦ و ١٩٢ و ١٩٣ و ٣٦٦ .

(٢) ٢٥/١١ .

(٣) ١١/١١ .

(٤) ١٥٣ و ٣٤١ .

(٥) ٣٧٩/١١ .



وصفه ابن الأبار في التكملة<sup>(١)</sup> بأنه : كان قتيلاً مالكيًا ، حافظاً مبرزاً متعصباً للمذهب ، ولم يكن له بصير بالحديث ، وكان يعترف بالقصور عنه .

## ١٨ - طبعات المحلى :

طبع المحلى لأول مرة بمطبعة النهضة بمصر ، بدى بطبعه سنة ١٣٤٧ ، وانتهى سنة ١٣٥٢ ، في أحد عشر مجلداً ، طبع في ورق جيد واعتنى بتصحيحه وتحقيقه ، طبعه الشيخ محمد منير الدمشقي رحمه الله .

وقد علق على هذه الطبعة ، وحققها وصححها ، صديقنا محدث مصر وحافظها الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله ، فكانت تعاليقه عامرة علماً وحديثاً ، يخرج ، ويصحح ، ويضعف ، ويحيل الى مراجع قيمة ولكنه اعتذر عن متابعة ذلك في المجلد السادس ص ٢٣٩ ، فطبع باقي الأجزاء ناقصة تحقيقاً وتصحيحاً ، وليست فيها تعاليق إلا نادراً . وفيها أخطاء مطبعية لا تحتمل أحياناً ، فيها حذف كلمة ، وتصحيف أخرى ، وتكثر تلك الأخطاء في المجلدات الثلاث الأخيرة : التاسع ، والعاشر والحادي عشر . ولهذه الطبعة فهرس دقيقة عقب كل مجلد ، يبلغ مجموعها نحواً من تسعين صفحة ، تدل على علم وفهم .

وطبع المحلى للمرة الثانية ، طبعة تجارية في مطبعة الإمام بمصر ، أخذت تعاليق الطبعة الأولى ، وأخطائها ، وقد زادت عليها أخطاء لعلها أكثر من الضعف ، وعليها تعاليق أخرى للشيخ محمد خليل هراس

وليس للطبعة الثانية تاريخ ، ولعلها طبعت في السنة الماضية : ١٣٨٤  
وعدد أجزائها كعدد اجزاء الطبعة الأولى ، وأرقام مسائل الأولى  
كأرقام مسائل الثانية عدداً وحساباً ، من رقم (١) إلى رقم (٢٣٠٨)

#### ١٩ - مصادر القمرة :

استصدرت أبحاث ما كتبه في هذه المقدمة ، عن كتب علماء  
مغاربة وعن كتب علماء مشاركة ، وتأني مرتبة على عصور مؤلفيها .  
فالكتب المغربية :

المحلى ، في ١١ مجلد لابن حزم ( ٣٨٤ - ٤٥٦ ) أبي محمد علي بن أحمد  
القرطبي . مطبعة النهضة بمصر ، سنة ١٣٤٧ - ١٣٥٢ والطبعة الثانية  
بمطبعة الامام . بمصر ، لاتاريخ لها ، ولعلها طبعت سنة ١٣٨٤ .  
الإحكام في أصول الأحكام ، في ثمانية أجزاء ، لابن حزم ،  
بمطبعة السعادة ، بمصر ، سنة ١٣٤٥ - ١٣٤٧ .  
الفصل في الملل والأهواء والنحل ، في خمسة أجزاء ، لابن حزم .  
بالمطبعة الأدبية بمصر ، سنة ١٣١٧ - ١٣٢١ .  
جمهرة أنساب العرب في مجلد ، لابن حزم . بمطبعة دار المعارف  
بمصر ، سنة ١٣٨٢ .  
مراتب الإجماع ، في جزء ، لابن حزم ، بمطبعة القدسي ، بمصر  
سنة ١٣٥٧ .

طوق الحمامة ، في جزء ، لابن حزم . مطبعة البرهان ، بدمشق ،  
سنة ١٣٤٩ .

مداواة النفوس ، رسالة في ٦٠ صفحة لابن حزم ، نشرت ضمن :  
رسائل ابن حزم الأندلسي — المجموعة الأولى — مطبعة دار الهناء  
بمصر ، بلا تاريخ .

المجتهدون : أصحاب الفتيا من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ،  
رسالة في ٢٠ صفحة لابن حزم ، نشرت ضمن : جوامع السيرة  
لابن حزم ، مطبعة دار المعارف بمصر ، بلا تاريخ .

الخلفاء والولاة ، رسالة في ٣٠ صفحة لابن حزم ، نشرت ضمن :  
جوامع السيرة لابن حزم ، مطبعة المعارف بمصر ، بلا تاريخ .

تاريخ علماء الأندلس ، في مجلدين ، لابن الفرضي ( ٢٥١-٤٠٣ )  
عبد الله بن محمد القرطبي ، مطبعة العادة ، بمصر سنة ١٣٧٣ .

صلة تاريخ علماء الأندلس في مجلدين ، لابن بشكوال ( ٤٩٤ -  
٥٧٨ ) خلف بن عبد الملك القرطبي ، مطبعة الخانجي ، بمصر  
سنة ١٣٧٤ .

التكملة لصلة تاريخ علماء الأندلس في مجلدين ، لابن الأبار  
( ٥٩٥-٦٥٨ ) محمد بن عبد الله البلنسي ، مطبعة الخانجي بمصر ، سنة  
١٣٧٥ والقسم المطبوع منه بالجزائر ، والنسب المطبوع منه ببلنسية ، وطبعة  
مدريد الأولى .

طبقات الأمم ، في جزء ، لصائد بن أحمد الطليطي ( ٤٢٠ ) —  
(٤٦٢) مطبعة السعادة بمصر ، بلا تاريخ .

جذوة المقتبس في أعلام الأندلس ، في مجلد ، للحميدي (٤٢٠) —  
( ٤٨٨ ) محمد بن قروح الميورقي . مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٧٢ .

الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة - جزيرة الاندلس - لابن بام  
(٥٤٢-٥٠٠) علي الشتريني ، طبع منه في مصر ثلاث مجلدات من ثمانية .  
بقية الملتصق في تاريخ الأندلس ، في مجلد ، لابن عميرة الفضي  
( ٥٩٩ - ٥٠٠ ) أحمد بن يحيى البلخي ، طبعة مجريط ، سنة ١٨٨٤ .

فهرسة الشيوخ ، في مجلد ، لابن خير ( ٥٠٢-٥٧٥ ) محمد الاشيلي  
طبعة مدريد .

الفتوحات المكية ، في ثمان مجلدات ، لابن العربي الحاتمي (٥٦٠) —  
( ٦٣٨ ) محمد بن علي المرسي ، مطبعة دار الكتب بمصر سنة ١٩٢٩ .

المعجب في تلخيص اخبار المغرب . في مجلد ، للراكشي (٥٨١) —  
( ٦٤٧ ) عبد الواحد بن علي التميمي ، مطبعة الاستقامة بمصر ،  
سنة ١٣٦٨ .

المغرب في حلى المغرب ، في مجلدين ، صنفه بالمواربة في (١١٥)  
سنة ، سنة من الاندلسيين : محمد بن ابراهيم الحجارى ، ثم عبد الملك  
ابن سعيد ، فولده أحمد بن عبد الملك ، فولده محمد بن عبد الملك ،

قوله موسى بن محمد ، قوله علي بن موسى ، وسادسهم مات سنة ٦٨٥  
طبع بمطبعة دار المعارف بمصر ، سنة ١٩٥٥ .

الديباج المذهب في أعيان المذهب - المالكي - في مجلد ، لابن فرحون  
( ٧٩٩ - ٥٠ ) إبراهيم بن علي العمري ، بمطبعة السعادة بمصر .

فتح الطبيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين  
ابن الخطيب ، في أربعة أسفار ، للقري ( ٢٩٩٢ - ١٠٤١ ) أحمد  
ابن محمد اللساني ، بالمطبعة الأزهرية ، بمصر سنة ١٣٠٢ .

نظم المتناثر من الحديث المتواتر ، في جزء ، لأبن جعفر ( ١٢٧٤ -  
١٣٤٥ ) محمد الكتافي رحمه الله ، بالمطبعة المولوية بفاس سنة ١٣٢٨ .

والكتب المشرقة :

جامع الأصول من أحاديث الرسول ، في ١٢ مجلداً لابن الأثير  
( ٥٤٤ - ٦٠٦ ) مبارك بن محمد الجزري ، بمطبعة السنة ، بمصر ، سنة  
١٣٦٨ - ١٣٧٤ .

معجم الأدباء ( إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ) في سبع مجلدات  
لياقوت بن عبد الله الرومي ( ٥٧٤ - ٦٢٦ ) بمطبعة هندية ، بمصر سنة  
١٩٢٣ - ١٩٢٥ .

معجم البلدان ، في ثمان مجلدات ، لياقوت ، بمطبعة السعادة ، بمصر ،  
سنة ١٣٢٣ .

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، في ست مجلدات ، لابن خلكان

(٦٠٨-٦٨١) أحمد بن محمد الإربلي ، بمطبعة السعادة ، بصر سنة ١٣٦٧

العبر في خبر من غير ، طبع منه أربع مجلدات ، من خمسة ، للذهبي  
(٦٧٣ - ٧٤٨) محمد بن أحمد الدمشقي . طبعة الكويت ، سنة

١٩٦٠ - ١٩٦٣ .

تذكرة الحفاظ في أربع مجلدات ، للذهبي ، طبعة حيدر آباد ،

سنة ١٣٣٣ - ١٣٣٤ .

نكت الجهميان في نكت العميان ، في مجلد ، للصفدي (٦٩٦-

٧١٤) خليل بن أبيك الشامي ، بالمطبعة الجمالية بصر ، سنة ١٣٢٩ .

تاريخ ابن كثير ( البداية والنهاية ) في ١٤ مجلدا ، لابن كثير

(٧٠٢ - ٧٧٤) إسماعيل بن عمر الدمشقي ، بمطبعة السعادة بصر ،

سنة ١٣٥١ - ١٣٥٨

جمع الزوائد ومنبع الفوائد ، في عشر مجلدات ، لنور الدين

الهيثمي (٧٣٥ - ٨٠٧) علي بن أبي بكر المصري ، بمطبعة القدسي ،

بصر سنة ١٣٥٢ - ١٣٥٣ .

الإصابة في تمييز الصحابة ، في أربعة أسفار ، للحافظ ابن حجر

(٧٧٣-٨٥٢) أحمد بن علي العسقلاني ، بمطبعة السعادة بصر سنة ١٣٢٨ .

تهذيب التهذيب ، في ١٢ مجلداً ، للحافظ ابن حجر ، طبعة حيدر آباد ،

سنة ١٣٢٨ - ١٣٢٧ .

لسان الميزان، في ست مجلدات ، للحافظ ابن حجر طبعة حيدرآباد  
سنة ١٣٢٩ - ١٣٣١ .

الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، في أربع مجلدات ، للحافظ  
ابن حجر ، طبعة حيدرآباد ، سنة ١٣٤٨ - ١٣٥٠ .

المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة  
في مجلد ، للسخاوي ( ٨٣١ - ٩٠٢ ) محمد بن عبد الرحمن المصري ،  
بمطبعة دار الأدب ، بمصر ، سنة ١٣٧٥ .

الإعلان بالتوسيع لمن ذم التاريخ في جزء ، للسخاوي ، بمطبعة الترقى  
بدمشق ، سنة ١٣٤٩ .

طبقات المفسرين ، في جزء ، للسيوطي ( ٨٤٩ - ٩١١ ) عبد الرحمن  
ابن أبي بكر المصري ، طبعة ليدن ، سنة ١٨٣٩ .

الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة ، رسالة في ٤٥ صفحة  
بمطبعة دار التأليف . بمصر ، بلا تاريخ .

فيض التقدير شرح الجامع الصغير ، في ست مجلدات ، للفناوي  
( ٩٥٢ - ١٠٣١ ) محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين المصري ، بمطبعة  
مصطفى محمد ، بمصر سنة ١٣٥٦ - ١٣٥٧ .

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، في سفرين للحاج  
خليفة بن عبد الله التركي ( ١٠١٧ - ١٠٦٧ ) بمطبعة العالم ، بمصر ،  
سنة ١٣١٠ .

- ٩٢ -

تهذيب تاريخ دمشق لابن عساكر ، طبع منه سبع مجلدات ، من  
١٣ مجلداً ، لبدران ( ٠٠٠ - ١٣٤٦ ) عبد القادر بن احمد الدمشقي  
بمطبعة روضة الشام بدمشق ، سنة ١٢٣٠ - ١٣٣٢ .

الأعلام ، في عشر مجلدات ، لخير الدين الزركلي ، الطبعة الثانية ،  
بدمشق سنة ١٣٧٣ - ١٣٧٨ .

معجم المؤلفين في ١٥ جزء ، لعمر رضا كحالة ، بمطبعة الترقى ،  
بدمشق سنة ١٣٧٦ - ١٣٨١ .

والحمد لله رب العالمين

دمشق الشام في : يوم السبت ٧ ذي القعدة ١٣٨٥

محمد المتصر الكتاني



## الاصطلاحات والرموز في هذا المعجم

لأجل المراجعة في هذا المعجم يجب الانتباه الى الاصطلاحات والرموز التي جرى عليها ، وهي كما يلي :

( ١ ) - ان الكلمات الفقهية ذات الدلالة وهي التي تولف الهيكل اللفظي لهذا المعجم ، قد أخذت بصيغتها الاصطلاحية كما هي بما فيها من حروف اصول وزوائد على خلاف الطريقة المتبعة في معجمات اللغة حيث ترتب الكلمات هناك بحسب حروفها الاصلية مجردة من الزوائد :

فتلا : الكلمات (إبراء، استبراء، اجتهاد ، ارتفاق، اسراف) وضعت كلها في حرف الألف مع مراعاة الترتيب الهجائي ايضاً فيما بعد الحرف الأول ، ولم توضع تحت الحروف (ب ، ج ، ر ، س ) التي هي اوائل حروفها الأصول . وكلمتا ( معادن ، وملاهي ) وضعتا في حرف الميم ولم توضع الأولى في حرف العين والثانية في الميم . فقد رأت اللجنة أن الكلمات العنوانية الاصطلاحية اصبحت دلالتها على مفاهيمها الفقهية مرتبطة بصيغتها المشتقة والمستعملة في لسان الفقهاء وعلماء القانون . فالأفضل والاسهل للمراجعة بقاؤها كما هي . وهذه الطريقة هي التي قررت اللجنة ان تسير عليها في موسوعة الفقه الاسلامي نفسها

(٢) - ان الكلمات المرتبة بحسب ترتيب حروف الهجاء في هذا المعجم هي الكلمات الأصلية ذات الدلالة على الموضوع العام ، وهي التي يتألف منها الهيكل اللفظي للمعجم ، وقد بلغ عددها نحو خمسمائة كلمة ، وتحت كل منها مجموعة من الكلمات الفرعية وزعت عليها خلاصات الأحكام ، وتلك الكلمات الفرعية لم ترتب فيما بينها ترتيباً هجائياً بحسب أوائل حروفها ، بل دوعي في ترتيبها المنطق التصنيفي في ترتيب الأحكام الجزئية الموزعة بينها بحسب طبيعة كل حكم . فالكلمة الفرعية المتعلقة بتعريف البيع أو بشرائط انعقاده مثلاً تقدم على الكلمة الفرعية المتعلقة بآثار البيع أو بخيار العيب القديم في المبيع .

فلبحث عن حكم ما يجب الرجوع أولاً الى الكلمة الأصلية ذات الدلالة على موضوعه العام ، ثم ينظر تحتها الكلمة الفرعية المتعلقة بالناحية المقصودة . فلعرفة حكم معلومية المبيع وقبض الثمن مثلاً يرجع أولاً الى كلمة ( بيع ) في حرف الباء ، لأنها الكلمة العنوانية الأصلية التي صفت تحتها كل أحكام البيع مفرقة تحت كلمات فرعية وبعد استخراج كلمة البيع يستعرض الباحث الكلمات الفرعية ليرى حكم معلومية المبيع أو قبض الثمن تحت الكلمة الفرعية التي هي مظنة له .

على أنه لتسهيل المراجعة وقيادة الباحث ، قد تذكّر الكلمة الفرعية

مستقلة تحت الحرف الأول منها للإحالة بها على الكلمة الأصلية التي صنف تلك الكلمة الفرعية تحتها .

( ٣ ) - الكلمة الأصلية هي المكتوبة وحدها على يمين الصفحة والكلمات المتفرعة عنها هي المكتوبة بعدها بأرقام متسلسلة ليسل تهيئتها عند الإحالة عليها بذكر رقمها .

( ٤ ) - وضع في هذا المعجم بين الكلمات الأصلية كلمات ليس لها في كتب الفقه أبواب ، وليست هي عناوين لبحوث فقهية ، ولكنها لوحظ أنها أصبحت في هذا العصر عناوين ذات دلالة على شؤون اجتماعية أو اقتصادية أو طبية أو نحو ذلك مما أصبح محل اهتمام ، وينبغي معرفة ما يتعلق به من أحكام في الشريعة . فوضعت بين الكلمات العنوانية الأصلية وخرجت لها أحكام من المحلى . فن ذلك الكلمات التالية :  
إجهاض ، مرأه ، أموال ، ترجمة ، تشريع ، دواء ، صغير ، صور ، فضول المال ، فقير ، مال ، مسكين ، معادن ، ملاهي .

( ٥ ) - حرف الميم ( م ) رمز للمسألة التي ورد فيها هذا الحكم والرمز الذي بعده هو رقم تلك المسألة في المحلى .  
وكل رقمين بينها خط أقي فالأول منها للجزء المحال عليه من المحلى ، وثانيها للصفحة من ذلك الجزء .

( ٦ ) - حرف الراء ( ر ) هو فعل أمر من الرؤية بمعنى ( انظر ) والمراد به إحالة القارئ إلى الكلمة المذكورة بعده .

(٧) - لم يكف في هذا المعجم بالإحالة على أجزاء وصفحات المحل ، بل ذكر في الإحالات أرقام المسائل التي يوجد فيها تفصيل الحكم المحال به ، وذلك لكي يبقى هذا المعجم صالحاً لكل طبعة جديدة تظهر للمحل ، نظراً لأن تجديد الطبع قد تغير به أرقام الصفحات أما أرقام المسائل المتسلسلة فانها لا تغير بتجدد الطباعات لأنها معودة بأرقام متسلسلة في أصل الكتاب . وقط وقع ما توقعنا ، فقد ظهرت خلال طبع هذا المعجم طعة جديدة للمحل تغيرت فيها أرقام الصفحات وبقيت ارقام المسائل ثابتة . فالأرقام الموجودة في هذا المعجم للإحالة على أجزاء المحل وصفحاتها هي للطبعة الأولى منه . وأرقام المسائل صالحة للطبعين

(٨) - ديل هذا المعجم ثلاثة مدارس في آخره : ( الأول ) للموضوعات مرتبة بحسب أبوابها الفقهية المألوفة . ( والثاني ) للكلمات العنوانية الأصلية مصنفة بحسب الأبواب الفقهية المألوفة التي تعود اليها مدلولات تلك الكلمات ليسهل على المراجع الذي لم يمتد الى الكلمة العنوانية التي فيها مطلوبه ان يراها في الباب الفقهي الذي هو مظنة وجودها بحسب مدلولها ( والثالث ) لجميع الكلمات العنوانية الأصلية مرتبة بحسب الترتيب الهجائي لأوائل حروفها ( أي بالترتيب الواردة عليها في هذا المعجم ) ، وذلك لكي يسهل على الباحث أن يعرف بنظرة سريعة ما اذا كانت الكلمة التي يتوحيها موجودة في هذا المعجم ، واذا لم تكن موجودة

أن يستعرض الكلمات ليرى كلمة أخرى هي مظنة لوجود مطلوب تحتها.  
(٩) - وضع في هذا المعجم ثلاث مستدركات (احدها) ليان  
ماظهر لنا لزوم تعديله في الطبعة التالية عما قد يفقدها القاريء  
(والثاني) لاستدراك نواقص سببها ضياع جذاذات في المطبعة سقطت  
بضياعها بعض الأحكام . (والثالث) لتصحيح الاخطاء المطبعية .  
هذا ما أمكننا من جهد في هذا العمل الاول من نوعه والكمال  
فه تعالى وحده . ونرجو أن يكون ما يليه أكمل منه وأحسن  
خدمة واثقانا .  
والحمد لله رب العالمين .

\*\*\*



# معجم فقه ابن عزم الظاهري

المجلد الاول







حرف الهمزة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلی اللہ علی محمد وآلہ

قال علي بن أحمد بن سعيد بن حزم رضي الله عنه :

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد خاتم النبيين والمرسلين وسلم فليبدأ  
ونسأل الله تعالى أن يصحبنا العصمة من كل خطأ وزلل ، ويوفقنا للصواب من كل  
قول وعمل ، آمين آمين .



## آل البيت ١ - تعريفهم .

آل البيت هم بنو هاشم والمطلب لبني عبد مناف ومواليهم .  
١٦٤٣ م ١٦٠/٩ و ٧١٩ م ١٤٤/٦

## ٢ - الصدقات التي تحمل لهم والتي لا تحمل ، وما إليها .

( لا تحمل صدقة فرض ولا تطوع لأحد من آل البيت ، ولا لمواليهم ، حاشا الحبس - الرقب - فهو حلال لهم ، وتحمل صدقة التطوع على من أمه منهم إذا لم يكن أبوه منهم . وأما ما لا يقع عليه اسم صدقة مطلقة كالدية والهدية والمطية والإباحة والمنحة والعسرى والرقبي فضكل ذلك حلال لبني هاشم والمطلب ومواليهم . )  
٧١٩ م ١٤٤/٦ و ١٦٤٣ م ١٦٠/٩

## ٣ - حل ما يقدم لهم من المال بطريق الإباحة .

( الإباحة حلال لبني هاشم والمطلب ومواليهم - أي ما يقدم لأهل البيت من المال بطريق الإباحة ) .  
١٦٤٣ م ١٦٠/٩

## آية ١ - المحلة الاستعمال منها .

( كل ما من صفر أو نحاس أو حاصر أو قردير أو بلور أو زبرجد أو ياقوت أو غير ذلك من كل مسكوت من ذكره . يتحريم أو أسر فباح الأكل فيه والشرب والوضوء والغسل فيه للرجال والنساء ، وكذلك الخفض والغضب بالنفثه . )  
١٠١٥ م ٤٢١/٧ و ٧٧٢ م ٤٢٤/٧  
٤٩٥

## آية ٢ - المحلة الاستعمال لفساء قط .

( المنع والمضيق بالذهب : حلال لفساء دون الرجال . )

٢٧٢ م ٢٢٤/٢  
٢٩٢

## ٣ - المحرمة الاستعمال منها .

( لا يحمل الوضوء ولا القبل ولا الشرب ولا الأكل لا  
لرجل ولا لمرأة في إياه عمل من عظم آدمي أو خنزير ، ولا في  
إياه من جرمية قبل أن يذبح ولا في إياه ففة أو إياه ذهب ولا  
في إياه ما يؤخذ بغير حق . ) ٢٧١ م ٢٢٤/٢ و ٢٤١/٧  
١٠١٥ م و ٨٦/١٠ م ١٩٢٠

## ٤ - طهارتها من الخمر .

( إياه الخمر إن تخلت الخمر فيه : فقد صار طاهراً يتوضأ فيه  
ويشرب وإن لم يفسد ، فإن تأخرت أزيل أثر الخمر ولا بد بأي شيء  
من الطامرات ، ويظهر الإياه حيث سواه كان فتاراً أو عوداً  
أو خشباً أو غصناً أو حبراً أو غير ذلك ١٣٠ م ١٢٤/١  
١٠٥

## ٥ - تطهيرها إذا كانت لمسلم .

( إن كان إياه مسلم فهو طاهر ، فإن ثبت في ما يلزم اجتنابه  
فبأي شيء أزاله كائناً ما كان من الطامرات إلا أن يكون لم  
حارم لم أو وذك أو شمه أو شيئاً من : فلا يجوز أن يظهر  
إلا بالله ولا بد . ) ١٣٦ م ١٢٤/١  
٩٢

## ٦ - تطهيرها إذا كانت لكتاني .

( تطهير الإياه إذا كان لكتاني من كل ما يجب تطهيره =

آنية = منه ، وعلى كل حال إذا لم يجد غيرها سواء علمنا فيه نجاسة أو لم نعلم - تطهيرها - ماله . ( ١٧٧/١ م ١٢٦ و ٥١٤/٨ م ١٥٠٣ . ٧٤ )

٧ - كسرها وبيعها إذا كانت من ذهب أو فضة .

( لا يجوز بيع آنية ذهب ولا فضة إلا بعد كسرها ، ومن كسرها فلا شيء عليه ، وقد أحسن . ) ( ١٤٧/٨ م ١٢٦ و ٥١٤/٨ م ١٥٠٣ )

٨ - كسرها إذا كانت للخبز .

( لا يجل كسر أوواني الخمر ، ومن كسرها من نحاكم ، أو غيره فعليه ضمانها ، لكن تُهرق وتُفصل ، الفخار والجلود والمعدن والحجر والدباء وغير ذلك كله سواء في ذلك . ) ( ١١٧/٧ م ١١٠٤ )

أب

١ - عقيقته عن ولده .

ر : عقيقة ٣ - الواجبة في ماله .

٢ - نسوته بين أولاده في الحبة والصدقة .

( لا يجل لأحد أن يهب ولا أن يتصدق على أحد من ولده حتى يعطي أو يتصدق على كل واحد منهم بمثل ذلك ، ولا يجل أن يفضل ذكراً على أنثى ، ولا أنثى على ذكر ، فإن فعل فهو مفسوخ أبداً ، ولما هذا في التطوع . ولا يلزمه ما ذكرنا في ولد الولد وفي غير الولد . ) ( ١٤٢/٩ م ١٦٣٢ )

أب

٣ - ولاية في التزويج عند اختلاف الدين أو المذهب .

( لا يكون الكافر ولياً للعلة ولا المسلم ولياً للكافرة ،  
الأب وغيره : سواء . ) ١٨٣٧ م ٤٧٣/٩

٤ - ولاية في تزويج بنته .

( للأب أن يزوج ابنته الصغيرة البكر ما لم تبلغ بغير إذنها ،  
ولا حيار لما إذا بلغت ، فإن كانت ثيباً من زوج مات عنها أو  
طلقتها . لم يحز للأب ولا لغيره أن يزوجها حتى تبلغ ، ولا إذن  
لها قبل أن تبلغ ، وإذا بلغت البكر والثيب : لم يحز للأب ولا  
لغيره أن يزوجها إلا بإذنها ، فإن وقع فهو مفسوخ أبداً .  
فأما الثيب فتتبع من شئت وإن كره الأب . وأما البكر  
فلا يجوز لها نكاح إلا باجتماع إذنها وإذن أبيها . وأما الصغيرة  
التي لا أب لها فليس لأحد أن ينكحها لا من ضرورة ولا من  
غير ضرورة حتى تبلغ . ولا لأحد أن ينكح بمجنونة حتى تفيق  
وقاذف إلا الأب في التي لم تبلغ وهي مجنونة فقط . ) ١٨٢٢ م ٤٥٩/٩

٥ - احتياجه لخدمة ابنه أو ابنته .

ر : أب ٧ - وحيل الولد عنه حال حاجته للخدمة .

٦ - وحيل الولد عنه حال حاجته للخدمة .

( إن كان الأب والأم محتاجين إلى خدمة الابن أو الابنة  
النكح أو غير النكح : لم يحز للابن ولا للابنة الرجوع ولا  
تفسيح الأيرون أصلاً ، وحققها أوجب من حق الزوج =



أب

= والزوجة ، فإن لم يكن بالأب والأم ضرورة إلى ذلك :  
فلمرجل لإحلال امرأته حيث شاء بما لا ضرر عليهما فيه .  
٢٠١٦ م ٣٣١/١٠

٧ - منه ولده من الحج .

ر : حج ٥ - حكم إذن الزوج أو السيد أو الأب أو الأم فيه .

٨ - الإجماع على عتقه .

ر : عتق ١٨ - عتق الرحم المحرمة والأصول بالشرع .

٩ - قذفه ولده .

ر : قذف ٢٦ - قذف الأب ابنه أو أم عبده أو أم ابنه .

١٠ - التعرض لسيته .

( تعرض المرأة لسي أبويه من الكبائر . )  
٢٦٨/١١

٢٢٢٥ م

١١ - غفوه عن جروح صغيره أو استقادته له .

( غفوا الأب عن جرح ابنه الصغير أو استقادته له : لا يصح . )

٢٠٨٠ م ٤٨٥/١٠

١٢ - كسبه الخسيس .

ر : نفقة ٢ - الواجبة لهم من الأقارب .

١ - حكمها .

إباحة

( المباح لا يصح من فعله ولا من تركه . )  
٩٠٠ م ٦٣/١

إباحة ٢ - أقسامها .

( المباح ينقسم ثلاثة أقسام : - إما مندوب إليه : يؤجر من فعله ، ولا يصح من تركه . - وإما مكروه : يؤجر من تركه ولا يصح من فعله . - وإما مطلق : لا يؤجر من فعله ولا من تركه ، ولا يصح من فعله ولا من تركه . ) ١٦٣/١ م ١٠٠

٣ - ثبوتها في الأكل من بعض البيوت .

( جاز للرجل أن يأكل من بيت والده ، والدته ، وابنته ، وابنته ، وأخيه ، وأخته شقيقتين أو لأب أو لأم ، وولد والده ، ووجهه ، ووجهه كيف كان ، وعمه وعمته كيف كان ، وخاله وخالته كيف كان ، وصديقه ، ومالك مغانمه ، سواء رضي من ذكرنا أو سخط ، أذنوا أو لم يأذنوا ، وليس له أن يأكل الكل . ) ١٦٣/٨ م ١٦٤٦

٤ - جهالة القدر المباح .

( الإباحة جائزة في الجهول ، كطعام يدعى إليه قوم ، يباح لهم أكله ، ولا بدري كم يأكل كل واحد . ) ١٦٣/٩ م ١٦٤٥

٥ - ثبوتها للسكوت عنه .

ر : نعم ٧ - حكم ما سكت عنه .

١ - الوكالة عليه .

ر : وكالة ٢ - الأمور التي لا تجوز فيها .

إبراه

## أبكم ١ - عينه واستنأؤه .

( عين الأبكم واستنأؤه لا زمان على حسب طاقته من صوت  
بصوته أو إشارة إن كان مصتاً لا يقدر على أكثر من ذلك . )

١١٣٨ م ٤٨/٨

## ٢ - تعبيره عن طلاقه .

( يطلق الأبكم بما يقدر عليه من صوت أو إشارة . )

١٩٦١ م ١٩٧/١٠

## ٣ - قد كيته .

ر : ذكاة ١٣ - الجائر له فعلها ، وشرط الجواز .

## إبليس ١ - الايمان بحماته .

( نؤمن بأن إبليس حيٌّ باقٍ ، قد خاطب الله عز وجل  
معتزاً بذنبه مصرأً عليه ، موثقاً بأنه تعالى خلقه من نار وخلق  
آدم من تراب ، وأمر الله تعالى أمره بالسجود لآدم فامتنع  
واستخف بآدم : فكفر . ) ٩١ م ٥٠/١

## أبو بكر ١ - حكم تفضيل صحابي عليه .

( تفضيل أحد من الصحابة عليه : لا حد فيه . ) ٢٨٦/١١

٢٢٣٨ م

## إجارة ر : يُجمل

## ١ - جوازها ومقارنتها بالبيع .

( الإجارة جائزة في كل شيء له منفعة ، فيؤاجر لينتفع =

إجارة = به ولا يستهلك عينه وهي ليست بيعاً ، وهي جائزة في كل ما لا يحمل بيعه كالحرف ( ١٨٢/٨ م ١٢٨٥ و ١٨٣/٨ م ١٢٨٦ )

### ٢ - مؤاجرة الشيء المتأجير .

( استأجر داراً أو عبداً أو دابة أو شيئاً ما ثم أجره بأكثر مما استأجر به أو بأقل أو بثلثه ، فهو حلال جائز . وكذلك الصانع المتأجير لعمل شيء ، فيستأجر هو غيره ليعمله له بأقل أو بأكثر أو بثلثه ، فكل ذلك حلال ، والفضل جائز لها ، إلا أن تكون المعاقدة وقعت على أن يسكنها بنفسه أو يركبها بنفسه أو يعمل العمل بنفسه ، فلا يجوز غير ما وقعت عليه الإجارة . ( ١٩٧/٨ م ١٣١٤ )

### ٣ - طعناً وقت صلاة الجمعة .

و : صلاة الجمعة ٢٢ - المباح والمحرّم في وقتها من العقود .

### ٤ - الإجارة بها .

( الإجارة بالإجارة جائزة ، كمن أجر سكين دار بسكنى دار . ( ١٩٧/٨ م ١٣١٥ )

### ٥ - تقدير الأجرة فيها .

و : أجرة ٣ - جعلها جزءاً مستقياً من المحمول .

و أيضاً : ٤ - جعلها جزءاً مستقياً من الغزل وما إليه .

### ٦ - لزوم بيان العمل أو المدة فيها .

( من الإجارة ما لا بد فيه من ذكر العمل الذي =

إجارة = يُستأجر عليه فقط ، ومنها ما لا بد فيه من ذكر المدة ،  
ومنها ما لا بد فيه من ذكر الأمرين معاً . ( ١٨٣/٨ م ١٢٨٨

#### ٧ - تعيين مدتها

( لا يجوز الاستئجار أصلاً ليوم غير معين ولا لعام غير  
معين ) ( ١٩٠/٨ م ١٢٩٨

#### ٨ - حكمها على الشارع .

( إجارة الشارع جائزة ، فبا ينقسم وما لا ينقسم ، من  
الشريك ومن غير الشريك ، ومع الشريك ودونه . ) ( ٢٠٠/٨ م  
١٣٢٤

#### ٩ - شرط إمكان البقاء إلى مدتها .

( يجوز استئجار المييد والدور والدواب وغير ذلك إلى  
مدة قصيرة أو طويلة ، إذا كانت مما يمكن بقاء المؤاجر والمستأجر  
والشيء المستأجر إليها ، فإن كان لا يمكن البقاء بقاء أحدهم  
إليها : لم يميز ذلك العقد ، وكان مفروحاً أبداً ) ( ١٨٨/٨ م  
١٢٩٤

#### ١٠ - الشفعة فيها .

ر : شفعة ١ - حدود مشروعتها .

#### ١١ - حكمها عن فعل للطاعة من غيره .

( جائز للمرء أن يأخذ الأجرة على فعل الطاعة عن غيره  
قطوعاً ، مثل الحج والملاحة والأذان والصوم ، ولا تجوز =

إجارة = ولا تجوز الإجارة في أداء قرض من ذلك ، إلا عن عاجز أو ميت ، وأما الصلاة المفدية والنسوم عنها والمندورة : فالإجارة في أدائها عن الميت جائزة بخلاف التمتع تركها .  
 ١٩١/٨ م ١٣٠٣ و ١٩٢/٨ م ١٣٠٤

#### ١٢ - حكمها على فعل المعصية .

( لا تجوز الإجارة على المعصية أملاً ، ومن ذلك التزويج والكفارة ، فالإجارة على ذلك أو العطاء عليه . معصية وتعاون على الإثم والعدوان . ) ١٩١/٨ م ١٣٠٣ و ١٩٢/٨ م ١٣٠٥

#### ١٣ - حكمها على الواجب العيني .

( لا تجوز الإجارة على كل واجب تميز على المرء من صوم أو صلاة أو حج أو قنبا أو غير ذلك ، ويجوز للإمام أن يعطي على الصلاة والأذان حقة من أموال المسلمين ، ولأهل المسجد أن يتأجروا على الحضور معهم عند أوقات الصلاة فقط مدة مسبة . فإذا حضر تميز الأذان والإقامة على من يقوم بها . )  
 ١٩١/٨ م ١٣٠٢

#### ١٤ - حكمها على التعلم والنسخ والرقية .

( الإجارة جائزة على تعليم القرآن ، وعلى تعليم العلم ، مشارة وجملة ، وعلى الرقعة ، وعلى نسخ المصحف ونسخ كتب العلم . ) ١٩٢/٨ م ١٣٠٧ و ١٨٣/٨ م ١٢٨٨

## ١٥ - حكمها في أعمال معدودة .

( الإجارة جائزة على التجارة مدة "مساة" في مال مستر  
أو مكشاً جة" ، كالخدمة والوكالة ، وعلى نقل جواب الحم  
طالباً كان أو مطلوباً ، وعلى جلب البينة وحملهم إلى الحاكم ،  
وعلى تقاضي الدين ، وعلى طلب الحقوق ، وعلى الجني بمن وجب  
إحضاره . وكذا إجارة الأمير من يقضي بين الناس مشارة ،  
وأن يُستأجر الطبيب لخدمة أيام معلومة . ١٨٣/٨ م ١٢٨٩  
و ١٩٦/٨ م ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١١

## ١٦ - حكمها على الحمام ، ومع الداخل فيه .

( استئجار الحمام جائز ، ويكون البئر والساقية نبأ ، ولا  
يجوز عقد إجارة مع الداخل فيه ، لكن يُعطي مكارمة ، فإن  
لم يرض صاحب الحمام بما أُعطي : ألزم بعد الخروج ما يسوي  
بقائه فيه فقط . ) ٢٠٠/٨ م ١٣٢٢

## ١٧ - حكم تنظيف مرافق الدار أو المان .

( تنقية المرحاض على الذي ملأه لا على صاحب الدار ، ولا  
يجوز استتراطه على صاحب الدار ، فإن كان خاناً يبيتون فيه  
لية ثم يرحلون فعلى صاحب المان إحضار مكان فارغ للذلاء إن  
شاء ، وإلا يترزوا في الصعدات - أي الطرق . ) ١٩٨/٨ م  
١٣١٦ ، ١٣١٧

## ١٨ - حكمها مع المرأة الموضوعة للإرضاع .

( جائز استئجار المرأة ذات اللبن لإرضاع الصغير مدة  
"مساة" . ) ١٨٩/٨ م ١٢٩٥

١٩ - استئجار الآدمي وما يستعمل فيه .

( من استأجر حرّاً أو عبداً من سيده للخدمة مدةً معينة  
بأجرة معينة فذلك جائز ، وليستعملها فيما يحسنه ويطلقه  
بلا إضرار بها . ) ١٨٢/٨ م ١٢٨٩

٢٠ - حقوق مطلق لها .

( يبطلها فيما بقي من المدة قل أو كثر : موت الأجير أو  
التأجير ، أو ملاك الشيء المتأجر ، أو عتق العبد المتأجر ،  
أو بيع الشيء المتأجر من الدار أو العبد أو الدابة أو غير  
ذلك ، أو خروجه عن ملك مؤجره بأي وجه خرج . )  
١٨١/٨ م ١٢٩١

٢١ - الشروط المنوعة فيها .

( لا يجوز اشتراط تعجيل الأجرة ، ولا شيء منها ، ولا  
تأخيرها إلى أجل أو شيء منها ، ولا تأخير الشيء المتأجر ولا  
العمل المتأجر له ، ولا مشاركة الطيب على البرء ، ولا أن  
يشترط على المتأجر العناية بأحد الخيوط ، ولا على الوراق  
القيام بالحجر ، ولا على البناء القيام بالطين أو الصخر أو الجيار ،  
ومكذاً ، ولا اشتراط تقية المرحاض على صاحب الدار )  
١٨٣/٨ م ١٢٩٠ و ١٩٦/٨ م ١٣١٠ و ١٩٨/٨ م ١٣١٣  
١٣١٦

٢٢ - فسخها .

و : فسخ ١ - أحواله في الإجارة .



٢٣ - حكمها عند الفساد .

( الإجارة الفاسدة إن أدركت : "فسخت" أو "فسخ" ما أدرك منها . فإن فانت أو فانت شيء منها : "فسخي" فيها أو فيات منها بأجر المثل . ) ١٩١/٨ م ١٣٠٩

٢٤ - حكمها على الحيوان طلبه .

( لا يجوز استئجار شاة أو بقرة أو فاقة أو غير ذلك ، لا واحدة ولا أكثر للطلب أصلاً . ) ١٨٩/٨ م ١٢٩٦

٢٥ - حكمها على الأرض .

( لا تجوز إجارة الأرض لشيء من الأشياء أصلاً ، فإن كان فيها بناء قل أو أكثر جاز استئجاره ، وتكون الأرض تبعاً لذلك البناء غير داخلة في الإجارة أصلاً . ) ١٩٠/٨ م ١٢٩٧  
و ٢١١/٨ م ١٣٣٠

٢٦ - حكمها على إزاء الفحل والحجامة .

( لا تحل الإجارة على إزاء الفحل أصلاً ، لا تزوجة ولا تزوات معلومة ولا إلى أن تحمل الأنثى . ولا تجوز على الحجامة ، ولكن يعطى على سبيل طيب النفس ، وله طلب ذلك ، فإن رضي وإلا فقدر عمله بعد قامه وأعطى ما يساويه . ) ١٩٢/٨ م ١٣٠٦

٢٧ - حكمها على حر بئر .

( الإجارة على حر بئر لا تجوز البتة ، لأنه قد يخرج فيها الجفأة الصلبة والأرض الرخوة ، وهذا مل مجهول ، وإلها =

إجارة = يجوز ذلك في استئجار مئونة ثم يستعمل فيها في حر البئر ،  
لأنه عمل محدود معلوم ( ١٩٦/٨ م ١٣١٢ )

٢٨ - خروج الشجرة أو العلية من استئجار الدار .  
( من استأجر داراً فإن كانت فيها دالية أو شجرة : لم يحز  
دخولها في الكراه أصلاً ، قل " خطرهما أم كثر ، ظهر حملها أو  
لم يظهر ، طاب أو لم يطب . ) ( ٢٠٠/٨ م ١٣٢٣ )

اجتهاد ١ - معناه .

( الاجتهاد إنما معناه بلوغ الجهد في طلب دين الله عز وجل  
الذي أوجبه على عباده . ) ( ٦٦/١ م ١٠٣ )

٢ - حكمه .

( على كل " أحدٍ من الاجتهاد حسب طاقته ) ( ٦٦/١ م ١٠٣ )

٣ - المخطأ فيه .

( المجتهد المخطئ أفضل عند الله من المقلد المحبب ، هذا في  
أهل الإسلام خاصة ، وأما في غير أهل الإسلام فلا عذر للمجتهد  
المستدل ولا للمقلد ، وكلاهما هالك . ) ( ٦٩/١ م ١٠٨ )

٤ - الحق عند تعدد الأقوال .

( الحق من الأقوال واحد ، وسائرهما خطأ . ) ( ٧٠/١ م ١٠٩ )

١ - شروط صحتها .

( لا تجوز الإجارة إلا بمضون مستى محدود في الزمة ، أو  
بمدين معينة متبينة معروفة الحد والمدار . ) ١٣٧٦ م ٢٠٣/٨

٢ - الجائر الاستعجار به .

( جائر الاستعجار بكل ما يحيل ملكه ، وإن لم يحل  
بيعه ) ١٩١/٨ م ١٣٠٠ و ١٨٤٦ م ٤٩٤/٩

٣ - جعلها جزءاً مستى من المحمول .

( وجائر كراء الفن كبارها وصغارها يجزه مسمى ما  
يحمل فيها ، مشاع في الجميع أو متبئر ، وكذلك الدواب  
والعجل . ويتحقق صاحب الفينة من الكراء بقدر ما قطع  
من الطريق ، عطيب أو سليم . ) ١٩٩/٨ م ١٣٢٠

٤ - جعلها جزءاً مسمى من الفزل وما إليه .

( جائر إعطاء الفزل للنسج يجزه مسمى منه كربع أو  
ثلث ، فإن تراضيا على أن ينسج النساج معاً ويكونا شريكين  
فيه جاز ذلك ، وإن أبي أحدهما لم يلزمه ، وكان للنساج من  
الفزل الذي سمي له أجرة بمقدار ما ينسج من الأجر حتى يتم  
نسجه ويتحقق جميع ما سمي له . ويجوز إعطاء الثوب للخياط  
يجزه مشاع أو معين ، وإعطاء الطعام للطعين يجزه منه ، وإعطاء  
الزيتون للعصير كذلك . وكذلك الاستعجار لجميع هذه  
الزيتون المحدودة يجزه منها ، وكذلك استعجار الراعي لحراثة  
الغنم يجزه منها مسمى ، ولا يجوز يجزه مسمى من الفزل الذي  
لم يولد بعد . ) ١٩٨/٨ م ١٣١٩

- أجرة ١ - حكمها على كفس الكتف .  
 (الإجارة على كفس الكتف جائزة .) ١٩٨/٨ م ١٣١٨
- ٦ - حكم إعطائها من الأضحية .  
 رَ : أضحية ١٢ - أجرة بذبحها أو سلقها .
- ٧ - تصيلها وتأجيلها .  
 رَ : إجارة ٢١ - الشروط المتنوعة فيها .
- ٨ - تقديرها بأجر المثل .  
 رَ : إجارة ٢٦ - حكمها على إزراء الفحل والحجامة .  
 وأيضاً : ٢٣ - حكمها عند الفساد .  
 وأيضاً : ١٦ - عقدها على الختام ، ومع الداخل فيه .
- ٩ - استحقاقها على الطاعة .  
 رَ : إجارة ١١ - حكمها على فعل الطاعة عن غيره .  
 وأيضاً : ١٣ - حكمها على الواجب للمبني .
- ١٠ - استحقاقها بقدر العمل أو الاستغلال .  
 (كلما عمل الأجير شيئاً ما استؤجر له استحق من الأجرة بقدر ما عمل ، فله طلب ذلك أو تأخير به بغير شرط ، حتى يتم عمله أو يتم منه حصة . وكذلك كلما استغل المستأجر الشيء الذي استأجر فمليه من الإجارة بقدر ذلك .) ١٩٠/٨ م ١٢٩٩
- رَ : أجرة ٣ - جعلها جزءاً مسمى من المذبول .  
 وأيضاً : ٤ - جعلها جزءاً مسمى من المنزل وما إليه .

أجرة

- ١١ - حكمها في زواج التحليل .
- ر : نكاح ٦١ - الأجرة على زواج التحليل .
- ١٢ - حكمها عند ادعاء التعدي والاضاعة .
- ر : ضمان ٢ - متى يجب على الأجير والمانع .

إجماع

- ١ - تعريفه .
- ( الإجماع هو ما يُتَقَنَّ أن جميع الصحابة عرفوه وقالوا به ، ولم يختلف منهم أحد . ) ٥٤/١ م ٩٦
- ٢ - وجوده بعد عصر الصحابة .

( ولو جاز أن يُتَقَنَّ إجماع أهل عصر بعد الصحابة أولهم عن آخرهم على حكمٍ نصر لا يقطع فيه بإجماع الصحابة رضي الله عنهم لوجب القطع بأنه حق وحجة ، وليس كان يكون إجماعاً . )  
٥٤/١ م ٩٨

٣ - متى يقتضى ؟

( ما صح فيه خلاف من واحد من الصحابة جميعاً ، أو لم يتيقن أن كل واحد منهم عرفه ودان به فليس إجماعاً . )  
٥٤/١ م ٩٧

٤ - الرجوع إليه .

( الواجب إذا اختلف الناس أو تازع أحد في مسألة ما : أن يرجع إلى القرآن والسنة لا إلى شيء غيرهما ، ولا يجوز الرجوع إلى عمل أهل المدينة ولا غيرهم . ) ٥٥/١ م ٩٩

١ - وقوعه من الحامل قبل نفخ الروح .

( المرأة تعدد إسقاط ولدها إن كان لم يتفخ فيه الروح  
فالقردة عليها ، والخطأ هنا كالعمد . ) ٣١/١١ م ٢١٢٥

٢ - وقوعه من الحامل خطأ بعد نفخ الروح .

( إذا أسقطت المرأة ولدها وقد تفخ فيه الروح ، فإن  
كانت لم تعدد قتله فالقردة على عاقبتها ، والكفارة عليها . )  
٣١/١١ م ٢١٢٥

٣ - وقوعه عمداً بعد نفخ الروح .

( من تعددت قتل جنينها ، وقد تجاوز مائة ليلة وعشرين  
ليلة ييقن ، أو تقتله ، أو تعدد أجني قتلها في بطنها فقتله : فالقردة  
واجب في ذلك ولا بد ، ولا غرة حينئذ إلا أن يعفى عنه  
فتجب الغرة فقط لأنها دية ، ولا كفارة في ذلك لأنه عمد ،  
وأمله بين خيرتين : إما القود ، وإما الدية أو المغادة . ) ٣١/١١ م  
٢١٢٤ و ٣١/١١ م ٢١٢٥

٤ - وقوعه خطأ من غير الحامل .

( من ضرب حاملاً فأسقط جنيناً ، فإن كان قبل تمام  
الأربعة الأشهر فلا كفارة لكن القردة واجبة فقط ، وإن  
كان بعد تمام الأربعة الأشهر وثبقت حركته بلا شك ، وشهد  
بذلك أربع قرابيل عدول ، فإن فيه غرة - عبداً أو أمة -  
والكفارة واجبة . ) ٣٠/١١ م ٢١٢٤

## اجهاض ٥ - موقف الحامل في أثنائه .

( وإن ماتت هي قبل إلقاء الجنين ثم أُلقت فالقِرة واجبة في كل الأحوال على عاقبة الجاني هي كانت أو غيرها ، وكذلك في المبد قبل أن يتفج فيه الروح ، أما إن كان قد تفج فيه الروح فالقود على الجاني إن كان غيرها ، وأما إن كانت هي : فلا قود ولا غرة ولا شيء ، لأنه حكم على ميت ، وماله قد صار لغيره . )

٢١٢٥ م ٣١/١١

## ٦ - تعدد الجنين فيه .

( من أَلقت جنينين فصاعداً ، فكلُّ جنين - ولو أنهم عشرة - فهو جنين لها : ففي كل جنين غرة - عبد أو أمة - فلو قتلوا بعد الحياة ففي كل واحد دية وسكافاة . )

٢١٢٦ م

اجباس ر : وقف .

احتكار ١ - تحريمه وحله .

( الحكرة المضرة بالناس حرام ، سواء في الابتاع أو في إمساك ما ابتاع ، ويُمنعُ من ذلك . والمحتكر وقت وخاء : ليس آثماً بل هو محسن . )

١٥٦٧ م ٦٤/٩

إحداد ر : إحداد .

إحرام ١ - القتل له وفي أثنائه .

( القتل عند الإحرام نستعجه للرجال والنساء ، وليس =

= فرضاً إلا على التَّغَشَاء والحائض ، فأبيتها أرادت الحج أو العمرة ففرض عليها أن تغسل ثم تحيل ، وجائز للعموم دخول الحائض والتدلك وغسل رأسه بالطين والحطبي ، ولا حرج في شيء من ذلك ، ولا شيء عليه ، ويلزم الغسل المَحْرَمَ يوم الجمعة ليوم لا الصلاة . ٢٦/٢ م ١٨٤ و ٨٢/٧ م ٨٢٤ و ٢٤٦/٧ م ٨٩١ و ٧٦/٥ م ٥٣٦

## ٢ - اليباس فيه للرجل والمرأة .

( إذا جاء من يريد الحج أو العمرة إلى أحد المواقيت فليتعبد من نيابه إن كان رجلاً فلا يلبس القميص ولا سراويل ولا حمامة ولا قلنسوة ولا جبة ولا برنساً ولا خفين ولا هَتَّازِينَ البتة ، لكن يلتحف فيما شاء من كساء أو ملحفة أو رداء ، ويتنثر ، ويكشف رأسه ، ويلبس نعليه ، ولا يحل له أن يتزر ولا أن يلتحف في ثوب صُبيغ كله أو بعضه بوس أو زعفران أو عصف . فإن كان امرأة فتلبيس ما شاءت من كل ما ذكرنا أنه لا يلبسه الرجل ، وتغطي رأسها ، إلا أنها لا تكتب أصلاً ، لكن إما أن تكشف وجهها وإما أن تسدل عليه ثوباً من فوق رأسها ، ولا يحل لها أن تلبس شيئاً صُبيغ كله أو بعضه بوس أو زعفران ، ولا أن تلبس هَتَّازِينَ في يديها ، ولا أن تلبس الخفاف ، والمعصر . فإن لم يجد الرجل إزاراً فليلبس السراويل كما هي ، وإن لم يجد نعلين فليقطع خفيه تحت الكعفين ولا بد ، ويلبسها كذلك . ) ٨٧/٧ م ٨٢٣ و ٩٨/٧ م ٨٣١ و ٢٥٥/٧ م ٨٩٥



### ٣ - التطيب له والتطيب ناسياً .

( تستحب للمرأة والرجل أن يتطيبا عند الإحرام بأطيب ما يجدانه ، ثم لا يزالانه عن أنفسهما ما بقي عليهما ، ثم يجتنبان تجديد قصد إلى الطيب ، فإن منه من طيب الحكمة شيء لم يضر . ومن طيب ناسياً أو قد اوى بطيب أو مس طيباً ليع أو شراه فلا شيء عليه ، ولا يكدح - أي يفسد - ذلك في حجه ، وعليه أن يزيل عن نفسه كل ذلك ساعة يذكره أو ساعة يستغني عنه . ولا يتطيب المحرم ليوم الجمعة . ) ٨٢٧/٧ - ٨٢٨/٧ م ٨٢٧ - ٨٢٨ م ٢٥٥/٧ و ٨٩٥ م ٧٦/٥ و ٥٢٦ م

### ٤ - عاصن وأفعال لا تقع فيه .

( جائز للمحرم دخول الحمام والتدلك ، وغسل رأسه بالطين والحطمي ، والاكتحال ، والتسويك ، والنظر في المرأة ، وشم الریحان ، وغسل ثيابه ، وخص أطفاره وشاربته ، وتفت إبطه والتشاور ، ولا حرج في شيء من ذلك ولا شيء عليه ، ولا يكره نقض الرأس والامتنشاط ، بل هو مباح مطلق ، وله أن يجتمع وأن يدهن بما شاء ، وأن يشد المعلقة على إزاره أو على جلده ويجترم بما شاء ، ويجعل خرجه على رأسه ، ويسقد إزاره عليه ووداده ، ويجعل ما شاء من الحوكة على رأسه ، ويعصب على رأسه لصداع أو لجرخ ويجبر كسر ذراع أو ساقه ، ويعصب على جراحه وخرابه وقرحه . ويجترم في أي لون شاء ، حاشا ما أصبح يورس أو زعفران . ) ٨٣٦/٧ - ٨٣٦/٧ م ٢٨٦/٧ و ٨٩١ م ٢٥٥/٧ و ٨٩٥ م ٢٥٨/٧ و ٨٩٦ م

٥ - السواك فيه .

( تسويك المحرم جائز ، ولا حرج ولا شيء عليه فيه ،  
ويؤتم المحرم السواك يوم الجمعة . ) ٧٦٦/٧ م ٨٩١ و ٧٦/٥  
٥٣٦ م

٦ - تظلل المحرم .

( جائز للمحرمين من الرجال والنساء أن يتظللوا في المحل  
وإذا تزلوا . ) ١٩٦/٧ م ٨٦٧

٧ - تقبيل المحرم زوجته ومباشرتها فيه .

( مباح للمحرم أن يقبل امرأته ويباشرها ما لم يولج . )  
٢٥٤/٧ م ٨٩٤

٨ - الحلق فيه لضرورة ولغير ضرورة عامداً أو ناسياً .

( من احتاج إلى حلق رأسه - وهو محرم - لمرض أو  
صداع أو لقل أو نحو ذلك مما يؤذيه ، فليحلقه ، وعليه أحد  
ثلاثة أشياء ، هو تحير في أيها شاء لا بد له من أحدهما : إما أن  
يصوم ثلاثة أيام ، وإما أن يطعم ستة مساكين متفايرين لكل  
مسكين منهم نصف صاع تمر ولا بد ، وإما أن يُهدي شاة  
يتصدق بها على المساكين ، أو يصوم أو يطعم أو ينسك الشاة  
في المكان الذي حلق فيه أو في غيره ، فإن حلق رأسه لغير  
ضرورة أو حلق بعضه دون بعض عامداً عالماً أن ذلك لا يجوز :  
بطل حجّه ، فلو قطع من شعر رأسه ما لا يُستَمَى به حالاً  
بعض رأسه فلا شيء عليه لا إثم ولا كفارة بأي وجه قطعه =

إحرام

= أو تزعه ، ومن حلق ناسياً فلا شيء عليه ، وله أن يجتمع  
ويحلق مواضع المحاجم ولا شيء عليه ، فإن حلق رأسه بثبوت  
فهر حائض ، في التفة ، فيه ما في الحائق من كل ما ذكرنا بأي  
شيء حلقه ، فإن تنفقه فلا شيء في ذلك . ( ٧ / ٢٠٨ م ٨٧٤  
و ٧ / ٢٥٥ م ٨٩٥ و ٧ / ٢١٤ م ٨٧٥

٩ - ميقاته لمن أراد العمرة وهو بمكة .

( من أراد العمرة وهو بمكة إما من أهلها أو من غير أهلها ،  
فترض عليه أن يخرج للإحرام بها إلى أي الحِلِّ شاء ويهل  
بها . ) ( ٧ / ٩٨ م ٨٣٢

١٠ - دخول مكة بدونه .

( دخول مكة بلا إحرام : جائز . ) ( ٧ / ٢٦٦ م ٩٠٤

١١ - انتهاؤه وما يحل بعده .

( إذارس الحُجَّاج جمرَةَ الْعَقْبَةِ بسبع حصيات يومَ  
النحر يكبرون مع كل حصة فقد تمَّ إحرامهم ، ويحلقون أو  
يقصرون ، والحلق أفضل للرجال ، وينحرون المذني إن كان  
معهم ، ثم قد حُلَّ لهم كل ما كان من اللباس حراماً على  
المحرم ، وحُلَّ لهم التصيد في الحِلِّ ، والتطيب ، حاشا  
الروضة فقط . ) ( ٧ / ١١٨ م ٨٣٥

١٢ - حق الإحلال منه .

و : حج • - حكم إذن الزوج أو السيد أو الأب أو الأم فيه .

### إحرام ١٣ - بلوغ العمي في أثنائه .

( بلوغ العمي في حال إحرامه يلزمه أن يجدد إحراماً ،  
ويشروع في عمل الحج ، فإن فاتته عرفة أو مزدلفة فقد فاتته  
الحج ، ولا هدي عليه ولا شيء . ) ٢٧٧/٧ م ٩١٦

### ١٤ - فسخه .

و : حج ٢٨ - المتنع وأفضلية التمتع .

### ١٥ - الجدال فيه .

( الجدال قسبان : قسم في واجب وحق ، وقسم في باطل .  
فالذي في الحق : واجب في الإحرام وغير الإحرام ، والجدال  
بالباطل وفي الباطل عمداً مع ذكر الإحرام : مبطل للإحرام  
والحج . ) ١٩٦/٧ م ٨٦٥

### ١٦ - الفسوق فيه .

( كل فسوق تمده المخرم ذاكراً لإحرامه يُبطل حجه  
وإحرامه ، وأما من فسق غير ذاكِرٍ لإحرامه فإنه لا يبطل  
بذلك إحرامه . ) ١٩٥/٧ م ٨٦٤ و ١٩٦/٧ م ٨٦٥

### ١٧ - الذبيح فيه .

( حلالٌ للمُحْرَم ذبيحٌ ما عدا الصيدَ بما يأكله الناس من  
الدجاج والإوز المتك والبُرَكِ المتك والحمام المتك والإبل  
والبقرة والحِجْل والغنم ، وكلٌ ما ليسَ صيداً ، الحِلُّ والحَرَمُ  
فيه سواء ، وكذلك يذبح كلٌ ما فُكِرَ الحلالُ في الحرم  
بلا خلاف . ) ٢٣٨/٧ م ٨٨٩

## ١٨ - الوطء فيه .

( لا يحل للتحريم بالمرة أو بالحج وطء كان له حلالاً قبل  
إحرامه . ) ٩٨/٧ م ٨٣١

## ١٩ - القطة فيه .

( لا تحل 'لقطة' من أحرم حج أو مرة مذ يحرم إلى أن  
يتم جميع عمل حجه ، إلا لمن ينشد ما أبداً : لا يحجُّه تعريضها  
بعم ولا بأكثر ولا بأقل ، فإن يس من معرفة صاحبها قطعاً  
متيقناً ، حلت حينئذ لو أجدتها ، بخلاف سائر القطات التي تحل  
له بعد العام . ) ٢٧٨/٧ م ٩١٨

## ٢٠ - أكل المنحوم الصيد ويض النعام في الحرم .

( يض النعام وسائر الصيد : حلال للحرم وفي الحرم . )  
٢٣٣/٧ م ٨٨٠

## ٢١ - صيد ما سكن الماء وأكله .

( صيد كل ما سكن الماء من البرك والأنهار أو البحر أو  
العيون أو الآبار : حلال للحرم صيده وأكله . ) ٢٣٥/٧ م ٨٨٣

## ٢٢ - تملك الحرم أو من في الحرم ما صاده الحبل من الحبل وفجبه وأكله .

( كل ما صاده الحبل في الحبل فأدخله الحرم أو وجهه الحرم ،  
أو اشتراه محرماً : فمطل للحرم ولمن في الحرم ملكه =

= وذبحه وأكله . وكذلك من أحرم وفي يده صيد قد ملكه قبل ذلك ، أو في منزله قريباً أو بعيداً أو في قصر معه . فهو حلال له - كما كان - أكله وذبحه وملكه وبيعه ، وإنما يحرم عليه ابتداء التصيد للصيد وملكه وذبحه حينئذ فقط ، فلا ذبحه لكان ميتة ، ولو انتزعه حلالاً من يده لكان الذي انتزعه ، ولا يملكه المحرم وإن أحل إلا بأن يحدث له غلماً بعد إحلاله . ( ٢٤٨/٧ م ٨٩٢ )

٢٣ - أمر المحرم غيره بالتصيد .

( لو أمر محرم حلالاً بالتصيد ، فإن كان ممن بطيعة ويأتمر له ، فالمحرم هو القاتل للصيد ، فهو حرام ، وإن كان ممن لا يأتمر له فالمحرم ليس قاتلاً . ) ( ٢٤٥/٧ م ٨٩٣ )

٢٤ - تعبد قتل الصيد فيه وحكمه .

( من نصب صيداً فقتله وهو محرم بعمره أو بقرانه أو بجبته فتشعر ، ما بين أول إحرامه إلى دخول رمي جرة العقبة أو قتل محرم أو محيل في الحرم ، فإن فعل ذلك عامداً لقتله ، غير ذاك لإحرامه أو لأنه في الحرم ، أو غير عامد لقتله سواء كان ذاكراً لإحرامه أو لم يكن ، فلا شيء عليه ، لا كفارة ولا إثم ، وذلك الصيد جيفة ، فإن قتل عامداً لقتله ، ذاكراً لإحرامه أو لأنه في الحرم ، فهو عاص لله تعالى وحجه باطل وعمره كذلك ، وعليه أن يتخير بين ثلاثة أشياء أيها شاء ففعل : إما أن يهدي مثل الصيد الذي قتل من النعم وهي الإبل والبقرة والغنم وعليه ما يشبه الصيد الذي قتل ما قد حكم به =

إحرام

= عدلان من الصحابة رضي الله عنهم أو من التابعين ورحمهم الله ،  
وليس عليه أن يتأقّد تحكيم حَكَمِينَ الآن ، وإن شاء أطعم  
مساكين وأقل ذلك ثلاثة ، وإن شاء نظر إلى ما يشيع ذلك  
الصيد من الناس فصام بدل كل إنسان يوماً . ( ١٩٤/٧ م ٨٦٣  
و ٢١٩/٧ م ٨٧٦ و ٢١٩/٧ م ٨٧٨ و ٩٨/٧ م ٨٣١

## ٢٥ - المباح قتله للحرم .

( وجائزٌ للحرم في الحل والحرم ، وللعل في الحرم  
والحل : قَتْلُ كل ما ليس يصيد من الخنازير والأُسْد  
والسباع ، والقطب والبراغيث ، وقردان بغيره أو غير بغيره ،  
والحنَم كذالك ويستحب لم قتل الحيات والفئران ، والجِدَا  
والقربان ، والمقارب ، والكلاب المَقْوَرَة ، صغار كل ذلك  
وكباره سواء . وكذلك الوَرَّغ وسائر المَوَام ، ولا جزاء في  
شيء من كل ما ذكرنا ، ولا في القتل . فإن قَتَلَ ما نُهي عن  
قتله من مدمد أو حُرِّد أو خِفْدَخ أو غل فقد عصى ، ولا جزاء  
في ذلك . ) ( ٢٢٨/٧ م ٨٩٠

## ٢٦ - طروء الاغناء أو الجنون فيه .

( ومن أُنهي عليه في إحرامه ، أو بُنِيَ ، بعد أن أحرم ،  
في غلّه : فأحرامه صحيح . ) ( ١٩٢/٧ م ٨٦٠ و ٢٢٧/٦ م  
٧٥٤

## ٢٧ - كيفية تفصيل الحرم وتكفيته إذا مات .

( إذا مات الحرم ما بين أن يحرم إلى أن تطلع الشمس =

**إحرام** = من يوم النحر ، إن كان حاجاً ، أو قبل أن يتم طوافه وسعيه ، إن كانت معتمراً ، فإن الفرض أن يسل بماء وسدر فقط إن وجد السدر ، ولا يمس بكافور ولا بطيب ، ولا يغطي وجهه ولا رأسه ، ولا يكفن إلا في ثياب إحرامه فقط ، أو في ثوبين غير ثياب إحرامه ، وإن كانت امرأة فكذلك إلا أن رأسها يغطي ويكشف وجهها ، ولو أسدل عليه من فوق رأسها فلا بأس من غير أن تتفتح . فمن مات من محرم أو محرمة بعد طلوع شمس يوم النحر فكأن الموتي ، ومسى الحجار أو لم يرهما . ( ١١٨/٥ م ٥٩٠ )

**إحصار** ر : حج .

**أحق** و : جنابة .

و : جراح .

## إحياء الموات

١ - تعريفه .

( الإحياء هو قطع ما في الأرض من عشب أو شجر أو نبات بنية الإحياء لا بنية أخذ العشب والاحتطاب فقط ، أو جلب ماء إليها من نهر أو من عين ، أو حفر بئر فيها لسقيها منه ، أو حرثها ، أو غرسها ، أو تريلها أو ما يقوم مقام التريل من نقل تراب إليها أو رماد ، أو قطع حجارة ، أو جرد تراب ملع عن وجهها حتى يمكن بذلك حرثها أو غرسها ، أو أن يحتط عليها بحظير البناء ، فهذا كله إحياء . ) ( ٢٣٨/٨ م ١٣٤٩ )



## إحياء الموات

٢ - محله .

( كل أرض لا مالك لها ولا يُعرف أنها عمرت في الإسلام :  
فهي لمن سبق إليها وأحيائها ، سواء بإذن الإمام أو بغير إذنه ،  
ولو أنه بين الدور في الأمصار ، ولا لا أحد أن يحمي شيئاً من  
الأرض عن سبق إليها بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلو  
أن الإمام أقطع انساناً شيئاً لم يضره ذلك ولم يكن له أن  
يحمي عن سبق إليه ، فإن كان أحياءه لذلك مضراً بأهل  
القرية ضيراً ظاهراً : لم يكن لأحد أن يتفرد به ، لا بإقطاع  
الإمام ولا بغيره ، كالملح الظاهر والماء الظاهر والمراح وروحية  
السوق والطريق والمصلى ونحو ذلك ، وأما ما ملك يوماً  
بإحياء أو بغيره ثم دثر وأشقر حتى عاد كأول حاله فهو ملك لمن  
كان له ، لا يجوز لأحد نكته بالإحياء أبداً ، فإن جُبل أصحابه  
فانظر فيه للإمام ، ولا يملك إلا بإذنه . ) ٢٣٣/٨ م ١٣٤٨

٣ - حكمه مع الضرر العام .

ر : ٢ - محله .

٤ - شروطه في الأرض .

ر : ٢ - محله .

٥ - وقوعه على ما اندثر وأشقر .

ر : ٢ - محله .

٦ - وجود إذن الإمام فيه أو انتفاؤه .

ر : ٢ - محله .

## إحياء الموات

٧ - حكمه إذا كان بالمياه .

( بالإحياء يكون له ما أدرك الماء في فوره وكثرته من جميع جهات البئر أو العين أو النهر أو الساقية فذل ملكه واستحقه لآته أحياء . ) ٢٣٨/٨ م ١٣٤٩ و ٢٣٩/٨ م ١٣٥١

٨ - حكمه في القراس .

( من غرس أشجاراً فله ما أظلت أغصانها عند تمامها ، فإن انتثر على أرض غيره أخذ بقطع ما انتثر منها على أرض غيره . ) ٢٤٠/٨ م ١٣٥٣

٩ - الحريم الثابت به .

( من ساق ساقية أو حفر بئراً فله ما سقى ، ولا يجزأ أحد بحيث يضر بتلك العين أو تلك البئر أو ذلك النهر ، أو بحيث يجلب شيئاً من مائها عنها فقط ، لا حريم لذلك أصلاً غير ما ذكرنا . ) ٢٣٩/٨ م ١٣٥١

و : إحياء ٨ - حكمه في القراس .

١٠ - تحققه للسلم فقط دون الذمي .

( لا تكون الأرض بالإحياء إلا لسلم ، وأما الذمي

فلا . ) ٢٤٣/٨ م ١٣٦١

١١ - تحققه للزعم بالأجر أو بالأعوان .

( ما تولى الزعم من الإحياء بأجرائه وأعرانه فهو له ،

لألم . ) ٢٣٨/٨ م ١٣٤٩

أخرس ر : أبكم .

١ - دية لسانه .

( لسان الآخرس كغيره والالم واحد ، والقوَد واجب  
أو القادة . ) ١٠/٤٤٣ م ٢٠٤٦

أدب ١ - استعماله مع البالغ عشر سنين من أجل الصلاة .

( لا صلاة على من لا يبلغ من الرجال والنساء ، ويستحب  
إذا بلغ سبع سنين أن يُدرب عليها ، فإذا بلغ عشر سنين  
أدب عليها . ) ٢/٢٣٢ م ٢٧٦

٢ - أحكامه بين الزوجين .

( إن عصت الزوجة زوجها حلّ له مبرأتها حتى تطيعه ،  
وضربها بما لم يؤلم ولا يرح ولا يكسر ولا يعفن ، فإن ضربها  
بغير ذنب أقيدت منه . وأدنى الجماع المفروض على الرجل لزوجته  
مرة في كل طهر إن قدر ، وإلا فهو عاصر ، ويجوز على ذلك  
من أبيه بالأدب . ولا يحل لأحد أن يبطأ امرأة حلي من غيره ،  
فإن فعلن أدب ، فإن كانت أمّة له أعتق عليه ما ولدت  
من ذلك الحمل ولا بد ، ولا تعتق هي بذلك . ) ١٠/٤٠ م ١٨٨٦  
و ١٠/٤١ م ١٨٨٨ و ١٠/٧٠ م ١٩٠٦

٣ - التعدّي فيه من الزوج .

( من أدب امرأته وكان متعدياً : وضعّ الأدب في غير  
موضع فيه القوَد ، وإن كان غير متعدٍ ووضعّ الأدب =

أدب = موضعه فلا يجوز له أن يجلد أكثر من عشر جلدات ، فإن تعدى في العدد أو ضرب بما يكسر أو يجرح أو يُعقن ، ففُتِن أو جَرَحَ أو كَسَرَ ، فالقَوْدُ في كل ذلك في العدد في النفس فما دونها ، والدية فيما لم يعمده .  
و : أدب ٢ - أحكامه بين الزوجين .

أدب (بمعنى تعزير) و : تعزير .

## أذان ١ - فوضيته لجماعة الرجال .

( لا تجزئ صلاة فريضة في جماعة اثنين فصاعداً إلا بأذان وإقامة ، سواء كانت في وقتها أو كانت مقضية لنوم عنها أو لنسيان من قضيت ، السفر والحضر سواء في كل ذلك ، فإن حلى شيئاً من ذلك بلا أذان ولا إقامة فلا حلا له حاشا الظاهر والعصر بعرفة والمغرب والعنتى بزدلفة ، فإنها يحمان بأذان لكل صلاة وإقامة للصلاتين معاً . ولا يلزم المنفرد أذان ولا إقامة ، فإن أذن وأقام فعسن ، ولا يجوز إلا في الوقت . ولا أذان على النساء ولا إقامة ، فإن أذن وأقن فعسن . )  
٣٢٢/٣ م ٣١٥ و ١٢٥/٣ م ٣١٦ و ١٢٩/٣ م ٣٢٠

٢ - صفة .

( صفة الأذان معروفة ، وأحب إلينا أذان أهل مكة ، وهو : الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر ، أربع مرات ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن =

أَذَان

== محمد رسول الله ، أشهد أن محمد رسول الله . ثم يرفع صوته ويقول : أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمد رسول الله ، حي على الصلاة حي على الصلاة حي على الفلاح حي على الفلاح ، الله أكبر ، لا إله إلا الله . وإن زاد في صلاة الصبح بعد حي على الفلاح : الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم فعسن ، وإن كان برد شديد أو مطر رش فعاذاً فيجب أن يزيد المؤذن في أذانه بعد حي على الفلاح : ألا صلوا في الرحال . ( ١٤٩/٣ م ٢٣١ و ١٦١/٣ م ٣٣٣ )

٣ - ترتيب الألفاظ .

( لا يجوز تكبير الأذان ولا الإقامة ، ولا تقديم مؤخر منها على ما قبله ، فمن فعل ذلك : فلم يؤذن ولا أقام ولا صلي بأذان ولا إقامة . ) ( ١٦١/٣ م ٣٣٢ )

٤ - تأديته بمعاني ألفاظه .

( لا يجوز تدي اللفظ إلى غيره وإن كان في معناه ، فلا يقول المؤذن : المزيز أجل ليس لناوب إلا الرحمن ، أنت ابن عبد الله ابن عبد المطلب مبعوث من الرحمن ، صلوا إلى نحو الظاهر صلوا نحو السماء ، المزيز أعظم ، ليس لناوب إلا الرحمن ومن يؤذن هكذا فحقه أن يستأب ، فإن قال وإلا قتل ، لأنه مستهزئ بآيات الله متعد لحدود الله . ولا فرق بين ما ذكرناه وبين ما أمر به عليه السلام في ألفاظ الصلاة والأذان والإقامة والتلبية ) ( ١٤١-٨/٣ م ١٤٢٤ )

## أذاب ٥ - الزيادة فيه .

ر : ٢ - صفة .

## ٦ - الترجيع فيه .

ر : ٢ - صفة .

## ٧ - وقته .

( لا يجوز أن يؤذن لصلاة قبل دخول وقتها إلا الصبح فقط ، فإنه يجوز أن يؤذن لها قبل طلوع الفجر الثاني بمقدار ما يتم المؤذن أذانه وينزل من المنار أو من الدلو ويصعد مؤذن آخر ، ويطلع الفجر قبل ابتداء الثاني في الأذان ولا بد لها من أذان ثانٍ بعد الفجر ، ولا يجوز لها الأذان الذي كان قبل الفجر ، ولا يجوز أن يؤذن لها قبل المقدار الذي ذكرنا ( ١١٧/٣ م

٣١٤ م

ر : ١ - فرغته لجماعة الرجال .

## ٨ - فعله في غير الصلوات الخمس .

( لا يؤذن لشيء من التوافل كالصدين والاستقاء والكسوف وغير ذلك ، وإن صُلِّيَ كل ذلك في جماعة وفي المسجد ، ولا لصلاة فرضٍ على الكفاية كصلاة الجنائز ، ويستحب إعلام الناس بذلك مثل النداء : الصلاة جامعة . ) ( ١٤٠/٣ م ٣٢٢

ر : ٩٣/٥ م ٥٥٤

## ٩ - الجائز أذانه وغير الجائز .

( لا يجوز أن يؤذن إلا رجلاً بالغ عاقل مسلم مؤدب =

أذان = لألفاظ الأذان حسب طائفة ، ولا يجزء أذان من لا يعمل حين أذانه ، لسكر أو غمور ذلك ، فإذا أذن البالغ لم يمنع من لم يبلغ من الأذان بعده . ويجزئ أذان الفاسق ، والعدل أحب إلينا ، والحيث أفضل . ( ١٤٠/٣ م ٣٢٣ و ٢١٧/٤ م ٤٩٠ )  
١١ - أداؤه بأكثر من واحد .

١ - بطلانه من لم يبلغ الحلم .  
ر : صغير ٦ أذانه .

١١ - أداؤه بأكثر من واحد .

( لا يجوز أن يؤذن اثنان فصاعداً معاً ، فإن كان ذلك فإيؤذن هر المبتدىء والداخل عليه مسيء لا أجر له ، والواجب منه ، فإن بدأ معاً فلا أذان لصيته الأحسن قاذبة . وجوز أن يؤذن جماعة واحداً بعد واحد ، للغرب وغيرها سواء في كل ذلك ، فإن نشأوا وهم سواء في التادية والصوت والفضل والمعرفة بالآوقات أربع بينهم ، سواء عظممت أقطار المجد أم لم تعظم ) ( ١٤٢/٣ م ٣٢٤ )

١٢ - الإقراع على أذانه .

و : ١١ - أداؤه بأكثر من واحد

١٣ - الأحوال التي يجزئ فيها وأفضلها .

( يجزئ الأذان والإقامة قاعداً وراكباً وعلى غير طهارة وجنباً وإلى غير القبلة ، وأفضل ذلك أن لا يؤذن الا قائماً =

أذان = للفتة على طهارة . ( ١٤٣/٣ م ٣٢٥

١٤ - الأجرة عليه .

( لا تجوز الأجرة على الأذان ، فإن فعل ولم يؤذن إلا للأجرة لم يجز أذانه ، ولا أجزأت الصلاة به . وجاز أن يُعطى على سبيل البر وأن يرضه الإمام كذلك . ) ( ١٤٥/٣ م ٣٢٧ و ١٩١/٨ م ١٣٠٣

و : اجارة ١١ - حكمها عن فعل الطاعة من غيره .  
و : أيضاً ١٣ - حكمها على الواجب المني .

١٥ - الإجابة عند سماعه .

( من سمع المؤذن فليقل كما يقول ، من أول الأذان إلى آخره ، وسواء كان في غير صلاة أو في صلاة ، فرض أو نافلة ، حاشا قول المؤذن : حي على الصلاة حي على الفلاح ، فإنه لا يقولها في الصلاة ويقولها في غير صلاة فإذا أتم الصلاة فليقل ذلك . ) ( ١٤٨/٣ م ٣٣٠

١٦ - الخروج من المسجد بعد ابتدائه .

( من كان في المسجد فاندفع الأذان : لم يحل له الخروج من المسجد إلا أن يكون على غير وضوء أو لفروءة . ) ( ١٤٧/٣ م ٣٢٨

١٧ - الكلام في أذانه .

( ثم الكلام المباح كله جاز في نفس الأذان والإقامة . =



أَذَانٌ = ومن عطس في أذانه وإقامته ففرض عليه أن يحمد الله تعالى ،  
وإن سمع عاطساً يحمد الله تعالى ففرض عليه أن يشته في أذانه  
 وإقامته ، وإن سَلَّمَ عليه في أذانه وإقامته ففرض عليه أن يردَّ  
 بالكلام . ( ١١٢/٣ م ٣٢٦ )

١٨ - الحمد والتشيت ورد السلام في أثنائه .

و : ١٧ - الكلام في أثنائه .

أَرْشَاقٌ و : مرفق .

أَرِثَ و : موارث .

أَرْضٌ و : مرفق ، معادن ، معامدة ، مزارعة ، مفاقة ، مفرسة ،  
غصب ، قيسم ، ومن ، شقة ، بيع ، إجارة ، مسجد ، وقف ،  
غنائم ، قسة ، صلاة ، قبر .

أَرْضُ حَرْبٍ و : دار حرب .

اسْتَبْرَأَ و : جارية .

اسْتَحَاضَ ٩ - صفة دمها .

( إذا رأت المرأة بعد الحيض دمًا أحمر أو كفسالة اللحم  
أو صفرة أو كدرة أو يابضاً أو جفراً فقد طهرت ، وليس  
شيء من ذلك حيفاً أصلاً ، وكل دم رآته الحامل ما لم تضع آخر  
ولده في بطنها فليس حيفاً ولا نقاساً ، ولا يمنع من شيء . )

١٦٢/٢ م ٢٥٤ و ١٩٠/٢ م ٢٦٤

### استنحاة ٢ - حكمها .

( دم الاستنحاة لا يمنع من صلاة ولا من صوم ولا من وطء ، فوطء الزوج حلال ما لم يكن أخذها صائناً أو محرماً أو معتكفاً أو كان مظاهراً منها ، ولا يمنع من شيء . ) ١٧٠/٢ م ٢٥٤ م و ١٩٠/٢ م ٢٦٤ م و ٢١٨/٢ م ٢٦٩ م و ٢٦٠/٦ م ٢٦٦ م

### ٣ - الوضوء منها .

( ظهور دم الاستنحاة أو العرق السائل من الفرج إذا كان بعد انقضاء الحيض يوجب الوضوء ، ولا بد ، لكل صلاة في ظهور ذلك الدم ، سواء تميز دمها أو لم يميز ، عرفت أيامها أم لم تعرف . ) ٢٥١/١ م ١٦٨ م

### ٤ - العدة فيها .

و : عدة ٣ مدتها للاستنحاة .

استسقاء ر : صلاة الاستسقاء .

استحقاق ر : نسب .

### استنجاه ١ - فعله باليمين .

( لا يجوز أخذاً أن يستنحي بيمينه ، وأما مسح البول باليمين فيأثر . ) ٩٥/١ م ١٢٢ م

### ٢ - استقبال القبلة حال الاستنجاه

( لا يجوز استقبال القبلة ولا استدبارها للقائط والبول ، =

استنباء = لا في بنيان ولا في صحراء ، ولا يجوز استنبال القبة فقط  
 كذلك حال الاستنباء . ( ١٩٥/م ١٢٢ و ١٩٣/م ١٤٦ )

## ١ - اسراف - تعويله وحكمه

( الشرفُ حرام ، وهو النفقةُ فيما حرم الله تعالى ، قلت أم  
 كثرت ، ولو أنها جزء من قدر جناح بعوضة . أو التذير فيما  
 لا يحتاج إليه ضرورة مما لا يبقى للنفق بعده غنى . أو إضاعة  
 المال وإن قلَّ يرميه عبثاً ، فما عدا هذه الوجوه فليس سرفاً ،  
 وهو حلال وإن كثرت النفقة فيه . ) ( ٤٢٨/م ١٠٢٧ و ٢٩٠/م ١٣٩٤ )

## ١ - اتحاد مع الإيمان والدين . إسلام

( الإسلام والإيمان شيء واحد . والدين عند الله الإسلام ،  
 فالدين هو الإسلام أيضاً . ) ( ٣٨/م ٧٥ ، ٧٦ )  
 ٢ - مصادره .

( دين الإسلام اللازم لكل أحد لا يؤخذ إلا من القرآن ، أو بما  
 صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : إما برواية جميع علماء  
 الأئمة عنه ، وإما بتلج جماعة عنه ، وهو نكل الكافة ، وإما برواية  
 الثقات واحداً عن واحد حتى يبلغ إليه عليه الصلاة والسلام ،  
 ولا مزيد . ) ( ٥٠/م ٩٢ )

إسلام - ٢ - أركانه .

( الإسلام عَقْدٌ بِالْقَلْبِ ، وَقَوْلٌ بِاللِّسَانِ ، وَعَمَلٌ  
بِالْأَعْمَالِ . ) ٣٨/١ م ٧٦

٤ - لزومه على كل أحد وشرط صحته .

( أول ما يلزم كل أحد ولا يصح الإسلام إلا به : أن  
يعلم المرء بقلبه علم يقين وإخلاص لا يكون لشيء من الشك فيه  
أثر ، وينطق بلسانه ولا بد بأن لا إله إلا الله وأن محمداً  
رسول الله . ) ٢/١ م ٩

٥ - فوضيعة الدخول فيه على الناس إلا أهل الكتاب

( كل من كان على ظهر الأرض من غير أهل الكتاب  
ففرض عليهم أن يرجعوا إلى الإسلام ، إذ بعث الله تعالى محمداً  
على الله عليه وسلم به ، أو القتل . ) ١٥٦/٧ م ١٠٥٩ .

٦ - صيغة الدخول فيه من الكتابي وغيره .

( من قال من أهل الكفر ، بما سوى اليهود أو النصارى أو  
المجوس : لا إله إلا الله ، أو قال : محمد رسول الله ، كان بذلك  
مسلماً تلقاه شرائع الإسلام - تكاليفه وأعماله - وأما من اليهود  
والنصارى والمجوس ، فلا يكون مسلماً بقول لا إله إلا الله ،  
حتى يقول : وأنا مسلم ، أو قد أسلمت ، أو أقاري . من كل دين  
حاشا للإسلام . ) ٣١٦/٧ م ٩٤٠

## ٧ - تحفته في المراء .

( من اعتقد الإيمان بقلبه ، ونطق به بلسانه ، فقد وثق ،  
سواء استدل أو لم يستدل ، فهو مؤمن عند الله وعند المسلمين . )  
٤٠/١ م ٧٨

## ٨ - تحفته عند العجز عن معرفته كله .

( من عجز لجهله أو عجزته عن معرفة الإسلام كله ، فلا بد  
له أن يعتد بقلبه ، ويقول بلسانه حسب طاقته بعد أن يقدر  
له : لا إله إلا الله محمد رسول الله ، كل ما جاء به حق ، وكل  
دين سواه باطل . ) ( ٢٧/١ م ٤٩ )

## ٩ - تخلف النطق أو الاعتقاد به .

( من اعتد الإيمان بقلبه ولم ينطق به بلسانه ، دون ثبته ،  
فهو كافر عند الله وعند المسلمين ، ومن نطق به دون أن يعتد به  
بقلبه فهو كافر عند الله وعند المسلمين . ) ( ٤٠/١ م ٧٧ )

## ١٠ - أصول أحكامه .

ر : ٢ - مصادره .

## ١١ - مقامه .

( الدين قد تم فلا يُزاد فيه ولا ينقص منه ولا يُبدل . )  
٢٦/١ م ٤٥

## ١٢ - زيادته ونقصه .

( الإسلام يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية . ) ( ٣٨/١ م ٧٦ )

١٣ - اليقين فيه .

( اليقين لا يتنازل ، لكن إذا دخل فيه شيء من شك أو  
جتنيد : يتطّل كلمة . ) ٨٠ م ٤١/١

١٤ - الأعمال السابقة عليه .

( من عمل في كفره عملاً شيئاً ثم أسلم ، فإن تآدى على تلك  
الإساءة : حوسب وجوزي في الآخرة بما عمل من ذلك في شركه  
وإسلامه ، وإن تاب عن ذلك : سقط عنه ما عمل في شركه .  
ومن عمل في كفره عملاً صالحاً ثم أسلم : جوزي في الجنة بما  
عمل من ذلك في شركه وإسلامه ، فإن لم يسلم جوزي بذلك في  
الدنيا ، ولم ينتفع بذلك في الآخرة . ) ٣٨ م ١٩/١

١٥ - تضييع أعماله .

( من ضييع الأعمال كلها فهو مؤمنٌ عاصٍ ناقص الإيمان ،  
لا يكفر . ) ٧٩ م ٤٠/١

١٦ - الشك فيه .

ر : ١٣ - اليقين فيه .

١٧ - التوبة فيه .

ر : ٩ - تخلف النطق أو الاعتقاد به .

١٨ - تقييُ السيرية والباطنية فيه .

( لا يبرّر في الدين عند أحد ، ومن قال إن في شيء =

إسلام = من الإسلام باطلاً غير الظاهر الذي يعرفه الأسوأ  
والأحر: فهو كافر، يقتل ولا يبدى ( ١٣/١ م ٢٣  
و ٣١٨/٧ م ٩٤٢

١٩ - حكم القول بالباطنية فيه .

ر : ١٨ - نفي السيرة والباطنية فيه .

٢٠ - تأثيره بالطاعة .

ر : ١٢ - زيادته ونقصانه .

٢١ - تأثيره بالعصية .

ر : ١٢ - زيادته ونقصانه .

٢٢ - أعماله الموقوفة .

( لا يجوز أن يعمل أحد شيئاً من الدين مؤقتاً بوقت ، قبل  
وقته ، فإن كان الأول من وقته والآخر من وقته لم يجوز أن  
يعمل قبل وقته ولا بعد وقته . ) ( ١٦/١ م ١٠٧

٢٣ - تبعية الصغير والجنين فيه ، ومداهما في التحرير .

( لماذا أسلم الكافر الحرني ، فأولاده الصغار مسلمون أحرار ،  
وكذلك الذي في بطن أمه ، فإن كان الجنين لم يُنفع فيه الروح  
بعد ، فامرأته حرة لا تسرق ، لأن الجنين حينئذ بعضها ، ولا  
يسرق لأنه مسلم ، ومن كان بعضها حراً فهي كلها حرة ، بخلاف  
حكمها إذا نُفِخَ فيه الروح قبل إسلام أبيه لأنه حينئذ =

إسلام = غيرهما ، وهو ربما كان ذكراً ومهيأً . ٣٠٩/٧

٩٣٧ م و ٣١١/٧ م ٩٣٨

٢٤ - أثره في زواج غير المسلمين .

و : نكاح ٧٠ - فسخه أو بقاءه بعد طرده اختلاف الدين .

٢٥ - أثر الردة عنه في الزواج .

و : نكاح ٧٠ - فسخه أو بقاءه بعد طرده اختلاف الدين

٢٦ - تحوُّر وقيِّق الكافر به

( عبد كافر أسلم قبل سببه الذمّي أو الحرّ في بطرقة عين

فهو حرّ ساعةً يسلم ، ولا ولاه عليه لأحد . ومنع أن العبد والأمة إذا أسلما وهما في ملك كافر ، فإنها حران في حين تمام

إسلامهما ) ٢٠٨/٩ م ١٦٧٢ و ٢٢٦/٩ م ١٦٨٦ و

١٨١٨ م ٤٥٠/٩

أسير ١ - فداؤه .

( ومن كان أسيراً عند الكفار فمأدوه على الفداء وأطلقوه ،

فلا يجزئ له أن يرجع إليهم ولا أن يعطيهم شيئاً ، ولا يجزئ للإمام

أن يجيره على أن يعطيهم شيئاً ، فإن لم يقدر على الانطلاق إلا

بالتفداء ففرض على المسلمين أن يقدّوه إن لم يكن له مال يفي

بفدائه ، ولا يجزئ فداء الأسير المسلم إلا إما بمال وإما بأسير

كافر . ولا يجزئ أن يُؤدَّ صغيرٌ مسيحيٌّ من أرض الحرب إليهم

بفداء ) ٣٠٨/٧ م ٩٣٤ و ٣٠٩/٧ م ٩٣٥



( نصرته الأسرى في أموالهم صحيح سواء كانوا عند من يقتل الأسرى أو عند من لا يقتلهم . )  
١٣٩٥ م ٢٩٧/٨

٣ - حل اقتدائه بالير أو أسير كافر .

( ولا يحل فداء الأسير المسلم إلا إما بالير وإما بأسير كافر . )  
٩٣٥ م ٣٠٩/٧

٤ - ملكية المال الذي يقضى به .

( المال الذي يُعطى لأهل دار الحرب في فداء الأسرى وفي كل ضرورة يبقى على ملك صاحبه الذي أعطاه كما كان كالتصحب . )  
١٦٣٦ م ١٥٧/٩

٥ - متى يُنتزع من الحربي ؟

ر : حربي . - المنتزع منه بلا عرض إذا دخل أرضنا .

٦ - ود الصغير إذا سُبي من دار الحرب .

ر : ١ - فداؤه .

٧ - حكم صومه ومضاه في دار الحرب .

( الأسير في دار الحرب إن عَرَفَ ومضاه لزمه صيامه إن كان مقيماً ، فإن سُوفِرَ به أفطر ولا بد ، وعليه قضاؤه ، فإن لم يعرف الشهر وأشكلَ عليه سقط عنه صيامه ولزمته =

أسير = أيام آخر إن كان مسافراً ، وإلا فلا . ١٠ ٢٦١/٦ م ٧٦٩

٨ - هلن صغيره والحلاة عليه .

( الصغير يُسَبَّى مع لُوبِه أو أحدهما أو دونها فيموت فإنّه

يُدفن مع الملبين ويُحَلَّى عليه . ١٠ ١٤٣/٥ م ٥٨٣

أضحية ١ - حكمها .

( الأضحية سنة حنة ، وليست فرضاً ، ومن تركها غير واجب

عنها فلا حرج عليه في ذلك ، ومن ضحى عن امرأته أو ولده أو

أمنته : فعن ، - - لا فلا حرج في ذلك . وهي منجبة

للحاج بمكة والمسافر ، كما هي للقيم ولا فرق ، وكذلك العبد

والمرأة . ١٠ ٣٥٥/٧ - ٩٧٣ و ٣٧٥/٧ م ٩٧٩

٢ - الفروض على من أرادها .

(من أراد أن يضحي بفرض عليه ، ذا أمل حلال ذي الحجة

أن لا يأخذ من شعره ولا من أظفاره شيئاً حتى يضحي ، لا يعلق

ولا يقص ولا يتورق . لا يغير ذلك ، ومن لم يرد أن يضحي لم

يلزمه ذلك . ١٠ ٣٥٥/٧ م ٩٧٣ و ٣٦٨/٧ م ٩٧٦

٣ - نوع الحيوان الذي تجوز به .

( الأضحية جترّة بكل حيوان يؤكل لحمه من ذي أربع

أو طائر ، كالفرس والإبل وبقر الوحش والديك وسائر

الطيور والحيوان الحلال أكله . والأفضل في كل ذلك ما طلب

لحمه وكثر غلاته . ١٠ ٣٧٠/٧ م ٩٧٧

## أضحية ٤ - سنتها

( لا تجزى في الأضاحي جذء ولا جذع أصلاً ، لا من الضأن ولا من غير الضأن ، ويجزى ما فوق الجذع ، والجذع من الضأن والماعز والظباء والبقر : هو ما أتم عاماً كاملاً ودخل في الثاني من أعوامه ، فلا يزال جذعاً حتى يتم عامين ويدخل في الثالث فيكون ثيباً ، والجذع من الإبل : ما أكل أربع سنين ودخل في الخامسة فهو جذع إلى أن يدخل في السادسة فيكون ثيباً . ) ٣٦١/٧ م ٩٧٥

## ٥ - وقت ذبحها أو نحرها .

١ وقت ذبح الأضحية أو نحرها هو أن يهل حتى تطلع الشمس من يوم النحر ، ثم تفيض وترتفع ، ويهل حتى يضي مقدار ما يصلي ركعتين ، يقرأ في الأولى بعدد ثمان فكيوات أم القرآن وسورة (ق) وفي الثانية بعد ست فكيوات أم القرآن وسورة ( اقتربت الساعة وانشق القمر ) بترويل . ويتم فيها الركوع والسجود ويجلس ويقشهد ويسلم ثم يذبح ، فمن ذبح أو نحر قبل ما ذكرنا ففرض عليه أن يضحي ولا بد ، بعد دخول الوقت المذكور ، والتضحية جائزة من الوقت الذي ذكرنا يوم النحر إلى أن يهل للال المحرم ، والتضحية ليلاً ونهاراً جائزة . ٣٧٢/٧ م ٩٧٨ و ٣٧٧/٧ م ٩٨٢

## ٦ - تعينها بالنية .

( من نوى التضحية بحيران ما لا يلزمه أن يضحي به ، =

أضحية = بل له أن يضحي به إن شاء ، إلا أن ينذر ذلك فيه فيلزمه  
الوفاء به . ( ٧/٣٧٥ م ٩٨٠ )

## ٧ - تعينها والتصرف بها قبله .

( لا تكون الأضحية إلا بذبحها أو نحرها بنية التضحية لا قبل  
ذلك أصلاً ، وله ما لم يذبحها أو ينحرها كذلك ألا يضحي بها وأن  
يبيعها وأن يجزّ صوفها ويفعل فيه ما شاء وبأكل لبنها وبيعه ،  
وإن ولدت فله أن يبيع ولدها أو يمسه أو يذبحه فإن ضلت  
فاشتري غيرها ثم وجسد التي ضلت : لم يلزمه ذبحها ولا ذبح  
واحدة منها ، فإن ضحى بها أو بأحدهما أو بفغيرهما فقد أحسن ،  
وإن لم يضح أصلاً فلا حرج ٧/٣٧٦ م ٩٨١  
و : ٣ - غيرها .

## ٨ - ذبحها أو نحرها بيد المضحى أو بأمره .

( نُسب للمضحى وجلا كان أو امرأة أن يذبح أضحيته أو  
ينحرها بيده ، فإن ذبحها أو نحرها له بأمره مسلم غيره أو كتابي  
أجزأه ، ولا حرج في ذلك . ) ٧/٣٨٠ م ٩٨٣

## ٩ - الاشتراك فيها وتعددها .

( وجائز أن يشترك في الأضحية الواحدة ، أي شيء كانت  
الجماعة من أهل البيت وغيرهم ، وجائز أن يضحي الواحد بعدد  
من الأشخاص . ) ٧/٣٨١ م ٩٨٤

أضحية ١٠ - وجوه للتصرف في لحمها بعد الذبيح .

( فرض على كل مضح أن يأكل من أضحيته ولا بد ، ولو  
لقة فصاعداً ، وفرض عليه أن يتصدق أيضاً منها بما شاء قل أو  
كثر ولا بد ، ومباح له أن يُطعم منها الفتي والكافر . وأما  
يهدى منها إن شاء ذلك ، فإن نزل بأهل بلد المضحي جهده ، أو  
نزل به طائفة من المسلمين في جهده جاز للمضحي أن يأكل من  
أضحيته من حين يضحي بها إلى انقضاء ثلاث ليال كاملة متأنفة  
يبتدئها بالعدد بعد تمام التضحية ، ثم لا يحل له أن يصبح في منزله  
منها بعد تمام الثلاث ليال شيء أصلاً ، فإن ضحى ليلاً لم يعد ذلك  
الليلة في الثلاث ، فإن لم يكن شيء من هذا فليدخر منها  
ما شاء . ) ٣٨٣/٧ م ٩٨٥

١١ - بيعها والانتفاع بها بعد التضحية .

( لا يحل للمضحي أن يبيع من الأضحية بعد أن يضحي بها  
شيئاً لا جلدأ ولا صوفاً ولا شعراً ولا وبرأ ولا ربشاً ولا  
شعباً ولا لحماً ولا عظاماً ولا غضروفاً ولا رأساً ولا طرفاً ولا  
حشوة ، ولا أن يهدقه ، ولا أن يؤجر به ، ولا أن يتناهبه  
شيئاً أصلاً لا من متاع البيت ولا غربالاً ولا منخلًا ولا ثياباً  
ولا شيئاً أصلاً ، وله أن ينتفع بكل ذلك ويتوطأه وينسخ في  
الجلد ويلبسه ويهبه ويهديه . ومن ملك شيئاً من ذلك هبة أو  
صدقة أو ميراث فله بيعه حينئذ إن شاء . ) ٣٨٥/٧ م ٩٨٥

١٢ - أجرة ذبحها أو سلقها .

( لا يحل للمضحي أن يعطي الجزار على ذبح الأضحية =

أضحية = أو سلخها شيئاً منها ، وله أن يعطيه من غيرها . ( ٣٨٥/٧ م ٩٨٥ )

و : ١٣ - إعطاء الجزار منها .

١٣ - إعطاء الجزار منها .

( لا يحل الضحي أن يعطي الجزار على ذبحها أو سلخها شيئاً منها ، وله أن يعطيه من غيرها . ( ٣٨٥/٧ م ٩٨٥ )

١٤ - الخطأ في ذبحها .

( من أخطأ فذبح أضحية غيره بغير أمره فهي ميتة لا تؤكل وعليه ضمانها . ( ٣٨٨/٧ م ٩٨٨ )

١٥ - أداؤها عن الغير .

( القائب أن يأمر بأن يضحى عنه ، وهو حسن ، فإن ضحى عنه من ماله بغير أمره فهي ميتة ، فلو ضحى عن الصغير أو المجنون وليها من مالها فهو حسن ، وليست ميتة . ( ٣٨٨/٧ م ٩٨٨ )

١٦ - حيويها .

( لا تجزئ في الأضحية المرجاء اللين عرجها ، بلغت المنك أو لم تبلغ ، مشت أو لم تمتش ، ولا الربطة اللين مرضها ، والجرب مرض ، فإن كان كل ما ذكر لا يبين =

أضحية

= أجزاء ، ولا تجزىء المبعوض التي لا تنقي ولا تجزىء ، ولا التي في أفئاشها من النقص أو القطع أو التلب النافذ ، ولا التي في عينها شيء من الميب أو في عينها كذلك ، ولا البتراء في ذنبها ، ثم كل عيب سوى ما ذكرنا فلانها تجزىء من الأضحية كالخصى وكسرة القرن دمي أو لم يدم ، والتهاء والمقطوعة الإلية . وغير ذلك لا تحاش شيئاً غير ما ذكرنا . وإن اشتراها وبها عيب لا تجزىء به في الأضاحي ثم ذهب الميب وصحت جاز له أن يضحي بها ، ولو أنه ملكها سليمة من كل ذلك ثم أصابها عيب لا تجزىء به الأضحية قبل تمام ذكاتها ولو في حال الذكبة لم تجزىء . ومن وجد بالأضحية عيباً بعد أن ضحى بها ولم يكن اشتراط السلامة فيه الرجوع بما بين قيتها حية صحيحة وبين قيتها معيبة ، فإن كان اشتراط السلامة في ميتة ، ويضمن مثلها للبايع ويستودع الثمن ، ولا تؤكل . ( ٧/٣٥٨ م ٩٧٤ و ٧/٣٧٦ م ٩٨١ و ٧/٣٨٧ م ٩٨٦ و ٧/٣٨٧ م ٩٨٧ )

أطعمة

١ - الحلال أكله من الحيوان .

( يحل أكل الضبع وحمر الوحش فأنتت أو لم تتأنتس ، والسلحفاة البرية والبحرية حلال أكلها وأكل بيضها ، وكذلك الفسور والرخم والبرجج والتفاد والبرجج وأم حنين والوبر والسرطان والجراذيق والورل والطير كله ، وكل ما أمكن أن يؤكل مما لم يفصل تحريمه ، وكذلك الحشاش والوطواط والحطاف والحيل والبغال والضب والارنب ، ولو أمكنت ذكاة الفيل حل أكله . ( ٧/٣٩٨ م ٩٩٣ و ٧/٤٠٦ م )

= م ٩٩٦ و ٤١٠/٧ م ٩٩٩ و ٤٣١/٧ م ١٠٣١  
و ٤٣٢/٧ م ١٠٣٢

## ٢ - الحيوان المباح أكله بتغذى بالمحرمات .

( كل ما تغذى من الحيوان المباح أكله بالمحرمات فهو  
حلال ، كاللحاج المطلق والبط والنسر وغير ذلك ، ولو أن  
جدياً أُرِضَ لبن خنزيرة لكان أكله حلالاً ، حاشا الخلقة من  
ذوات الأربع . ) ١٨٣/١ م ١٤٠ و ٤١٠/٧ م ١٠٠٠  
و ٤٢٩/٧ م ١٠٢٨

## ٣ - المحرم أكله من الحيوان .

( لا يحل أكل شيء من السباع ذوات الأنياب ، ولا أكل  
الكلب ولا الهر ، الإنسي والبرقي سواء ، ولا الثعلب ، حاشا  
الضبع وحدها فهي حلال أكلها ، ولو أمكنت ذكاة الفيل حل  
أكله ، ولا يحل أكل شيء من الحيات ولا أكل شيء من ذوات  
الغالب من الطير وهي التي تصيد الصيد بمخالبها ، ولا العقارب  
ولا الثعابين ولا الحداة ولا الفراخ ، ولا يحل أكل الحززون  
البرقي ولا شيء من الحشرات كلها كاللوزغ والحنافس والنمل  
والنحل والذباب والدبّر والدود كله طيارة وغير طيارة ، والقمل  
والبراغيث والبق والبعوض ، ولا يحل أكل الجر الإنسي توحش  
أم لم توحش ، ولا يحل أكل المدمد ولا الضرد ولا الضفدع ، ولا  
السكران ولا القرد . ) ٣٩٨/٧ م ٩٩٣ و ٤٠٣/٧ م ٩٩٤  
و ٤٠٥/٧ م ٩٩٥ و ٤٠٦/٧ م ٩٩٦ و ٤١٠/٧ م ٩٩٨  
و ٤٢٦/٧ م ١٠٢٤ و ٤٢٩/٧ م ١٠٢٩



أطعمة ٤ - المحرمات عند الضرورة وحاد الضرورة الباغية وغيره .

( كل ما حرّم الله عز وجل من المأكّل والمشروب فهو كله عند الضرورة حلال ، حاشا لحوم بني آدم وما يقتل منّ تناوآته ، فلا يحل من ذلك شيء أصلاً . لا بضرورة ولا بغيرها ، من أخطر إلى شيء ما ذكرنا قبل ولم يجد مال مسلم أو ذمّي فله أن يأكل حتى يشبع ويتروّد حتى يجد حلالاً ، وحاد الضرورة أن يبقى يوماً وليّة لا يجد فيها ما يأكل أو ما يشرب ، وخشي الضعف المؤذي الذي إن غادى أدى إلى الموت . ولا يحل شيء ما ذكرنا لمن كان في طريق بقية على المسلمين ، أو تمتعاً من حق ، بل كل ذلك حرام عليه ، فإن لم يجد ما يأكل فليقب ما هو فيه ، وليسك عن البغي ، وليأكل حينئذ ويشرب بما أخطر حلالاً ، فإن لم يفعل فهو عاصٍ لله تعالى فاسقٌ آكلٌ حرام . ) ٤٢٦/٧ م ١٠٢٥ و ٤٢٧/٧ م ١٠٢٦

٥ - حكم الحيوان المائي البري .

( ما يعيش في الماء وفي البر فلا يحل أكله إلا بدكاة ، كالسحابة والباليسرين وكلب الماء والسموز ونحو ذلك ، وأما الضفدع فلا يحل أكلها أصلاً . ) ٣٩٨/٧ م ٩٩٠ و ٤١٠/٧ م ٩٩٨

٦ - حكم الحيوان المائي بأنواعه .

( ما يسكن جوف الماء ولا يعيش إلا فيه حلال كله كيفاً وجد ، سواء أخذ حياً ثم مات ، أو مات في الماء ، طفاً أو لم يطف ، أو قتله حيوان بحري أو بري ، هو كله حلال =

= أكله ، وسواء خنزير الماء أو إنسان الماء أو كلب الماء وغير ذلك ، كل ذلك حلال أكله ، قَتَلَ كل ذلك وثني أو مسلم أو كتابي أو لم يقتله أحد ، ولا يحل بلع سمكة حية . ( ٢٩٣/٧ م ٩٨٩ و ٣٩٨/٧ م ٩٩١ )

٧ - حكم مفروك التسمية منها .  
( لا يحل أكل ما لم يُسمَّ الله عليه بعد أو فسيان ، ومن سمى بالعجينة فقد سمى . ) ( ٤١٢/٧ م ١٠٠٣ و ٤١٤/٧ م ١٠٠٤ )

٨ - المذبوح لغير الله والمسمى عليه غير الله تعالى .  
( لا يحل أكل حيوان ذُبِح أو نحر لغير الله تعالى ولا ما سمي عليه غير الله تعالى متقرباً بتلك الذكاة إليه ، سواء ذكر الله تعالى معه أو لم يذكره . ) ( ٣٨٨/٧ م ٩٨٨ و ٤١١/٧ م ١٠٠١ )

٩ - حكم الصيد المذبوح لغير الله تعالى .  
( لا يحل أكل ما ذكَّته من الصيد لغير الله تعالى . ) ( ٤١١/٧ م ١٠٠١ )

١٠ - المذبوح بغير أمر صاحبه .  
( لا يحل أكل ما نحره أو ذبحه إنسان من مال غيره بغير أمر مالكة بفسب أو مرة أو بعد بغير حق وهو ميتة ، لا يحل لصاحبه ولا لغيره ، ويضمنه قاتله ، إلا أن يكون نظراً صحيحاً كخوف أن يموت فيادر بذكائه ، أو نظراً لصغير =

أطعمة = أو مجنون أو غائب ، أو في حق واجب . ( ٤١٥/٧ م ١٠٠٦ )

١١ - حكم المذبوح فخرأ أو مباهاة .  
( لا يحل أكل ما ذبح أو فخرأ أو مباهاة . ) ( ٤١٦/٧ م ١٠٠٧ )

١٢ - المقتول من حيوان البر بغير ذكاة .  
لا يحل أكل شيء مما قُتل من حيوان البر بغير الذكاة  
الأمر بها إلا الجراد وحده ، فإن خُنيق شيء من حيوان البر  
حتى يموت ، أو ضرب بشيء حتى يموت ، أو سقط من علو  
فات ، أو نطحه حيوان آخر فمات من ذلك ، فلا يحل أكل  
شيء منه ، ولا ما قلعه السبع أو حيوان آخر ، حاشا العيد ،  
فإن أدرك كل ما ذكرنا حياً فذكته فهو حلال أكله إن كان  
بما لم يجرم أكله . ولا يحل أكل شيء من حيوان البر يقتل عنق  
ولا بشدخ ولا بغم . ( ٣٨٨/٧ م ٩٨٨ و ٣٩٨/٧ م ٩٩٢ )

١٣ - حكم ما لم يُفصل نحره .  
( يجوز أكل كل ما أمكن أن يُذكتى بما لم يُفصل نحره . )  
( ٤١٠/٧ م ٩٩٩ )

١٤ - تناول الحلي أو ما دامت فيه حياة .  
( لا يحل أكل حيوان بما يحل أكله مادام حياً ، وكذلك =

= لو ذُبِيع حيوان أو نُفِرَ فَإِنَّهُ لَا يَجِلُ أَكْلُ شَيْءٍ مِنْهُ حَتَّى يَمُوتَ ،  
فَلَا يَجِلُ بَلَنُحْ جِرَادَةٍ حَيَّةٍ ، وَلَا بَلَنُحْ سَمَكَةٍ حَيَّةٍ مَعَ أَنَّهُ  
تَغْدِيبٌ . ( ٣٩٨/٧ م ٩٩١

١٥ - المَيْتُ حَتْفَ أَنْفِهِ مِنْ حَيَوَانَ الْبَرِّ .

( لَا يَجِلُ أَكْلُ شَيْءٍ مِمَّا مَاتَ حَتْفَ أَنْفِهِ مِنْ حَيَوَانَ الْبَرِّ  
إِلَّا الْجُرَادُ وَحْدَهُ ) ( ٣٨٨/٧ م ٩٨٨

١٦ - تَنَاوُلُ مَا يُوْذِي أَوْ يَقْتُلُ .

( وَلَا يَجِلُ أَكْلُ السَّمِّ الْقَاتِلِ بِيْطِهِ أَوْ تَعَجِيلٍ ، وَلَا مَا يُوْذِي  
مِنَ الْأَطْعِمَةِ ، وَلَا الْإِكْتَارُ مِنْ طَعَامٍ يُرِيضُ الْإِكْتَارُ مِنْهُ ،  
وَلَا يَقْتُلُ مَنْ تَنَاوَلَهُ لَا يَجِلُ شَيْءٌ مِنْهُ أَسَلًا لَا بِضُرُورَةٍ وَلَا  
بِفَيْهٍ . وَأَكْلُ الطَّيْنِ لِمَنْ لَا يَسْتَضَرُّ بِهِ حَلَالٌ ، وَأَمَّا أَكْلُ  
مَا يَسْتَضَرُّ بِهِ مِنْ طَبْعٍ أَوْ إِكْتَارٍ مِنَ الْمَاءِ أَوْ الْحَبْزِ فَحَرَامٌ . )  
٤١٨/٧ م ١٠١٣

١٧ - جَنْبَيْنِ مَا كَوَّلَ الْهَمَّ الْمَيْتُ .

( وَكُلُّ حَيَوَانٍ دَكَّتِي فَوُجِدَ فِي بَطْنِهِ جَنْبَيْنِ مَيْتٍ ، وَفَدَّ  
كَانَ يُنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ ، فَهُوَ مَيْتٌ لَا يَجِلُ أَكْلُهُ ، فَلَوْ أَدْرَكَ حَيًّا  
فَدَكَّتِي حَلَّ أَكْلُهُ فَلَوْ كَانَ لَمْ يَنْفَخْ فِيهِ الرُّوحُ بَعْدُ فَهُوَ حَلَالٌ  
إِلَّا إِنْ كَانَتْ بَعْدُ دَمًا لَا لَحْمَ فِيهِ . ) ( ٤١٩/٧ م ١٠١٤

١٨ - يَيْفَةٌ مَا كَوَّلَ الْهَمَّ الْمَيْتُ .

( لَوْ خَرَجَتْ يَيْفَةٌ مِنْ دَجَاجَةٍ مَيْتَةٍ أَوْ طَائِرٍ مَيْتٍ بِمَا =

أطعمة = يؤكل له لو ذكسي، فإن كانت ذات قشر فأكلها حلال،  
وان لم تكن ذات قشر بعد فهي حرام . ( ٤١٧/٧ م ١٠٠٩

### ١٩ - حليب ما كول الحميم الميت .

( لو مات حيوان مما يحل أكله لو ذكي ، فعُلبَ منه لبنٌ  
فاللبن حلال ، ولحمه هو لبن حلال في وعاء حرام فقط ، فهو  
والذي في وعاء ذهب أو فضة سواء . ) ( ٤١٨/٧ م ١٠١٢

### ٢٠ - لبن الجلالة ولحومها .

( لا يحل أكل لحوم الجلالة ولا شرب ألبانها ولا ما تصرف  
منها ، ولا يحل ركوبها ، فإن منعت من أكلها حتى سقط عنها  
اسم جلالة ، فألبانها طاهرة ، وكذلك لحمها . والجلالة هي التي  
تأكل العذرة ( الجلالة ) من الإبل وغير الإبل ، من ذوات  
الأربع خاصة ، ولا يسمى الدجاج ولا الطير جلالة وإن كانت  
تأكل العذرة . ) ( ١٨٣/١ م ١٤٠ و ٤١٠/٧ م ١٠٠٠

### ٢١ - المقصول من الحي من صوف ولبن وغيرها .

( للصوف والوبر والقرن والسن يؤخذ من حي فهو طاهر ،  
ولا يحل أكله . ) ( ١٨٢/١ م ١٣٨

### ٢٢ - لحم الآدمي وما يؤخذ منه .

( لا يحل أكل لحوم الناس ولو ذبحوا ، ولا أكل شيء يؤخذ =

أطعمة

من الإنسان إلا اللبن وحده ، ولحوم بني آدم وما يقتل من  
تتأواه لا يحل شيء منه أصلاً لا بضرووة ولا بغيرها .  
١٠٢٥ م ٤٢٦/٧ و ٩٩٣ م ٣٩٨/٧

٢٣ - فحلات الحيوان والآدمي .

( لا يحل أكل المدبرة ولا الرجيع ولا شيء من أبوال  
الحيول ولا القيء . ) ٩٩٣ م ٣٩٨/٧

٢٤ - حكم الجراد .

( الجراد حلال إذا أخذ ميتاً أو حياً ، سواء بعد ذلك مات  
في الظروف أو لم يت ، ولا يحل بلع جرادة حية . ) ٩٣٧/٧  
١٠٤٣ م و ٩٩١ م ٣٩٨/٨

٢٥ - الخنزير والاتفاع بشعره .

( لا يحل أكل شيء من الخنزير ، لا لحمه ولا شعره وجلده  
ولا عصبه ولا غضروفه ولا حشوته ولا مخه ولا عظمه ولا  
رأسه ولا أطرافه ولا لبنه ولا شعره ، الذكر والانثى والصغير  
والكبير سواء ، ولا يحل الاتفاع بشعره لا في تحرّز ولا في  
غيره . ) ٩٨٨ م ٣٨٨/٧

٢٦ - صيد المحرم أو الحلال في سبوتهم مكة أو المدينة

( لا يحل أكل ما يبيده المحرم فقتله حيث كان من البلاد ، =

أطعمة = أو ما يصيده المحل في حرم مكة أو المدينة فقط . ( ١١٢/٧

١٠٠٢ م

٢٧ - المطبخ بالنجاسة أو معها أو الواقع فيها .

( كل خبز أو طعام أو لحم أو غير ذلك طبخ أو سُوي بعدرة أو ميتة فهو حلال كله . وكذلك لو وقع طعام في خمر أو في عذرة ففُسل حتى لا يكون للحرام فيه عين فهو حلال أيضاً ، ولا يحل أكل ما عُجن بالخمر أو بالآل يحل أكله أو شربه ولا قِدر طُبخت بشيء من ذلك ، إلا أن يكون ما عُجن به الدقيق وطبخ به الطعام شيئاً حلالاً وكانت ما رمي فيه من الحرام قليلاً لا ربح له فيه ولا طعم ولا لون ، ولا يظهر للحرام في ذلك أثر أصلاً . ) ( ٤١٨/٧ م ١٠١١ و ٤٢٢/٧ م ١٠١٧

٢٨ - حكم ما ولغ فيه الكلب .

( لا يحل أكل ما ولغ فيه الكلب ) ( ٤٢٢/٧ م ١٠١٩

٢٩ - السن وغيره يقع فيه الفأر أو غيره .

( السن الذائب يقع فيه الفأر مات فيه أو لم يميت فهو حرام ، لا يحل إمساكه أصلاً ، بل يُبرأق ؟ فإن كان جامداً أخذ ما حول الفأر فرمي وكان الباقي حلالاً . وأما كل ما عدا السن يقع فيه الفأر أو غير الفأر فيموت أو لا يموت فهو حلال ما لم يتغير لونه أو طعمه أو ريحه ، وكذلك السن يقع فيه غير الفأر فيموت أو لا يموت فهو كله حلال ما لم يظهر فيه تغيير الحرام . ) ( ٤٣٤/٧ م ١٠٣٤

أطعمة . ٣٠ - الحلال المستحيل من الحرام .

( الحلال المستحيل عن الحرام حلال ، إلا أن المسك للغير  
حتى يخلها أو تتخلل من ذاتها : عاصمٌ يُجرحُ الشهادة . )  
١٠٣٣/٧ م ١٠٣٣

٣١ - الجبن المقود بأنقصة ميتة .

( لا يجل أكل جبنٍ يُقيد بأنقصة ميتة . ) ١٠١٨ م ١٢٢/٧

٣٢ - البيض الفاسد مع الصحيح .

( لو طُبِخَ بيضٌ فوجد في جملتها بيضة فاسدة قد حارت دماً  
أو فيها فرخٌ ، ونبت الفاسدة ، وأكل سائر البيض . ) ٤١٨/٧ م  
١٠١٠

٣٣ - حكم القنوم والبعل والكورات .

( القنوم والبعل والكورات حلال إلا أن من أكل منها  
شيئاً فحرامٌ عليه أن يدخل المسجد حتى تذهب الرائحة ، وله  
الجلوس في الأسواق والجماعات والأعراس . ) ٤٢٧/٧ م  
١٠٤١

٣٤ - تناول اللبن .

ر : ١٦ - تناول ما يؤذي أو يقتل .

٣٥ - تناول الدم واستعماله .

( لا يجل أكل شيء من الدم ولا استعماله مفوحاً كان =



أطعمة = أو غير مسفوح إلا المكّ وحده . ( ٣٨٨/٧ م ٩٨٨

اعتكاف ١ - تعريفه .

( الاعتكاف هو الإقامة في المسجد بنية التّروّب إلى الله عز وجل ساعةً فما فوقها ليلاً أو نهاراً . والاعتكاف في لغة العرب :

الإقامة . ( ١٧٩/٥ م ٦٢٤

٢ - حكمه وفعله في الصّدين وأيام التشريق .

( الاعتكاف فعلٌ حسنٌ ، واعتكاف يومٍ الفطر ويوم

الأضحي وأيام التشريق حسنٌ . ) ( ١٨١/٥ م ٦٢٥ و ١٧٩/٥

٦٢٤ م

٣ - مكانه .

( الاعتكاف جائزٌ في كلّ مسجد ، جمعت فيه الجمعة أو

'تَجَمَّعَ' ، سواء كان مَقفلاً أو مكشوفاً ، فإن كان لا يصلّي

فيه جماعةٌ ولا إمامٌ له ، لزمه فرض الخروج لكل صلاة إلى

المسجد تصلّي فيه جماعةٌ إلا أن يبعد منه بعداً يكون عليه فيه

خرج فلا يلزمه ، وأما المرأة التي لا يلزمها فرض الجماعة فتعتكف

فيه ، ولا يجوز الاعتكاف في وجبة المسجد إلا أن تكون منه ،

ولا يجوز للمرأة ولا للرجل أن يعتكفاً أو أحدهما في مسجد

داره . ( ١٩٣/٥ م ٦٢٣

٤ - مدته .

( يجوز اعتكاف يومٍ دون ليلة ، وليلةٍ دون يومٍ ، =

اعتكاف = وما أحب الرجل أو المرأة ما قل من الزمان أو كثر . ( ١٧٩/٥ م ٦٢٤ -

٥ - تحديد أوقاته بدءاً وانتهاءً ، نذراً أو تطوعاً .

( من نذر اعتكاف يوم أو أيام مسماة ، أو أراد ذلك تطوعاً ، فإنه يدخل في اعتكافه قبل أن يتبين له طلوع الفجر ، ويخرج إذا غاب جميع قرص الشمس ، سواء كان ذلك في رمضان أو غيره ، ومن نذر اعتكاف ليلة أو ليال مسماة ، أو أراد ذلك تطوعاً فإنه يدخل قبل أن يتم غروب جميع قرص الشمس ، ويخرج إذا تبين له طلوع الفجر . فإنه نذر اعتكاف شهر ، أو أرواده تطوعاً ، فبدأ الشهر أول ليلة منه ، فيدخل قبل أن يتم غروب جميع قرص الشمس ، ويخرج إذا غابت الشمس كلها من آخر الشهر ، سواء رمضان وغيره . فإن نذر اعتكاف العشر الأواخر من رمضان دخل قبل غروب الشمس من اليوم التاسع عشر . ) ( ١٩٨/٥ م ٦٣٣

٦ - اتخاذ الغباء فيه .

( يستحب للمعتكف والمعتكة أن يكون لكل أحد خباء في المسجد ، وليس ذلك واجباً . ) ( ٢٠٠/٥ م ٦٣٦

٧ - الصوم فيه .

( ليس الصوم من شروط الاعتكاف ، لكن إن شاء المعتكف صام وإن شاء لم يصم . ) ( ١٨١/٥ م ٦٢٥

## اعتكاف ٨ - لشروط الجائزة فيه .

( جائز للعتكف أن يشترط ما شاء من المباح والمحرور .

له . ( ١٨٧/٥ م ٦٢٧

## ٩ - العمل المباح في المسجد .

( يعمل العتكف في المسجد كل ما أبيع له من عبادة فيما لا يجرم ، ومن طلب العلم أي علم كان ، ومن خياطة ، وخصام في حق ، ونسخ ، وبيع وشراء ، وتزوج ، وغير ذلك لا تختار شيئاً ، لأن الاعتكاف هو الإقامة . ( ١٩٢/٥ م ٦٢٩

## ١٠ - المباشرة والترجيل في أثناءه .

( لا يحل للرجل مباشرة المرأة ، ولا للمرأة مباشرة الرجل ، في حال الاعتكاف بشيء من الجسم ، إلا في ترجيل المرأة للعتكف خاصة ، فهو مباح له ، وله اخراج رأسه من المسجد لترجيل . ( ١٨٧/٥ م ٦٢٦

## ١١ - الحيض والولادة في أثناءه .

( إذا حاضت العتكفة أقامت في المسجد كما هي ، تذكر الله ، وكذلك إذا ولدت ، فلها أن اضطرت إلى الخروج خرجت ثم رجعت إذا قدرت ، ولا يجوز منها من المسجد . ( ١٩٦/٥ م ٦٢٤

## اعتكاف ١٢ - مكان أذان المتكف .

( يؤذن المتكف في المئذنة إن كان بابها في المسجد أو في صحنه ، ويصعد على ظهر المسجد ، فإن كان باب المئذنة خارج المسجد بطل اعتكافه إن تعمد ذلك . ) ١٩٣/٥ م ٦٣٢

## ١٣ - خروج المتكف لأداء فرض أو لفرورة .

( كل فرض على المسلم فإن الاعتكاف لا يمنع منه ، وعليه أن يخرج إليه ، ولا يُفرض ذلك باعتكافه ، وكذلك يخرج لحاجة الأنسان من البول والغائط وغسل النجاسة وغسل الاحتلام وغسل الجمعة ، ومن الحيض إن شاء في حمام أو في غير حمام ، ولا يتردد على أكثر من حمام يغسله وقضاء حاجته ، فإن فعل بطل اعتكافه . وكذلك يخرج لا يتباع ما لا بد له ولأهله منه من الأكل واللباس ، ولا يتردد على غير ذلك ، فإن تردد بلا ضرورة بطل اعتكافه . وله أن يُسبِّح أهله إلى منزلها ، وإنما يبطل الاعتكاف خروجه لا ليس فرضاً عليه . ) ١٨٨/٥ م ٦٢٨

## ١٤ - مبطلاته ، وأثر التسيان والاكراه عليه .

( لا يبطل الاعتكاف شيء إلا خروجه عن المسجد لقصر حاجة عامداً ذا كراً ، ومباشرة المرأة في غير الترجيل ، وتعمد معصية الله تعالى . ومن عصى ناسياً أو خرج ناسياً أو مكرهاً ، أو باشر أو جامع ناسياً أو مكرهاً ، فلا اعتكاف ثم لا يكدر . أي لا يُفِيدُ - ذلك فيه شيئاً .  
ر : ١٢ - مكان أذان المتكف .

اعتكاف ١٥ - فسح التطوع به مداً وحكمه .

( من فسح مداً اعتكاف تطوع ، لا نكره له ذلك ، ويقضي مكانه . ) ٢٦٨/٦ م ٧٧٣

١٦ - قضاء النذر به بعد الوفاة .

( من مات وعليه نذر اعتكاف قضاء عنه وليه أو استؤجر من رأس ماله من يقضيه عنه ولا بد . ) ١٩٧/٥ م ٦٣٥

أعمى

١ - إمامته .

( الأعمى والبصير سواء في الإمامة في الصلاة ، جائز أن يكون نائباً ، ولا تفاضل إلا بالقراءة والفقه وقِدَم الخبر والسنن فقط . ) ٢١١/٤ م ١٨٨

٢ - بيعه وابتیاعه .

( بيع الأعمى وابتیاعه بالصفة جائز كالصحيح ولا فرق . ) ٥٢/٩ م ١٥٦٠

٣ - شهادته

( شهادة الأعمى مقبولة كالصحيح . ) ٤٣٣/٩ م ١٨١٤

إغراء

١ - آثاره على المكلف .

( المتعمى عليه لا يُبطل اغماؤه إيمانه ولا أيمانه ولا نكاحه ولا طلاقه ولا ظهاره ولا إيلائه ولا حبه ولا إحرامه ولا يبعه ولا يبت ولا شيئاً من أحكامه اللازمة له قبل إغمائه ، ولا =

إغناء = خلته ، إن كان خليفة ، ولا إمارته ، إن كان أميراً ، ولا ولايت ولا وكتاته ولا تركيته ولا كفره ولا فسقه ولا عدالته ولا وحايه ولا اعتكافه ولا سفره ولا اقامته ولا ملكه ولا نفقه ولا حننه ، ولا حكم العام في الزكاة عليه ، ولا صومه ولا صلاته ، ولا يبطل الإغناء إلا ما يبطل النوم من الطهارة بالوضوء وحده . ( ٢٢٧/٦ م ٧٥٤ )

٢ - الوضوء بسببه .

( ذهب العقل بالإغناء لا يوجب الوضوء . ) ( ٢٢١/١ م ١٥٧ )

٣ - صلاة المريض به .

( لا صلاة على منسى عليه ، ولا قضاء عليه إلا إذا أفارق في وقت أدرك فيه بعد الطهارة الدخول في الصلاة . ) ( ٢٢٣/٢ م ٢٢٧ )

٤ - أثره في الصوم .

ر : صوم ٤٤ - الإغناء والجنون فيه .

٥ - بطلان الاحرام به .

ر : احرام ٣٦ - طروء الإغناء أو الجنون فيه .

٦ - أثره في الحج .

ر : حج ٩٣ - أثره الجنون والإغناء والنوم فيه .

إلغاء ٧ - دفن من توقع موته إلغاء .

( نكتب تأخير الدفن ولو يوماً وليه . ما لم يخفف على الميت التثبير ، لا سيما من توقع أن يغيب عليه . )  
١٧٣/٥ م ٦١٤

إفلاس ر : تقليس .

إقالة ١ - مشروعتها وحكمها .

( صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الحض عليها . )  
١٥٠٩ م ٣/٩

٢ - وصفها وانعقادها .

( الإقالة من البيوع المبتدأة ، لا يجوز فيها إلا ما يجوز في في سائر البيوع ويجرم فيها ما يجرم من البيوع ، تجوز بأكثر ، بما وقع به البيع أولاً ، وبأقل ، وبغير ما وقع به البيع ، وحالاً ، وفي الذمة ، وإلى أجل فيما يجوز فيه الأجل . )  
١٥٠٨ م ٢/٩ و ١٥٠٩ م ٦/٩

٣ - حكمها في السلم .

( لا تجوز الإقالة في السلم . )  
١٥٠٩ م ٥/٩

إقامة الصلاة

١ - صحتها .

( الإقامة هي : الله أكبر الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله =

## إقامة الصلاة

= اشهد أن محمداً رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ،  
فقد قامت الصلاة قد قامت الصلاة ، الله اكبر الله اكبر ،  
لا إله إلا الله . ( ١٥٧/٣ م ٣٣١ )

٢ - فرضيتها لجماعة الرجال .

رَ : أذان ١ - فرضيته لجماعة الرجال .

٣ - ترتيب ألفاظها .

رَ : أذان ٣ - ترتيب ألفاظه .

٤ - تأديتها بجماعي ألفاظها .

رَ : أذان ٤ - تأديته بجماعي ألفاظه .

٥ - من تجوز إقامته ومن لا تجوز .

رَ : أذان ٩ - من يجوز أذانه ومن لا يجوز .

٦ - أداؤها من غير المؤذن .

( جاز أن يقيم غير الذين أذن . ) ( ١٤٧/٣ م ٣٢٩ )

٧ - الأحوال التي يجوز فيها وأفضلها .

رَ : أذان ١٣ - الأحوال التي يجوز فيها وأفضلها .

٨ - الكلام في أثنائها .

رَ : أذان ١٧ - الكلام في أثنائه .



## إقامة الصلاة

٩ - الحمد والتشيت ورد للسلام في أثناءها .

ر : أذان ١٧ - الكلام في أثناءه .

١٠ - فعلها في غير الصلاة الحس .

ر : أذان ٨ - فعله في غير الصلوات الحس .

١ - شروطه ولزومه . إقرار

( من أقر لآخر أو لله تعالى بحق في مال أو دم أو بشرة ، وكان الغير عاقلاً بالغاً غير مكره ، وأقر إقراراً تاماً ولم يتصله بما يفسده ، فقد لزمه ، ولا وجوع له بعد ذلك ، فإن وجع لم ينتفع برجوعه . والحرق والعبد والذكر والانس ذات الزوج والبكر ذات الأب واليتيم فيما ذكرناه سواء . ) ٢٥٠/٨

م ١٣٧٨

٢ - حجبه على الغير .

( ولا يُقبل إقرار أحد على أحد ، ولا بد من قيام اليقنة عند الحاكم على إقرار المقر نفسه أو إنكاره . ) ٣٦٦/٩

م ١٧٧٩

٣ - مدى حجبه .

ر : ١ - شروطه ولزومه .

٢ - حجبه على الغير .

٤ - شروط في القرض .

١ - شروط ولزومه .

٥ - تجزؤة .

( لا يجوز أن يلتزم بعض أقاربه ولا يلتزم سائرته ،  
 فن قال : هذا الشيء ، لشيء في يده ، كان لفلان ووجه لي ،  
 أو قال : باعه مني ، صدق ، ولم يقض عليه بشيء . ومن قال  
 لفلان عندي مائة دينار دين ولي عنده مائة فخير قمح ، أو قال  
 إلا مائة فخير تمر أو نحو ذلك ، أو إلا جارية ، ولا بينة عليه  
 بشيء ولا له : تقوم القمح الذي ادعاه ، فإن ساوى المائة  
 الدينار التي أقر بها أو ساوى أكثر فلا شيء عليه ، وإن ساوى  
 أقل قضى بالفضل فقط للذي أقر له . ) ٢٥٠/٨ م ١٣٧٨  
 و ٢٥٦/٨ م ١٣٨١ و ٢٥٦/٨ م ١٣٨٢

٦ - تحققة ونتائجه .

( بالاقتراف مرة يلزم الحد أو القتل أو المال . ) ٢٥٤/٨

١٣٧٩ م

٧ - صدوره من المجلس بالدين :

( اقرار المجلس بالدين لازم مقبول ، ويدخل مع الغرماء . )

١٧٤/٨ م ١٢٨١

٨ - وصله بما يبطله .

ر : ١ - شروطه ولزومه .

• - تجزؤه .

٩ - اعتباره وصية أو عطية .

( الإقرار انما هو إخبار بحق ذكره ، وليس عطية أصلاً ولا

وصية . ) ٢٥٦/٨ م ١٣٨٠

١٠ - اجتماعه مع البيئة .

( إذا كانت البيئة فلا معنى للإنكار ولا للإقرار . ) ٢٥٠/٨

م ١٣٧٨

١١ - الاستثناء فيه .

ر : ٥ - تجزؤه .

١٢ - الرجوع فيه .

ر : ١ - شروطه ولزومه .

١٣ - الصلح معه .

ر : صلح ١ - وجوه جوازه في المال والمعين .

ر : أيضاً ٢ - وجوه جوازه في غير الأموال الواجبة المعلومة .

ر : أيضاً ٣ - اقتصار جوازه على الحق المقر به .

١٤ - الإكراه عليه .

ر : إكراه ٣ - حكم الإكراه القولي .

١٥ - تحمل المتهم عليه بالإيحاء . إقرار

( أما البعثة في المتهم وإيهاهه دون تهديد ما يوجب عليه  
الإقرار فصن واجب ، ولا يحل الامتحان في شيء من الأشياء  
بضرب ولا بسجن ولا بتهديد ، وكل ما كان ضرراً في جسم  
أو مال أو توعد به المرء في ابنه أو أبيه أو أهله أو أخيه  
المسلم فهو كرامة . ) ١٤٢/١١ م ٢١٧٣

١٦ - صلوه في مرض الموت أو غيره .

( إقرار المريض في مرض موته وفي مرض إفاق منه لو ائوت  
ولغير ائوت ، نافذ من رأس المال ، كإقرار الصحيح ولا  
فرق . ) ٢٥٤/٨ م ١٣٨٠

١٧ - تكليف من يعلم الجاني بالإقرار عليه .

( أما من كلف إقراراً على غيره فقط ، وقد علم أنه يعلم  
الجاني ، فلا يجوز تكليفه ذلك لأنها شهادة وقد كتبها . )  
١٤١/١١ م ٢١٧٣

١٨ - الوكالة عليه .

( لا تجوز الوكالة على الإقرار . ) ٣٦٦/٩ م ١٧٧٩  
و ٢٤٥/٨ م ١٣٦٣

١٩ - عموم أحكامه .

ر : ١ - شروطه ولزومه .

## ١ - تعويذه وأمثلة له .

( الإكراه هو كل ما سمي في اللغة إكراهاً ، وعُرف بالحس أنه إكراه ، كالوعيد بالقتل من لا يؤمن منه إنفاذ ما فُوعِد به ، أو الوعيد بالضرر كذلك ، أو الوعيد بالسجن كذلك ، أو الوعيد بإفساد المال كذلك ، أو الوعيد في مسلم غيره بقتل أو ضرب أو سجن أو إفساد مال ، وكل ما كان ضرراً في جسم أو مال ، أو تُوعِد به المرء في ابنه أو أبيه أو أو أهله أو أخيه فهو كُتره . ١٤٠٣ م ٣٣٠/٨ و ٣٣٦/٨ و ١٤٠٩ م ٢١٧٣ و ١٤١/١١ م ٢١٧٣ )

## ٢ - أقسامه .

( الإكراه يقسم قسمين : إكراه على كلام ، وإكراه على على فعل . ) ١٤٠٣ م ٣٢٩/٨

## ٣ - حكم الاكراه القولي .

( الإكراه على الكلام لا يجب به شيء وإن قاله المكروه ، كالكفر والغدق ، والاقرار ، والنكاح والإنكاح والرجعة والطلاق ، والبيع والإبتياع ، والنذر والأيمان ، والعقوبة والدية ، وإكراه الذمي على الإيمان وغير ذلك . وكل من أكره على قول ولم ينو محتاراً له فلا يلزمه ) ١٤٠٣ م ٣٢٩/٨ و ٣٣٦/٨ م ١٤١٠

## إكراه ٤ - تقسيم الإكراه للفعل وأحكامه وأمثلة له .

( الإكراه على الفعل ينقسم قسمين ، أحدهما : كل ما يبيحه الضرورة ، كالأكل والشرب ، فهذا يبيحه الإكراه ، فمن أكره على شرب الخمر أو أكل الخنزير أو الميتة أو الدم أو بعض المحرمات أو أكل مال مسلم أو ذمي ، فباح له أن يأكل ويشرب ، ولا شيء عليه ، ولا حد ولا ضمان ، فإن كان المكروه على أكل مال مسلم له مال حاضر فعليه قيمة ما أكل ، فإن لم يكن له مال حاضر فلا شيء عليه فيما أكل . والثاني : ما لا يبيحه الضرورة ، كالقتل والجراح والضرب وإفساد المال ، فهذا لا يبيحه الإكراه ، ومن أكره على شيء من ذلك لزمه القود والضمان . ) ٣٢٩/٨ م ١٤٠٣ و ٣٣٠/٨ م ١٤٠٤

## ٥ - صفة المكروه .

( لا فرق بين إكراه السلطان أو من ليس بسلطان أو إكراه المصوص . ) ٣٣٥/٨ م ١٤٠٨

## ٦ - حكم المكروه على ما يهلك .

( من أكره إنساناً على الشيء فوق حفة مغطاة ، فهلك فيها فعلى المكروه القود . وإذا أكرهه وأوجره السم أو أمر من يوجره ، فهو قاتل بلا شك ، ومباشر لقتله . ) ١٢/١١ م ٢١١١ و ٢٨/١١ م ٢١٢١

## الإكراه ٧ - حكم المكره على السجود لغير الله .

( من أكره على السجود لغير الله أو للصليب أو لإنسان  
وغشي الضرب أو الأذى أو القتل على نفسه أو على مسلم غيره ان  
لم يفعل ، فليسجد لله تعالى مبادراً إلى ذلك قباله الصم أو الصليب  
أو الإنسان ، ولا يبالي إلى القبة يسجد أو إلى غيرها . ) ١٧٦/٤  
م ٤٧٤ و ١٤٠٧ م ٣٣٥/٨

## ٨ - حكمه فيما يتنقض الصوم .

( لا يُتَنَقَّضُ صَوْمٌ مِنْ أَكْرَهٍ عَلَى مَا يَتَنَقَّضُ الصَّوْمُ . )  
٧٥٣ م ٢٠٤/٦

## ٩ - حد القاذف المستكروه .

رَ : قَذَفَ ٥ - الإكراه عليه .

## ١٠ - ادعاؤه في الزنى .

رَ : حدود ٣٩ - سقوطها بدعوى الإكراه

## ١١ - حكمه في الزنى .

( لو أُمِسَّتْ امْرَأَةٌ حَتَّى زُنِيَ بِهَا ، أَوْ أُمِسَّ وَجِلُّهَا  
فَادْخَلَ أَحَدُهُمَا فِي فَرْجِ امْرَأَةٍ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَلَا عَلَيْهَا ،  
سواء انتشر أو لم ينتشر ، أمنى أو لم يُعْمَرْ ، تزكيت هي أو لم  
تتزل . وأما إن نُهِّدَا أو شُرِبَ حَتَّى جَامَعَا بِنَفْسٍ قاصداً فهو =

إكراه = زان يختار قاصد ، وعليه الحد ، وتحرم ، فإن أخذ فرجه فأدخل في فرجها لم يحرم شيئاً . ( ٣٣١/٨ م ١٤٠٥ و ٣٣٥/٨ م ١٤٠٦ )

١٢ - حكم ولد النعمة أو الحرية من زنى أو إكراه .  
( ولد الكافرة الذمية أو الحرية من زنى أو إكراه : مسلم ولا بد . ) ( ٣٢٤/٧ م ٩٤٦ )

١٣ - تحديد حد أدنى له في الضرب والحبس .  
و : ١ - تعريفه وأمثاله .

١٤ - حكمه في الخنث .  
( حلف أن لا يفعل أمراً كذا ، ففعله ناسياً أو مكرهاً ، أو غلب بأمر حيل بينه وبينه به ، فلا كفارة عليه ولا إثم . ) ( ٣٥/٨ م ١١٣١ )

أكل ١ - غسل اليد قبله وبعده  
( غسل اليد قبل الطعام وبعده : حسن . ) ( ٤٣٥/٧ م ١٠٣٧ )

٢ - التسمية عند ابتداءه ، وتناوله باليمين .  
( تسمية الله تعالى فرضاً على كل آكل ، : ابتداءً أو كله ، =



أكل ولا يحل لأحد أن يأكل بشماله إلا أن لا يقدر . ( ٤٢٤/٧ )

١٠٢٢ م

٣ - الشرف فيه وحكمه .

( الشرف حرام ، وهو النفقة فيما حرم الله تعالى ، قلت  
أم كثرت ، ولو أنها جزء من قدر جناح بعوضة ، أو التين في  
لا يحتاج إليه ضرورة ، بما لا يبقى النفق بعده غنى ، أو إغناة  
المال وإن قل ، برمي عبثاً . فما عدا هذه الوجوه فليس شرفاً ،  
وهو حلال ولو كثرت النفقة فيه . والأكل في إناء مفضض  
بالجوهر والحيات ) ، وفي البلور والجزع : مباح وليس من  
الشرف . ( ٤٢٨/٧ م ١٠٢٧ و ٤٣٦/٧ م ١٠٤٠ )

٤ - حكم القرآن فيه .

( ولا يحل القرآن في الأكل إلا بإذن المذاكل ، وهو أن  
تأخذ أنت شيئين شيئين وتأخذ هو واحداً واحداً ، لا أن  
يكون الشيء كله لك ، فافعل فيه ما شئت ) ( ٤٢٢/٧ م  
١٠١٦ م )

٥ - استعمال السكين لقطع اللحم والخبز فيه .

( قطع اللحم بالسكين للأكل حسن ، ولا نكره قطع  
الخبز بالسكين للأكل أيضاً . ) ( ٤٣٦/٧ م ١٠٣٩ )

٦ - حكمه من وسط الطعام وبما لا يلي الأكل .

( ولا يحل الأكل من وسط الطعام ، ولا أن تأكل بما =

أكل = لا يليك، سواء كان متناً واحداً أو أصنافاً شتى. ومن أكل وحده فلا يأكل إلا بما يليه ، فإن أدار الصفحة فله ذلك ، فإن كان الطعام لتسيرة : لم يحز له أن يدير الصفحة . ( ٤٢٢/٧ م ١٠٢٠ و ٤٢٤/٧ م ١٠٢١ )

٧ - الماسط منه .

( ماسط من الطعام فرض أكله . ) ( ٤٣٤/٧ م ١٠٣٥ )

٨ - حكمة فيما يؤذي .

( لا يحل أكل السم القاتل ببطء أو تعجيل ، ولا ما يؤذي من الأطعمة ، ولا الاكثار من طعام يمرض الاكثاري منه . وأكل الطين لمن لا يستصير به حلال . وأما كل ما يستضر به من طين ، أو اكثار من الماء أو الحبز : فحرام . ) ( ٤١٨/٧ م ١٠١٣ و ٤٣٠/٧ م ١٠٣٠ )

٩ - كونه في أولي الذهب أو النضة أو المصيب أو المنقض أو الياقوت .

( لا يحل الأكل ولا الشرب في آنية الذهب أو النضة ، لا لرجل ولا لامرأة، فإن كان مصيباً بالنضة جاز الأكل والشرب فيه للرجال والنساء ، فإن كان مصيباً بالذهب أو مزيئاً به : حرم على الرجال ، وحل للنساء . والأكل في بناء منقض بالمجمر والياقوت وفي البلور والجزع : مباح ، وليس من السرف . ) ( ٤٢١/٧ م ١٠١٥ و ٤٣٦/٧ م ١٠٤٠ )

## أكل ١٠ - حكمه في آتية أهل الكتاب .

( ولا يجزى الأكل في آتية أهل الكتاب حتى تغسل بالماء إذا لم يجد غيرها . ) ٤٢٤/٧ م ١٠٢٣

## ١١ - حكم الانكاه والانبطاح والاعتاد على اليسرى فيه .

( يكره الأكل متكئاً ، ولا نكرهه منبطحاً على بطنه ، وليس شيء من ذلك حراماً ، والأكل معتدلاً على يسراه : مباح . ) ٤٣٥/٧ م ١٠٣٦ و ٤٣٨/٧ م ١٠٤٣

## ١٢ - حكمه من بيت قريب أو صديق أو ما ملك مفاتيحه .

( وجائز للمرأة أن يأكل من بيت والده والدة ، وابنة وابنته ، وأخيه وأخته شقيقين أو لأب أو لأم ، وولد ولده ، وجدته وجدته كيف كانا ، وعمه وعمته كيف كانا ، وخاله وخالته كيف كانا ، وصديقه ، وما ملك مفاتيحه ، سواء رضي من ذكرنا أو سخط ، أذنوا أو لم يأذنوا ، وليس له أن يأكل الكحل . ) ١٦٣/٩ م ١٦٤٦

## ١٣ - التكبير به يوم الفطر والأضحية .

( يستحب الأكل يوم الفطر قبل الغدوة إلى المصلي فإن لم يفعل فلا حرج ، ما لم يرغب عن السنة في ذلك ، وإن أكل يوم الأضحية قبل غدوة إلى المصلي فلا بأس ، وإن لم يأكل حتى يأكل من أضحيته : فحسن . ) ٨٩/٥ م ٥٤٩

أكل ١٤ - حمد الله بعده .

( حمدُ الله تعالى عند الفراغ من الأكل : حسنٌ ، ولو بعد

كل لقمة . ) ٤٣٦/٧ م ١٠٣٨

١٥ - لعق الأصابع والصفحة .

( لعقُ الأصابع بعد تمام الأكل : فرضٌ ، ولعقُ الصفحة

إذا تم ما فيها فرضٌ . ) ٤٣٤/٧ م ١٠٣٥

١٦ - المضغ منه .

( نسيب المضغ من الطعام . ) ٤٣٦/٧ م ١٠٣٩

١٧ - إكثار المرق وتعاقد الجيران منه .

( إكثارُ المَرَق : حسنٌ ، وتعاقد الجيران منه ، ولو

مرة : فرضٌ . ) ٤٣٨/٧ م ١٠٤٣

١٨ - حكم ذم الأكل ما كرهه من الطعام .

( ذمٌ ما قدّم إلى المرء من الطعام : مكروهٌ ، لكن إن

اشتبه فليأكله ، وإن كرهه فليدعه وليسكت . ) ٤٣٨/٧ م

١٠٤٣

ألبه ر : لباس .

١ - وحدانيته وأزليته وأبديته .

الله عز وجل

( هو الله لا إله إلا هو واحد ، لم يزل ، ولا يزال . )

٣ م ٣/١

٢ - ألومته وخلقه كل شيء لغير علة .

الله عز وجل

( الله تعالى لا كل شيء دونه ، وخالق كل شيء دونه . )

٢٣/١ م ٤١ و ٤٢/١ م ٥٩

٣ - نفي المثلية والتشتمل عنه .

( والله تعالى ليس كمثل شيء ، ولا يتمثل في صورة شيء بما

خلق ، ولو تمثل تعالى في صورة شيء لكانت تلك الصورة مثلاً

له ، وهو تعالى يقول : ( ليس كمثل شيء . ) ٨٧/١ م ٨

٤ - استبانة حجه .

( وحجة الله تعالى قد قامت واستبان لك من بلغت

الندارة من مؤمن وكافر ودبر وفاجر . ) ٢٦/١ م ٤٧

٣٨/١ م ٧٣

٥ - نفي الشبهة عنه .

( لا يشبه عز وجل شيء من خلقه في شيء من الأشياء . )

٢٩/١ م ٥٢

٦ - تنزهه عن الزمان والمكان .

( إنه تعالى لا في مكان ولا في زمان ، بل هو تعالى خالق

الأزمنة والأمكنة . ) ٢٩/١ م ٥٣

٧ - إسماءه توقيفية محصورة .

( الأسماء الحسنى بالالف واللام : لا تكون إلا =

الله عز وجل = معبودة ، ولا معروف في ذلك إلا ما نصح الله تعالى عليه ،  
ومن ادعى زيادة على ذلك كلف البرهان على ما ادعى ،  
ولا سيل إليه ، وعدّها تسعة وتسعون . ( ٢٩/١ م ٥٤  
و ٣٠/١ م ٥٥

٨ - تسميته ووصفه بغير ما ورد .

( لا يحل لأحد أن يُسمي الله عز وجل بغير ما سمّي به  
نفسه ، ولا أن يصفه بغير ما أخبر به عن نفسه . ( ٢٩/١ م ٥٤  
٩ - اشتقاق اسماء له .

( لا يحل لأحد أن يشتق لله تعالى اسماً لم يسم به نفسه ،  
فلا يحل أن يسمي البنياء والكبيد من قوله تعالى : « والسماء  
بنيانها » و « وأكيد كيدا » . ( ٣٠/١ م ٥٦  
١٠ - تنزله إلى السماء الدنيا .

( إنه تعالى يتنزل كل ليلة إلى سماء الدنيا ، وهو فعل يفعله  
عز وجل ، ليس حركة ولا نقة . ( ٣٠/١ م ٥٧  
١١ - قرآنه وكلامه .

( القرآن كلامه تعالى ، الكتب في المصاحف ، والمسموع  
من القارئ ، والمفوظ في الصدور ، والذي نزل به جبريل عليه  
السلام على قلب محمد ﷺ كل ذلك كتاب الله ، وهو غير  
مخلوق ، وكلامه : القرآن حقيقة لا مجازاً ، من قال في =

الله عز وجل = شيء من هذا انه ليس هو القرآن ولا هو كلام الله تعالى :  
قد كفر . ( ٣٢/١ م ٥٨ و ٣٢/١ م ٤٩ )

١٢ - كلامه لبعض رسله .

( إن الله تعالى كلم موسى عليه السلام ومن شاء من رسله . ) ( ٣٥/١ م ٦٤ )

١٣ - طه تعالى .

( علم الله تعالى حق ، لم يزل عليها بكل ما كان أو يكون ، مادق أو جل ، لا يخفى عليه شيء . ) ( ٣٢/١ م ٤٠ )

١٤ - قدرته وقوته .

( قدرته تعالى وقوته : حق ، لا يتميز عن شيء ، ولا عن كل ما يسأل عنه السائل من محال أو غيره مما لا يكون أبداً . ) ( ٣٣/١ م ٦١ )

١٥ - صفاته المثبتة وموجعها .

( إن الله عز وجل : عزاً وعزة ، وجلالاً وإكراماً ، وبدأً وبديناً وأبدياً ، ووجهاً ، وعيناً وأعيناً ، وكبرياء ، وكل ذلك : حق ، لا يُرجع منه ولا من عليه تعالى وقدره وقوته إلا إلى الله تعالى ، لا إلى شيء غير الله عز وجل أصلاً ، ولا يحل أن يزاد في ذلك ما لم يأت به نص من قرآن أو سنة صحيحة . ) ( ٣٣/١ م ٦٢ )

الله  
عز وجل

١٦ - سَخِيَّةٌ قَدْرُهُ .

( القَدْرُ : حق ، ما أصابنا لم يكن ليخطئنا ، وما أخطأنا  
لم يكن ليصيبنا . ) ١/٣٧ م ٦٩

١٧ - الاتِّقَارُ بِقَدْرِهِ .

( لا تُعْذِرُ لِأَحَدٍ بِمَا قَدْرُهُ اللهُ عز وجل ، لا في الدنيا ولا  
في الآخرة . ) ١/٣٨ م ٧٤

١٨ - المُجَبَّةُ عَلَيْهِ .

( لا مُجَبَّةٌ عَلَى اللهِ تَعَالَى . ) ١/٣٨ م ٧٣

١٩ - حَاكِمَتُهُ .

( هو الحَاكِمُ الَّذِي لَا حَاكِمَ عَلَيْهِ ، وَلَا مُعَقَّبَ حُكْمِهِ . )  
١/٣٨ م ٧٤

٢٠ - عُدْلُهُ وَحُكْمَتُهُ .

( كُلُّ أَمْرٍ أَمْرُهُ تَعَالَى : عَدْلٌ وَحِكْمَةٌ . ) ١/٣٨ م ٧٤

٢١ - اتِّخَاذُهُ خَلِيلاً .

( إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
خَلِيلَيْنِ . ) ١/٣٥ م ٦٥



الله  
عز وجل

٢٢ - رؤيته يوم القيامة .

( يراه تعالى المليون يوم القيامة بقوة غير هذه القوة . )

١/٣٤ م ٦٣

٢٣ - ذكره مع عدم الطهارة .

( وجائز : ذكره تعالى بوضوه وبغير وضوه ، ولجنب )

والخائض . ( ١/٧٧ م ١١٦ )

٢٤ - ستره الذنوب أو مؤاخذته بها .

( يفعل الله ما يشاء ، وكل أحكامه عدل وحق ، فقد يستر الله الكثير والقليل على ما يشاء : إما إملاء ، وإما تفضلاً ليتوب ، ويأخذ بالذنب الواحد وبالذنوب عقوبة أو كفارة له ، ولا 'معقّب' لحكمه ، ولا يسأل عما يفعل وهم يسألون . ١١٢/١٥٨ )

م ٢١٨٢

إمام ر : رقيق .

إمامة ١ - الأحق بها .

( الأفضل أن يؤم الجماعة في الصلاة أقرؤهم للقرآن ، وإن كان أنقص فضلاً ، فإن استؤوا في القراءة فأفقههم ، فإن استؤوا في الفقه والقراءة فأقدمهم صلاحاً ، فإن حضر السلطان الواجبة طاعته أو أميره على الصلاة : فهو أحق بالصلاة على كل حال ، فإن كانوا في منزل لإنسان فصاحب المنزل أحق =

إمامة = بالإمامة على كل حال إلا من السلطان ، وإن استووا في كل ما ذكرنا فأسنهم ، فإن أم أحد بخلاف ما ذكرنا : أجزأ ذلك ، إلا من قدّم بغير أمر السلطان على السلطان ، أو بغير أمر صاحب المنزل على صاحب المنزل ، فلا يجزىء مدين ولا تجزئهم .  
٤/٢٠٧ م ٤٨٦

## ٢ - الجائز لإمامته .

( الأُمى والبصير ، والحصيّ والفعل ، والعبد والحر ، وولد الزنى والقرشي : سواة في الإمامة في الصلاة ، كلهم جائز أن يكون إماماً راتباً ، ولا تفاضل بينهم إلا بالقراءة والفقّه وقدّم الخير والسنّ فقط . ) ٤/٢١١ م ٤٨٨

## ٣ - إمامة الفاسق .

( تجوز إمامة الفاسق ، ونكرهه ، إلا أن يكون هو الأقرأ والأفقه فهو أولى حينئذ من الأفضل إن كان أنقص منه في القراءة أو الفقّه . ) ٤/٢١٢ م ٤٨٨

## ٤ - الاقتداء بتميم أو ماسح .

( جائز أن يؤم التميمي المتوضئ ، والمتوضئ التميمي ، والماسح الغاسل ، والغاسل الماسح . ) ٢/١٤٣ م ٢٤٨

## ٥ - الاقتداء بمحدث أو بتأول الطهارة .

من صلى جُنباً أو على غير وضوء ، عمداً أو نسياناً ، فصلاة من اتبعه : صحيحة قامة ، إلا أن يكون عليم ذلك منه يقيناً =

إمامة = فلا صلاة له، وأما من تأوّل في بعض ما يوجب الوضوء فلم ير  
الوضوء منه فالانتماء به جائز. ( ٥١/٤ م ٤١١ و ٢١٤/٤  
١٨٩ م و ٥٢/٤ م ٤١٣

#### ٦ - الاقتداء بعائث

( من صلى خلف من يظنه جاداً ثم عَلِمَ أنه عائث :  
فصلاته تامة ، وأما من يدري أنه متعمد للمبث في صلاته فهي  
باطلة . ) ( ٥١/٤ م ٤١١ ، ٤١٢

#### ٧ - الاقتداء بصغير .

( من صلى خلف من يظنه بالغاً ثم عَلِمَ أنه صغير :  
فصلاته تامة ، ومن اتهم به وهو عالم بحاله فصلاته باطلة ، لأن  
إمامة من لم يبلغ الحُلُم لا تجوز لا في فريضة ولا نافلة . )  
٢١٧/٤ م ٤٩٠ و ٥١/٤ م ٤١٢

#### ٨ - الاقتداء بالتأوّل لبعض فروض الصلاة .

( من اعتقد متأوّل أن بعض فروض صلاته تطوع : جائز  
الانتماء به . ) ( ٥٢/٤ م ٤١٣

#### ٩ - اقتداء المسافر بالمقيم أو العكس

( إن صلى مسافرٌ بصلاة إمامٍ مقيم : قصرَ ولا بد ، وإن  
صلى مقيمٌ بصلاة إمامٍ مسافر : أتم ولا بد ، وكل أحد يصلي  
لنفسه ، وإمامة كل واحد منها للآخر : جائز ولا فرق ، ولا  
يراعي أحدٌ منها حال إمامه . ) ( ٣١/٥ م ٥١٨

١٠ - إمامة - الاقتداء بالمرأة .

( لا يجوز أن تؤم المرأة الرجل ولا الرجال ، فإن صلى النساء جماعة وأمتن امرأة منهن فمسن ، وحكمها التقدم أمام النساء . ) ١٢٥/٣ م ٣١٧ . و ١٢٦/٣ م ٣١٩ و ١٢٩/٤ م ١٩١

١١ - الاقتداء بكافر .

( من صلى ختف من يظنه مسلماً ثم علم أنه كافر أو عابث أو أنه لم يبلغ الحلقم فصلاته قامة . وأما الصلاة ختف من يدري المرأة أنه كافر فهي باطل . ) ٥١/٤ م ٤١١ و ٥١/٤ م ٤١٢

١٢ - حال المقتدي بمرض أو معذور .

( من صلى مؤتماً بإمام مريض أو معذور ، فصلى قاعداً : فإن هؤلاء يصلون قعوداً ، فإن لم يقدر الإمام على القعود ولا القيام صلى مضطجعا ، وصلىوا كلهم خلفه مضطجعين ولا بد ، وإن كان في كلا الوجهين مذكر ، يسميع الناس تكبير الإمام صلى إن شاء قائماً إلى جنب الإمام . وإن شاء صلى كما يصلي إمامه . ) ٥٩/٣ م ٢٩٩

١٣ - الأجرة عليها .

( يجوز لأهل المسجد استئجار الإمام للحضور معهم عند دخول أوقات الصلاة مدة مسجلة . ) ١٩١/٨ م ١٣٠٢

امراة ر : مراة .

أمر بالمعروف

١ - فوضه ودوجاته .

( الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر : فرضان على كل أحد ، على قدر طاقته باليد ، فإن لم يقدر قبلانه ، فإن لم يقدر قبله وذلك أضعف الإيمان ، فإن لم يفعل فلا إيمان له . )  
٢٦١ م ٤٨ و ٣٦١/٩ م ١٧٧٢

٢ - العذر في تركه وحشود العذر .

( من خاف القتل أو الضرب أو ذهاب المال فهو عُذْرٌ يُبَيِّح له أن يُعَيِّرَ بقلبه فقط ، ويُسَكِّتَ عن الأمر بالمعروف وعن النهي عن المنكر فقط ، ولا يُبَيِّح له ذلك المَعُونُ باللسان أو بيد على تصويب المنكر أصلاً . )  
٣٦١/٩ م ١٧٧٢

٣ - انتفاء البغي عن القائم به .

( وأما من دَعَا إلى أمرٍ بمعروف أو نهْيٍ عن منكر وإظهار القرآن والسنة والحكم بالعدل : فليس باغياً ، بل الباغي بن خاله . )  
١١/٩٨ م ٢١٥٤

١ - حقيقتها عن ولدها .

أم

ر : عقيقة ٣ - الواجبة في ماله .

أم

- ٢ - تسويتها بين أولادها في المبة والصدقة .
- ر : أب ٢ - تسويت بين أولاده في المبة والصدقة .
- ٣ - احتياجا لخدمة ولدها أو ابنتها .
- ر : أب ٧ - وحيل الولد عنه حال حاجته للخدمة .
- ٤ - وحيل الولد عنها حال حاجتها للخدمة .
- ر : أب ٧ - وحيل الولد عنه حال حاجته للخدمة .
- ٥ - منعها الولد من الحج .
- ر : حج ٥ - حكم إذن الزوج أو السيد أو الأب أو الأم فيه .
- ٦ - الإجبار على متها .
- ر : عتق ١٨ - عتق الرقيم المحرمة والأصول بالشراء .
- ٧ - التعرض لسبها .
- ر : أب ١١ - التعرض لسبته .
- ١ - تعريفها .

أم ولد

- ( هي كل مملوكة حملت من سيدها فأسقطت شيئا  
يذكرى أنه ولد له ، أو ولدته . ) ٢١٧/٩ م ١٦٨٣
- ٢ - الجائز وغير الجائز فيها من التصرفات .
  - ( يجرم بيع أم الولد وهبتها ووهبها والصدقة بها =

أُمِّ وَآدٍ ، وقرضها ، وليدها وطؤها واستخدمها مدة حياته ، فإذا مات فهي حرة من رأس مالها ، وكل ما لها فلها إذا عتقت ، وليدها انتزاعه في حياته . ( ١٦٨٣ م ٢١٧/٩ )

٣ - مالها وحويتها .

ر : ٢ - الجائر وغير الجائر من التصرفات .

٤ - إجزاؤها في كفارة الصوم .

ر : كفارة ٦ - المجزئ في كفارته .

٥ - الوقف عليها بشرط ألا تزوج ، واستردادها الفلّة المستحقّة قبل الزواج .

ر : ٦ - الوصية لها بشرط ألا تزوج .

٦ - الوصية لها بشرط ألا تزوج .

( من أوصى لأم ولده ما لم تنكح فهو باطل ، إلا أن يكون يُوقَفُ عليها وغاً من عقاره ، فإن نكحت فلاحق لها فيه ، لكن يعود الوقف إلى وجه آخر من وجوه البيوت فهذا جائز . ولا يجوز أن يؤخذ منها ما استنعت من غلّة الوقف قبل أن تزوج . ) ( ١٧٦٦ م ٣٤٢/٩ )

٧ - عتقها لمبدها .

( عتق أم الولد لمبدها جائز . ) ( ١٦٧٩ م ٢١٦/٩ )

أم وآد ٨ - ولدها من غير السيد ، يبعه وتبعيته لها في العتق .

( يَسَّحُ وَلَدُ أُمٍّ الْوَلَدَ مِنْ غَيْرِ سَيِّدِهِ قَبْلَ أَنْ تَكُونَ أُمٌّ  
وَلَدَ : حَلَالٌ ، وَأَمَّا مَا وَلَدَتْ أُمٌّ الْوَلَدَ مِنْ غَيْرِ سَيِّدِهَا بَعْدَ أَنْ  
صَارَتْ أُمٌّ وَلَدَ : فَحَرَامٌ يَبْعُهُ ، وَحُكْمُهُ حُكْمُ أُمِّهِ . فَإِنْ  
وَلَدَتْ مِنْ غَيْرِ سَيِّدِهَا يَزْنِي أَوْ إِكْرَاهٍ أَوْ نِكَاحٍ يَجْهَلُ : فَوَلَدُهَا  
يَنْزِلُهَا ، إِذَا عَتَقْتَ عَتَقُوا . ) ٣٩/٩ م ١٥٥٢ و ٢١٧/٩ م  
١٦٨٣ م

أموال رَ : مال .

إناء رَ : آنية .

أنبياء رَ : نبي .

أهل البغي رَ : بَغْلَةٌ .

أهل البيت رَ : آل البيت .

أهل الكتاب

١ - تعرفهم .

( أهل الكتاب هم اليهود والنصارى والمجوس فقط )

٣٤٥/٧ م ٩٥٨

٢ - صيغة إسلامهم .

رَ : إسلام ٦ - صيغة الدخول فيه من الكنايات وغيره .



## أهل الكتاب

### ٣ - الصلاة في معايدهم .

( الصلاة جائرة في البيع والكنائس والمبارات والبيت  
من بيوت النيران وبيوت البد والصور ، إذا لم يعلم هناك  
ما يجب اجتنابه من دم أو خمر أو ما أشبه ذلك . ) ١٨٥/٤  
م ٤٨٢

### ٤ - نجاسة قروهم ولعابهم .

( لعاب الكفار من الرجال والنساء الكتابيين وغيرهم :  
نجس كله ، وكذلك القرق منهم والدمع وكل ما كان  
منهم . ) ١٢٩/١ م ١٣٤

### ٥ - تطهير آثيتهم .

ر : آنية ٦ - تطهيرها إذا كانت لكتاني

### ٦ - حكم ذبائحهم .

( كل ما ذبحه أو فخره يهودي أو نصراني أو مجوسي  
نأزم أو دجالهم : فهو حلال لنا ، وشعومها حلال لنا ، إذا  
ذكروا اسم الله تعالى عليه ، ولو فخر اليهودي بعمير أو لرنياً  
حل أكله ، ولا نبالي ما حرم عليهم في التوراة وما لم  
يحرم . ) ٤٥٤/٧ م ١٠٥٨

### ٧ - تذكية المرتد أو المتقل أو الداخل في دينهم .

( لا يحل أكل ما ذكاه مرتد إلى دين كتاني أو غير =

## أهل الكتاب

= كتابي ، ولا ما ذكاه من انتقل من ديني كتابي إلى ديني  
كتابي ولا ما ذكاه من دخل في ديني كتابي بعد بيعت  
النبي صلى الله عليه وسلم .

٨ - حكم صيدم في الحرم .

( لو أن كتابياً قَتَلَ صيداً في الحرم : لم يحِلْ أكله . )

٢١٩/٧ م ٨٧٧

٩ - نكاح نسائهم .

و : ١٨ - تَوَجَّعُ الْمُسْلِمُ الْكِتَابِيَّةَ ، وَمِنْ هِيَ ؟

١٠ - حكمهم إذا أعطوا الجزية .

( أهل الكتاب من العرب أو الأعاجم إن أعطوا الجزية  
أفبروا على ذلك مع الصغار ، ونهاة الله تعالى أن تُكْرَهَ أهل  
الكتاب خاصة على لإسلام . وإكراه الذممي الكتابي على  
الإيمان : لا يجب به شيء . ) ٣٤٥/٧ - ٣٤٦ م ٩٥٨

و ٣٢٩/٨ م ١٤٠٣

١١ - عتق المسلم لهم .

( جَوَّزَ لِلْمُسْلِمِ عِتْقُ عَبْدِهِ الْكِتَابِيِّ فِي أَرْضِ الْإِسْلَامِ  
وَأَرْضِ الْحَرْبِ ، مَلَكَهُ هُنَاكَ أَوْ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ . )

٢٠٨/٩ م ١٦٧١

## ١ - تعريفه .

( الإيلاء هو الحلف بالله أو امرئ من أسماءه أن لا يظلم امرأته ، أو أن يسوءها أو أن لا يجتمع وإلغا فراش أو بيت ، سواء قال ذلك في غضب أو في رضى ، لصالح وخصيها أو لغير ذلك ، استثنى في يمينه أو لم يستثن فسواء ، وقت وقفا ساعة فأكثروا إلى جميع عمره أو لم يوقت . ) ١٠/٤٢ م ١٨٨٩

## ٢ - انتفاؤه في ألفاظ .

( من حلف بطلاق أو عتق أو صدقة أو مشي أو غير ذلك : فليس مؤلفاً ، وعليه الأدب ، لأنه حلف بما لا يجوز الحلف به . ) ١٠/٤٢ م ١٨٨٩

## ٣ - حكمه .

( يلزم الحاكم أن يوقف المولي ويأمره بوطء امرأته ، ويؤجل له في ذلك أربعة أشهر من حين يحلف ، سواء طلبت المرأة ذلك أو لم تطلب ، وضيت أو لم ترض ، فإن فاء في المدة فلا سبيل عليه ، وإن أبقى : لم يعترض حتى تنقضي ، فإذا تمت أجبره الحاكم بالوسط على أن يفهم فيجامع أو يطلق ، حتى يفعل أحدهما أو يموت قبل الحق ، إلا أن يكون عاجزاً عن الجماع . ) ١٠/٤٢ م ١٨٨٩

## ٤ - تسوية حكمه بين الحر والعبد .

( العبد والحر في الإيلاء كل واحد منهما من زوجته الحرة =

إيلاء = أو الأمة ، الملة أو الذمية ، الكبيرة أو الصغيرة : سواها  
في كل أحكام الإيلاء . ( ١٠/٤٨ م ١٨٩٠ )

٥ - استوار النكاح بانتفاء مدته .

( لا يُفسخ النكاح بعد صحتّه بانتفاء الأوبة الأشهر في  
الإيلاء . ) ( ١٠/١٠٩ م ١٩٣٤ )

٦ - إيقاعه في الزوجات يمين واحدة .

( من آلى من أربعة نسوة له يمين واحدة : وقِفَ لهنّ  
كلّهن من حين يحلف ، فإن فاء إلى واحدة : سقط حكمها وبقي  
حكم الباقي ، فلا يزال يُوقَفُ لمن يفيء إليها حتى يفيء أو  
يطلق ، وليس عليه في كل ذلك إلا كفارة واحدة . )  
١٠/٤٩ م ١٨٩١

٧ - إيقاعه على أجنبية .

( من آلى من أجنبية ثم تزوجها : لم يلزمه حكمُ الإيلاء ،  
ولكن يُجْزَى على وطنها . ) ( ١٠/٤٩ م ١٨٩٣ و ١٠/٤٢  
م ١٨٨٩ )

٨ - حكمه في أمة المولى .

( من آلى من أمة : فلا توقيف عليه . ) ( ١٠/٤٩ م ١٨٩٢ )

٩ طرود الإغناء عليه .

( لا يُبطل الإغناءُ الإيلاء . ) ( ٦/٢٢٧ م ١٩٥٤ )

و: إبليس، اسلام، بعث، حساب، حشر، حوض، دجال،  
سحر، صف الأعمال، صراط، عرش، ميزان.

١ - متاوله .

( الإيمان : اسم واقع على ثلاثة معانٍ ، أحدها : المقد  
بالقلب ، والآخر : النطق باللسان ، والثالث : عملٌ يجمع  
الطاعات فرضها ونفلها واجتنبُ المحرمات . ) ١٢٢/١١ م  
٢١٦٤ م

٢ - تعيين الايمان المزابل لمزكب الكبائر .

( الإيمان المزابل للزاني في حين زناه ، وللقاتل في حين قتله ،  
وللسارق في حين سرقة ، وللقاتل في حين غلّوله ، وللشارب  
في حين شربه ، وللمُسْتَهْب في حال مُهْبته : إنما هو الإيمان الذي  
هو الطاعة لله تعالى فقط ، لا التصديق ، إذ الإيمان : اسم واقع  
على ثلاثة معانٍ ، أحدها : المقد بالقلب ، والآخر : النطق  
باللسان ، والثالث : عملٌ يجمع الطاعات فرضها ونفلها واجتنبُ  
المحرمات . ) ١٢٢/١١ م ٢١٦٤ م

٣ - الإكراه عليه .

و: إكراه ٣ - حكم الإكراه القولي .

٤ - حكم طرود الجنون عليه .

( الجنون لا يُبطل جنونه لِماتته . ) ٢٢٧/٦ م ٧٥٤

١ - ألقاها الشروع الحلف بها .

( لا يمين إلا بالله عز وجل ، إما باسم من أسمائه تعالى أو بما يختبر به عن الله تعالى ولا يراد به غيره ، ويكون ذلك بجميع المقامات ، أو يعلم الله تعالى أو قدرته أو عزته أو قوته أو جلالة ، وكل ما جاء به النص من مثل هذا ، فهذا إن حلف به المرء كان حاقلاً ، فإن حث فيه كانت فيه الكفارة ، وأما إن حلف بغير ما ذكرنا أي شيء كان لا نقاش شيئاً : فليس حاقلاً ولا ميمناً ، ولا كفارة في ذلك إن حث ، ولا يلزمه الوفاء بما حلف عليه بذلك ، وهو عاص لله تعالى فقط ، وليس عليه إلا التوبة من ذلك والاستغفار . ) ٣٠/٨ م ١١٢٦ و ٣٨٣/٩ م ١٧٨٤ .

٢ - شرط انعقادها بالقول أو بكلام الله تعالى .

( من حلف بالقرآن أو بكلام الله عز وجل ، فإن نوى في نفسه المصحف أو الصوت المسعور أو المحفوظ في الصدور : فليس ميمناً ، وإن لم ينو ذلك بل نواه على الإطلاق فهي يمين ، وعليه كفارة إن حث . ) ٣٣/٨ م ١١٢٩

٣ - غايج الحلف بغير الله تعالى ، أو بما لم يأت به نص ، وحكمه .

( الحلف بالأمانة ، وبعهد الله وحيثه ، وما أخذ يعقوب على بنيه ، وأشد ما أخذ أحد على أحد ، وحق رسول الله ﷺ وحق المصحف ، وحق الإسلام ، وحق الكعبة ، وأنا كافر ، ولعنمرك ، ولا فعلن ، كذا ، وأقسم ، وأقسمت ، =

## أيمان

= وأخيف ، وحلفت ، وأشهد ، وعليّ بين ، أو عليّ ألف بين ، أو جميع الأيمان نكرمني ، فكل هذا : ليس بينا ، واليمين بها : معصية ليس فيها إلا التوبة والاستغفار واليمين بمطعة الله وأمراته وكرمه وحسنه وحكمته ، وسائر ما لم يأت به نص : ليس شيء من ذلك بيناً . ومن حلف بما لا يجوز الحلف به : فعليه الأذنب ( ١٠ / ١٠٤٢ م ١٨٨٩ و ٨ / ٣١ م ١١٢٦ و ٨ / ٣٢ م ١١٢٨ )

٤ - كونها بالطلاق .

( اليمين بالطلاق : لا يلزم . ) ١٠ / ٢١١ م ١٩٦٩

٥ - استواء الأفراد في أحكامها

( الرجال والنساء ، والأحرار والمملوكون ، ودوات الأزواج )

والأبكار : سواء في أحكام الأيمان . ٨ / ٤٩ م ١١٣٩

٦ - كونها من أبكم .

ر : أبكم ١ - بينه واستنأوه .

٧ - القوم منها وحكمه .

( لقوم اليمين : لا كفارة فيه ولا إثم ، وهو وجهات ،

أحدهما : ما حلفت عليه وهو لا يشك في أنه كما حلف عليه ،

ثم تيقن أنه بخلاف ذلك ، والثاني : ما جرى به السات في

خلال كلامه بغير نية ، فيقول في إنشاء كلامه : لا والله ، وإي

والله . ٨ / ٣٤ م ١١٣٠ .

## أيمان ٨ - الاستثناء فيها موصولاً ومنفصلاً وحكماً .

( من حلف على شيء ثم قال موصولاً به : إن شاء الله ، أو :  
إلا أن شاء ، أو : إلا أن يشاء فلان ، أو نحو هذا من الاستثناء ،  
فهو استثناء صحيح ، وقد حطت اليقين عنه بذلك ، ولا كفارة  
عليه لمن خالف ما حلف عليه . فلو لم يصل الاستثناء بيمينه  
لكن قطع قطع ترك الكلام ، ثم ابتداء الاستثناء لم ينقح  
بذلك ، وقد لزمته اليقين ، فإن حث فيها فعلية الكفارة .  
ولا يكون الاستثناء إلا بالقطع ، وأما بنية دون لفظ فلا .  
فلو حلف أيماناً على أشياء كثيرة على كل شيء منها يمين ، ثم قال  
في آخرها : إن شاء الله ، أو استثنى بشيء ما : فلا يكون  
الاستثناء إلا اليقين التي تلي الاستثناء ( ١٠ ) ٤٤/٨ ، ١١٣٧  
و ٥٢/٨ م ١١٤٤

٩ - كونها في الغضب أو الرضى ، أو على الطاعة أو المعصية .  
( اليقين في الغضب والرضى ، وعلى أن يطيع أو على أن يعصي ،  
أو على ما لا طاعة فيه ولا معصية : سواء في كل ما ذكرنا ، إن  
تعد الحث في كل ذلك فعلية الكفارة ، وإن لم يعتمد الحث  
أو لم يعد اليقين بقلبه : فلا كفارة ( ١٠ ) ٤٠/٨ م ١١٣٤  
١٠ - قلها بالقلب .

و ٩ - كونها في الغضب أو الرضى ، أو على الطاعة أو المعصية .  
١١ - كونها من سكران أو مجنون أو هاذن أو قائم أو ضيق .  
( لا يمين لسكران ولا لمجنون في حال جنونه ، ولا =



= لماذ في مرضه ، ولا لثأمر في نومه ، ولا لمن لم يبلغ . (

٨ / ١١٤٠ م

١٢ - الإكراه عليها .

ر : إكراه ٣ - حكم الإكراه القولي .

١٣ - أمر الحالف بغيره بفعل ما حلف على تركه .

( من حلف ألا يشتري كذا ، أو ألا يزوج وليته ، أو

ألا يضرب عبده أو ألا يبني داره ، أو ما أشبه ذلك من كل

شيء فأمر من فعل له ذلك كله ، فإن كان من يتولى الشراء

بنفسه والبناء والضرب أو فعل ما حلف عليه : لم يحنت ،

لأنه لم يفعله . وإن كان من لا يباشر بنفسه ذلك : حنت بأمره

من يفعله لأنه هكذا يطلق في اللغة الخبر عن كل ما ذكرنا ،

ولا يحنت في أمر غيره بالزواج على كل حال . ( ٨ / ٦٤ م ١١٧٢

١٤ - الشك فيها .

ر : ٤٥ - نوب الكفارة على تعدد الحنث فيها .

و : ٢٤ - تعددتها في لفظة طويلاً أو أياماً أو يوماً أو شهوراً

أو سنين .

١٥ - اشتراط الاسلام حال إيقاعها .

ر : ٥٧ - كفارة من حلف في كفره ثم أسلم .

١٦ - الحلف بغير العربية .

ر : ١ - ألقاظها المروع الخليف بها .

## ١٧ - لغة الحالف ونية ومراعاة المهود .

( اليبين عمدة على لغة الحالف وعلى نية ، وهو مصدقٌ فيما ادَّعاه من ذلك ، ويُروى ما يتخاطب به أهلُ اللغة ومعهودُ استعمالهم ومن قيل له قل كذا أو كذا فقال له وكان ذلك الكلام عيناً بلغة لا يحسنها القائل : فلا شيء عليه ولم يحلف ، ومن حلف بلفظه باسم الله تعالى عند دم فهو حالفٌ ، فإن حث عليه الكفارة . ومن حلف ثم قال : نويت بعض ما يقع عليه اللفظ الذي نطق به : 'صدق' ، وكذلك لو قال : جرت لساني ولم يكن لي نية فإنه 'بصدق' ، فإن قال : لم أنثر شيئاً دون شيء : حمل على عموم لفظه . ) ٤٣/٨ م ١١٣٥ و ٥٦/٨ م ١١٥٠ و ٦٢/٨ م ١١٦٤ و ٤٤/٨ م ١١٣٦ .

## ١٨ - اعتبار نية الحالف أو المستحلف .

( الحالف 'مصدق' فيما ادَّعى من لفظه أو نية ، إلا من لزمته يمينٌ في حقِّ شخصٍ عليه والحالف مبطلٌ . فإن اليمين هنا على نية المخوف له . ) ٤٣/٨ م ١١٣٥ .

## ١٩ - للتوبة فيها .

( ومن لزمته يمينٌ شخصه وهو مبطل : فلا ينتفع بتوبته ، وهو عاصٍ لله تعالى في جعوده الحق ، عاصٍ له في استدفاع مطلب شخصه بتلك اليمين ، فهو حالفٌ يمينٌ خموسٍ ولا بد . ) ٤٣/٨ م ١١٣٥

٢٠ - حكم البسيط والمثني فيها، وتضمن الحث على المسمى.

( لا معنى للبسيط - أي مقدمة الحديث التي تليج اليمين -

في الأيمان ، ولا للمثني ، ولو منعت أمراته عليه أو غيرها ما عاها

فمكلف أن لا يلبس من ما لا ثوباً : لم يحث إلا بما سمى فقط ،

وبأكل من ما شاء ما شاء ، يأخذ ما تعطيه ولا يحث بذلك ،

ويشتري بما تعطيه ما يلبس ، ولا يحث بذلك ، وكذلك من

من على آخر بلبس ثيابه . فحلف ألا يشرب منه شيئاً :

فهو أن يأكل من لحم تلك الشاة ومن جبنها ومن زبد عاوريها ،

فإن باعت تلك الشاة واشترت أخرى كان له أن يشرب من لبنها ،

ولا كفارة في ذلك ، إنما يحث على حلف عليه وسماء فقط . )

١١٥٥ م ٥٧/٨

## ٢١ الحث والتوقيت فيها

( من حلف أن لا يفعل أمراً أو أن يفعل ، فإن وقتاً ،

فإن مضى ذلك الوقت ولم يفعل ما حلف أن يفعله فيه عامداً

ذاكراً ليمينه . أو فعل ما حلف أن لا يفعله فيه عامداً ذاكراً

ليمينه : فعليه كفارة اليمين ، فإن لم يوقت وقتاً في قوله

لا فعلن كذا فهو على البر "أبدأ حتى يموت" ، ولا يقع الحث

على ميت بعد موته . ) ١١٢٧ م ٣٢/٨

## ٢٢ - التوقيت فيها برأس الهلال وحكمه .

( من حلف ليقضي غريمه حقه رأس الهلال ، فإن قضاه حقه

أول ليلة من الشهر ، أو أول يوم من ماله لم تقرب الشمس : =

أيمان = لم يحث، فإن لم يقضه في الليلة أو اليوم المذكورين وهو قادر على قضاءه ذاكرًا : حث . ( ٦٤/٨ م ١١٧١ )

٢٣ - حكم تحديدهما بلفظة الحين ، والدمر ، والزمان ، والبرهة ، ونحو ذلك .

( من حلف ألا يفعل أمراً ما ، كذا حيناً ، أو دمرأ ، أو زماناً ، أو مدةً أو برهةً ، أو وقتاً ، أو ذكر كل ذلك بالالف واللام ، أو قال : ملياً ، أو قال : عمرأ أو العسر ، فبقي مقدار طرفة عين لم يقضه ثم فعله : فلا حث عليه ، لأن كل جزء من الزمان : زمانٌ ودمرٌ وحينٌ ووقتٌ وبرهةٌ ومدةٌ ، وبطل قول من حدّ حدّاً دون حدّ . ) ( ٥٧/٨ م ١١٥٦ )

٢٤ - تحديدهما في لفظة طويلاً ، أو أياماً ، أو نجماً أو شهوراً أو سنين .

( إن حلف ألا يكلمه طويلاً : فهو ما زاد على أقل المدد ، فإن حلف ألا يكلمه أياماً ، أو نجماً ، أو شهوراً ، أو سنين ، أو ذكر كل ذلك بالالف واللام : فكل ذلك على ثلاثة ، ولا يحث فيما زاد . فإن قال في كل ذلك : وكثيرةً ، فهي على أربع ، لأنه لا كثير إلا بالإضافة إلى ما هو أقل منه ، ولا يجوز أن يحث أحدٌ إلا يبين لا تجال لك فيه . ) ( ٥٩/٨ م ١١٥٧ )

٢٥ - حكم ما قلدهما على إثم

( من حلف على إثم : فرض عليه أن لا يقضه ، ويكفر ، =

أيمان = فإنت حلف على ما ليس إيماناً : فلا يلزمه ذلك، وقال بعض أصحابنا : يلزمه ذلك إذا رأى غيرها خيراً منها .  
١١٨٩ م ٧٦/٨

٢٦ - وجوب الحث فيها  
ر : ٢٥ - حكم عاقدها على إثم .

٢٧ - اغلظها بالحث  
ر : ٥٤ - اعتداد موجب الحث كفارة عنها في العتق والصوم .

٢٨ - حكمها في فعله بعض الخلوף عليه .  
( من حلف بالله : لا أكلت هذا الرغيف ، أو قال : لا شربت ماء هذا الكوز : فلا يحثت بأكل بعض الرغيف ولو لم يبق منه إلا فتاة ، ولا يشرب بعض ما في الكوز ، وكذلك لو حلف بالله : لا أكلت هذا الرغيف اليوم ، فأكله كله إلا فتاة وغابت الشمس : فقد حث ، وهكذا في الرماة وفي كل شيء في العالم : لا يحث ببعض ما حلف عليه ، فلو حلف ألا يأكل من هذا الرغيف ، أو ألا يشرب من ماء هذا الكوز : فإنه يحث بأكل شيء منه وشرب شيء منه . ) ١١٤٧ م ٥٤/٨  
و ١١٤٨ م ٥٥/٨

٢٩ - موجب تعددها أو تعدد الخلوף عليه .  
( من حلف أيماناً على أشياء كثيرة على كل شيء منها عين ، =

= مثل : والله لا أكلت اليوم ، والله لا كلمت زيدا ، والله لا دخلت داره ، فهي أيمانٌ كثيرة ، إن حنت في شيء منها فعليه كفارة ، فإن عمل آخر فكفارة أخرى ، فإن عمل ثالثاً فكفارة ثالثة ، وهكذا ما زاد .

وان حلف ميتاً واحدة على أشياء كثيرة ، كن قال : والله لا كلمت زيدا ولا خالداً ولا دخلت دار عبد الله ، ولا أعطيتك شيئاً : فهي عين واحدة ، ولا يحث بفعله شيئاً مما حلف عليه ، ولا تجب عليه كفارة حتى يفعل كل ما حلف عليه .

وان حلف أيماناً كثيرة على شيء واحد ، مثل أن يقول : بالله لا كلمت زيدا ، والرحمن لا كلمت ، والرحيم لا كلمت ، بالله ثانية لا كلمت ، بالله ثالثة لا كلمت ، وهكذا أبداً في مجلس واحد أو في مجالس متفرقة ، وفي أيام متفرقة : فهي كلها عين واحدة ، ولو كررها ألف مرة ، وحینت واحد ، وكفارة واحدة ( ولا مزيد . ) ٥١/٨ م ١١٤٣ و ٥٢/٨ م ١١٤٥ و ٥٢/٨ م ١١٤٦

٣٠ - طعنها على الضرب الكثير ، والتحلل منها .

( من حلف أن يضرب غلامه عدداً من المئتين أكثر من العشر : لم يحل له ذلك ، وبسر في يمينه بأن يجمع ذلك العدد ، فيضربه به ضربة واحدة . ) ٥٦/٨ م ١١٥٤

٣١ - مراعاة التخطب في دخول الدور وما إليها .

( من حلف ألا يدخل دار زيد ، فإن كانت من الدور =

= المباحة الدعا ليز كدور الرضاء، لم يحث بدخول الدعا ليز حتى يدخل منها ما يقع على من صار هناك أنه داخل دار زيد، وإن كانت من الدور التي لا تباح دعا ليزها : حث بدخول الدعا ليز، وهكذا في المساجد والحمامات وسائر المواضع ، لا ذكرنا من أنه لما تراضى ما يتخاطب به أهل تلك القعة . ومن حلف ألا يدخل دار فلان . أو ألا يدخل الحمام وثى على سقف كل ذلك ، أو دخل دعا ليز الحمام : لم يحثت . ٥٥/٨ م ١١٥٠ و ٥٦/٨ م ١١٥١

٣٢ - مراعاة ما سمى الخالف من الثمن .

( من حلف ألا يبيع هذا الشيء بدينار ، فباعه بدينار غير فلس فأكثر أو بدينار وفلس فصاعداً : لم يحثت . ) ٦٤/٨ م ١١٧٠

٣٣ - حكمها إذا تغير المحلوف عليه بزوال اسمه أو تغير صفاته . ( من حلف ألا يأكل عنباً ، فأكل زبيباً أو شرب عصيراً أو أكل رُبّاً أو خَلّاً : لم يحث ومن حلف ألا يأكل زبيباً : لم يحث بأكل العنب . ولا بشرب نبيذ الزبيب وأكل خله ، وكذلك القول في التمر والرطب والزهر والبشر والبلع والطنع والمتككت - الرطب الذي بدا لوطائه - ونبيذ كل ذلك وخله ودور شابه وقاطفه : لا يحث . ومن حلف ألا يأخذ شيئاً منها : حث بأكل سائرهما ، ولا يحث بشرب ما يشرب منها . ومن حلف ألا يأكل لبناً : لم يحث بأكل الدباء ولا بأكل العقيد ولا الرائب ولا الزبد ولا اللبن ولا الهيص =

= ولا الخيس ولا الجبن ، وكذلك القول في الزبد والسنن  
وسائر ما ذكرنا .

ومن حلف ألا يأكل خبزاً فأكَل كعكاً أو بشطاً أو  
حريرةً أو عصيدةً أو حنوّ فتاة أو قتيّاً : لم يحنث .

ومن حلف ألا يأكل قمحاً ، فإن كانت له نية في خبزه :  
حنث وإلا لم يحنث بأكله صرغاً ، ولا يحنث بأكل حربة ،  
ولا أكل حبشير ولا سويق ولا أكل فريك .

ومن حلف ألا يأكل قتيّاً : حنث بالأخضر واليابس .  
١١٦٨ م ٦٣ - ٦٢ / ٨

٣٤ - حكمها على ترك مكالة فلان أو ترك التكلم .

( من حلف ألا يكلم فلاناً ، فأوصى إليه أو كتب إليه :

لم يحنث ، وكذلك لو أشار إليه . ومن حلف ألا يتكلم اليوم ،  
فقرأ القرآن في صلاة أو غير صلاة أو ذكر الله تعالى : لم يحنث )

١١٥٢ م ٥٦ / ٨

٣٥ - حكم الخالف على ترك مساكنة من معه .

( من حلف ألا يسكن من كان ساكناً معه من امرأته

أو قريبه أو أجنبي ، فليفاوق حاله التي هو فيها إلى غيرها ، ولا

يحنث ، فإن أقام مدة يمكنه فيها ألا يسكنه فلم يفارقه :

حنث ، فإن رحل كما ذكرنا مدة قلّت أو كثرت ثم رجع :

لم يحنث .

وتفسير ذلك إن كان في بيت واحد : أن يرحل أحدهما إلى =



بيت آخر من تلك الدار أو غيرها ، وإن كان في دار واحدة :  
رجل أحدهما إلى أخرى متصفاً بها أو متنازعة ، أو أقساماً  
الدار ، وإن كان في محلة واحدة : رجل أحدهما إلى أخرى ،  
وإن كان في مدينة واحدة أو قرية واحدة : فخرج أحدهما عن  
دور للقرية أو دور المدينة : لم يحنث ، وإن رجل أحدهما بمنزله  
وترك أهله وماله وولده : لم يحنث ، إلا أن يكون له نية تطابق  
قوله : فله ما نوى ، وكل ما ذكرنا مساكنة وغير مساكنة  
فإن فارق تلك الحال : فقد فارق مساكنته ، وقد بر . (

٣٣٦- أثر المعروف القوي في أكل الرأس والبيض ، أو ما اشتراه  
زيد ، أو دخول داره .

من حلف ألا يأكل رأساً : لم يحنث بأكل رؤوس الطير  
ولا رؤوس السمك ، ولا يحنث : لا يأكل رؤوس الفم ، فإن  
كان أهل موضع لا يطلقون اسم الرؤوس في البيع والأكل على  
رؤوس الإبل والبقرة : لم يحنث بأكلها ، وإن كانوا يطلقون  
عليها في البيع والأكل اسم الرؤوس : حنث بها . ومن حلف  
ألا يأكل بيضاً : لم يحنث إلا بأكل بيض الدجاج خاصة ، ولم  
يحنث بأكل بيض النعام وسائر الطير ولا بيض السمك .

ومن حلف ألا يأكل طعاماً اشتراه زيد ، فأكل طعاماً  
اشتراه زيد وآخر معه : لم يحنث ، وكذلك لو حلف ألا يدخل  
دار زيد فدخل داراً يسكنها زيد بكرراً وكذلك دار ابن زيد  
وغیره : لم يحنث إلا أن ينوي داراً يسكنها زيد فيحنث . (

٦٠/٨ م ١١٥٩ و ٦١/٨ م ١١٦٤ ، ١١٦٥

## أيمان ٢٧ - متناولها في لفظ الشراب والشراب والأكل .

( من حلف ألا يشرب شراباً ، فإن كانت له نية : فعيل عليها ، وإن لم تكن له نية : حنت بالجر ويجمع الانبذة وبالجلاب والسكتيين وسائر الأثرية ، ولا يحنت بشراب اللبن ولا بشراب الماء . ومن حلف ألا يأكل لبناً فشربه : لم يحنت ، ولو حلف ألا يشربه فأكله بالحيز : لم يحنت . ومن حلف ألا يشرب الماء يومه هذا ، فأكل خبزاً مبلولاً بالماء : لم يحنت .

ومن حلف ألا يأكل سمناً ولا زيتاً ، فأكل خبزاً معجوناً بها أو بأحدهما : لم يحنت ، ولا يحنت بأكل طعام طبخ بها ، إلا أن يكون ظاهرين فيه لم يزل الاسم عنها . ومن حلف ألا يأكل ملحاً ، فأكل طعاماً مملوئاً بالملح وخبزاً معجوناً به : لم يحنت ، فإن كان قد ذر عليه الملح : حنت . ومن حلف ألا يأكل خلاً ، فأكل طعاماً يظهر فيه طعم الخل متبذراً : حنت لأنه هكذا يؤكل الخل . ) ١١٦٩ م ٦٣/٨

٣٨ - ملأوا الخنث في مسم شراب ماء النهر ، وشراه الإدام ، وهبة مفعول معين .

( لو حلف ألا يشرب ماء النهر ، فإن كانت له نية في شرب شيء منه : حنت بأي شيء شرب منه ، فإن لم يكن له نية : فلا حنت عليه .

ومن حلف ألا يشقري إداماً ، فأقضى شيء كان مما يؤكل به الحيز ، فاشقاه ليأكل به الحيز : حنت ، أكل به أو لم يأكل ، =

= فلو اشتراه ليأكله بلا خبز : لم يجز .

ومن حلف ألا يئب لأحد عشرة دينار ، فوجب له  
أكثر : حنث ، إلا أن ينوي العدد الذي سمى فقط : فلا  
يجزئ . ( ٨/٥٥ م ١١٤٩ و ٨/٥٦ م ١١٥٣ و ٨/٦٠ م  
١١٦٠ م )

٣٩ - متناولها في ترك أكل اللحم أو الشحم .

( من حلف ألا يأكل لحماً ، أو ألا يشتره ، فاشتري شحماً  
أو كبداً أو سناماً أو مصراناً أو حشوةً أو رأساً أو أكارعَ  
أو سمكاً أو طيراً أو قديداً : لم يجزئ . ومن حلف ألا يأكل  
شحماً : حنث بأكل شحم الظهر والبطن وكل ما يطلق عليه  
اسم شحم ، ولم يجزئ بأكل اللحم الحش . ) ( ٨/٦١ م ١١٦٢  
و ٨/٦٢ م ١١٦٣ )

٤٠ - الصوم المخرج مخرج البين .

( لا يجزئ صومٌ أخرج مخرج البين ، كأن يقول القائل :  
أنا لا أدخل دارك ، فإن دخلتها فمالي صومٌ شهر أو ما جرى  
هذا المجرى ) ( ٧/٣٠ م ٨٠٣ )

٤١ - الحلف على ترك البيع .

( حلف أن لا يبيع عبده ، فباعه يبعاً قاسداً ، أو أصدقته ،  
أو آجره ، أو يبيع عليه في حق : لم يجزئ . فإن باعه يبعاً  
صحيحاً : لم يجزئ ما لم يتفرقا عن موضعيهما ، فإن تفرقا =

أيمان = وهو مختار ذاك : حث حينئذ . ( ١١٧٣ م ٦٤/٨ )

٤٢ - الصلح على إسقاطها .

( لا يحل الصلح على إسقاط بين قد وجبت . ) ١٦٠/٨  
١٢٦٩ م

٤٣ - بطلانها بالإغواء .

ر : إغواء ١ - آثوره على المكلف .

٤٤ - القوس منها وموجبها ، وعين المظلوم .

( من حلف عامداً للكذب فيما يحلف : فعليه الكفارة ، ولا شك في أنه مأمور بالتوبة من تعدد الحلف على الكذب . ومن لزمه بين الحصة وهو مبطل : فلا ينتفع بتوريطه ، وهو عاصيه تعالى في جمعده الحق ، عاصيه في استدفاع مطلب خصه بتلك البين : فهو حالف بين غموس ولا بد . ومن خاف أن أقر أن يُقرَّم فيذهب حقه : فليتكسر وليحلف ، وهو مأجور في ذلك . ) ٣٦/٨ - ٣٨ م ١١٧٣ و ١١٣٥ م ١١/٨ و ١٢٨٤ م ١٨٠/٨

٤٥ - توقف الكفارة على تعدد الحث فيها .

( من حلف ألا يفعل أمراً ففعله ناسياً أو مكرهاً أو غلب . بأمر حيل بينه وبينه به ، أو حلف على غيره أن يفعل فعلاً ذكره له ، أو ألا يفعل فعلاً ، ففعله المحلوف عليه عامداً أو =

= قاسياً ، أو شك الحالفة أقفل ما حلف ألا يفعله أم لا ، أو فعله في غير عقله : فلا كفارة على الحالف في شيء من كل ذلك ولا إثم . ومن هذا : من حلف على ما لا يدري أمر كذلك أم لا ؟ وعلى ما قد يكون ولا يكون ، كمن حلف لينزلن المطر غداً ، فتزل أو لم يتزل : فلا كفارة في شيء من ذلك ، لأنه لم يتمد الحنث ، ومن حلف ألا يجتمع مع فلان حقت ، قد دخل بيتاً فوجده فيه ، ولم يكن عَرَفَ إذ دخل أنه فيه : لم يحنث لكن ليخرج من وقته ، فإن لم يفعل : حنث ، لأن الحنث لا يلحق إلا قصداً إليه علماً به . ١٠ ٣٥/٨ - ١١٣١ ، ١١٣٢ و ٦٠/٨ م ١١٦١

ر : ٢١ - الحنث والتوقيت فيها .

٩ - كونها في الغضب أو الرضى وعلى الطاعة أو المعصية

## ٦٤ - أنواع كفارتها وهل لها بدل ؟

( صفة الكفارة : هي أن من حنث أو أواد الحنث وإن لم يحنث بعدد : فهو مُحْتَرَبٌ بين ما جاء به النص ، وهو : إما أن يعتق رقبة ، وإما أن يكسو عشرة مساكين ، وإما أن يطعمهم ، أي ذلك فعل فهو فرضٌ ويُجزئه ، فإن لم يقدر على شيء من ذلك ففرضه صيام ثلاثة أيام ، ولا يُجزئه الصوم مادام يقدر على ما ذكرنا من العتق أو الكسوة أو الإطعام . ولا يُجزئه بدلٌ ما ذكرنا صدقة ولا هدي ولا شيء سواه أصلاً . )

٦٩/٨ م ١١٧٨ ، ١١٧٩

٤٧ - أقسام كفارتها ، وما فيه تغيير ، ومتى يحوزه الصوم ؟

ر : ٤٦ - أنواع كفارتها وهل له بدل ؟

٤٨ - ثمة نوع كفارتها ، وحكم الانتقال من نوع إلى آخر .

( من حنث وهو قادر على الإطعام أو الكسوة أو العتق ، ثم افتقر فعتجز عن كل ذلك : لم يُجْزَهِ الصوم أصلاً ، ويُهْتَلُ حتى يجد أو لا يجد . ومن حنث وهو عاجز عن كل ذلك ففرضه الصوم قَدَرًا عليه حينئذ أو لم يقدر ، متى قدر ، فلا يجزيه إلا الصوم ، فإن أيسر بعد ذلك وقَدَر على العتق والإطعام والكسوة : لم يُجْزَهِ شيء من ذلك إلا الصوم ، فإن مات ولم يصم : صام عنه وليه ، أو استؤجر عنه من وأسر ماله من يصوم عنه . ) ٦٩/٨ م ١١٨٠ ، ١١٨١

٤٩ - وقت وجوب كفارتها وحكم تقديمها على الحنث .

( من حنث بخالفة ما حلف عليه فقد وجبت عليه الكفارة بعد الحنث . ومن أواد أن يحنث فله أن يقدم الكفارة قبل أن يحنث ، أي الكفارات لزمته ، من العتق أو الكسوة أو الإطعام أو الصيام . وكفارة اليمين جائز تقديمها قبل الحنث ولا بد . ) ٦٥/٨ م ١١٧٥

٥٠ - تحديد الإطعام في كفارتها .

( لا يجزي إطعام مكين واحد أو ما دون العشرة =

أَيَّانَ

= يُرَدُّ عَلَيْهِمْ ، وَلَا يُجْزِي إِلَّا مِثْلُ مَا يُطْعَمُ الْإِنْسَانُ أَهْلَهُ ،  
وَيُعْطَى مِنَ الصَّغَةِ وَالْكَيْلِ الْوَسْطُ لَا الْأَعْلَى وَلَا الْأَدْنَى ، وَلَا  
يُجْزِي إِطْعَامُ بَعْضِ الْعَشِيرَةِ وَكِسْوَةُ بَعْضِهِمْ . وَيُجْزِي إِطْعَامُ  
أَهْلِ الذِّمَّةِ إِذَا كَانُوا مَسَاكِينَ . وَأَمَّا مَنْ حَدَّثَ كَيْلًا ، وَمَنْ  
مَنَعَ مِنَ إِطْعَامِ الْخَبْزِ وَالرَّقِيقِ ، وَمَنْ أَوْجَبَ أَكْلَتَيْنِ : فَأَقْوَالُ  
لَا حُجَّةَ لَهَا . ( ٧٢/٨ م ١١٨٣ و ٧٥/٨ م ١١٨٥ و ٧٦/٨ م  
١١٨٨ م

٥١ - الْبَسَارُ الَّذِي لَا يُجْزِي مَعَ الصَّوْمِ فِي كِفَارَتِهَا .

( مَنْ عِنْدَهُ فَضْلٌ عَنْ قُوَّةِ يَوْمِهِ وَقُوَّةِ أَهْلِهِ مَا يُطْعَمُ  
مِنْهُ عَشِيرَةٌ مَسَاكِينَ : لَمْ يُجْزِهِ الصَّوْمُ أَصْلًا ، وَلَا يُجْزِي الصَّوْمُ  
إِلَّا مَنْ لَمْ يَجِدْ ، وَالْعَبْدُ وَالْحُرُّ فِي كُلِّ ذَلِكَ سَوَاءٌ . ) ( ٧٦/٨ م  
١١٨٧ م

ر : ٤٦ - أَنْوَاعُ كِفَارَتِهَا ، وَهَلْ لَهَا بَدَلٌ ؟

٥٢ - حُكْمُ مُتَابَعَةِ الصَّوْمِ فِي كِفَارَتِهَا .

( يُجْزِي الصَّوْمُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مُتَفَرِّقَةً إِنْ شَاءَ . ) ( ٧٥/٨ م  
١١٨٦ م

٥٣ - تَجْدِيدُ الْكِسْوَةِ فِي كِفَارَتِهَا وَإِعْطَاؤُهَا لِأَهْلِ الذِّمَّةِ .

( أَمَّا الْكِسْوَةُ فَمَا وَقَعَ عَلَيْهِ اسْمُ كِسْوَةٍ ، قَبِيصٌ ، أَوْ  
سَرَاوِيلٌ ، أَوْ مِقَنَنْجٌ ، أَوْ قَلَنْجَاةٌ ، أَوْ رَدَلَا ، أَوْ عِمَامَةٌ ،  
أَوْ بُرْنُسٌ ، أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ . وَيُجْزِي كِسْوَةُ أَهْلِ الذِّمَّةِ =

= إذا كانوا مساكين ، ولا يجزى إطعام بعض العشرة  
وكسوة بعضهم . ( ٧٤/٨ م ١١٨٤ و ٧٥/٨ م ١١٨٥  
و ٧٦/٨ م ١١٨٨ )

٥٤ - اعتداد موجب الحنث كفارة عنها في الصوم والعق .

( من حلف ألا يعتق عبداً هذا ، فأعتقه ينوي بعته ذلك  
ذلك كفارة تلك اليمين : لم يجزه ، ومن حلف ألا يتصدق على  
هؤلاء العشرة المساكين فأطعمهم ينوي بذلك كفارة يمينه تلك :  
لم يجزه ، ولا يحث بأن يتصدق عليهم بعد ذلك ، وكذلك  
الكسوة ، لكن عليه الكفارة . ومن حلف ألا يصوم في هذه  
الجمعة ولا يوماً ثم صام منها ثلاثة أيام ينوي بها كفارة يمينه تلك ،  
وهو من أمل الكفارة بالصيام : لم يجزه ، ولا يحث بأن يصوم  
فيها بعد ذلك ، وعليه الكفارة . والكفارة لا تكون الحنث  
بلا شك ، بل هي المبطلة . ) ( ٦٨/٨ م ١١٢٧ )

٥٥ - المجزى عنه فيها وغير المجزى .

( ويجزى في العتق في كل ذلك : الكافر والمؤمن ،  
والصغير والكبير ، والميب والسالم ، والذكر والأنثى ،  
ورولد الزنى والمستخدم والمؤاجر والمرهون ، وأم الولد  
والمديرة والمدبر ، والتفوز عتقه ، والعتق إلى أجل ،  
والمكاتب ما لم يؤد شيئاً ، فإن أدى شيئاً ، فإن كان أدى  
من كتابته ما قل أو كثر : لم يجز في ذلك . ولا يجزى  
من يبتغى على الرء بمكروه واجب ولا نسيئة أو قبيلتين ) ( ٧١/٨ م ١١٨٢ )



## أيمان ٥٦ - كفارة الحلف باللات والعزى .

( من حلف باللات والعزى فكفارته : أن يقول :  
لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على  
كل شيء قدير ، يقولها مرة . أو يقول : لا إله إلا الله وحده ،  
ثلاث مرات ولا بد ، ويُنْفِثُ ثلاث مرات عن شماله ،  
ويتموهُ بالله من الشيطان ثلاث مرات ، ثم لا يَبْعُدُ ، فإن  
عادَ : عادَ لا ذكراً أيضاً . ) ٥١/٨ م ١١٤٢

## ٥٧ - كفارة من حلف في كفره ثم أسلم .

( من حلف بالله تعالى في كفره ، ثم حَتَّ في كفره أو  
بعد إسلامه : فعليه الكفارة ، ولا يُعْزِزُهُ أن يكفر في حال  
كفره . ) ٥٠/٨ م ١١٤١

## ٥٨ - كيف تنقض كفارتها عن الميت ؟

ر : ٤٨ - تعيين نوع كفارتها ، وحكم الانتقال من نوع إلى آخر .





حرف الباء

بَـيْـثُ ١ - تفسيره والاعتقاد به .

( نؤمن بأن البعث حق ، وهو وقتٌ ينقضي فيه بقاء الخلق في الدنيا ، فيبوت كلٌّ من فيها ، ثم يحيى الموتي ، يحيى الله عظامهم التي في القبور وهي رميم ، ويبعث الأجسام كما كانت ، ويردُّ إليها الأرواح كما كانت ، ويجمع الله الأولين والآخرين في يومٍ كان مقداره ألف سنة ، يحيى الله فيه الجن والإنس ، فيوقتي كلٍّ أحد على قدر عمله . ) ١٤/١ م ٢٨

بَـيْـثُ ١ - أقسامهم وأحكامهم .

( البَـيْـثُ ثلاثة أصناف ، صنف : تأولوا تأويلاً يخفى وجهه على كثير من أهل العلم ، فهؤلاء معذورون ، حكمهم حكم الخاكر المجتهد يخطئ ، فيقتل مجتهداً ، أو يُتلف ماله مجتهداً ، أو يقضي في فرجٍ خطأً مجتهداً ، ولم تقم عليه الحجة في ذلك ، ففي الدم شيءٌ على بيت المال لا على الباغي ولا على عاقلته ، ويضرب المال كلٌّ من أثلته ، ونسخ كلٌّ ما حكموا به ، ولا حد عليه في وطء فرجٍ جهل تحريمه ما لم يعلم بالتحريم .

وهكذا أيضاً : من تأول تأويلاً خرق به الإجماع بجهالة ، ولم تقم عليه الحجة ولا بلغته .

وأما من تأول تأويلاً فاسداً لا يُعذَر فيه لكن خرق الإجماع ولم يتعلق بقرآن ولا سنة ، ولا قامت عليه الحجة وفيها ، وتأول تأويلاً يسوغ وقامت عليه الحجة وعُتِدَ ، فعلى من قُتِلَ هكذا : القَوْدُ في النفس فما درنها ، والحد =

بقاة

= فيما أصاب بوطه حرام ، وضمان ما استهلك من مال ،  
وهكذا من قام في طلب دنيا مجرداً بلا تأويل ، ولا يُعذر  
هذا أصلاً ، وهكذا من قام عصية ولا فرق .

وقد تكون الفتنان باغيتين إذا قامتا معاً في باطل ، فإذا  
كان هكذا فالقود أيضاً على القتل من أي الطائفتين كانت ،  
وهكذا القول في المارين بقتل بعضهم بعضاً . ( ٩٧/١١ )

م ٢١٥٤ و ١٠٧/١١ م ٢١٥٥

٢ - إنظارهم لينظروا في أمورهم .

( لو أن أهل البغي سألوا النظرية حتى ينظروا في  
أمورهم ، فإن لم يكن ذلك مكيدة : فعليه أن ينظرهم مدة  
يمكن في مثلها النظر فقط ، وهكذا مقدار الدعاء ويأت  
الحجة فقط ، وأما ما زاد على ذلك فلا يجوز . ) ( ١١٦/١١ )

م ٢١٦٠

٣ - مدة إنظارهم .

ر : بقاة ٢ - إنظارهم لينظروا في أمورهم .

٤ - إعطاء الأمان لهم .

( أمان أهل البقي : بأيديهم ، متى تركوا القتال حرمت  
دماؤهم ، وكانوا اخواننا ، وما داموا مقاتلين باغين : فلا يصل  
لنظم إعطائهم الأمان على ذلك . ) ( ١١٧/١١ م ٢١٦٢ )

٥ - حكم موادعتهم وإعطائهم للرهان وقتل رهانهم .

( ولو أن أهل العدل وأهل البقي توادعوا وتماطروا =

= الرمان : فَمَا لَا يَجُوزُ إِلَّا مَعَ زَعْفِ أَهْلِ الْعَدْلِ عَنِ الْغَائِلَةِ .  
فَإِنْ قَتَلُوا وَهَنْ أَهْلَ الْعَدْلِ لَمْ يَحِلْ لَنَا قَتْلُ رَمَائِهِمْ ،  
لَا نَحْمِلُ مَسْلُومَ غَيْرِ مُقَاتِلِينَ ، وَلَمْ يَقْتُلُوا لَنَا أَحَدًا ، وَانَّمَا قَتَلُ  
الرَّهْنِ غَيْرُ مَحْمُودٍ . ( ١١/١١٧ م ٢١٦٢ )

#### ٦ - حَكْمُ اتِّبَاعِهِمْ عِنْدَ تَرْكِهِمُ الْقِتَالَ .

( إِنْ كَانُوا قَارِكِينَ لِقِتَالِ جَمَلَةٍ مُنْصَرِفِينَ إِلَى بُيُوتِهِمْ : فَلَا  
يَجُوزُ اتِّبَاعُهُمْ أَحَدًا ، وَإِنْ كَانُوا مُتَعَاذِينَ إِلَى قِتَّةٍ ، أَوْ لَأَذِينَ  
بَعِيدِينَ يَتَمَتَّعُونَ فِيهِ ، أَوْ زَائِلِينَ عَنِ الْغَائِلِينَ لَمْ يَحِلْ مِنْ أَهْلِ الْعَدْلِ  
إِلَى مَكَانٍ يَأْمَنُونَهُمْ فِيهِ لِحِجْرِ اللَّيْلِ أَوْ لِبُعْدِ الشُّقَّةِ ثُمَّ يَمُودُونَ  
حَالَهُمْ : فَيُتَّبَعُونَ . ) ( ١٠/١١١ م ٢١٥٤ )

#### ٧ - تَحْصَنُهُمْ مَعَ غَيْرِهِمْ ، وَطَرِيقَةُ قِتَالِهِمْ حِينَئِذٍ .

( إِنْ تَحْصَنَ الْبِقَاةُ فِي حِصْنٍ فِيهِ النِّسَاءُ وَالصِّبْيَانُ : فَلَا  
يَحِلُّ قَطْعُ الْمِيرَاثَةِ عَنْهُمْ ، لَكِنْ يُطْلَقُ لَهُمْ مِنْهُ بِقَدَارِ مَا يَبْتَاعُ  
النِّسَاءُ وَالصِّبْيَانُ وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْبَغْيِ فَقَطْ ، وَيُتِمُّونَ  
مَا وَرَاءَ ذَلِكَ . وَجَائِزُ قِتَالِهِمْ بِالْمَنْجَبِيقِ وَالرَّمِي ، وَلَا يَحِلُّ  
قِتَالُهُمْ بِنَارٍ تَحْرُقُ مِنْ فِيهِ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْبَغْيِ ، وَلَا بِتَغْرِيقٍ  
يُفَرِّقُهُمْ كَذَلِكَ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا الْبِقَاةُ فَقَطْ : ففَرْضُ  
أَنْ يُنْعَمُوا الْمَاءَ وَالطَّعَامَ حَتَّى يَنْزِلُوا إِلَى الْحَقِّ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَوْقَدَ  
النِّيرانُ حَوْلَهُمْ وَيَتْرَكَ لَهُمْ مَكَانٌ يَتَخَلَّصُونَ مِنْهُ إِلَى عَسْكَرِ  
أَهْلِ الْحَقِّ . ) ( ١١/١١٦ م ٢١٦١ )

٨ - حكم المقتول بأيديهم .

( مَنْ قَتَلَهُ أَهْلُ الْبَيْتِ : شَهِيدٌ ، لَكِنْ يُغْتَلُّ وَيُكْتَفَنُ  
وَيُصَلَّى عَلَيْهِ . ) ١٠٨/١١ م ٢١٥٥

٩ - الاستعانة عليهم بأمتثالهم وبالخويعين والذيعين .

( لَا يُسْتَمَانُ عَلَى الْبُغَاةِ بِأَهْلِ الْحَرْبِ وَأَهْلِ الذِّمَّةِ مَا دَامَ فِي  
أَهْلِ الْعَدْلِ مَنَعَةٌ ، فَإِنْ أَشْفَوْا عَلَى الْمَلِكَةِ وَاضْطَرُّوا وَلَمْ  
تَكُنْ لَهُمْ حِيلَةٌ : فَلَا بُدَّ أَنْ يَلْجِزُوا إِلَى أَهْلِ الْحَرْبِ ، وَيَتَمَتَّعُوا  
بِأَهْلِ الذِّمَّةِ ، مَا أَيقِنُوا أَنَّهُمْ فِي اسْتِنصَارِهِمْ لَا يُؤْذِنُونَ مَلَأً وَلَا  
ذَمِيًّا فِي دَمٍ أَوْ مَالٍ أَوْ حَرَمَةٍ مِمَّا لَا يَجِلُّ . أَمَّا الْإِسْتِعَانَةُ عَلَيْهِمْ  
بِأَمْتَالِهِمْ : فَهِيَ مَبَاحَةٌ . ) ١١٢/١١ م ٢١٥٨

١٠ - قتل الفروع العادل لأصله .

( لَا تَخْتَارُ لِلْعَادِلِ أَنْ يَعِيدَ إِلَى قَتْلِ أَبِيهِ خَاصَةً ، أَوْ جَدِّهِ  
مَا دَامَ يَجِدُ غَيْرَهُمَا ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلَا حَرَجَ ، فَأَمَّا إِذَا رَأَى الْعَادِلَ  
أَبَاهُ الْبَاغِي أَوْ جَدَّهُ يَقْصِدُ إِلَى مُسْلِمٍ يُرِيدُ قَتْلَهُ أَوْ ظُلْمَهُ :  
فَفَرَضٌ عَلَى الْإِبْنِ حَيْثُذَرُ أَنْ لَا يَشْتَغِلَ بِغَيْرِهِ عَنْهُ ، وَفَرَضٌ عَلَيْهِ  
دَفْعُهُ عَنِ الْمُسْلِمِ بِأَيِّ وَجْهِ أَمَكَتْهُ ، وَإِنْ كَانَ فِي ذَلِكَ قَتْلُ  
الْأَبِ وَالْجَدِّ وَالْأُمِّ . ) ١٠٩/١١ م ٢١٥٦

١١ - حكم الصلاة عليهم .

( يُصَلَّى عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ ، مُقْتُولٍ فِي حَدٍّ أَوْ  
فِي حِرَابَةٍ أَوْ فِي بَيْتِهِ ، وَيُصَلَّى عَلَيْهِ الْإِمَامُ وَغَيْرُهُ . )  
١٦٩/٥ م ٦١١

## بُيُوت ١٢ - حكم أموالهم .

( ولا يحل لنا شيء من أموال أهل البني ، لاسلح ولا  
'كراع ولا غير ذلك ، لافي حال الحرب ولا بعدها . )  
٢١٥٤ م ١٠٢/١١

## ١٣ - حكم أسراهم .

( لا يحل أن يكتل من البغاة أسيرٌ أصلاً مادامت الحربُ  
قائمةً ، ولا بعد تمامها . ) ٢١٥٤ م ١٠٠/١١

## ١٤ - حكم جريحهم .

( الجريحُ من أهل البني إذا قُدرَ عليه : فهو أسير ، وأما  
مالم يُقدَّر عليه وكان متمتعاً : فهو باغر كسائر أصحابه . )  
٢١٥٤ م ١٠١/١١

## ١٥ - حكم القتل من صفارم .

( لو كان في الباغين غلام لم يبلغ أو امرأة ، فقاتلا : دُوفِعا ،  
فإن أدى ذلك إلى قتلها في حال المعاتلة فهو مَهدَر . )  
٢١٦٠ م ١١٦/١١

ر : ١٣ - تحصنهم مع غيرهم وطريقة قتالهم حَيْثُ .

## ١٦ - فسح أحكامهم .

( كل حكم حكمهم : يفسح ولا بد ، اذ كل حكم حكمهم  
ما هو إلى الإمام ، وكل زكاة قبضوها بما قبضها إلى الإمام ،  
وكل حد أقاموه بما أقامته إلى الإمام ، فكل ذلك منهم : =



بُيَاة = ظلم وعدوان ، وَمِنَ الْبَاطِلِ : أَنْ تَتُوبَ مَعِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى  
عن طاعته ، فَوَجِبَ وَدَّ كُلِّ مَامَلُوا مِنْ ذَلِكَ . ( ١١/١١ )  
٢١٥٧ م

#### ١٧ - إِنْتَاقِذِمِ مِنْ أَهْلِ الْكُفْرِ وَأَهْلِ الْحَرْبِ .

( فَرَضَ عَلَى جَمِيعِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ وَعَلَى الْإِمَامِ : عَوْبُ  
أَهْلِ الْبَغْيِ وَإِنْتَاقِذِمِ مِنْ أَهْلِ الْكُفْرِ وَمِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ ، لِأَنَّ  
أَهْلَ الْبَغْيِ مُسْلِمُونَ . ) ( ١١/١١ م ٢١٦٢ .

#### ١٨ - إِبَاجَاتُهُمُ الْكَافِرِينَ .

( لَوْ أَنَّ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْبَغْيِ أَجَارَ كَافِرًا : جَازَتْ إِبَاجَاتُهُ  
كُلَّ إِبَاجَاتِهِ غَيْرِهِ وَلَا فَرْقَ . ) ( ١١/١١ م ٢١٦٢

#### ١٩ - مَشَارَكَتُهُمْ لِأَهْلِ الْعَدْلِ فِي غَنَائِمِ الْكُفَّارِ وَاسْتِحْقَاقِهِمُ السَّكْبَ .

( وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْبَغْيِ دَخَلُوا غَزَاةً إِلَى دَارِ الْحَرْبِ ، فَوَافَقُوا  
أَهْلَ الْعَدْلِ ، فَقَاتَلُوا مَعَهُمْ ، فَقَتَلُوا : فَالْغَنِيمَةُ بَيْنَهُمْ عَلَى السَّوَاءِ ،  
لَأَنَّهُمْ كَالْمُسْلِمِينَ . وَمَنْ قَتَلَ مِنْ أَهْلِ الْبَغْيِ قَتِيلًا مِنْ أَهْلِ  
الْحَرْبِ قَتْلَةً سَلْبَةً . ) ( ١١/١١ م ٢١٦٢

بلوغ

١ - علاماته في الرجل والمرأة .

ر : ٣ - لزوم الشرائع به .

٢ - كونه بالسن .

ر : ٣ - لزوم الشرائع به .

٣ - لزوم الشرائع به .

( لا تلزم الشرائع إلا بالاحتلام ، أو بالإنبات ، للرجل والمرأة ، أو بإنزال الماء الذي يكون منه الولد ، أو بتمام نعمة عشر عاماً ، كل ذلك للرجل والمرأة ، أو بالحيض للمرأة . )

١١٩ م ٨٨/١

٤ - حكم طروئه بعد الفجر في رمضان .

( من بلغ بعد ما تبين الفجر له : فإنه يأكل باقي نهاره ، ويطأ من نائه من لم يبلغ أو من تطهرت من يومها ذلك ، ويستأنف الصوم من غد ، ولا قضاء عليه . ) ٧٦٠ م ٢٤١/٦

٥ - حكم طروئه حال الاحرام .

( إذا بلغ الصبي حال إحرامه : لزمه أن يجدد إحراماً ، ويشرع في عمل الحج ، فإن فاتته عرفة أو مزدلفة : فقد فاتته الحج ، ولا شيء عليه . ) ٩١٦ م ٢٧٧/٧

٦ - تصرفات فاقده .

( لا يجوز الحبر على أحد في ماله إلا على من لم يبلغ أو على مجنون في حال جنونه ، فإذا بلغ الصغير وأفاق المجنون : =

بلوغ

= جاز أمرهما في مالهما كغيرهما ولا فرق ، سواء في ذلك  
كلمة الحر والعبد ، والذكر والانثى ، والبكر ذات الأب  
وغير ذات الأب ، وذات الزوج والتي لا زوج لها ، فعلى كل  
من ذكرنا في أموالهم من عتق أو هبة أو بيع أو غير ذلك فاقضه  
إذا وافق الحق من الواجب أو المباح . ومردود فعل كل  
أحد في ماله إذا خالف المباح أو الواجب ولا فرق .  
٢٧٩/٨ م ١٣٩٤ و ٢٠٥/٩ م ١٦٦٩

٧ - عين فاقده .

( من لم يبلغ : لا عين له . ) ٤٩/٨ م ١١٤٠

٨ - ذبيحة فاقده .

( ذبيحة غير البالغ : لا يحل أكلها . ) ٤٥٧/٧ م ١٠٦١

٩ - استمرار الحضانة قبله ، واستقلال الصغير بأمر نفسه بعده .

( إذا بلغ الولد أو الابنة عاقلين فيها أملك بأنفسهما ،  
ويسكنان أبنا أحبا ، فإن لم يؤمنا على معصية من شرب خمر  
أو تبرج أو تخليط : فلأب أو غيره من العصبة أو الحاكم  
أو الجيران أن ينماهما من ذلك ويسكنهما حيث يشرفان على  
أموالهما . والام أحق بحضانة الصغير والابنة الصغيرة حتى

يبلغا . ) ٢٢٣/١٠ م ٢٠١٤ و ٣٣١/١٠ م ٢٠١٥

١٠ - حكم القود أو الدية أو الضمان من فاقده .

( لا قود على من لم يبلغ ، ولا دية ، ولا ضمان ، وهو

والبيسة : سواء . ) ٣٤٤/١٠ م ٢٠٢٠

بيت المقدس ر : مجد .

بيع ١ - صيفته .

( لا يجوز البيع إلا بلفظ البيع ، أو بلفظ الشراء ، أو بلفظ التجارة ، أو بلفظ يُعبر به في سائر اللغات عن البيع ، فإن كان التمن ذمياً أو فصةً غير مقبوضين لكن حاليين أو إلى أجل مسمى : جاز أيضاً بلفظ الدين أو المدانة ، ولا يجوز شيء من ذلك بلفظ الهبة ، ولا بلفظ الصدقة ، ولا بشيء غير ما ذكر أصلاً . ) ٨/٣٥٠ م ١٤١٦

٢ - تليسه باعتبار حضور أو غيبة المبيع ، وحكم كل .

( البيع فجان ، إما : بيع ' سلعة حاضرة مرئية مُقبضة بسلعة كذلك ، أو بسلعة بعينها غائبة معروفة موصوفة ، أو بدنانير ، أو بدرام ، كل ذلك حاضر مقبوض ، أو إلى أجل مسمى ، أو حالته في الذمة وإن لم يقبض .

والقسم الثاني : بيع ' سلعة بعينها غائبة معروفة ، أو موصوفة بثلاثها ، أو بدنانير ، أو بدرام ، كل ذلك حاضر مقبوض ، أو إلى أجل مسمى ، أو حالته في الذمة وإن لم يقبض .  
الأول : متفق على جوازه . والثاني : مختلف فيه ، قال أبو محمد : فإن وجد مشتري السلعة الغائبة ما اشترى كما وصِف له ، فالبيع لازم ، وإن وجد خلاف ذلك فلا بيع بينها إلا بتجديد صفة أخرى برضاها جميعاً ، ولا خيار بالرؤية . )  
٨/٣٣٦ م ١٤١١ و ٨/٣٤١ م ١٤١٢ و ٨/٣٤٢ م ١٤١٣ .

### ٣ - الاوقات التي لا يجوز فيها .

( لايجل البيع منذ تزول الشمس من يوم الجمعة إلى مقدار تمام الخطبتين والصلاة ، لا يؤمن ولا لكافر ، ولا لامرأة ولا لمريض ، وأما من شهد الجمعة فإلى أن تم صلاتهم للجمعة ، وكل بيع وقّع في الوقت المذكور : فهو مفسوخ . وأما من لم يبق عليه من وقت الصلاة إلا مقدار الدخول في الصلاة بالتكبير ، وهو لم يصل بعد ، وهو ذاكر للصلاة عارف بما بقي عليه من الوقت ، فكل شيء فعله حينئذ من بيع أو غيره : باطل مفسوخ ابتداءً . ) ٥٧٩/٥ م ٥٤٢ و ٢٦/٩ م ١٥٣٨ و ٢٨/٩ م ١٥٣٩

### ٤ - حكمه في أيام العيد أو قبل طلوع الشمس .

( لا يحرم الممل ولا البيع في شيء من أيام العيد . والبيع قبل طلوع الشمس : جائز . ) ٨١/٥ م ٥٤٣ و ٨٣/٩ م ١٥٦٦

٥ - عقده في المسجد .

( البيع في المسجد : مكروه ، وهو جائز لا يرد . ) ٦٣/٩ م ١٥٦٦ .

### ٦ - شرط العقل فيه .

( لا يجوز بيع من لا يعقل ، لسكره أو جنون ، ولا يلزمها . ) ١٩/٩ م ١٥٢٢

## بيع - ٧ - حكم بيع الصغير .

ر : صغير ١٧ - يمه وابتاعه .

## ٨ - حكم بيع الأعمى .

( وبيع الأعمى أو ابتاعه بالصفة : جائز ، كالصحيح ولا

فرق . ) ١٥٦٠ م ٥٢/٩

## ٩ - بيع المريض مريض الموت وما في حكمه .

( والمريض مريضاً يموت أو يبرأ منه ، والحامل مذبذب  
إلى أن تضع أو تموت ، والموقوف لقتل محقق في قود أو حد  
أو يباطل ، والاسير عند من يقتل الأسرى أو من لا يقتلهم ،  
والشرف على العطب ، والمقاتل بين الصفين ، كلهم : سواء  
وسائر الناس في أموالهم ، ولا فرق في صدقاتهم ويوعهم  
وعتقهم ومبايعهم وسائر أموالهم . ) ١٣٩٥ م ٢٩٧/٨

## ١٠ - صدوره من المرأة .

( يبيع المرأة مذبذب ، البكر ذات الأب وغير ذات  
الأب ، والتيب ذات الزوج ، والتي لا زوج لها : جائز ،  
وابتاعها : كذلك . ) ١٥٦٢ م ٥٤/٩

## ١١ - صدوره من العبد .

( يبيع العبد وابتاعه بغير إذن سيده : جائز ، مالم ينتزع  
سيده ماله ، فإن انتزعه فهو حينئذ مال السيد ، لا يحل للعبد  
التصرف فيه . ) ١٥٦١ م ٥٢/٩

بيع - ١٢ - صلوة من فضولي

( لايجل لأحد أن يبيع مال غيره بغير إذن صاحب المال له في بيعه ، فإن وقع : فبيع أبداً ، سواء كان صاحب المال حاضراً يرى ذلك أو غائباً ، ولا يكون مكوثه رضى بالبيع ، طال المدة أم قصرت ، ولو بعد مائة عام أو أكثر ، بل يأخذ ماله أبداً هو وورثته بعده ، ولا يجوز لصاحب المال أن يضي ذلك البيع أصلاً ، إلا أن يتراضى هو والمشتري على ابتداء عقد بيع فيه ، وهو مضمون على من قبضه ضمان الغصب . وكذلك لا يلزم أحد شراء غيره له ، إلا أن يأمره بذلك ، فإن اشترى له دون أمره ، فالشراء للمشتري ، ولا يكون الذي اشتراه له ، أراد كونه له أو لم يرد ، إلا بابتداء عقد شراء مع الذي اشتراه . إلا الغائب الذي يوقن بفساد شيء من ماله فساداً يتلف به قبل أن يشاور ، فإنه يبيعه له الحاكم أو غيره ونحو ذلك ، ويشترى لأهله ما لا يد له منه أو ما يبيع عليه بحق واجب ليتصف غريم منه ، أو في نفقة من تلزمه نفقته ، فهذا لازم له ، حاضراً كان أو غائباً ، رضى أم سخط . ) ٤٣٤/٨

١٤٦٠ م

١٣ - ابتياع الزانية أو ولدها .

( ابتياع ولد الزنى والزانية : حلال . ) ١٥٤٨ م ٣٢/٩

١٤ - الرضى فيه .

( البيع لايجل بنصر القرآن إلا بالتراضي . ) ٣٤٣/٨

١٤١٣ م

بيع

و : ١٥ - اعتبار السكوت رضى فيه

١٦ - الاكراه عليه .

١٧ - حكمه مع الاضطرار .

١٥ - اعتبار السكوت رضى فيه .

و : ١٢ - صدوره من فضولي .

١٥٣ - تلقى الجلب فيه .

١٦ - الاكراه عليه .

( لايجل بيع من أكره على البيع ، وهو مردود ، وكل  
بيع لم يكن عن تراضٍ فهو باطل ، الا يمسأ أوجه النص ،  
كالبيع على من وجب عليه حق وهو غائب أو تمتع من  
الانصاف . ) ٢١/٩ م ١٥٢٨

و : ١٢ - صدوره من فضولي .

١١ - الرضى فيه .

١٧ - حكمه مع الاضطرار .

( المضطر الى البيع ، كمن جاع وخشي الموت فباع فبايجي  
به نفسه وأهله ، وكن لزمه فداء نفسه وحبيه من دار الحرب ،  
أو كمن أكرهه ظالم على غرم ماله بالضغط ولم يكرمه على البيع  
لكن ألزمه المال فقط فباع في أداه ما أكره عليه بغير حق ، كل  
ذلك : بيع صحيح لازم ، وإن الذي أكره عليه من دفع  
المال في ذلك : هو الباطل الذي لا يلزمه ، فهو باقٍ في ملكه ، =



يسع = كما كان ، يُغض له به متى قدر على ذلك ، وبأخذه من الظالم  
ومن الحر في الكافر متى أمكنه . ( ٢٢/٩ م ١٥٢٩ )

١٨ - عدم وجوب تكواري خيار المجلس فيه .

( لا يجب التخيير في البيع ثلاث مرات ، والحديث الوارد  
بذلك : لا يجوز الأخذ به ، ولا تقوم به حجة . ) ( ٣٦٥/٨ م  
١٤١٨ )

١٩ - انحصار الشفعة فيه .

( لا تكون الشفعة الا في البيع وحده ، ولا شفعة في صداق  
ولا إجارة ، ولا في مبة ، ولا غير ذلك . ) ( ٨٨/٩ م ١٥٩٥ )  
٢٠ - الأجل فيه .

( لا يجوز الأجل إلا إلى مالا يتأخر ساعة ولا يتقدم ، كالشهور  
المرية والعجمية ، أو كطلوع الشمس أو غروبها ، أو طلوع  
القمر أو غروبه ، أو طلوع كوكب مسي أو غروبه ،  
فكل هذا : محدود الوقت عند من يعرفها ، حاشا ما ذكرنا من  
البيع إلى الممتدة فهو حق ، ولا يجوز الأجل إلى صوم  
النصارى أو اليهود أو فطرم ولا إلى عيد من أعيادهم ، لأنها  
من زينتهم ولعلمهم سيبدو لهم فيها . ) ( ١٤٤/٨ م ١٤٦٤ )

٢١ - تأثر الحق فيه بالتقادم .

( وطول المدد : لا يبعد الباطل حقاً أبداً ، ولا الحق  
باطلاً . ) ( ١٣٦/٨ م ١٤٦٠ ) =

يسع = و : ١٢ - صدوره من فضولي .

٣٦ - حكم القاسد منه .

٣٢ - جهالة الثمن أو الأجل .

( لا يجوز البيع بشئ مجهول ، ولا إلى أجل مجهول ، كالخضاد والجذاد والمطاه والزينة والمصير وما أشبه ذلك . ولا يحل أن يبيع اثنان سلمين متيزين لما ليسا فيها شريكين من إنسان واحد بشئ واحد ، ومن كان في بلد تجري فيه سكتك كثيرة شئ ، فلا يحل البيع إلا ببيان من أي سكة يكون الثمن ، وإن لم يبين ذلك فهو بيع مفوخ مردود . ) ( ٨ ) ١١٤ م ١٤٦٤ و ٢٤/٩ م ١٥٣٣ ، ١٥٣٤

٣٣ - الإشهاد عليه وكتابة الثمن الموزل .

( فرض على كل متبايعين لما قتل أو كثر : أن يشهدا على تبايعهما رجلين أو رجلاً وامرأتين من المدول ، فإن لم يجدا عدولاً : سقط فرض الإشهاد ، فإن لم يشهدا وهما بقدران على الإشهاد : فقد عصيا الله ، والبيع فاسد . فإن كان البيع بشئ إلى أجل مستقر ففرض عليها مع الإشهاد المذكور : أن يكتباه ، فإن لم يكتباه فقد عصيا الله عز وجل ، والبيع فاسد . ) ( ٨ ) ٢٤/٩ م ١٤١٥

٢٤ - الشروط السبعة الجائزة فيه ، وبطلان سواها .

( فإن ذكر المتبايعان الشرط في حال عقد البيع فالبيع : باطل مفسوخ ، والشرط : باطل أي شرط كان ، لا تخاف شيئاً إلا سبعة شروط ، فإنها لازمة والبيع صحيح إن اشترطت في البيع ، وهي :

- اشتراط الرهن فيما يتابعه إلى أجل مسمى .

- واشتراط تأخير الثمن إن كان دفاتير أو حرام إلى

أجل مسمى .

- واشتراط أداء الثمن إلى المتبصرة وإن لم يذكر أجل .

- واشتراط صفات المبيع التي يتراضيانها معاً ويتبايعان

ذلك الشيء على أنه بتلك الصفة .

- واشتراط أن لا خلافة .

- وبيع العبد أو الأمة فيشترط المشتري مالها أو بعضه

مستثنى معيّن أو جزءاً منسوباً مشاعاً في جميعه ، سواء كان

مالها مجهولاً كله ، أو معلوماً كله ، أو معلوماً بعضه

ومجهولاً بعضه .

- أو يبيع أصول نخل فيها ثمرة قد أُبترت قبل الطيب

أو بعده فيشترط المشتري الثمرة لنفسه أو جزءاً معيّنأ منها

أو مستثنى مشاعاً فيها جميعها .

فهذه ولا مزيد ؛ وسائرُها : - أي الباقي بعدها - باطل ،

كبن باع مملوكاً بشرط العتق ، أو أمة بشرط الإيلاء ، أو

دابة واشترط ركوبها مدة مستأنة ، قلت أو كثرت ، أو إلى

مكان مستثنى ، قريب أو بعيد أو داراً واشترط سكنها ساعة

فما فوقها ، أو غير ذلك من الشروط كلها . ( ١١٢/٨ م ١٤٤٥

يسع ٢٥ - شرط أن لا خلافة فيه - لا خداع ولا غبن .

( من قال حين يبيع أو يشتري : « لا خلافة » ، فله الخيار ثلاث ليال بما في خلافتن الأيام ، إن شاء رد ، بعيب أو بغير عيب ومجديعة أو بغير خديعة ، وبغبن أو بغير غبن ، وإن شاء أمسك ، فإذا انقضت الليالي الثلاث : بطل خياره ولزمه البيع ، ولا رد له إلا من عيب إن وجد ، فإن لم يقدر على أن يقول : « لا خلافة » ، قالها كما يقدر ، فإن عجز جُمِلَتْ : « قل بلفظي » . معنى لا خلافة ، وله الخيار المذكور أحب البائع أم كره . فإن رضي في الثلاث واسقط خياره : لزمه البيع ، فإن قال لفظاً غير « لا خلافة » : لم يكن له الخيار . ) ٤٠٩/٨ م ١٤٤١ ، ١٤٤٢ و ٤١٠/٨ م ١٤٤٣ ، ١٤٤٤

ر : ٢٨ - شرط الخيار فيه .

٢٦ - الملكية المشترطة فيه .

ر : ٣٧ - حكم القدرة على تسليم المبيع .

٢٧ - صفة اشتراط الرهن فيه .

( لا يجوز اشتراط الرهن إلا في البيع إلى أجل مسمى في السفر . ولا يجوز بيع سلعة على أن تكون رهناً عن ثمنها ، فإن وقع : فالبيع مفسوخ . ) ٨٧/٨ م ١٢٠٨ و ١٢١٧ م ١٢١٧

٢٨ - شروط الغيار فيه . بيع

( وكل بيع وقع بشرط خيار البائع أو المشتري أو لهما جميعاً أو لغيرهما بخيار ساعة أو يوم أو ثلاثة أيام أو أكثر : فهو باطل ، تخيراً إنفاذه أو لم يتخيراً ، فإن قبضه المشتري ، بإذن بائعه فهلك في يده بغير فعله : فلا شيء عليه ، فإن قبضه بغير إذن صاحبه ، لكن بحكم حاكم أو بغير حكم حاكم : ضمنه ضمان الغصب ، وكذلك إن أحدث فيه حدثاً : ضمنه ضمان التمدي . ) ٨/٣٧٠ م ١٤٢٠ مكرر

٣٩ - صدور الشرط فيه قبل العقد أو بعد ثامه .

( كل شرط وقع في بيع ، منها أو من أحدهما برضى الآخر ، فإنها إن عقدها قبل عقد البيع ولم يذكره في حين عقد البيع ، فالبيع صحيح تام ، والشرط باطل لا يلزم . ) ٨/٤١٢ م ١٤٤٥ م

٣٠ - شرط كسوة الرقيق وإكاف الدابة على البائع .

( لا يحل بيع عبد أو أمة على أن يعطيهما البائع كسوة قلت أو كثرت ، ولا بيع دابة على أن يعطيهما البائع إكافها أو رستها أو بردعة ، والبيع بهذا الشرط باطل مفسوخ ، لا يحل ، فن قضى عليه بذلك قصداً ، فهو ظلم لحقه ، والبيع جائز . ) ٨/٤٢٨ م ١٤٥٦ م

٣١ - اشتراط السلامة في البيع ، وحكم المصرة.

يسج

( من اشترى سلعة على السلامة من العيوب ، فوجدها معيبة فهي : صفقة "مفسوخة" كلها ، لا خيار له في إمسакها ، إلا بأن = يحدد بيعاً آخر يتراض منها ، فإن لم يشترط السلامة ، ولا يبين له معيب ، فوجد عيباً : فهو بخير بين إمساکه أو رده ، فإن أمسك فلا شيء له ، وله أن يرد جميع الصفقة .

هذا حكم كل معيب حاشا المصرة فقط ، فإن حكمها أن من اشترى مصرة ، وهي ما كان يحلب من إناث الحيران وهو يظنها لبنوناً فوجدها قد رُبط ضرعها حتى اجتمع اللبن ، فلما حلبها افتضح له الأمر : فله الخيار ثلاثة أيام ، فإن شاء أمسك ولا شيء له ، وإن شاء ردها ورد معها جاعاً من تمر ولا بد ، وسواء كانت المصرة واحدة أو اثنتين أو ألفاً أو أكثر : لا يرد في ذلك إلا جاعاً واحداً من تمر ، وسواء كانت اشتراها بكثير أو بقليل ولو بعشر صاع تمر .

فإن كان اللبن الذي في ضرعها يوم اشتراها حاضراً وده كما هو حلياً أو حامضاً ، فإن كانت قد استهلكه : رده معها لبناً مثله وإن كان قد مخضه أو عقده : رده ، فإن نقص عن قيمته لبناً : رد ما بين النقص والتام ، وليس عليه رد ما حدث من اللبن في كونها عنده ، فإن ردها بعيب آخر غير التصرية : لم يلزمه رد التمر ، ولا شيء غير اللبن الذي في ضرعها ، فإذا انقضت الثلاثة الأيام ولم يردّها بعد : لزمته وبطل خياره إلا من عيب آخر غير التصرية . ( ٦٥/٩ م ١٥٠٩ ، ١٥٧٠ ،

و ٦٦/٩ م ١٥٧١

يسع ٣٢ - تحقق غامه بالتفرق أو اختيار أحدهما امضاء .

( كل متبايعتين صرّفاً أو غيره ، فلا يصح البيع بينهما أيداً وإن تقابضا السلعة والثنى : ما لم يتفرقا بأبدانها من المكات الذي تعاقدا فيه البيع ، ولكل واحد منهما إبطال ذلك العقد ، أحب الآخر أم كره ، ولو بقيا كذلك دمرهما ، إلا أن يقول أحدهما للآخر : لا يُبالي أيّهما كان الفائز بعد تمام العقد : واختار أن تمضي البيع أو أن يبطله ، فإن قال : قد أمضيته فقد تمّ البيع بينهما ، فصرّفاً أو لم يتفرقا ، وليس لهما ولا لأحدهما فسخه إلا بعيد .

ومضى ما لم يتفرقا بأبدانها ، ولا خيّر أحدهما الآخر : فالبيع باقٍ على ملك البائع كما كانت ، والثنى باقٍ على ملك المشتري كما كان ، ينفذ في كل واحدٍ منها حكم الذي هو على ملكه ، لا حكم الآخر ، وعقد البيع لا يلزم الوفاء به إلا بعد التفرق بالأبدان ، أو بعد التخيير . ( ٣٥١/٨ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨

١٤١٧ م

٣٣ - لزومه .

ر : ٣٢ - تحقق غامه بالتفرق أو اختيار أحدهما امضاء .

٣٤ - التنازع في الثمن أو فيما يبطله .

إذا اختلف المتبايعان ، فقال أحدهما : ابتعت بتقد ، وقال الآخر : بل بنسيئة ، أو قل أحدهما : يكذا أو بكذا ، وقال =

سج

= الآخر: بل أكثر، أو قال أحدهما: بقرض آخر أو بعين،  
أو قال أحدهما: بدنانير، وقال الآخر: بل بدرام، أو قال  
أحدهما: بصفة كذا وذكر ما يبطل به البيع، وقال الآخر:  
بل بيعاً صحيحاً، فإن كان في قول أحدهما إقراراً للآخر بزيادة  
إقراراً صحيحاً: ألزم ما أقر به ولا بد، فإن كانت السلعة  
بيد البائع والتمن يد المشتري فهناكل واحد منها مدعى  
عليه؛ فيحلف البائع: بالله ما بعته منه بكذا ولا بما يذكر،  
ويحلف المشتري: بالله ما باعها مني بما يذكر ولا كما يذكر،  
ويبرأ كل واحد منها من طلب الآخر، ويبطل ما ذكرنا  
من البيع (٨/٣٦٧ م ١٤٢٠)

### ٣٥ - التنازع في تمامه .

(لو تنازع المتبايعان، فقال أحدهما: تفرقنا وتم البيع،  
أو خيرتني أو خيرتلك فاخترت أو اخترت تمام البيع،  
وقال الآخر: بل ما تفرقنا حتى فسخت، وما خيرتني ولا  
خيرتلك، أو أقر بالخير وقال: فلم أختارنا أو أبيت تمام  
البيع، فإن كانت السلعة المبيعة معروفة للبائع بدينته، أو  
بعلم الحاكم، أو كانت غير معروفة إلا أنها في يده والتمن عند  
المشتري، فإن القول في كل هذا قول مبطل البيع منها مع  
مينه، فإن كانت السلعة في يد المشتري وهي غير معروفة للبائع  
وكان التمن عند البائع: فالقول قول مصحح البيع منها مع  
مينه، فلو كانت السلعة والتمن معاً في يد أحدهما: فالقول  
قوله مع مينه (٨/٣٦٧ م ١٤٢٠)



## ٣٦ - التفريق بالأبدان فيه .

( فان تبايعا في بيت ، فخرج أحدهما عن البيت ، او دخل حَنِيتَةً في البيت : فقد تفرقا وتمّ البيع ، أو تبايعا في حَنِيتَةٍ فخرج أحدهما إلى البيت فقد تفرقا وتمّ البيع ، فلو تبايعا في صحن دار فدخل أحدهما البيت فقد تفرقا وتمّ البيع ، فلو تبايعا في دارٍ أو خُصْرٍ ، فخرج أحدهما إلى الطريق ، أو تبايعا في طريق ، فدخل أحدهما داراً أو خُصْرًا : فقد تفرقا وتمّ البيع .

فإن تبايعا في سفينة ، فدخل أحدهما البليغ أو الحرّاة أو مضى إلى الصندوق أو صعد العاري : فقد تفرقا وتمّ البيع . وكذلك لو تبايعا في أحد هذه المراضع فخرج أحدهما إلى السفينة فقد تمّ البيع إذ تفرقا . فإن تبايعا في دكان ، فزال أحدهما إلى دكان آخر ، او خرج إلى الطريق : فقد تمّ البيع وتفرقا .

فلو تبايعا في سفر أو في فضاء : فأنها لا يتفرقان إلا بأن يصير بينهما حاجز يُسَمَّى تفريقاً في اللغة ، أو بأن يغيب عن بَصَرِهِ في الرفقة أو خلف رُيُوءٍ أو خلف شجرة أو في حفرة ، وإنما يُرَاعَى ما يُسَمَّى في اللغة تفريقاً فقط . ) ٣٦٦/٨ م ١٤١٩

## ٣٧ - حكم القدرة على تسليم المبيع .

( يبيع العبد الآتيقُ عُرْفَ مكانه أو لم يُعرف : جائزٌ ، وكذلك يبيعُ الجمل الشارد عُرْفَ مكانه أو لم يُعرف ، وكذلك الشاردُ من سائر الحيوان ومن الطيْرِ المتفلت وغيره إذا صح الملك عليه قبل ذلك ؛ وإلا فلا محلّ بيعه . وأما كلُّ مالم يملك أحدٌ بعدُ : فإِنَّه ليس أحدٌ أولى به من أحد ، فمن باعه =

يسح = فلان باع ما ليس له فيه حق . وكذلك لافرق بين الصيد من السمك ومن الطير ومن النمل ومن ذوات الأربع ، كل ما ملك من ذلك : فهو مال من مال مالكه بلا خلاف من أحد ، فمن ادعى سقوط الملك عنه بتوحيشه أو رجوعه إلى النهر أو البحر : فقد قال الباطل ، والتسليم : لا يلزم ، وليس هذا غرراً . ( ٣٨٨/٨ - ٣٨٩ م ١٤٢١ مكرر .

٣٨ - تسلم البديلين وامساك احدهما لقبض الآخر ، وحكم الملاك حال الإمساك .

( يجوز للبائع امساك سلعته حتى ينتصف من ثمنها إن كان حائلاً ، والا فليس له ذلك ، ومن باع شيئاً فقال المشتري : لا أدفع الثمن حتى أقبض ما ابتعت . وقال البائع : لا أدفع حتى أقبض : أجبرا معاً على دفع المبيع والثمن معاً ، فإن أبى المشتري أن يدفع الثمن مع قبضه لا اشتري ، وقال : لا أدفع الثمن إلا بعد أن أقبض ما اشتريت : فللبائع أن يجبس ما باع حتى ينتصف ويُنصف معاً .

فإن تلف عنده من غير تعدية منه فهو من مصيبة المشتري ، وعليه دفع الثمن ، ولا ضمان على البائع فيما هلك عنده من غير تعدية ، إلا أن يكون في بعض ما جبت وفاء بالثمن ، فإنه يضمن ما زاد على هذا المقدار ، فإن قال البائع : لا أدفع إلا بعد قبض الثمن ، ودعاه المشتري إلى أن يقبض ويدفع معاً ، فأبى : فهو هنا ضامن . ( ١٠٠/٨ م ١٢١٧ و ٤٠٨/٨ م ١٤٣٩ و ٤٠٦/٨ م ١٤٤٠

سج ٣٩ - تحقق قبض المبيع .

( من ابتاع شيئاً أي شيء ، كان ، ما يحمل يمينه ، حاشى القميص : فلا يحمل له أن يمينه حتى يقبضه ، وقبضه له هو أن يُطْلَقَ يده عليه بألا يحمل يمينه ، فإن لم يحمل يمينه يمينه 'مدة' ما قلت أو كثرت ، ثم حيل يمينه يمينه بقصب أو غيره : حل له يمينه ، لأنه قد قبضه ، وله أن يمينه وأن يؤاجر به وأن يصدقه وان يقرضه وان يسئله وأن يتصدق به قبل أن يقبضه ، وقبل إن تطلق يده عليه .

فإن ملك شيئاً ما أي شيء ، كان ، ما يحمل يمينه ، بنير البيع لكن بغيره أو هبة أو قرض أو صداق أو صدقة أو سكم أو أرض أو غير ذلك : جاز له يمينه قبل أن يقبضه ، وأن يتصرف فيه بالإصداق والهبة والصدقة حاشى القميص . )  
١٥٠٨ م ١٨/٨

٤ - بيع اللامسة والمناينة .

( اللامسة : أن يقول الرجل : أبيعك ثوبي هذا بثوبك ، ولا ينظر واحد منهما إلى ثوب الآخر . والمناينة : أن يقول : أنبذ مامعي وثقبذ مامعك ليشترى أحدهما من الآخر ، ولا يدري كل واحد منهما كم مع الآخر ، ونحو من هذا . وقد نهى رسول الله ﷺ عنها ، فيها : حرام بلا شك . )  
١٤١١ م ٣٤٠/٨

٤١ - المراجعة فيه .

( لا يحمل البيع على أن ترجمني للدينار وهما ، ولا على أي =

يسع = أربع مئة فيه كذا وكذا دوماً، فإن وقع : فهو مفسوخ  
أبدأ . فلو تعاقدنا دون هذا الشرط لكن أخبره البائع بأنه  
اشترى السلعة بكذا وكذا ، وأنه لا يبيع منه فيها إلا كذا  
وكذا : فقد وقع البيع صحيحاً . فإن وجدته قد كذب فبقاؤه :  
لم يضر ذلك البيع شيئاً ، ولا رجوع له بشيء أصلاً ، إلا من  
عيب فيه ، أو غبن ظاهر كسائر البعوض ، والكاذب : آثم في  
كذبه فقط . ( ١٤/٨ م ١٥١٥ )

٤٢ - الكذب في المراجعة .

ر : ٤١ - المراجعة فيه .

٤٣ - المزايدة والمناقصة فيه .

ر : ١٤ - التَّجَشُّس فيه وحكمه .

٤٥ - السوم أو البيع على سوم الغير أو يمينه والمزايدة فيه

٤٤ - التَّجَشُّس فيه وحكمه .

( ولا يجزئ التجشس ، وهو : أن يريد البيع فينتدب  
إنسان المزايدة في البيع وهو لا يريد الشراء ، لكن ليفتر غيره  
فيزيد زيادته ، فهذا بيع إذا وقع زيادة على القيمة : فهو مشتري  
الخيار ، وإنما العاصي والمتهم هو التاجش ، وكذلك رضى البائع  
إذا رضى بذلك . ولا يجوز أن يُفسخ بيع صحيح بفادٍ شيء  
غيره . ( ١٤/٨ م ١١٦٦ )

٤٥ - السوم أو البيع على سوم الغير أو يمينه ، والمزايدة فيه .

( ولا يجزئ لأحد أن يسوم على سوم آخر ، ولا أن =

= بيع على بيعه ، السلم والقرمى : سواء ، فإن قلل :  
فالباع مفسوخ ، فإن وقف سلمته لطلب الزيادة أو قعد  
الشراء من باعه ، لامن إنسان بعينه لكن محتاطا لئنه : جازت  
الزيادة حينئذ ، هذا إذا لم يتدر بسوم آخر ، فإن بدأ  
بماومة إنسان بعينه ، فلم يزد المشتري على أقل من القية ،  
ووقف على ذلك : فلفيره أن يبلغه إلى القية وأكثر ، وكذلك  
لو طلب البائع أكثر من القية ولم يحب إلى القية أصلا : فلفيره  
حينئذ أن يعرض على المشتري سلمته بقيتها وبأقل .

١٤٤٧/٨ م ١٤٦٥

#### ٤٦ - حكم القاسد منه .

( كل من باع يما قاسدا فهو باطل ، ولا يملكه المشتري ،  
وهو باق على ملك البائع ، وهو مضمون على المشتري ، إن  
قبضه ، ضمان القصب سواء سواء ، وللتن مضمون على  
البائع ، إن قبضه ، ولا يصححه طول الزمان ، ولا تغير  
الأسواق ، ولا فساد السلعة ، ولا ذهابها ، ولا موت المتبايعين  
أصلا . ) ١٤٤٦/٨ م ١٤٤٦

#### ٤٧ - حكم البيعتين في بيعه .

( ولا يحل بيعتان في بيعه ، مثل أبيعك سلتي بدينارين على  
أن تعطيني بالدينارين كذا وكذا دوحا ، ومثل : أبيعك سلتي  
هذه بدينارين كذا أو بثلاثة نبيته ، فهذا كله : حرام مفسوخ  
أبدا ، محكوم فيه بحكم القصب . ) ١٥١٧ م ١٥١٧

يسع ٤٨ - حكم القس والحديعة فيه .

( والقيس والحديعة ' يُردُّ منها البيع ' ) ٣٩١/٨ م ١٤٢١

٤٩ - القين فيه .

( لا يحل بيع شيء بأكثر مما يساوي ولا بأقل إذا اشترط  
البائع أو المشتري السلامة إلا بمقرقتها معاً بمقدار القين في ذلك  
ورضاهما به ، فإن اشترط أحدهما السلامة ، ووقع البيع كما  
ذكرنا ، ولم يعلم قدر القين . أو علمه غير المقبون منها ولم يعلمه  
المقبون : فهو بيع باطل مردود مفسوخ أبداً . فإن لم يشترط  
السلامة ولا أحدهما ، ثم وجد غبن على أحدهما . ولم يكن علم  
به : فلهقبون إنفاذ البيع أو رده . فإن فات المبيع : رجع  
المقبون منها بقدر القين . ) ٣٩٩/٨ م ١٤٦٣ و ٤٤٢/٨  
م ١٤٦٣ و ٧٠/٩ م ١٥٧٢

٥٠ - جهالة المبيع .

( لا يجوز بيع شيء لا يدري بانه ما هو ، وإن دواه  
المشتري ، ولا ما لا يدري المشتري ما هو وإن دواه البائع ،  
ولا ما جهلاه جميعاً . ولا يجوز البيع إلا حتى يعلم البائع  
والمشتري ما هو ويرياه جميعاً ، أو يوصف لهما عن صفة من رآه  
وعلمه . ولا يجوز بيع نصف هذه الدار ولا هذا الثوب ، أو  
هذه الحشبة من هذه الجهة . وكذلك ثلثها أو ربعها أو نحو  
ذلك ، فلو علم متنى كل ذلك : جاز ، لأنه ، ما لم يُعلم ، بيع  
مجهول . ) ٤٣٩/٨ م ١٤٦١

## ٥١ - حكم البيع على الوصف .

( وجائز : بيع الثوب الواحد المطوي ، أو في جرابه ، أو الثياب الكثيرة ، وكذلك : إذا وُصف كل ذلك ، فإن وُجد كل ذلك كما وُصف : فالبيع لازم ، وإلا فالبيع

باطل . ) ١٤١٤ م ٣٢٤/٨

## ٥٢ - خيار الرؤية فيه .

( يجوز بيع الغائب ، ويجوز التقدير فيه ، ويلزم البيع إذا وُجد على الصفة التي وقع البيع عليها بلا خيار في ذلك . فإن وجد مشتري السلة الغائبة ما اشترى كما وُصف له ، فالبيع : له لازم ، وإن وجد بخلاف ذلك فلا بيع بينهما إلا بتجديد صفة أخرى يرضاها جميعاً . ) ١٤١١ م ٣٣٧/٨ و ٣٤١/٨

١٤١٢ م

## ٥٣ - حكمه في الغائب المجهول .

( إن بيع شيء من الغائبات بغير صفة ، ولم يكن مما عرفه البائع لا برؤية ولا بصفة من رأى ما باعه ، ولا مما عرفه المشتري برؤية أو بصفة من يصدق فالبيع : فاسد مفسوخ أبداً ، لا خيار في جوازه أصلاً ، وهذا عين الفتر ، ولا يمكن وقوع التراضي عليه .

ونحن نجيز بيع الحب بعد اشتداده كما هو في أحكامه بأكامه ، وبيع الكباش حديثاً ومذبوحة كآله لحم مع جلده ، وبيع الشاة بما فيها ضرعها من اللبن وبيع التوى مع التمر ، =

بيع = لانه كله ظاهر مرئي ، ولا يحل بيعه دون أحكامه ، ولا يبيع  
الحم دون الجلد ، ولا النوى دون القشر ، ولا اللبن دون  
الشاة كذلك ( ٢٤٢/٨ - ٢٤٣ - ١٤١٣ م )

## ٥٤ - حكمه في المشتريات مع ما عليها :

( بيع 'المك' في ناقته مع النافعة ، والنوى في القشر مع  
القشر ، وما في داخل البيض مع البيض ، والجوز والوز  
والفتق والصنوبر والبوط والقطر وكل ذي قشر مع قشره  
كان عليه قشران أو واحد ، والعسل مع الشمع في شمعه ، والشاة  
المذبوحة في جلدها ، جائر : كل ذلك .  
وهكذا كل ما خلقه الله تعالى كما هو ، بما يكون ما في داخله بعضاً  
له ، وكذلك الزيتون بما فيه من الزيت ، والسم بما فيه من  
الدغس ، والإفان بما في ضرعها من اللبن ، والبر والعسل في  
أحكامه مع الأحكام وفي منبهه مع السنب ، كل ذلك : جائر .  
ومن ذلك : بيع 'الحامل' بحملها إذا كانت حاملاً من غير سيدها ،  
فيعملها بجائز كما هو ما لم تضعه .

ولا يحل بيع 'شيء' مفقود في غيره بما غيبه الناس إذا كان  
بما لم يره أحد ، لا مع وعائه ولا دونه ، فإن كان بما قد رؤي  
جائز بيعه على الصفة ، كالسمل والسن في ظرفه ، واللبن كذلك  
والبر في وعائه وغير ذلك كله ، والجوز والبصل والكرفس  
والسليم والفجل قبل أن يقطع ، وما تولى المرأة وضعه في  
الشيء : لا يدخل حكم أحدهما في الآخر ، فمن باع أرضاً فيها =



يسع = بذر مزدوع ونوى مفروس ظهراً أو لم يظهره ، فكل ذلك  
البائع ، ولا يدخل في البيع . ( ٣٩٢/٨ م ١٤٢٢ و ٣٩٣/٨  
١٤٢٣ م ٣٩٤/٨ و ١٤٢٤ م ٤٠٨/٨ و ١٤٣٦ م

## ٥٥ - حكمه في المقيبات دون ما عليها .

١ لا يحل بيع شيء من المقيبات كلها دون ما عليها أصلاً ،  
كالنوى قبل إخراجها دون ما عليه ، والمسك دون النافعة ،  
والبيض دون القشر ، وحب الجوز واللوز والفسق والصفور  
والبلوط والقسطل والجلوز وكل ذي قشر دون قشره قبل  
إخراجه ، ولا يبيع العسل دون شحمه كذلك ، ولا لحم شاة  
مذبوحة دون جلدها قبل سلخها ، ولا يبيع زيت دون الزيتون  
قبل عصره ، ولا يبيع شيء من الأدهان دون ما هو فيه ، ولا  
حب البر دون أكمامه ، ولا يبيع سم من لبن قبل إخراجها ،  
ولا يبيع لبن قبل حلبه ، ولا يبيع الجزر والبصل والكراث  
والفجل قبل قلعها لا مع الأرض ولا دونها ، لأن كل ذلك :  
يسع غريب . ( ٣٩٤/٨ م ١٤٢٥

## ٥٦ - فوز المقيبات أو ما عليها .

( من باع الظاهر دون المغيّب ، أو باع مغيّباً يجوز بيعه  
بصفة ، كالصوف في الفراش والتوب في الجراب ، فلو أن  
كان المكان البائع : فعليه تمكين المشتري من أخذ ما اشترى  
ولا بد ؛ وإلا كان غاصباً ، وعلى المشتري لردّ ما له عن مكان  
غيره ؛ وإلا كان غاصباً للمكان . فإن كان المكان للمشتري :  
فعلى البائع تزعم ما له عن مكان غيره ؛ وإلا كان ظالماً . فان =

يسع = كان المكان لهما، فأثبتهما أراد تعجيل انتفاعه بتناعه فعليه أخذه، ولا يجوز الآخر على ما لا يريد تعجيله من أخذ متاعه . فقلت كان المكان لغيرهما: فعليهما جميعاً أن ينزع كل واحد منهما ماله عن مكان غيره ، وإلا فهو ظالم . ( ٨ / ٤٠٢ م ١٤٢٧ )

## ٥٧ - حكمه في الظاهر دون المغيّب فيه .

( أما بيع الظاهر دون المغيّب فيها : فعلال ، إلا أن يمنع من شيء منه نص فجاءت بيع الثمرة واستثناء ثمارها ، وبيع الشئ دون العمل الذي فيه ، وبيع الأرض دون ما فيها من بذور أو خضراوات مغيّبة أو ظاهرة ، والحيوان الملبون دون لبته الذي اجتمع في ضروعه ، ولا يحل استثناء لبن لم يحدث بعد ولا اجتمع في ضروعه . ويجوز بيع الحامل دون حملها ، تنقيح فيه الروح أو لم ينقح .

ولا يحل بيع حيوان واستثناء عضو منه ، ويجوز بيع عمادة الزيتون دون الدمن قبل عصره ، ولا يحل بيع جلد حيوان حي دون لحمه ، ولا دون عضو مسمى منه أصلاً ، ولا يجوز بيع تخيض لبن قبل أن يخض ، ولا اللبن قبل أن يخرج .

وأما العسل والصوف والوبر والشعر وقرن الأيل وكل ما يزيل الحيوان بغير مثله ولا تعذيب ، فكما قدمنا أنه مال لبائمه ، يبيع من ماله ما شاء ويمك ما شاء ، إلا أن يكون في ذلك إضاعة ماله أو مثله بحيوان أو إضرار به :

فلا يحل ( ٨ / ٣٩٨ م ١٤٢٦ )

يسع ٥٨ - حكمه على الرقم أو على التغير بالرقم .

( لا يجوز البيع على الرقم ، ولا أن يتقرر أحدًا بما يرقم على  
سلعته ، لكن يوم و بين الزيادة التي يطلب على قية ما يبيع ،  
ويقول : إن ثابت نفسك بهذا وإلا فدع . ) ١٥/٩

١٥١٦م

٥٩ - الجهالة والعلم في المبيع جملة .

( لا يحل بيع جملة بمجموعة القدر على أن كل صاع منها بدرم ،  
أو كل وطل منها بدرم ، أو كل ذراع منها بدرم ، وهكذا  
في جميع المقادير والأعداد ، فإن علم جميعا مقدار ما فيها من  
العدد أو الكيل أو الوزن أو الذرع ، وعلم قدر الثمن الواجب  
في ذلك : جاز ، فإن بيعت الجملة كما هي ولا مزيد فهو : جائز .  
وكذلك لو بيعت جملة على أن فيها كذا وكذا من الكيل أو  
من الوزن أو من الذرع أو من العدد فهو : جائز ، فإن وجدت  
كذلك : صح البيع ، وإلا فهو مردود ، فمن اشترى عدداً  
على أن فيه عدداً مسمى من الثياب أو بما يوزن أو بما يكال ،  
فوجد أقل أو أكثر : فالصقة كلها مفسوخة أبداً . ) ٢٠/٩

١٥٢٦م و ٧١/٩ ١٥٨٨م

٦٠ - حكم البيع إذا كان جملة فاستثنى منها .

( لا يحل بيع المرء جملة بمجموعة إلا كيلاً مسمى منها ، أو  
إلا وزناً مسمى منها ، أو إلا عدداً مسمى منها أي شيء كان .  
وكذلك لا يحل أن يبيع هذا الثوب أو هذه الحبة إلا قرعاً =

يسع = مسمى منها، ولا يبيع الثمرة بعد طيبها واستثناء مكية ميسرة  
 منها، أو وزن مسمى منها أو عدد مسمى منها، ولا يبيع غل  
 من أصولها أو ثمرتها على أن يستثنى منها نخلة بغير عينا، لكن  
 يختارها المشتري، هذا كله : حرام مفسوخ أبداً .  
 ولما الحلال في ذلك أن يستثنى من الجملة إن شاء أي جملة  
 كانت حيواناً أو غيره، أو من الثمرة، نصف كل ذلك مشاعاً  
 أو أكثر أو أقل، جزءاً منسوباً مشاعاً في الجميع، أو يبيع  
 جزءاً كذلك من الجملة مشاعاً، أو يستثنى منها عيناً معينة  
 محوزة، كقوت أم قلت، أو يبيع منها عيناً معينة محوزة،  
 كقوت أم قلت . ( ٤٣١/٨ م ١٤٥٩ )

٦١ - حكمه في بعض العين أو قايصها .

( يبيع السيف دون نغده : جائز، ويبيع الغمد دون  
 النصل : جائز، ويبيع الحلية دونها جائزة، ويبيع نصفها  
 مشاعاً أو ثلثها أو عشرينها أو شيء منها بعينه، كل ذلك :  
 جائز، وكذلك يبيع قطعة من نوب أو من خشبة معينة  
 محدودة : جائز، ويبيع حلقة الخاتم دون الفص : جائز،  
 وقطع الفص حينئذ على البائع، ويبيع الفص دون الحلقة :  
 جائز، وقطع الفص حينئذ على المشتري، وهكذا . ) ( ٤٠٨/٨ م  
 ١٤٣٧ و ٤٠٨/٨ م ١٤٣٨ )

٦٢ - كونه في غير معين من جملة .

( لا يحل يبيع شيء غير معين من جملة مجتمعة، لا بعدد  
 ولا بوزن ولا بكيل، كمن باع رطلا أو قفيزاً من هذه الجملة

يسع

= من التمر أو الدقيق ، ولما نجب أولاً المساومة ، فإذا تراخيا :  
 كال أو وزن أو ذرع أو عدة ، فإذا تم ذلك تعاقد اليسع على  
 تلك العين المكيلة أو الموزونة أو المذروعة أو المدودة ، فلو  
 تعاقد اليسع قبل ما ذكرنا من الكيل أو الوزن أو العدد أو  
 الذرع : لم يكن بيعا وليس بشيء . ( ٤٢٩/٨ م ١٤٥٨ )

٦٣ - مؤونة فوز الثمن أو المبيع وتسليمه .

( من باع ثمرا دون ثوابها ، فأخذ الشرة وتخليصها من الثواب :  
 على المشتري ، وهكذا القول في فائجة المك والظروف دون  
 ما فيها ، وأما من باع الأرض دون البذر أو دون الزرع أو  
 دون الشجر أو دون البناء ، فالخصاد : على الذي له الزرع ،  
 والقلع : على الذي له الشجر والبناء ، والقطع أيضاً : عليه .  
 ومن باع صوفاً أو وبراً أو شعراً على الحيوان ، فالتجزؤ : على  
 الذي له الصوف والشعر والوبر .

ومن باع سارية خشب أو حجر في بناء ، فعلى المشتري  
 قطع ذلك باللفظ ما يقدر عليه من التدعيم لما حول السارية من  
 البناء وعدم ملحواليتها بما لا بد له من تهيئته ، ولا شيء عليه  
 في ذلك ، فإن تعدى : ضمن . ومن اشترى خاية في بيت  
 فعليه إخراجها ، وله أن يهدم من باب البيت ما لا بد له من  
 هدمه لإخراج الخاية ، ولا ضمان عليه في ذلك .

ومن كان لآخر عنده حق من يسع أو سلم أو غير ذلك  
 من جميع الوجوه بكيل أو وزن أو ذرع ، فالوزن  
 والكيل والذرع : على الذي عليه الحق ومن كان عليه دنانير =

يسع = أو دراهم أو شيء بصفة من سلم أو حذاق أو إجارة أو  
كتابة أو غير ذلك ، فالتعليق : على الذي عليه الحق .  
١٤٠٣/م ٤٠٣ و ١٤٢٧/م ٤٠٤ و ١٤٢٨/م ٨١/٩ و ١٥٩١/م ٨١/٩  
٦٤ - كونه 'جزافاً' .

( من باع شيئاً 'جزافاً' ، يعلم كيله أو وزنه أو ذرعه أو  
عدده ، ولم يُعرف المشتري بذلك : فهو جائز ولا كراهية فيه ،  
لأنه لم يأت من هذا البيع شيء في نص ، ولا فيه غبن ولا  
خديعة . ويسع الحيتان الكبار أو الصغار ، أو الأترج الكبار  
أو الصغار ، أو الدلاء أو الثياب أو الخشب أو الحيوان أو غير  
ذلك 'جزافاً' . حلال ولا كراهية فيه ، ولم يأت تفصيل  
بتحريمه ( ١٥١٣/م ٣٠/٩ و ١٥٤٤/م ٣٠/٩  
ر : ٤٩ - الجهاة والعلم في يسع الجملة .

٦٥ - يسع أحد الثقلين بمثله .

( يساع الذهب بالذهب ، سواء كان دفانير أو حلياً أو  
سبائك أو تبرأ ، وزناً أو وزن ، عينا بعين ، بدأ بيد ، لا بعمل  
التفاضل في ذلك أصلاً ، ولا للتأخير طرفة عين لا يما ولا سلاً  
ولا تجوز 'إرادة' أحدهما بمثله من نوعها كيلاً أصلاً ، لكن  
بروز ولا بد ، ولا نبالي كان أحد الذهبين أجود من الآخر  
بطبعه أو مثله ، وكذلك في الفضة . ١٤٨٥/م ٤٩٣/٨ )

## سج ٦٦ - بيع أحد التلدين بالآخر .

( جائز : يبيع الذهب بالفضة ، سواء في ذلك الدنانير بالدرام أو بالعملي أو بالنقار ، والدرام بمجلى الذهب وسبائكته وقبره ، والعملي من الفضة بمجلى الذهب وسبائكته ، وسبائك الذهب وقبره بنقار الفضة ، بدأ بيد ولا بد ، عيناً بعين ولا بد ، متفاضلين ومثاليين ، ووزناً بوزن ، وجزافاً بجزاف ، ووزناً بجزاف ، في كل ذلك ، لا تحاش شيئاً ، ولا يجوز التأخير في ذلك طرفة عين ، لا في بيع ولا في تسليم . ) ١٤٨٥ م ١٩٣/٨

## ٦٧ - بيع أحد التلدين بالريوي .

( جائز : يبيع الفصح والشعير والتمر والملح بالذهب أو الفضة ، بدأ بيد ، وقبضة ، وجائز تسليم الذهب أو الفضة بالأصناف التي ذكرنا . ) ١٤٨٦ م ١٩٤/٨

## ٦٨ - التبايع بالتلدين المغشوشين .

( إن تبايع اثنان درام مغشوشة قد ظهر النش فيها ، بدرام مغشوشة قد ظهر النش فيها : فهو جائز ، إذا تعاقدوا البيع على أن الصغر الذي في هذه بالفضة التي في تلك والفضة التي في هذه بالصغر الذي في تلك ، فهذا جائز حلال ، سواء تبايعا ذلك متفاضلاً ، أو مثاليلاً ، أو جزافاً بمعلوم ، أو جزافاً بجزاف . وكذلك إذا تبايعا دنانير مغشوشة قد ظهر النش في كليهما على هذه الصفة ، فإن تبايعا ذهب هذه بفضة =

يسع = تلك وذهب تلك بغضة هذه : فهذا أيضاً حلال ، مثلاً ،  
ومتفاضلاً ، وجزافاً ، قدأولاً بد . ( ١٤٩٠ م ٥٠١/٨ )

٦٩ - شراء ما باع من التفلين بها .

( من باع من آخر دفانير بدرام ، فليست البيع بينها  
بالتفريق أو التخيير ، اشترى منه أو من غيره بتلك الدرام  
دفانيره تلك أو غيرهما أقل أو أكثر ، فكل ذلك : حلال ،  
ما لم يكن عن شرط . ) ( ١٥٠٠ م ٥١٢/٨ )

٧٠ - بدل الدرام بأوزن منها .

( لا يحل بدل الدرام بأوزن منها ، لا بالمعروف ولا  
بغيره . ) ( ١٥٠٢ م ٥١٤/٨ )

٧١ - البيع بدینار إلا درهماً .

( لا يحل بيع بدینار إلا درهماً ، فإن وقع فهو : باطل  
مفسوخ . ) ( ١٥٠٥ م ٥١٤/٨ )

٧٢ - يسع آنية الذهب والفضة .

ر : آنية ٧ - كرمها ويبيعها إذا كانت من ذهب أو فضة .

٧٣ - حكمه في تراب الصاغة و تراب المعادن .

( لا يحل يسع تراب الصاغة أصلاً بوجه من الوجوه ، وهو  
مغرور . وأما تراب المعادن ، فما كان منه معدن ذهب : فلا =



يسع

= يحل يعم البتة بوجه من الوجوه ، فلو كان الذهب الذي فيه مرثياً  
كله محطاً به : جاز يعم بما يجوز به يسع الذهب ، وما كان منه  
تراب معدن فضة : جاز يعم بدرام وبذهب ، نقداً وإلى أجل  
وإلى غير أجل ، وبالعرض نقداً ، وغاز السلم فيه ، وكذلك  
تراب سائر المعادن . ( ١٤٢٩ م ٤٠٤/٨ )

#### ٧٤ - يسع الروبوي بخلط منه وغيره .

( إن كان مع الذهب شيء غيره ، أي شيء كان من فضة  
أو غيرها ، بمزج به ، أو مضاف فيه ، أو مجموع إليه ، في  
دقائق أو غيرها : لم يحل يعمه ، مع ذلك الشيء ولا دونه ،  
بذهب أصلاً ، لا بأكثر من وزنه ولا بأقل ولا بمثله ، إلا حتى  
يخلص الذهب وحده خالصاً ، وكذلك إن كان مع الفضة شيء  
غيرها : لا يحل يعمها بفضة أصلاً ، حتى تخلص الفضة وحدها ،  
سواء في كل ماد كركنا : السيف المخلش ، والخاتم فيه الفضة ،  
والخاتمي فيه الفصوص ، أو الفضة المذهبة أو الدرام فيها  
خلط ما .

وكذلك إن كان في القمح شيء من غيره مخلوط به بقمح  
صافٍ أصلاً وكذلك القول في الشعير فيه شيء غيره ، فلا يحل  
يعمه بشعير مخضر ، وفي التمر يكون معه غيره : بتمر مخضر  
وكذلك القول في الملح يكون فيه أو معه شيء غيره : بملح  
صافٍ . وإنما هذا كله إذا ظهر أثر الخلط في شيء ما ذكرنا ،  
وأما ما لم يؤثر ولا ظهر له فيه عين ولا نظير أيضاً : فصكه  
حكم المحض . ( ١٤٨٨ م ٤٩٤/٨ )

سج ٧٥ - بيع الربوي بخلط من غيره .

( إن كان ذهب وشيء آخر غير الفضة معه أو مركباً فيه : جاز بيعه كما هو مع ما هو معه ودونه بالدرام بدأ بيد ، ولا يجوز نسيئة . وكذلك الفضة معها شيء آخر غير الذهب أو مركباً فيها أو هي فيه : جاز بيعها مع ما هي معه أو دونه بالدنانير بدأ بيد ، ولا يجوز نسيئة .

وكذلك القمح معه تمر أو ملح أو شيء آخر : فجائز بيعه مع الآخر أو دونه بشعير بدأ بيد ، ولا يجوز نسيئة . وكذلك الشعير معه تمر أو ملح أو غير ذلك : فجائز بيعه وما معه أو دونه بقمح نقداً لانيئة . وكذلك التمر معه شعير أو ملح أو غير ذلك : فجائز بيعه معه أو دونه بقمح نقداً لانيئة . وكذلك الملح معه قمح أو شعير أو غير ذلك : فجائز بيعه بالتمر نقداً لانيئة . ( ٨ / ٥٠٠ م ١٤٨٩ )

٧٦ - حكمه في المال الربوي الواحد .

( لا يحل أن يباع قمح بقمح إلا مثلاً بمثل ، كيلاً بكيل ، بدأ بيد ، عينا بعين ، ولا يحل أن يباع شعير بشعير إلا كذلك ، ولا يحل أن يباع تمر بتمر إلا كذلك ، ولا يحل أن يباع ملح بملح إلا كذلك ، وسواءً معد زيه أو ما ينمق منه من الماء ، كل ذلك لا يباع بعينه يعض إلا كما ذكرنا . وكذلك أصناف القمح فهي كلها قمح ، الأعلى والأدنى والأوسط سواءً فيما قلنا ، وكذلك أقسام الشعير ، وكذلك أقسام التمر .

فإن تأخر قبض أحد العيين فهو وبأحرام مفسوخ أبداً ، =

بيع

محكوم فيه بحكم القصب ، سواء فأخر طريقة عين أو أكثر ،  
والكثير والليل من كل ما ذكرنا سواء فيا وصفا ، ولا يحل  
شيء مما ذكرنا من نوعه وزنا يوزن ، ولا وزنا بكيل ، ولا  
جزافا يجزاف ، ولا جزافا بكيل ، ولا جزافا يوزن .

ومن الحلال المحض : بيع 'مدين' من تمر أحدهما جيد غاية  
والآخر رديء غاية : مدين من تمر أجود منها أو أدنى منها  
أو دون الجيد منها وفوق الرديء منها أو مثل أحدهما ، كل  
ذلك سواء ، وكل ذلك : جائز . وكذلك القول في دنانير  
بدنانير ، وفي دراهم بدرام ، وفي قح بقح ، وفي شعير بشعير ،  
وفي ملح بملح ( ٠ ٤٨٩/٨ م ١٤٨٣ و ٥١١/٨ م ١٤٩٨

## ٧٧ - كونه بين اثنين من الأصناف الربوية .

( بيع كل صنف من القمح أو الشعير أو التمر أو الملح  
بالأصناف الأخر ، متفاضلاً ومتائلاً وجزافاً ، وزناً وكيلاً  
وكيفاً شئت ، إذا كان بدأ بيد ، ولا يجوز في ذلك التأخير  
طريقة عين ، لا في بيع ولا في سلم ( ٠ ٤٨٩/٨ م ١٤٨٩

## ٧٨ - بيع الربوي بما يشتق منه وما في حكمه .

( جائز بيع القمح بدقيقه وسويقه ومججزه ، ودقيق القمح  
بدقيقه وسويقه ومججزه ، وسويقه بسويقه ومججزه ، ومججز القمح  
بمجزه ، متفاضلاً كل ذلك ومتائلاً وجزافاً ، والزيتون بالزيت  
والزيتون ، والزيت بالزيت ، والمغلب بالمغلب والمصير ومجمل  
المغلب ، والزبيب بالحل ، يبدأ بيد ، وأن يسلم كل ما ذكرنا =

بيع

= بعضه في بعض. وكذلك دقيق الشعير بالقمح والشعير بدقيق الشعير وبخبز، والتين بالتين، والزبيب بالزبيب، والأرز بالأرز، كيف شئت متاخلا ومثالا، ويُسَمَّى بعضه في بعض، ولا وبالبنية ولا حرام إلا في الأصناف الستة.

وفي الغنم بالزبيب كيلاً، ويحوز وزناً، كيف شئت. وفي الزرع القائم بالقمح كيلاً، فإن كان الزرع ليس قمحاً ولا شعيراً ولا سنبلًا: فقد جاز بيعه بالشعير كيلاً، وبكل شيء ماعدا القمح كيلاً، وكل شيء ماعدا ماورد به النص من السنة بالتمتع منه لاشتماعه في شيء منه، كاللبن بالبن، وبالخبز والسن.

١٢٩٣ م ٥٠٦/٨ و ١٢٩١ م ٥٠١/٨

٧٩ - المساومة والتواعد في بيع الأموال الربوية بعضها ببعض ( التواعد في بيع الذهب بالذهب أو بالفضة، وفي بيع الفضة بالفضة وسائر الأصناف الأربعة بعضها ببعض: جائز، تبايعاً بعد ذلك أو لم يتبايعا، لأن التواعد ليس بيعاً، وكذلك المساومة أيضاً: جائزة، تبايعاً أو لم يتبايعا. ) ٥١٣/٨ م ١٥٠١

٨٠ - حكمه في الماء.

( لايجل بيع الماء بوجه من الوجوه، لكن من باع حصته من عنصر الماء ومن جزئه مسمى منه، أو باع البئر كلها أو جزءاً مسمى منها، أو باع الساقية كلها أو الجزء المسمى منها: جاز ذلك، وكان الماء تبعاً له، ولا يملك أحد الماء الجاري إلا مادام في ساقيته أو نهره، فإذا غارقها: بطل ملكه عنه، وصار لمن صار في أرضه. )

بيع

= وهكذا ، فمن اضطر إلى ما له لقيه أو حاجته ، فالواجب :  
أن يعامل على سَوَته إليه أو على صَته عنده في إيفائه على سبيل  
الإجارة فقط ، وكذلك من كان معاشه من الماء ، فالواجب  
عليه : أن يعامل على صَته أو جلبه فقط ، ومن ملك بئراً بمجرى :  
فهو أحق بآلتها مادام محتاجاً إليه ، فإن فضل عنه ما لا يحتاج إليه  
لم يحل له منعه ممن يحتاج إليه ، ويجوز على بذله إليه ، ولا يحل له  
أخذ عوض عن الماء لا يبيع ولا يغيره ، وكذلك فضل النهر  
والساقية ولا يفرق . ( ٢٤٣/٨ م ١٣٥٩ م و ٦/٩ م ١٥١١ م )

## ٨١ - حكمه في الكلاء .

(بيع الكلاء : جائز في أرض ، وبعد قلمه ) ( ١٥٦٤ م ٥٤/٩ )

## ٨٢ - حكمه في التفصيل والسنبل .

(بيع التفصيل قبل أن يُسْتَبِيل : جائز ، والبايع أن ينطوع  
للمشتري بتركه ما شاء إلى أن يريعه ، أو إلى أن يحصده ، أو إلى  
أن يبيع بغير شرط ، وأما بيع التفصيل قبل أن يُسْتَبِيل على  
القطع : فجائز . فإذا سَبَّل الزرع : لم يحل بيعه أصلاً ، لا على  
القطع ولا على الترك إلا حتى يشتد ، فإذا اشتد : حل بيعه  
حينئذ ، فإن حصد السنبل وطبخاً : لم يحز بيعه أيضاً فإن كان إن  
ترك لم يبيع ، ولكن يفسد : جائز بيعه ، ولا يحل بيع جزء  
قائمة من التفصيل . ) ( ٤٠٤/٨ م ١٤٣٧ و ٤٠٦/٨ م ١٤٣٣  
و ٤٠٧/٨ م ١٤٣٤ )

## ٨٣ - أحكام القمح فيه خاصة .

بيع

( القمح بأي وجه ملكه من بيع أو غيره : لا يحل له بيعه حتى يقبضه بألا يحال بينه وبينه ، فإن كانت قد اشترى القمح خاصة جزأفاً : فلا يحل له بيعه حتى يقبضه كما ذكرنا ، وحتى يتقله ولا بد عن موضعه الذي هو فيه إلى مكان آخر قريب ملاصق أو بعيد . فإن كان اشترى القمح بكيل : لم يحل بيعه حتى يكتاله ، فإذا اكتاله : حل له بيعه وإن لم يتقله عن موضعه ، ولا يحل له تصديق البائع في كبله ، وحتى لو اكتاله البائع لنفسه بمحضرة وهو يراه ويشاهده ؛ ولا بد أن يكتاله المشتري لنفسه . وجائز له في كل ما ذكرنا : أن يهبه ، وأن يصدقه ، وأن يؤجر به ، وأن يعالج به ، وأن يتصدق به ، وأن يقرضه : قبل أن يكتاله ، وقبل أن يتقله ، جزأفاً اشتراه أو بكيل ، ليست هذه الأحكام في غير القمح أصلاً . ) ١٥٠٨ م ١٨/٥

## ٨٤ - حكمه في الزروع التي يوجد بعضها بعد وجود بعض .

( ويجوز بيع مظاهر من الخافي وإن كان صغيراً جداً ، ولا يحل بيع ما لم يظهر بعد من الخافي والباسين والثور وغير ذلك ، ولا الجزرة الثانية من القصيل ، فلو باعه الفتاة بأصولها ، والموز بأصوله ، وتطوع له بإبقاء كل ذلك في أرضه بنغير شرط : جاز ذلك ، فإذا ملك ما ابتاع كان له كل ما تولد فيه ، ولا يحل له اشتراط إبقاء ذلك في أرضه مدة "مسماة" أو غير مسماة . ) ٤٠٧/٨ م

١٢٣٤ ، ١٢٣٥ م

## ٨٥ - حكمه في التار مع أصولها أو بدلونها .

( من باع نخلة قد أثرت : فشرتها للبائع ، إلا أن يشترطها  
 المتابع ، والتأخير في النخل هو : أن يشق الطلع ويذوق فيه دقيق  
 الفحل ، وأما قبل الإبار فالطلع للمتابع ، ولا يجوز في ثمرة النخل  
 إلا الاشتراط فقط ، وأما البيع فلا ، حتى يصير زخراً ، فإذا  
 أزمى : جاز فيه الاشتراط مع الأصول ، وجاز فيها البيع مع  
 الأصول ودون الأصول ، وليس هذا الحكم إلا في النخل المأثور  
 وحده ، ولو ظهرت ثمرة النخل بغير إبار : لم يحل اشتراطها أصلاً .  
 وأما سائر التار ، فإن من باع الأصول وفيها ثمرة قد ظهرت  
 أو لم يبد صلاحها فالثمرة ضرورة ولا بد : للبائع ، لا يحل بيعها  
 لا مع الأصول ولا دونها ولا اشتراطها أصلاً . ولا يجوز لشري  
 الأصول أن يلزم البائع قلع الثمرة أصلاً إلا حتى يبدو صلاحها ،  
 فإذا بدا صلاحها فله أن يلزمه أخذ ما يمكن النفع فيه بوجه ما من  
 الوجود ، ولا يلزمه أخذ ما لا يمكن الانتفاع به بوجه من الوجود ،  
 وأما بعد ظهور الطيب في ثمرة النخل ، فإنه يجوز فيها الاشتراط  
 إن بيعت الأصول ، ويجوز فيها البيع مع الأصول ودونها .

ومن باع أصول نخل وفيها ثمرة قد أثرت : فله شري أن  
 يشترط جميعها إن شاء أو نصفها أو ثلثها أو جزءاً كذلك سمي  
 'مشاعاً' في جميعها أو شيئاً منها معيناً .

ومن باع نخلة أو نخلتين وفيها ثمر قد أثرت : لم يميز للمتابع  
 اشتراط ثمرتها أصلاً ، ولا يجوز ذلك إلا في ثلاثة فصاعداً ، ومن  
 باع حصة له مشاعة في نخل ، فإن كان يقع له في حصته منها ، لو =

= قسمت، ثلاث "تخيلات فصاعداً: جاز للبتاع اشتراطُ الشرة،  
والا فلا، والشرة في كل ما قلنا للبتاع . ( ١٤٢٤/٨ - ١٤٢٦  
م ١٤٥٠ - ١٤٥٣

## ٨٦ - حكمه في أنواع من الثمار في بستان .

( إن كان في حائط أنواع من الثمار ، من الكثير والفتح  
والخوخ وسائر الثمار ، فظهر صلاح شيء منها من صنف دون  
سائر أصنافه : جاز بيع كل ما ظهر من أصناف ثمار ذلك الحائط ،  
وإن كان لم يرب بعد ، إذا بيع كل ذلك صفقة واحدة .  
فإن أراد بيعه صفقتين لم يميز بيع ما لم يرب فيه شيء من الصلاح .  
وإن كان بدا صلاح ذلك الصنف بعد ، حاشا ثمر النخل والعنب  
فقط ، فإنه لا يجوز بيع شيء منه لا وحده ولا مع غيره إلا  
حتى يزهي ثمر النخل ، ويبدأ سواد العنب أو طيبه . )  
١٤٧/٨ م ١٤٧٠

## ٨٧ - حكمه في ثمر النخل .

( لا يحل بيع شيء من ثمر النخل ، من البلح والبُسْر والزهُو  
والمنكت والحلقان والمعو والمعد والتغد والرطب ، بعضه ببعض  
من صنفه أو من صنف آخر منه ، ولا بالثمر ، لا مماثلاً ولا  
متفاضلاً ، لا تقدأ ولا نبيته لا في رؤوس النخل ولا موضوعاً  
في الأرض .

ويجوز بيع الزهُو والرطب بكل شيء يحل بيعه ، حاشا  
ما ذكرناه ، تقدأ وبالدرهم والدنانير ، تقدأ ونبيته ، حاشا =



يسع

= العرايا في الرطب وحده ، ومعناها : أن يأتي أوقات الرطب ويكون قوم يريدون ابتياع الرطب للأكل ، فائيسع لهم أن يتناعوا رطباً في رؤوس النخل بخرصها تقرأ فيها دون نخة أوسق ، يدفع التمر إلى صاحب الرطب ولا بد ، ولا يحل بتأخير ولا في نخة أوسق فصاعداً ، ولا يأكل من خرصها تقرأ ولا بأكثر ، فإن وقع بما قلنا أنه لا يجوز : فيسع أبداً وتضمن ضمان النصب .  
فمن ابتاع كذلك رطباً للأكل ، ثم مات فروث عنه ، أو مرض أو استغنى عن أكلها ، إلا أنه حين اشتراها كانت نيشة أكلها بلا شك : فقد ملك الرطب ملكاً صحيحاً ، يفعل فيه ما شاء من يسع أو غيره ، ولا يجوز حكم العرايا المذكور في شيء من النار غير ثمار النخل كما ذكرنا . ( ٤٥٩/٨ م ١٤٧٣ و ٤٦٥/٨ ، ١٤٧٤ ، ١٤٧٥ )

## ٨٨ - حكمه في غير ثمر النخل .

( لا يجوز يسع شيء من الثمار سوى ثمر النخل بخرصها أصلاً ، لا في رؤوس النخل ولا مجموعة في الأرض أصلاً . ولا يحل أن يباع النصب بالزيب كيلاً ، لا مجموعاً ولا في عوده . ولا يسع الزرع بالحنطة . فإن كان ثمر ما عدا ثمر النخل : جاز أن يباع يبابس ورطب ، من صفه ومن غير صفه ، بأكثر منه وبأقل ومثله ، وأن يسلم في جنه وغير جنه ، ما لم يكن بخرصه كما ذكرنا ، وما لم يكن زيباً كيلاً بنصب . ) ( ٤٦٥/٨ م ١٤٧٥ ، ١٤٧٦ )

بيع ٨٩ - إيجاب البائع على قلع ثمرته أو نباته .

( لا يجوز لشعري الأصول أن يأخذ البائع بقطع ثمرته قبل أن يمكنه الانتفاع بها ، وكذلك القول فيمن باع أرضاً وفيها بذور له وتوى ، ولم يبيع البذر ولا الثوى ، فليس لشعري الأرض أخذه بقطع ذلك ، إلا حتى يصير النبات في أول حدود الانتفاع به في وجهه ما ، فليس له حينئذ أن يغل أرض غيره ولا شجرة غيره بمتاعه بغير إذن صاحب الأصل . ) ١٢٩/٨ ،

١٢٥٠ م ٤٢٥

ر : ٨٥ - حكمه في الثمر مع أصولها أو بدونها .

٩٠ - حكم بيع الزكاة .

( من أعطى زكاة ماله من وجبت له من أهلها ، أو دفعها إلى المصدق الأمور بقضها ، فباعها من قبض حقه فيها أو من له قبضها ، نظراً لأهلها : فجاز له الذي أعطاهما أن يشتريها ، ولا يجوز له ذلك قبل أن يدفعها ، وأما بعد أن يؤديها إلى أهلها فإن الله تعالى قال : وأحل الله البيع ) ١٠٦/١ م ٦٩٩

٩١ - حكم بيع الدين .

( لا يحل بيع دين بكونه لإنسان على غيره ، لا بتقديراً ولا بدينين ، ولا بدين ولا بعرض ، كان بينية أو مقرراً به أو لم يكن ، كل ذلك باطل . ووجه العمل في ذلك لمن أراد الحلال : أن يتناع في ذمته من شاء ما شاء ما يجوز بيعه ، ثم

يسع = إذا تمَّ البيعُ بالترقُّ أو التخيُّر ، ثمَّ بحيله بالنسبة إلى الذي له  
عنده الدين ، فهو أحسنُّ . ( ٦/٩ م ١٥١٠ )

٩٢ - يسع القنية للديمي .

( لا يجوز يسع ما غنمه المسلمون من دوا الحرب لأهل  
الذمة ، لأنهم رقيق ولا من غنمه . ) ( ٢٩/٩ م ١٥٤١ )

٩٣ - حكمه في الأضحية .

( لا يحل للضحي أن يبيع من أضحيته بعد أن يضعي بها  
شئاً ، ولا أن يبتاع به شيئاً أصلاً ، وكل ما وقع من هذا :  
'فسخ أبدأ' . فمن ملك من ذلك شيئاً بهية أو صدقة أو ميراث :  
فله بيعه حينئذ إن شاء . ) ( ٣٨٥/٧ م ٩٨٥ )

٩٤ - حكمه في البُصْرَاة .

( من اشترى بُصْرَاةً ، وهي ما كانت 'يُحلب' من إناث  
الحيوان ، وهو يظنها لبوناً ، فوجدها قد وُبط ضرعها حتى  
اجتمع اللبنُ ، فلما حلبها انتضخ له الأمر : فله الخيار ثلاثة أيام ،  
فإن شاء أمسك ولا شيء له ، وإن شاء ودعا وردة معها صاعاً  
من تمر ولا بد ، سواء كانت البُصْرَاة واحدة أو اثنتين أو أكثر ،  
لا يرد في كل ذلك إلا صاعاً واحداً من تمر . ) ( ٦٦/٩ م ١٥٧١ )

٩٥ - حكم يسع الصور .

( لا يحل يسع الصور ، إلا لِعَمَبِ الصبا يقطع ، فإن اتخذها =

يـ = لمن : حلالٌ حينئذٍ . ( ٢٥/٩ م ١٥٣٧ )

ر : ٩٦ - حكم يـع آلات اللهو .

٩٦ - حكم يـع آلات اللهو .

( يـع الشطرنج والزامير والميدان والمآزف والطناوير :  
حلالٌ كله ، ومن كسر شيئاً من ذلك خَسِنَتْه ، إلا أن يكون  
مودةً مصورةً فلا ضمان على كلبها . وكذلك يـعُ الغنيمات  
وابتياعهن . ولا يحل يـع الفرد . ) ( ٢٤/٩ م ١٥٣٢ و ٥٥/٩ م  
١٥٦٥ )

٩٧ - حكم يـع الحروب .

( ابتياع الحروب : جائز . ) ( ٣١/٩ م ١٥٤٧ )

ر : ١١٩ - حكم الـيـع إذا كان وسيلة إلى معصية .

٩٨ - حكم يـع الشيء المتأجر .

( يـع الشيء المتأجر من الدار أو المبد أو الدابة أو غير ذلك ،  
' يبطل عقد الإجارة فيما بقي من المدة خاصة ' ، قل أو كثر . )  
( ١٨٤/٨ م ١٢٩١ )

٩٩ - حكمه في عقار لا طريق إليه .

( لا يجوز يـعُ داراً أو بيتاً أو أرضاً لا طريق إليها ، فلو كان  
كل ذلك متصلاً بالمشترى : جاز ذلك الـيـع . ) ( ٢٠/٩ م ١٥٢٥ )

بيع ١٠٠ - بيع المثلو .

( لا يحل بيع المراء أصلاً ، كن باع ما على سقفه وجدوانه  
لبناء على ذلك ، فهذا : باطل مردود ، ولا يحل أن يملك أحد  
شيئاً ويملك غيره المثلو الذي عليه . ) ١٩/٩ م ١٥٢١

١٠١ - توابع الطوار الداخلة فيه .

( من اشترى أرضاً ، فهي له بكل ما فيها من بناء قائم أو  
شجر ثابت ، وكذلك من اشترى داراً ، فبناؤها كله له ،  
وكل ما يكون مركباً فيها من باب أو درج أو غير ذلك . )  
١١٥/٩ م ١٦٢٤

١٠٢ - توابع الطوار غير الداخلة فيه

( من اشترى أرضاً ، فهي له بكل ما فيها من بناء قائم أو  
شجر ثابت ، وكذلك كل من اشترى داراً فبناؤها كله له ،  
وكل ما كان مركباً فيها من باب أو درج أو غير ذلك ، ولا  
يكون له ما كان موضوعاً فيها غير مبني ، كالأبواب والمسلم  
ودرج وآجر ودرج وخشب وغير ذلك . ولا يكون له  
الزروع الذي يقطع ولا ينبت ، بل هو لبائعه . ) ٨٢/٩ م  
١٥٩٢ و ١١٥/٩ م ١٦٢٤

١٠٣ - حكمة في دور مسكة .

( بيع دور مسكة وابتاعها : حلال . ) ٥٢/٩ م ١٥٥٩

## يسع ١٠٤ - حكمه في المعتدين .

(من ملك معتدياً : جاز له يمه ، فإن كان معتدياً ذهب : لم يجز يمه بذهب ، وهو جاز بالفضة بدأ يدير ، وبغير الفضة ، تبدأ وإلى أجل وحالاً في الذمة ، فإن كان معتدياً فضة : جاز يمه بفضة أو بذهب تبدأ أو في الذمة وإلى أجل .) ٥٤/٩ م ١٥٦٣

## ١٠٥ - حكمه في المصنف والكتب .

(بيع المصنف : جائز ، وكذلك جميع كتب العلوم عريشاً وعجيشاً .) ٤٤/٩ م ١٥٥٧

## ١٠٦ - حكمه في التدبير وخفيته .

(بيع التدبير والمديرة : حلال ، لغیر ضرورة ولغير دين ، لا كراهة في شيء من ذلك ، ويبطل التدبير بالبيع ، كما يبطل الوصية ببيع الموصى بعته ، ولا يحل بيع خدمة التدبير .) ٢١/٩ م ١٥٣٥ و ٣٥/٩ م ١٥٥١

## ١٠٧ - حكمه في ولد المدبرة والمكاتبه وأم الولد .

(بيع ولد المدبرة من غير سيدها ، حلت به قبل التدبير أو بعده : حلال ، وبيع ما ولدت المكاتبه قبل أن تكاتب أو بعد أن كوتبت ما لم تؤد شيئاً من كتابتها : حلال . وبيع ولد أم الولد من غير سيده قبل أن تكون أم ولد ، حلال : =

يسع = هذا كله ، وإذا ما ولدت أم الولد من غير سيدها بعد أن  
 عارت أم ولد : فحرام بيعه ، وعكسه كحكم أمه .  
 ٢٩/٩ م ١٥٥٢

# ١٠٨ - إيقاعه على المكاتب وكتابته .

( يبيع المكاتب إن كان قبل أن يؤدي شيئاً من كتابته :  
 جائز ، وتبطل الكتابة بذلك ، فإن أدى منها شيئاً : حرم  
 بيعه ما قبل منه ما أدى ، وجاز بيع ما قبل منه ما لم يؤدي ،  
 وبطلت الكتابة فيما يبيع منه ، وبقي ما قبل منه ما أدى :  
 حراً . ولا يجل يبيع كتابة المكاتب . )  
 ٢٤/٩ م ١٥٥٥ و ٣٢/٩ م ١٥٥٠

# ١٠٩ - إيقاعه على المعتق المؤجل والمضاف والموصى به .

( يبيع المعتق إلى أجل أو بصفة : حلال ما لم يجب له المعتق  
 بحلول تلك الصفة ، كمن قال لعبد : أنت حر غداً ، فله بيعه  
 ما لم يصبح الغد ، أو كمن قال له : أنت حر إذا أفاق مريض ، فله  
 بيعه ما لم يفتق مريضه . ويبيع الموصى بعته : حلال ، وتبطل  
 الوصية . )  
 ٣٥/٩ م ١٥٥١ و ٤٠/٩ م ١٥٥٣

# ١١٠ - بيع الحرة وأم الولد .

( لا يجل يبيع الحر ، ومن حلت له الحرية فلا تبطل عليه ،  
 ولا ممن تناسل منه ، بوجه من الوجوه . ولا يجل يبيع أمة  
 حلت من سيدها . )  
 ١٧/٩ م ١٥١٩ و ١٨/٩ م ١٥٢٠ و ٢١٧/٩ م ١٦٨٣

يسع ١١١ - يسع الولا .

( لايجل يسع الولا . ) ١٥٢٧ م ٢١/٩

١١٢ - حكم ملكية مال للوفيق المبيع .

( من ابتاع عبداً أو أمة لها مال : فمالها للبائع ، إلا أن يشترطه المبتاع ، ولا حصة له من الثمن . ولا له حكم البيع أصلاً ، فإن كان في مال العبد أو الأمة ذهبٌ كثير أو قليل ، وقد ابتاع الأمة أو العبد بذهبٍ أقل من ذلك الذهب أو مثله أو أكثر ، تقدأ أو حالاً في الذمة أو إلى أجل : جاز كل ذلك ، وكذلك إن كان فيه فضة ، ولا فرق . ) ١٤٤٧ م ٤٢٢/٨

١١٣ - حكمه مع الحريرتين .

( وإن كان التجار المسلمون إذا دخلوا أرض الحرب أخذوا بها وجرت عليهم أحكام الكفار ، فالتجارة إلى أرض الحرب : حرام ، ويمنعون من ذلك وإلا فنكرمها فقط . والبيع من أهل دار الحرب : جائز ، إلا ما يتقوون به على المسلمين ، من دواب أو سلاح أو حديد أو غير ذلك ، فلا يجل يسع شيء من ذلك منهم أصلاً . وما ابتاعه المسلم من أهل الحرب عندم فهو ابتاع صحيح ، ما لم يكن لسلم أو ذمي . ) ٩٣٩ م ٣٠٩/٧ و ١٥٦٨ م ٦٥/٩

١١٤ - حكمه في المعلوم .

( لايجل يسع فراخ العمام في البرج مدة مساة ، كمنة



بيع = أو ستة أشهر أو نحو ذلك ، لأنه بيع 'مالم 'يُخلَقْ ، وبيع 'غرو . ( ٤٥٨/٨ م ١٤٧١ )

١١٥ - حكمه في المانعات التي لا تنسبها للتجاسات .

( لا يجوز بيع 'السن المانع يقع فيه الفأر حياً أو ميتاً ، فإن كان جامداً ، أو وقع فيه ميتة 'غير الفأر ، أو نجاسة 'لم 'تُقبَلْ لوته ولا طعمته ولا ريحه ، أو وقع الفأر الميت أو الحي أو أي نجاسة أو أي ميتة كانت في مانع غير السن فلم 'تُقبَلْ طعماً ولا لوناً ولا ريحاً ، فيعنه : حلالٌ ، وأكله حلالٌ . فإن تغير طعمه أو لونه أو ريحه : جاز بيعه أيضاً ) ( ١٥٣٦ م ٢٥/٩ )

١١٦ - حكم بيع جزء الآدمي والعذرة .

( بيع 'ألبان النساء : جائزٌ . وكذلك الشعور . وبيع 'العذرة والزيتل للزيتل وبيع 'البول للصياغ : جائزٌ . ) ( ١٥٢٥ م ٣١/٩ )

١١٧ - حكم بيع جلد الميتة وعظامها .

( بيع جلود الميتات كلها : حلالٌ إذا دُبغت ، وكذلك جلد الخنزير ، وأما شعره وعظمه : فلا ، ولا يحل بيع 'عظام الميتة أصلاً . ) ( ١٥٤٩ م ٣٢/٩ )

١١٨ - حكم المبيع المتضمن حراماً .

( كل صفقة جمعت حراماً وحلالاً فهي : باطلٌ كلها لا يصح منها شيء ، مثل أن يكون بعض 'المبيع مفصوياً ، أو

بيع = لا يجل ملكه ، أو عتداً فاسداً ، وسواء كان أقل الصفة أو أكثرها أو ألقاها أو أعلما أو أوسطها . ( ١٦/٩ م ١٥١٨ )

### ١١٩ - حكم البيع إذا كان وسيلة إلى معصية .

( لا يجل بيع شيء من يوقن أنه يعصي الله به أو فيه ، وهو مفسوخ أبداً ، كبيع كل شيء يُنبذ أو يعصر من يوقن أنه يفسد خمرأ ، و كبيع الدرام الرديئة من يوقن أنه بدلس بها ، وبيع السلاح أو الخيل من يوقن أنه يعدوها على المسلمين ، وبيع الخمر من يوقن أنه يلبسها ، وهكذا في كل شيء . )  
٢٢٩٤ م ٣٧٢/١١ و ١٥٤٢ م ٢٩/٩

### ١٢٠ - حكم المحرمات فيه .

( لا يجل بيع الخمر ، لا لزمن ولا لكافر ، ولا بيع الخنازير كذلك ولا شعورها ولا شيء منها ، ولا بيع صليب ولا صنم ، ولا مينة ، ولا دم إلا الملك وحده ، فهو : حلال بيعه وملكه . فمن باع من المحرم الذي ذكرنا شيئاً : فبيعه أبداً . ولا يجل بيع النثراد ) ( ٨/٩ م ١٥١٢ و ٢٤/٩ م ١٥٣٢ )

### ١٢١ - حكمه في الكلب والحر .

( ولا يجل بيع كلب أصلاً ، لا كلب صيد ولا كلب ماشية ولا غيرها ، فإن أخطر إليه ولم يجد من يطميه إياه ، فله ابتاعه ، وهو حلال للشترى حرام على البائع يتبرع منه الشئ متى قدر عليه ، كالرشوة في دفع الظلم وفداء الأسير ومصانعة

بيع = الظالم. ولا يحل بيع 'الموت'، فمن اضطر إليه لأذى النار، فواجب على من عنده منها فضل عن حاجته أن يعطيه منها ما يدفع الله تعالى به الضرر، كما قلنا فيمن اضطر إلى الكلب، ولا فرق ( ٤٧٨/٧ م ١٠٩٧ و ٩/٩ م ١٥١٣ و ١٣/٩ م ١٥١٤ )

## ١٢٢ - حكمه في صفار الحيوان والبيض المحضونة .

( جائز : بيع المتعار من جميع الحيوان حين تولد ، ويحين كلامها على تركها مع الأمهات إلى أن تعيش دونها عيشاً لا ضرر فيه عليها . وكذلك يجوز بيع البيض المحضونة ، ويجوز كلامها على تركها إلى أن تفرج وتنفي عن الأمهات . )  
٤٥٨/٨ م ١٤٧٢

## ١٢٣ - تحقيق الانتفاع بالحيوان لجواز بيعه .

( لا يحل بيع الحيوان إلا لمنفعة ، إما لأكل ، وإما لركوب ، وإما لصيد ، وإما لدواء . فإن كان لا منفعة فيه شيء من ذلك : لم يحل بيعه ولا ملكه ، فإن كان فيه منفعة شيء مما ذكرنا أو لغيره : جاز بيعه . )  
٢٣/٩ م ١٥٣٠

## ١٢٤ - بيع اللحم باللحم والحيوان .

( جائز بيع اللحم بالحيوان ، من نوع واحد كذا أو من نوعين ، وكذلك يجوز بيع اللحم باللحم ، من نوع واحد أو من نوعين ، متفاضلاً ومتاثلاً ، وجائز : تسليم اللحم في اللحم كذلك ، وتسليم الحيوان في اللحم . )  
٥١٥/٨ م ١٥٠٧

سج ١٢٥ - حكمه فيما لا يؤكل لحمه .

( وكل ما حرّم أكل لحمه : فمحرّم بيعه ولبسه ، لأنه بعضه ،  
إلا ألبان النساء فهي حلال . وبيع النحل ودود الحرير والضب  
والضبع : جائز حسن ، أما النحل ودود الحرير فلها منفعة  
ظاهرة ، وهما مملوكان . وأما الضب والضبع فحلال أكلها .  
ولا يجل من الحمار إلا ما أحله النص من ملكه وبيعه وابتاعه  
وركوبه فقط . ) ٤١٠/٧ م ٩٩٦ ، ٩٩٧ و ٣١/٩ م ١٥٤٦  
ر : ١١٦ - حكم بيع جزء الأدمي والمذرة .

١٢٠ - حكمه في المحرمات .

١٢١ - حكمه في الكلب والحرة .

١٢٦ - شرط البراءة فيه من العيب أو عدم الرد به .

( لا يجوز البيع بالبراءة من كل عيب . ولا على أن لا يقوم  
على عيب ، والبيع هكذا : فاسد مفسوخ أبداً . فإن باع  
وسكت ولم يبرأ من عيب أصلاً ، ولا شرط سلامة ، فهو بيع  
صحيح ، إن وجد العيب فالخيار لو أجده في ردّه أو إمساكه ،  
وإلا فالبيع لازم . ومن اشترى سلعة على السلامة من العيوب ،  
فوجد بها عيباً فهي صفقة مفسوخة كلها ، لا خيار له في إمساكها ،  
إلا بأن يحدد فيها بيعاً . ) ٤١/٩ م ١٥٥٦ و ٦٥/٩ م ١٥٦٩  
و ٦٥/٩ م ١٥٧٠  
ر : ٤٩ - العيب فيه .

١٢٧ - تعيب المبيع أو هلاكه إثر تمام البيع .

( كل بيع صحيح وثمّ هناك المبيع إثر تمام البيع فصيته من المتابع ، ولا رجوع له على البائع ، وكذلك كل ما تعرض فيه من بيع أو نقص ، سواء في كل ذلك ، كان المبيع غائباً أو حاضراً ، أو كان عبداً أو أمة فجنّ أو برص أو جذرم إثر تمام البيع فما بعد ذلك ، أو كان غرقاً قد حلّ يبعه فأجبع كله أو اكثروه أو أقله ، فكل ذلك من المتابع ، ولا رجوع له على البائع بشه . ) ٣٧٩/٨ م ١٤٢١

١٢٨ - العيب الموجب الرد

( العيب الذي يجب به الرد هو ما حطّ من الثمن الذي اشترى به أو باع به ما لا يفتان الناس بثله . فإن كان اشترى الشيء بشن هو قبضته معيباً ، أو باعه بشن هو قبضته معيباً ، وهو لا يدري العيب ، ثم وجد العيب : فلا رد ، لأنه لم يجد عيباً . فلو كان قد اشترى بشن ثم اطلع على عيب كان يحط من الثمن حين اشتراؤه ، إلا أنه قد غلا حتى صار لا يحط من الثمن الذي اشتراه شيئاً ، أو زال العيب قبل أن يعلم به أو بعد أن علم به : فله الرد في كل ذلك . ومن اشترى شيئاً فوجد في محله عيباً ، كبيض أو قثاء أو قرع أو خشب أو غير ذلك : فله الرد والإمساك ، سواء كانت مما يمكن التوصل الى معرفته أو مما لا يمكن إلا بكسره أو شقه . ) ٧١/٩ م ١٥٧٦ ، ١٥٧٧ و ٧٣/٩ م ١٥٨٦

سج ١٢٩ - تراخي المشتري في رد الميب .

( من اطلع فيما اشترى على عيب يجب به الرد : فله أن يردّه ساعة يجد العيب ، وله أن يمكّم يردّه متى شاء ، طال ذلك الأمد ام قرّب . ) ٧٢/٩ م ١٥٨٥

١٣٠ - حق الرد مع الانتفاع بالميب ، ومعافاة ازالة العيب ، وعرضه على البيع .

( من اشترى جارية أو دابة أو ثوباً أو داراً أو غير ذلك ، فوطئ الجارية ، أو افترضها لمات بكرة ، أو زوجها فحبلت أو لم تحبل ، أو ليس الثوب ، وأنقض الدابة ، وسكن الدار ، واستعمل ما اشترى واستقله ، وطال استعماله المذكور أو قلّ ، ثم وجد عيباً : فله الرد ، كما ذكرنا أو الإمساك ، ولا يردّ مع ذلك شيئاً من أجل استعماله . ولا يقطع ما وجب له من الرد نصرفه بعد علمه بالميب ، بالوطء والاستخدام والركوب واللباس والسكنى ، ولا معافاة ازالة العيب ، ولا عرضه لايه على أهل العلم بذلك الميب ، ولا تعريضه ذلك الشيء للبيع ) ٧٢/٩ م ١٥٨٤ و ٧٤/٩ م ١٥٩٠

١٣١ - حق الرد للميب ولو عوّضت له عيوب حادثة .

( من اشترى سلعة فوجد بها عيباً ، وقد كان حدث عنده عيب من قبّل الله تعالى ، أو من فعله ، أو من قبّل غيره : فله الرد أو الإمساك ، ولا يرد من أجل ما حدث عنده شيئاً ، ولا من أجل ما أحدث هو فيه شيئاً . ومن اشترى جارية أو دابة أو ثوباً أو داراً أو غير ذلك ، =

بيع

= فوطه الجارية أو اقتضها أو زوجها فمك أو لم تحمل، أو لبس الثوب، وأنقض الدابة، وسكن الدار، واستعمل ما اشترى واستقله، وطال استعماله المذكور أو قل، ثم وجد عيباً، فله الرد أو الإمساك، ولا يرد مع ذلك شيئاً من أجل استعماله.

ولا يُسقط ما يجب له من الرد تصرفه بعد علمه بالعيب، بالوطء والاستخدام والركوب واللباس والسكن، ولا معاقبة إزالة العيب، ولا عرضه على أهل العلم بذلك العيب، ولا تبرؤ المبيع.

ومن اشترى شيئاً فوجد في عهده عيباً، كعيب أو قلة أو قرع أو خشب أو غير ذلك: فله الرد أو الإمساك، سواء كان بما يمكن التوصل إلى معرفته أو بما لا يمكن إلا بكسره أو شقه ( ٧٢/١ - ٧٣ م ١٥٨٣ - ١٥٨٦ -

١٣٢ - العيب في بعض ما يتبع من المبيع،

( وأما اللعة التي تتبع فيوجد بيعها عيباً، فلما أن يرد الجميع، ولما أن يمك الجميع ) ( ٧٦/١ م ١٥٩٠

١٣٣ - عدم سقوط حق رد المبيع بالتقادم.

( من اطعم فياً اشترى على عيب يجب به الرد: فله أن يرد ساعة يجد العيب، وله أن يمك ثم يرد متى شاء، ولا يسقط ما رجب له من الرد إلا أحد خمسة أوجه: فلفه بالرضى بالإمساك أو خروجه كله أو بعضه عن ملكه، أو إيلاد الأمة، أو مرقه، أو ذهاب عين الشيء أو بعضه بموت أو غيره. ) ( ٧٣/١ م ١٥٨٥

١٣٤ - مستطات الرد بالعيب .

( لا يسقط ما وجب من الرد بالعيب إلا أحد خمسة أوجه :  
نطقه بالرضى بإمساكه ، خروجه كله أو بعضه عن ملكه ، إيلاد  
الأمه ، موته ، ذهاب عين الشيء أو بعضه بموت أو غيره . )

١٥٨٥ م ٧٣/٩

١٣٥ - التنازع في حدوث العيب أو قدمه .

( إن لم يُعرف هل العيب حادث أم كان قبل البيع :  
فليس على المردود عليه إلا البيع ، والله ما بعته إياه وأنا  
أدري فيه هذا العيب ، ويبرأ إلا أن تقوم بينةٌ عدل بأن هذا  
العيب أقدم من أمد التبايع ، فيرد . ) ١٥٨٠ م ٧٣/٩

١٣٦ - حق الرد إذا حدث عيب جديد إلى عيب قديم لدى المشتري .

( من اشترى سلعة ، فوجد بها عيباً ، وقد كان حدثت عنده  
فيها عيب من قبل الله ، أو من فعل غيره : فله الرد أو الإمساك ،  
ولا يرد من أجل ما حدث عنده شيئاً ، ولا من أجل ما أحدث  
هو فيه شيئاً . ) ١٥٨٣ م ٧/٢٩

١٣٧ - التنازع في عيب أو وداعة أحد البديلين .

( من قال لمأمله : هذه دراهمك أو دنانيرك وجدت فيها  
هذا الردي ، أو قال المشتري : هذه سلعتك وجدت فيها عيباً ،  
فقال الآخر : ما أميئتها ولا أدري أنها دراهمي أو دنانيري أو  
سلمتي أم لا ؟ فإن كانت الذي يذكر وجود العيب والردي بينهما =



سج = بأنها تلك : قضي له ، والا فملى الذي يقول لا ادري اليسين  
 بالله تعالى ما ادري ما تقول ، ويرأ . فإن كانت السلعة والنش  
 بيد المشتري فالقول قوله مع مئنه . ( ٧٤/٩ م ١٥٨٩ )

### ١٣٨ - اختلاف حكمه باختلاف المييب الميئين بالريق

( من اشترى عبداً أو أمة ، فبيئن له ببيع الإباق أو  
 الصرع فرضيه : فقد لزمه ، ولا رجوع له بشيء ، عرّف مدة  
 الإباق وصفة الصرع أو لم يبيئن له ذلك ، فلو قتل له الأمر ،  
 فوجد خلاف ما يبيئن له : بطلت الصفقة . ولو وجد زيادة على  
 ما يبيئن له : فله الخيار في رد أو إمساك ) ( ٧٣/٩ م ١٥٨٧ )

### ١٣٩ - تخيير المشتري في رد كل أو بعض المييب عند تعدد البائعين .

( من اشترى من اثنين فأكثر سلعة واحدة ، صفقة واحدة ،  
 فوجد عيباً : فله أن يرد حصة من شاء ، ويتسك بحصة من شاء ،  
 وله أن يرد الجميع إن شاء أو يمسك الكل كذلك . وكذلك لو  
 استعت حصة أحدهم : لم ينسخ العقد في حصة الآخر ، لأن  
 يبيع كل واحد منها أو منهم حصته هو عقد غير عقد الآخر .  
 ولو اشترى اثنان فصاعداً سلعة من واحد فوجدوا عيباً : فأياها  
 شاء أن يرد وده ، وأيها شاء أن يمسك أمسك . ( ٧٢/٩ م ١٥٨١ )  
 و ٧٢/٩ م ١٥٨٢ )

١٤٠ - تخيير المشتري في رد حصته من المييب المشترك لبايع .  
 ( لو اشترى اثنان فصاعداً سلعة من واحد ، فوجدوا عيباً : سج

يسع

= قابها شاء أن يرد "رد"، وأبيها شاء أن يملك أمك، وكذلك  
لو استحق "التمن الذي دفعه أحدهما وكان بعينه فإنه ينفخ،  
ولا ينفخ بذلك عقد الآخر في حقه. ( ١٥٨٢ م ٧٢/٩

١٤١ - حكم الرد بالخيار أو العيب إذا مات أحد المتبايعين .

( إن مات الذي له الرد قبل أن يلفظ بالرد وبأنه لا يرضى :  
فقد لزم الصفة "ورثته"، لأن الخيار لا يورث . فإن مات  
الذي يجب عليه الرد كان لواجد العيب أن يرد العيب على  
الورثة، لأن له الرضى أو الرد فلا يبطئه موت "الفاين" . ( ١٥٧٤ م ٧١/٩

١٤٢ - فوات المبيع بموت أو عتق أو إيلاد أو تلف .

( إن فات المبيع بموت أو عتق أو إيلاد أو تلف :  
فللشترى أو البائع الرجوع بقيمة المبيع ، ولا سبيل إلى رد  
الصفة ، فالواجب "الرجوع" بما لم يرض بيده من ماله ، وكذلك  
من "تخمين" في بيعه فإنه يرجع بقيمة العين ولا بد . وكذلك من  
اشترى زوبعة فزوعها فلم تقب ، فإنه يرجع بما بين قيمتها كما  
هي ودينه وبين قيمتها ثابتة ، فإن كان اشتراها على أنها ثابتة :  
فالصفة فاسدة ، ويرد مثلها أو قيمتها إن لم توجد ، ويرجع بالتمن  
كله . فإن باعه فرد عليه : لم يكن له أن يرد هو ، لكن يرجع  
بقيمة المبيع فقط . ( ١٥٧٢ م ٧٠/٩ و ١٥٧٣ م ٧١/٩

١٤٣ - حق الرجوع بقيمة المبيع .

( إن فات المبيع بموت أو بيع أو عتق أو إيلاد أو تلف : =

يسع = فلهشري أو البائع الرجوع بقية العيب . ٧٠/١ م ١٥٧٢  
و ٧١/١ م ١٥٧٣

١٤٤ - ظهور عيب أحد البديلين أو استحقاقه وهما من الفضة أو الذهب .

( من باع ذهباً بذهب يماً حلالاً ، أو فضةً بفضة كذلك  
أو فضة بذهب كذلك ، مكوكاً بثله أو مصوغين ، أو  
مصوغاً بمكوك ، أو تبراً أو مُتَكَرِراً ، فوجد أحدهما بما اشترى  
من ذلك عيباً قبل أن يتفرقا بأبدانها وقبل أن يختير أحدهما الآخر :  
فهو بالخيار ، إن شاء فسخ البيع ، وإن شاء استبدل .

فإن وجد العيب بعد التفرق بالأبدان ، أو بعد التخيير  
واختيار الخير تمام البيع ، فإن كان العيب من خلطه وجده من  
غير ما اشترى لكن كفضة أو صفر في ذهب ، أو صفر أو غيره  
في فضة : فالصفقة كلها مفسوخة مردودة ، وكذلك لو استحق  
بعض ما اشترى أقله أو أكثره ، أو لو تأخر قبض شيء ما  
تأيماً قل أو كثر : فهو فاسد . وكل عقد اختلط الحرام فيه  
بالحلال فهو عقد فاسد .

فإن كان العيب في نفس ما اشترى ، ككثرة ، أو كان  
الذهب قاصصاً للقيمة بطبيعته أو الفضة كذلك ، فإن كان اشترط  
السلامة فالصفقة كلها مفسوخة ، وإن كان لم يشترط السلامة فهو غير  
بين امساك الصفقة كما هي ولا رجوع له بشيء ، وإما قسختها  
ولا بد . ٥٠٨/٨ م ١٤٩٤ - ١٤٩٧

يسع ١٤٥ - ملكية المشتري زيادة الميب قبل رده .

( من رد بميب وقد اغتال الولد والبن والثمره والحراج  
وغير ذلك : فله الرد ، ولا يرد شيئاً من كل ذلك ، وكل  
ما حدث في ملك المشتري فإنه له ، ولا يرد . ويرد الأمهات  
والأصول والشيء الميب . ) ٧٤/٩ ، ٨١ م ١٥٩٠

رد : ١٣١ - حق الرد للميب ولو عرضت له عيوب حادثة .

١٤٦ - حق الأصيل مد العيب أو العيب فيما يشتره الوكيل .

( من وكتل وكيلاً لبيع له شيئاً سماء ، فابتاعه له بغير  
بما لا يتغابن الناس بثله ، أو وجده معيأ عيباً يحط من الثمن  
الذي اشتراه به : فله الرد أو الإماك أو الاستبدال أو فسخ  
الصفة . ) ٧١/٩ م ١٥٧٩

١٤٧ - متى يتعين الاستبدال .

( من باع بدرام أو بدنانير في الذمة . أو إلى أجل ، أو  
سكّم فجأ يجوز فيه السكّم ، فلما قبض الثمن أو ما سكّم فيه  
وجد عيباً أو استحق ما أخذ أو بعضه : فليس له إلا الاستبدال  
فقط . ) ٧١/٩ م ١٥٧٨

١٤٨ - لزومه في مال الغير جبراً .

رد : ١٢ - حدوده من فضولي .

١٤٩ - البيع على الصغير والمفلس والغائب ، والابتياح لهم مع  
الحماية أو بدونها .

( من باع ما وجب بيعه لصغير أو لهجور غير ميمز ، أو =

يسع = للفلس ، أو لقائب بحق ، أو ابتاع لهم ما وجب ابتياعه ، أو باع في وصية الميت ، أو ابتاع من نفسه للمجور أو الصغير أو لفرماه الفلس أو لقائب ، أو باع لهم من نفسه : فهو سواء ، كما لو ابتاع لهم من غيره ، أو باع لهم من غيره ، ولا فرق إن لم يجاب نفسه في كل ذلك ولا غيره : جاز ، وإن جاب نفسه أو غيره : بطل . ١٤٠١ م ٣٢٤/٨

### ١٥٠ - الاجبار على بيع المشترك .

( لا يجوز أن يجبر أحد من الشركاء على بيع حصته مع شريكه أو شركائه ، ولا على تقاومها الشيء الذي هما فيه شريكان أصلاً ، كان ما ينقسم أو بما لا ينقسم من الحيوان ، لكن يجوز أن على القصة إن دعا إليها أحدهما أو أحدهم أو تقسم المنافع بينهما كان لا يمكن القصة .

ومن دعا إلى البيع قيل له : إن شئت فبع حصتك وإن شئت فامسك ، وكذلك شريكك ، إلا أن يكون في ذلك إضاعة للمال بلا شيء من النفع ، فيباع حينئذ ، لو احدى كان أو لشريكين فصاعداً . إلا أن يكونا اشتركا التجارة ، فيجبر على البيع هنا خاصة من أباه ومن أجبر على أن يبيع مع شريكه ما ليس للتجارة من قبل حاكم أو غيره : فيسحق حكمه أبداً وحكيم فيه بحكم النصب . ١٢٦/٨ ، ١٣٠ م ١٢٤٧ ، ١٢٥١ م ٢٨/٩ ، ١٥٤٠ م ٢٨/٩

### ١٥١ - جبر المشتري في السوق على شركة أهلها .

( ومن ابتاع سلعة في السوق : فلا يحل أن يجبر عليه =

سج = بأن يشتركه فيها أهل 'ذلك السوق' وهي لشترها خاصة .  
١٥١/٨ م ١٥٥٥

### ١٥٢ - حكم البيع بدمر السوق ومخالفته .

( يجوز لمن أتى السوق ، كان من أهله أو من غير أهله ، أن يبيع سلعته بأقل من سعر السوق وبأكثر ، ولا اعتراض لأهل السوق عليه في ذلك ولا السلطان . ) ١٥٠/٩ م ١٥٥٤

### ١٥٣ - تلقى الجلب فيه .

( لا يحل لأحد تلقي الجلب ، أضّر ذلك الناس أو لم يضّر . فمن تلقى جلباً أي شيء كان فاشتراه : فإن الجالب خيار إذا دخل السوق ، متى ما دخله ولو بعد أعوام ، في إمضاء البيع أو رده . فإن رده حكم فيه بالحكم في البيع : برد العيب لا في الأخوذ بغير حق ، ولا يكون رضى الجالب إلا بأن يلفظ الرضى ، لا بأن يسكت ، علم أو لم يعلم ، فإن مات المشتري : فالجبار للبائع باق ، فإن مات البائع قبل أن يرد أو يضي : فالبيع تام . ) ١٤٩/٨ م ١٤٦٨

### ١٥٤ - توليه بالنسبة للباني وغيره .

( ولا يجوز أن يتولى البيع ساكن مصر أو قرية أو بحر حصاص ، لاني البدو ولا في شيء مما يجلبه الحصاص إلى =

بيع

= الأرواق والمدن والقرى أصلاً . ولا أن يتناع له شيئاً ، لا في حضر ولا في بدو ، فإن فعل : 'فَيْعَ الْبَيْعِ' والشراء أبداً ، وحكيم فيه بحكم القصب ، ولا خيار لأحد في إتمامه . لكن يَدَعُهُ يبيع لنفسه ، أو يبيع له خصاصٌ مثله ويشترى له كذلك ، لكن يلزم الساكن في المدينة أو القرية أو المجرى أن ينصحَ للخصاص في شرائه ويبيعه ، ويدله على السوق ، ويُمرِّقه بالأسعار ، ويعينه على رفع سلعته إن لم يرد يبيعها ، وعلى رفع ما يشترى . وجائزُ الخصاص أن يتولّى البيع والشراء لساكن المجرى والقرية والمجرى . وجائز لساكن المجرى والقرية والمجرى أن يبيع ويشترى لمن هو ساكن في شيء منها . ( ٨ / ٤٥٣ م ١٤٦٩ )

## ١٥٥ - شراء البائع ما باعه المشتري .

( من باع سلعةً بشئ مسمى ، حالة أو إلى أجل مسمى قريباً أو بعيداً : فله أن يتناع تلك السلعة من الذي باعها منه ، وبأكثر منه وبأقل ، حالاً أو إلى أجل مسمى أقرب من الذي باعها منه إليه ، أو أبعداً ومثله ، كل ذلك حلالٌ ، لا كراهية في شيء منه ، ما لم يكن ذلك عن شرط مذكور في نفس العقد ، فإن كان عن شرط : فهو حرامٌ مفسوخٌ أبداً محكومٌ فيه بحكم القصب . ( ٩ / ٤٧ م ١٥٥٨ )

١٥٦ شراء المُنحَرَم الجَوَارِيَّ للوطء .

( يحل للرجل مَذْجُورَم إلى أن تَطْلُع الشمس من يوم النحر :  
أن يبتاع الجَوَارِيَّ للوطء ، ولا يَتَطَّأ . ) ١٩٧/٧ م ٨٦٩

بَيْتُهُ رَ : قضاء .



حرف التاء



- تأديب      و : أدب .
- تأويل      ١ - دعواه وطرائقه .  
و : نسخ ١ - دعواه وطرائقه .
- تبذير      و : لمصرف .
- تجارة      ١ - زكاة عروض التجارة والتعشير .  
( لا زكاة في شيء من عروض التجارة ، لا على مدير ولا غيره ولا يجوز أخذ زكاة ولا تعشير بما يتجر به تجار المسلمين ، ولا من كافر أصلاً تجرّ في بلاده أو في غير بلاده ، إلا أن يكونوا صرّحوا على ذلك مع الجزية في أصل عقد م . ٥ / ٢٠٩ م ٦٤١ و ١١٤ / ٦ م ٧٠٢ )
- ٢ - صدقة التجار .  
( فرض على التجار : أن يتصدقوا في خلال بيعهم وشراهم بما طابّت به نفوسهم - ) ٨٢ / ٩ م ١٥٩٣
- ٣ - حكمها مع الحريرين وفي أرضهم .  
( إن كان التجار المسلمون إذا دخلوا في أرض الحرب أذلوا بها وجرت عليهم أحكام الكفار ، فالتجارة إلى أرض الحرب : حرام ، ويُمنعون من ذلك ، والافتكرها فقط . والبيع منهم =

تجارة = جائز ، إلا ما يتقوّرن به على المسلمين من ذواب وسلاح او  
 حديد او غير ذلك : فلا يحل بيع شيء من ذلك منهم أصلاً . ( )  
 ١٥٦٨م ٦٥/٩ و ٩٦٢م ٢٤٩/٧

تحصيل ر : وقف .

تخصيص ١ - دعواه وطرائقه .  
 ر : نسخ ١ - دعواه وطرائقه .

تدير ر : عتق .

١ - تعريف المدير .

( المدير : عبد موصى بعنقه ، والمديرة كذلك . ) ٢١٧/٩  
 ١٦٨٢ م

٢ - أحكامه في البيع .

ر : بيع ١٠٦ - حكمه في المدير وخدمته .  
 أيضاً ١٠٧ - حكمه في ولد المدير والمكاتبه وأم الولد .

٣ - الهبة للمدير .

( بيع المدير والمديرة : حلال ، واهبة لها كذلك . )  
 ٢١٧/٩ م ١٦٨٢

تدبير

٤ - الوكالة عليه .

( ولا تجوز الوكالة على تدبير . ) ٢٤٥/٨ م ١٣٦٣ .

٥ - بطلانه

( يبطل التدبير بالبيع ، كما يبطل الوصية ببيع الموصى

بعتقه ولا فرق . ) ٣٥/٩ م ١٥٥١ .

٦ - صدوره حال الردة أو قبلها .

٦ - صدوره حال الردة أو قبلها .

( تدبير المرتد أو وصيته قبل رده أو في حين رده بما يوافق

البيرو ودين الاسلام ، كل ذلك : نافذ في ماله الذي لم يُقدّر

عليه حتى قتل ، وأما إذا قدّر عليه قبل موته من عبد أو ذمي

أو مال فهو للمسلمين كله ، لا تنفذ فيه وصيته . ) ١١/١٨ م

٢١٩٧ .

٧ - عتق المدبر في الكفارات .

( عتق المدبر والمدبرة يُجزئ في كفارة اليمين وكفارة

الصوم . ) ١٩٧/٦ م ٧٤٠ و ٧١/٨ م ١١٨٢ .

و : ذكاة .

تذكية

ترجمة

١ - التزام الألفاظ للأمور بها .

( إن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أمر في الديانة بأمر

ونص فيه بلفظ ما : لم يجز تعدي ذلك إلى لفظ غيره ، سواء

كان في معناه أو لم يكن ، مادام قادراً على ذلك اللفظ ، إلا

بنص آخر يبين أن له ذلك ، لأنه عليه السلام قد حدث في ذلك  
 حداً فلا يحل تعديه ، ولو جاز غير هذا لجاز الأذان بأن يقول:  
 العزيز أجل الخ... ومن أجاز مخالفة الألفاظ المحدودة في الأذان  
 والإقامة، وقراءة القرآن في الصلاة بالأعجية وهو فصيح بالقرآن؛  
 فما عليه أن يبدل ألفاظ القرآن بغير ما هو في معناها ! ويقدم  
 ألفاظه ويؤخرها ما لم يفسد المعنى ! ويكتب المصنف كذلك !  
 ويقرئه الناس كذلك ! ويبدل الشرائع ! ( ١١ / ٨ )  
 م ١٤٤٤ .

٢ - حكمها في ألفاظ القرآن وقراءته وكتابة المصنف

ر : ١ - التزام الألفاظ المأمور بها .

٣ - الحلف بغير المعوية .

( الذين إنما هي إخبار من الحالف عما يلتزم بيته تلك ،  
 وكل واحد فإنما يجتنب عن نفسه بلفظه وعما في ضميره . ومن قيل  
 له : قل كذا أو كذا ، فقال ، وكان ذلك الكلام مبنياً بلفظه  
 لا يحسنه القائل : فلا شيء عليه ، ولم يحلف . ومن حلف بلفظه  
 باسم الله تعالى عندم فهو حالف ، فإن حنث فعليه الكفارة .  
 ولا بين إلا بالله الخ... ويكون ذلك بجميع القات . ( ٨ / ٣٠ )  
 م ١١٢٦ و ١١٣٥ م ٤٣ / ٨ .

٤ - عقد الزواج بغير المعوية .

( لا يجوز النكاح إلا باسم « الزواج » أو « الإنكاح » أو  
 « التملك » أو « الإمكان » ولا يجوز بلفظ « المبة » ولا بلفظ =

ترجمة = غير ما . أو بلفظ الأعجبية يعبر به عن الألفاظ التي ذكرنا ان  
يتكلم بتلك اللفظة ويحسبها . ( ١٨٢٧ م ١٦٤/٩ ) .

٥ - الطلاق بغير المروية .

( بطلت من لا يحسن المروية بلفظه باللفظ الذي يتوهم  
عنه في المروية بالطلاق . ) ( ١٩٧/١٠ م ١٩٦١ )

١ - حدود تعداده للمهر والعبد . نسري

( يتسوى العبد والحر ما أمكنها ، الحر والعبد في ذلك  
سواء ، بضرورة وبغير ضرورة ، والعبر عن تزوج الأمة لحر :  
أفضل . ) ( ٢٤١/٩ م ١٨١٦ )

٢ - حكمه للعبد .

و : ١ - حدود تعداده للمهر والعبد

نكاح ٩ - حله للمهر في الرقيق ، والرفيق في الحرية .

٣ - المبر عنه

و : ١ - حدود تعداده للمهر والعبد .

٤ - وقت فوضه .

و : نكاح ١ - فرضه على القادر

٥ - كونه من كافرة .

( لا يحل للسلم وطء أمة غير مسلمة بملك اليقين ، ولا  
نكاح كافرة غير كناية أصلاً ، فلا يحل وطؤها لا يزواج ولا  
بملك بين ) ( ٤٤٥/٩ م ١٨١٧ )

تصريح ١ - أحكامه .

و : يسع ٥٨ - حكمه على الرق أو على التزيح بالرقم :

تصريح ٢ - حكمه .

١ - شق البطن لإفقاد الجنين .

( لو ماتت امرأة حامل ، والولد حي ، يتحرك ، قد تجاوز ستة أشهر : فإنه يُشق بطنها طويلاً ويُخرج الولد . ومن تركه عمداً حتى يموت فهو قاتل نفس ) ١٦٦/٥ م ٦٠٧

٢ - شق البطن لاستخراج المال .

( من بلغ درهماً أو ديناراً أو لؤلؤة : يئتمها وهي في بطنه - 'شق' بطنه عنها . فلو بلغه وهو حي : 'حُبِسَ' حتى يرميه ، فإن لم يرمه : ضَمِنَ ما بَلَغَ ولا يجوز شق بطن الحَيِّ ، لأنه فيه قتله ، ولا يجوز شق بطن الميت بلا معنى ) ١٦٦/٥ م ٦٠٦

تصريح ١ - تعريفه ومقداره .

( التزيح هو الأدب ، ولا يحل أن يزيد مقداره على عشر جلدات ، ومن أتى منكرات رجّة فلها كمن أن يضربه لكل منكر منها عشر جلدات فأقل ، بالتمام ذلك ما بلغ ) ٣٧٣/١١ و ٢٢٩٥ م ٤٠١/١١ و ٢٣٠٥ م ٤٠٤/١١

٢ - موجباته .

( لا حد لله تعالى محدوداً ولا لرسوله إلا في سبعة أشياء ، =



تعزير = وهي : الرذة ، والحراة قبل أن يُقدِر عليه ، والزنى ،  
والقذف به ، وشرب المسكر مكر أو لم يسكر ، والسرقه ،  
وجحد المارية . وأما ماثر الماصي - أي الباقي - فإن فيها  
التعزير فقط ، ومن جملة ذلك : السكر ، والقذف بالخر ،  
والتعريض ، وشرب الدم ، وأكل الخنزير والميتة ، وفعل  
قوم لوط ، وإتيان البهيمة ، والمرأة تستنكح البهيمة ، والقذف  
بالبهيمة ، وسحق النساء ، وترك الملاة غير جاحداً ، والفطر  
في رمضان كذلك ، والسحر . ( ١١ / ٣٧٣ م ٢٢٩٥  
و : قذف ٢٧ - قول الزوجة زينت بك .

### ٣ - متى يجب في القتل ؟

و : قصاص ١٨ - قتل المسلم بالكافر .

### ٤ - الامتحان به .

( ولا يجوز الإمتحان في شيء من الأشياء في الحدود وغيرها ،

بضرب ولا بسجن ولا بتهديد . ) ( ١١ / ١٤١ م ٢١٧٣

### ٥ - إقالة عورات ذوي الهيات .

( 'تقال' عورات ذوي الهيات ، وهم من لم هم هية علم  
وشرف ، ما لم يكن حداً أو منكراً ، فلا بد من إقامة الحدود

والتعزير . ) ( ١٠ / ٥٢٤ م ٢٠٧٩ و ١١ / ٤٠٤ م ٢٣٠٦

### ٦ - التخفيف فيه من الأنصار .

( ما كان إساءة لا تبلغ منكراً ، وجب أن يتجاوز فيها =

تعزيز = تن الانتصاري في التعزيز ، ولم يخفف عن غيرهم . وما كان من حد : يخفف أيضاً عن الانتصار ما لا يخفف عن غيرهم ، مثل أن يولد الانتصاري في الحمر بطرف الثوب ، وغيره باليد أو بالجريد والتمال . ( ٤٠٤/١١ م ٤٠٦ ، ٢٣٠٦ )

#### ٧ - استبدال القود به .

( فقام عينا وقد كان ذهب منها شيء ، فإن كان ما ذكرنا خطأ فلا شيء عليه ، وإن كان عمداً فالقود ما أمكن ، وإن لم يمكن ذلك فالواجب في ذلك الأدب .  
والمرأة 'تذهب' عذرة المرأة بنخسة أو نحو ذلك ، فإنه عدوان يقتص منها بطل ذلك إن كانت بكرأ ، فإن كانت ثيباً فقد عذمت ما يقتص منها فيه ، فليس إلا الأدب . ولا غرامة في ذلك أصلاً ، وكذلك لا مدخل للعشر هنا ، لأنه الم ، والمهر : في التسكاح لافيا عدا . ( ٤٢٤/١٠ م ٢٠٢٦ و ٥١٦/١٠ م ٢٠٩٢ )

#### ٨ - إقامته على من أفطر في رمضان غير جاحد له .

و : رمضان ٧ - تعدد الإططار فيه .

#### ٩ - تأديب مانع الزكاة .

( مانع الزكاة تؤخذ منه أحب أم كره ، فإن مانع دونها فهو محارب ، فإن كذب بها فهو مرتد ، فإن غيبها ولم يمانع دونها فهو آت منكرأ : فواجب تأديبه أو ضربه حتى يحضرها أو يموت . ( ٣١٣/١١ م ٢٢٥٧ )

تعزير ١٠ - مداه إذا غيب الفليس ماله .

( وإن صح أن الفليس مالا غيبه : أدب وضرب حتى  
يخضره أو يموت . ) ١٧٢/٨ م ١٢٧٦

١١ - إزاله على الخائف بما لا يجوز الحلف به .

( من حلف في الإيلاء بطلاق أو عتق أو صدقة أو بشيء أو  
غير ذلك : فليس مولى ، وعليه الأدب ، لأنه حلف بما لا يجوز  
الحلف به . ) ٤٦/١٠ م ١١٨٨٩

١٢ - إيقاعه على من تكل من اليمين .

و . قضاء ١٥ - التكرار عن اليمين .

١٣ - إقامته على مطلق غنمه في النار لقائقة على الشجر .

و : ضمان ٨ - وجوبه فيما يتلفه الحيوان .

١٤ - إقامته على من وطئ حبله من غيره

و : عتق ٢٦ - عتق الوليد بوطء أمه .

١٥ - إقامته على القاذف باللواط .

و : قذف ٢٤ - القذف باللواط .

١٦ - إيقاعه على ممسك الخبي عليه .

( من أمسك آخر حتى فُتئت عنه أو قطع عضوه أو  
ضرب ، فالحكم في هذا هو : أن يقتل من النافق والكافر  
والفاسق والمضارب بمنل ما فعل ، ويُعزَّر المسك ويسجن =

تعزير = على ما يراه الحاكم . والمسلك آخر حتى قتل : يجبس حتى يموت . ( ١٠ ) ٤٢٧/١٠ م ٢٠٢٩

١٧ - إقامته على من أُمات بإفزاعه .

و : قتل ٢٢ - كونه بالإفزاع من السلطان أو غيره .

١٨ - إقامته على قاتل الذمي أو المستامن .

و : ذمي ١٢ - قتل المسلم له .

تعشير و : عُشر .

قنليس ١ - تعريف القنليس .

( لا يتخلو المطلوب بالدين من أن يوجد له ما يفي بما عليه ويفضل له ؛ فهذا يباع من ماله ما يفضل عن حاجته فيُتَصَف منه غرامؤه ، وما تلف من عين المال قبل أن يباع : فمن مصيبته لا من مصيبة القرماء . أو يكون كل ما يوجد له يفي بما عليه شيء . أو لا يفي بما عليه ؛ فهذا يُقضى بما وجد لها : القرماء ولا يكون مقلماً من له مال ينصف جميع القرماء ويبقى له فضل ، إنما القنليس من لا يبقى له شيء بعد حق القرماء ) .  
١٢٧٤/٨ م ١٢٧٩ و ١٧٥/٨ م ١٢٨٣ .

٢ - إقرار القنليس .

( إقرار القنليس بالدين : لازم مقبول ، ويدخل مع القرماء فإن أقر بعد أن قضى بما له القرماء : لزمه في ذمته ، ولم يدخل =

تفليس = مع الغرماء في مال قد قضى لهم به وملكوه قبل إقراره .  
١٧٤/٨ م ١٢٨١

### ٣ - ترتيب الحقوق فيه .

( حقوق الله تعالى مقدمة على حقوق الناس ، فيبدأ بما فرط فيه من زكاة أو كفارة في الحمي والميت ، وبالرجع في الميت ، فإن لم يعم : قسم ذلك على كل هذه الحقوق بالحصص ، لا يبدى منها شيء على شيء . وكذلك ديون الناس ، إن لم يفر مالها يجميعها : أخذ كل واحد بقدر ماله مما وجد . ) ١٧٥/٨ م ١٢٨٢

### ٤ - قسم مال المفلس حياً أو ميتاً .

( يُقسم مال المفلس الذي يوجد له بين الغرماء بالحصص بالقيسة ، كما يقسم الميراث على الحاضرين للطالين الذين حلت آجال حقوقهم فقط ، ولا يدخل فيهم حاضر لا يطلب ، ولا غائب لم يوكل ، ولا حاضر أو غائب لم يحل أجل حقه ، طلب أو لم يطلب . وأما الميت يفلس فإنه يقضى لكل من حضر أو غاب ، طلباً أو لم يطلب ، ولكل ذي دين كان إلى أجل مسمى أو حالاً . ) ١٧٦/٨ م ١٢٨٠

### ٥ - وجود عين الحق في مال المفلس .

( من فُلس من حي أو ميت ، فوجد إنسان سلحته التي ناعها بعينها : فهو أولى بها من الغرماء ، وله أن يأخذها ، فإن كان قبض من ثمنها شيئاً أكثره أو أقله : رده ، وإن شاء =

= تركها وكان أسوة القرماء ، فإن وجد بعضها لا كلها فسواء  
وجد أغلبها أو أكثرها : لا حق له فيها ، وهو أسوة القرماء .  
وأما من وجد وديعته أو ما تنصب منه أو ما باعه يبيعاً فاسداً  
أو أخذ منه بغير حق : فهو له ضرورة ، ولا خيار له في غيره .  
وأما من وجد سلمته التي باعها يبيعاً صحيحاً أو أقرضها : فيختار  
كما ذكرنا . ( ١٧٥/٨ م ١٢٨٣ .

#### ٦ - اختلاف حكمه باختلاف أصل الحق .

( من ثبت للناس عليه حقوق ، من مال أو بما يوجب غرم  
مال بينة عدل أو بإقرار منه صحيح ، ولم يوجد له مال ، فإن  
كانت الحقوق من بيع أو قرض : أئزم القرم وسجن حتى  
يقت العدم ، ولا يمنع من الخروج في طلب شهوده بذلك ،  
ولا يمنع خصمه من لزومه والمشي معه حيث مشى أو وكيله  
على المشي معه . فإن أثبت 'عدمه' : 'مرح بعد أنت' يخلف :  
وما له مال باطن ، ومنع خصمه من لزومه ، وأوجر لخصومه ،  
ومنى ظهر له مال أنصف منه .

فإن كانت الحقوق من تقطات أو صدقات أو ضمان أو جناية :  
فالقول قوله مع يمينه في أنه عديم ، ولا سبيل إليه حتى يثبت  
خصمه أن له مالاً ، لكن يؤاجر كما قدمنا ، وبالمؤاجرة نلزمه  
التكسب ليُنصف غرماءه ، ويقوم بمياله ونقه ، ولا ندعه  
يضيع نقه وعياله والحق اللازم له . ( ١٧٢/٨ م ١٢٧٦  
و ١٧٣/٨ م ١٢٧٨

تقليد ٧ - الاجبار على المزاوجة فيه .

٦ : - اختلاف حكمه باختلاف أهل الحق .

تقليد ١ - الاحتجاج بعمل غير النبي .

( لا حجة في عمل أحد دون رسول الله ﷺ ، ولا يجوز  
الرجوع إلى عمل أهل المدينة ولا غيرهم . ) ٥٥/١ م ٩٩

٢ - حكم اتباع شريعة سابقة .

( لا يحل لنا اتباع شريعة نبي قبل نبينا ﷺ . ) ٦٥/١ م

١٠١ م

٣ - حكمه في العامي وغيره .

( لا يحل لأحد أن يقلد أحداً ، لا حياً ولا ميتاً ، ومن  
ادعى وجوب تقليد العامي للفقهي : فقد ادعى الباطل وقال قولاً  
لم يأت به قط نص قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قياس . )

١٠٣ م ٦٦/١

تكبير ١ - صيغته في الأذان والاقامة .

٥ - أذان : - تأديته بمعاني ألفاظه .

١ - اقامة : - صفتها .

٤ - أيضاً : - تأديتها بمعاني ألفاظها .

٢ - حكمه في الأوقات الفاضلة .

( التكبير ليل عيد الفطر : فرض ، وهو في ليلة عيد الأضحي : حسن ، ويميز في ذلك تكبيرة . وأما ليلة الأضحي ويومته ويوم الفطر : فلم يأت به أمر ، لكن التكبير فعل خير وأجر . والتكبير إثر كل صلاة وفي الأضحي وفي أيام التشريق ويوم عرفة : حسن كله ، وليس هنا أثر عن رسول الله ﷺ بتخصيص الأيام المذكورة دون غيرها . )  
٥٨٩ م ٨٩/٥ و ٥٩١ م ٩١/٥

٣ - حكمه في أول الصلاة ، وصيغته .

( التكبير للإحرام : فرض لا يجزئ الصلاة إلا به . ويميز في التكبير : الله أكبر ، والله الأكبر ، والتكبير لله والله الكبير ، والرحمن أكبر ، وأي اسم من أسماء الله تعالى ذكره بالتكبير ، ولا يجزئ غير هذه الألفاظ . )  
٣٥٦ م ٣٣٣/٣ و ٣٥٧ م ٣٣٣/٣

٤ - وقت تكبير الإمام للإحرام .

( نستحب ألا يكبر الإمام إلا حتى يستوي كل من وراءه في صف أو أكثر من صف ، فلما كبر قبل ذلك : أساء وأجراه . )  
٤٤٩ م ١١٤/٤

٥ الشروع فيه ببدء الانتقالات ، وإطالة الإمام له .

( نستحب لكل مصل أن يكون أخذه في التكبير مع =



تكبير = ابتدائه للانحدار للركوع ، ومع ابتدائه للانحدار للسجود ،  
ومع ابتدائه للرفع من السجود ، ومع ابتدائه للقيام من  
الركعتين ، ولا يحل للإمام البتة أن يطيل التكبير ، بل يسرع  
فيه فلا يركع ولا يسجد ولا يقوم ولا يقعد إلا وقد أتم  
التكبير . ( ١٥١/٤ م ٤٦١ )

## ٦ - حكم تكبير المأموم قبل إمامه .

( لا يحل لأحد أن يكبر قبل إمامه إلا في أربعة مواضع :  
- أحدها : من دخل خلف إمام ، فلما كبر وكبر الناس ،  
ذكر الإمام أنه على غير طهارة ، فيخرج ويتطهر ، ثم يأتي  
فيتتدى التكبير للإحرام ، وهم ياقون على ما كبروا .

- والثاني : أن يكبر الإمام ويكبر الناس ~~بعضهم~~ ، ثم  
يحدث ، فيستخلف من دخل حينئذ فيصير إماماً مكانه ،  
ويكون المؤتمنون به قد كبروا قبله .

- والثالث : أن يغيب الإمام الراتب ، فيستخلف الناس من  
يصلي بهم ، ثم يأتي الإمام الراتب ، فيتأخر المقدم ويتقدم هو  
فيصلي بالناس ، وقد كبر المؤتمنون قبله .

- والرابع : من كانت معدوياً في ترك حضور الجماعة ،  
أو يس عن أن يجد جماعة فبدأ الصلاة ، فلما دخل فيها أتى  
الإمام ، فلما أنه يدخل في صلاة الإمام ويمتد بتكبيره وبما صلى .

( ٦٣/٤ م ٤١٩ )

## ٧ - حكمه للركوع والسجود وبين السجدين .

( التكبير للركوع فرض ، والتكبير لكل سجدة من =

تكبير = السجدتين فرض<sup>١</sup> ، والتكبير<sup>٢</sup> للجلوس بين السجدتين فرض<sup>٣</sup> (

٣٦٩ م ٢٥٥/٣

## ٨ - رفع اليدين فيه .

( رفع اليدين لتكبير مع الإحرام في أول الصلاة : فرض<sup>٤</sup> لا تجزئ الصلاة إلا به . ورفع اليدين فيما عدا تكبيرة الإحرام : سنة<sup>٥</sup> وندب<sup>٦</sup> فقط ولا ترفع اليدين في الصلاة على الجنائزة إلا في أول تكبيرة فقط ، ولا يجوز الرفع في غيرها ، وفي تكبيرات صلاة العيد : لا يرفع يديه في شيء منها إلا حيث يرفع في سائر الصلوات فقط . ) ( ٣٢٤/٣ م ٣٥٨ و ٤٨٨/٤ م ٤٤٢ و ٨١/٥ م ٥٤٣ و ١٢٨ - ١٢٤/٥ م ٥٧٣ و ١٧٦/٥ م ٦١٩ .

## ٩ - التكبيرات الزوائد في صلاة العيدين .

( في صلاة العيدين يكبر في الركعة الأولى إثر تكبيرة الإحرام سبع تكبيرات متصلة ، قبل قراءة أم القرآن ، ويكبر أول الثانية إثر تكبيرة القيام خمس تكبيرات ، يجهر بجميعهن قبل قراءة أم القرآن ، ولا يرفع يديه في شيء منها ، ولا يكبر بعد القراءة إلا تكبيرة الركوع فقط . ) ( ٨٢/٥ م ٥٤٣ .

## ١٠ - مدى اتباع الإمام في تكبير الجنائزة .

و : ١١ - عدده في صلاة الجنائزة وقضاء ما فاتته فيها من تكبير .

١١ - عدده في صلاة الجنائزة وقضاء ما فاتته فيها من تكبير .

( يكبر الإمام والمأموم بتكبير الإمام على الجنائزة خمس تكبيرات =

تكبير = لا أكثر ، فإن كبروا أربعاً فعسن ، ولا أقل ، فإن كبر سباً كرمناه وابتناهم ، وكذلك إن كبر ثلاثاً ، فإن كبر أكثر لم تتبعه ، وإن كبر أقل من ثلاث : لم نسلم بسلامه بل أكملنا التكبير . ومن قاله بعض التكبيرات على الجنائز : كبر ساعة يأتي ، ولا ينتظر تكبير الإمام ، فإذا سلم الإمام أتم هو ما بقي من التكبير . ( ١٢٤/٥ م ٥٧٣ و ١٧٩/٥ م ٦٢٣

## ١ - حكمه .

( تكفين المسلم الذكر والأنثى : فرض على الكفاية حاشا القول بأيدي الشركين خاصة في سبيل الله في المعركة ، فإنه لا يقتل ولا يكفن ، لكن يُدفن بدمه وثيابه ، إلا أنه يُتزع عنه السلاح فقط ، فإن حُيِّل عن المعركة وهو حي مات : نُغسل وكنفن وصلي عليه ومن لم يُغسل ولا كنفن حتى دُفِن : وجب إخراجه . ( ١١٣/٥ م ٥٥٨ و ١١٤/٥ م ٥٥٩ و ١١٥/٥ م ٥٦٢ و ١٢١/٥ م ٥٦٧ و ١٣٨/٥ م ٥٨٠

## ٢ - صفته .

( أفضل الكفن للمسلم ثلاثة أبواب بيض للرجل ، يثف فيها ، لا يكون فيها قميص ولا عمامة ولا سراويل ولا خطن . والمرأة صدفك وثوبان زائدان ، فإن لم يقدر له على أكثر من ثوب واحد أبزأه ، فإن لم يوجد للاثين إلا ثوب واحد : أدراجا فيه جميعاً ، وإن كفن الرجل والمرأة بأقل أو بأكثر فلا حرج . وإذا مات المُحَرَّم ما بين أن يُحرم إلى أن تطلع الشمس =

تَكْفِين من يوم النحر : إن كان حاجباً ، أو أن يتم طوافه وسعيه إن  
 إن كان معتمراً : فلا يكفن إلا في ثياب إحرامه فقط أو في  
 ثوبين غير ثياب إحرامه . وإن كانت امرأة فكذلك إلا أن  
 رأسها يُغطى ويكشف وجهها ، ولو أسدل عليه من فوق رأسها :  
 فلا بأس من غير أن تضع ، فمن مات من محرم أو محرمة بعد  
 طلوع الشمس من يوم النحر : فكسائر الموتي وسمى الجبار أو  
 لم يرهما ( ١١٧/٥ م ٥٦٥ و ١٤٨/٥ م ٥٩٠ .

٣ - عدد الاثواب فيه .

ر : ٤ - صفته .

٤ - صفته .

( الأمر بالكفن : ليس محدوداً بوقت ، فهو فرضٌ أبداً ، وإن  
 تقطع الميت ، ولا فرق بين تقطعه باليل وبين تقطعه بالجراح  
 والجُدري ، لا يمنع شيء من ذلك من غسله وتكفينه . )  
 ١١٤/٥ م ٥٥٩ .

٥ - تحيين الكفن .

( لا يجوز أن يكون الكفن إلا أحسنَ قَدَرِ الطائفة ، ولما  
 كثره القالة فقط ، ولا يحمل تكفين الرجل فيها لا يحمل لباسه  
 من حرير أو مذهب أو معصر ، وجائز تكفين المرأة في كل  
 ذلك ( ١١٣/٥ ، ١١٤ م ٥٥٨ و ١٢٢/٥ م ٥٧٠ .

٦ - تكفين المحرم والمحرمه .

و : ٤ - صفة .

٧ - ثمن كفن الزوجة .

( كفن المرأة من رأس مالا ، ولا يلزم ذلك فوجها . )

١٢٢/٥ م ٥٧١ .

٨ - تقديم الكفن على الوصية والميراث .

( من مات وعليه دين يستغرق كل ما ترك : فكل ماترك

القرماء ، ولا يلزمهم كفنه دون سائر من حضر من المسلمين ، فإن

فضل عن الدين شيء فالكفن مقدم فيه قبل الوصية والميراث . )

١٢١/٥ م ٥٦٦ .

٩ - موقع القرماء من كفن الميت المدين .

( من مات وعليه دين يسغرق كل ما ترك ، فكل ماترك :

القرماء ، ولا يلزمهم كفنه دون سائر المسلمين ، فإن فضل عن

الدين شيء فالكفن مقدم فيه قبل الوصية والميراث . )

١٢١/٥ م ٥٦٦ .

١ - مدى لزومه .

( كل فرض كلفه الله تعالى الإنسان ، فإن قدر عليه لزمه ،

وإن عجز عن جميعه سقط عنه ، وإن قري على بعضه وعجز عن

بعضه سقط عنه ما عجز عنه ولزمه ما قري عليه منه ، سواء

أقله أو أكثره . ) ٦٨/١ م ١٠٦

٢ - التكليف - للعبادة أو عن عبادة .

ر : ١ - مدى لزومه .

تلبية ر : حج .

تناسخ ر : روح .

توبة ١ - أركانها .

(التوبة من الكفر، والزيف، وفعل قوم لوط، والحمر، وأكل  
الأنبياء المحرمة كالخنزير والدم والميتة، وغير ذلك: تكون بالندم،  
والإقلاع، والمزينة على أن لا عودة أبداً، واستغفار الله تعالى.  
والتوبة من ظلم الناس في أعراضهم وأبشارهم وأموالهم :  
لا تكون إلا برد أموالهم إليهم، ورد كل ما نولد منها معها  
أو مثل ذلك إن فات، فإن جهلوا فبقي المساكين وجوه البر،  
مع الندم، والإقلاع، والاستغفار، وتخليلهم من أعراضهم  
وأبشارهم، فإن لم يمكن ذلك فالأمر إلى الله تعالى . ولا بد  
للمظلوم من الانتصاف يوم القيامة يوم يُقنص لثاة الجاهل  
من القرناء .

والتوبة من القتل أعظم من هذا كله، ولا تكون إلا بالقصاص،  
فإن لم يمكن فليكثر من فعل الخير، ليرجع ميزان الحسنات .  
٨٨ م ٤٨/١

٢ - وجوبها من اليقين القوس .

ر : آيات ٤٤ - القوس منها وموجبها وبين المظلوم .

توبة

٣ - أثرها .

( التوبة : تسقط الدينات ، والقصاص : من الحسنات . )

٨٢ م ٤٢/١ و ٤٠ م ٢٢/١

٤ - هل تسقط ديانات الشرك .

ر : إن شاء الله ١١ - الأموال السابقة عليه .

٥ - ولها نفوذ في الزواج .

ر : نكاح ١٣ - الجائر الزاني التزوج بها .

أيضاً ٦٧ - تحريره مؤقتاً بالزنى .

٦ - توقف حل نكاح الزاني عليها .

( لا يبرز الزاني المسلم أن يتزوج مدعة ، لازانية ولا خفية )

حتى يتوب ، ولا يجل الزانية أن تتكح أحداً ، لازانياً ولا خفياً

حتى تتوب . ( ٤٧٤/٩ م ١٨٣٩ )

٧ - الوكالة عليها .

( لا تجوز الوكالة على التوبة . ) ٨/٢٤٥ م ١٣٦٣ .

توبة

٨ - صفتها .

( التوبة بيع مبتدأ ، لا يجوز فيها إلا ما يجوز في ماله )

اليوم ، وهي نقل ملك المرء ، عيناً ماصح ملكه لها ، أو بعض

عين ماصح ملكه لها ، إلى ملك غيره بشئ مسمى . ( ٩/٢٤ )

١٥٠٨ م

ر : بيع ١٥٥ - شراء البائع ما يباعه من المشتري .

## ١ - صفته في جميع الأحوال .

( صفة التيمم : ان ينوي به الوجه الذي يتيمم له ، من طهارة  
للحالة ، أو جنابة ، أو ابلاج في الفرج ، أو طهارة من حيض  
أو من نفاس ، أو ليوم الجمعة ، أو من غُسل الميت . ثم يضرب  
الأرض بكفيه متصلاً بهذه النية ثم ينفخ فيها . ويمسح وجهه  
وظهر كفيه إلى الكوعين بضربة واحدة فقط ، وليس عليه  
استيعاب الوجه ولا الكفين ، ولا يمسح في شيء من التيمم ذراعيه  
ولا رأسه ولا رجليه ولا شيئاً من جسده .

ويتيمم الجنب والحائض وكل من عليه غل واجب كالتيمم  
المحدث ولا فرق . وصفة التيمم للجنابة والحيض ولكل غل  
واجب وللوضوء : حقة عمل واحد . وإن عدم الميت الماء يتم كما  
يتيمم الحي . ٢/١٤٤ م ٢٤٩ م ٢/١٤٦ م ٢٥٠ م ٢/١٥٨ م ٢٥١ م

## ٢ - حكم النية فيه .

ر : ١ - صفته في جميع الأحوال .

## ٣ - الترتيب فيه .

( لا يميز ، إلا الابتداء بالوجه ثم اليدين . ) ٢/١٦١ م ٢٥٣ م

## ٤ - الجائز به التيمم وغير الجائز .

( لا يجوز التيمم إلا بالأرض ، وهي تنقسم إلى تراب وغير  
تراب ، فأما التراب : فالتيمم به جائز ، كان في موضعه من  
الأرض ، أو منزوعاً مجمولاً في ماء أو ثوب ، أو على يد إنسان =



تيسم

= أو حيوان ، أو نفض غبار من كل ذلك فاجتمع منه ما يوضع عليه الكف ، أو كان في بناء لبن أو طابية أو غير ذلك .  
وأما ماعدا التراب من الحصى أو الحصى أو الصخر أو الرضراض أو المضاب أو المعنا أو الرخام أو الرمل أو معدن كحل أو معدن زونيخ أو جيرا أو جيس أو معدن ذهب أو توتيا أو كبريت أو لازورد أو معدن ملح أو غير ذلك ، فإن كان في الأرض غير مزال عنها إلى شيء آخر ، فالتيسم بكل ذلك : جائز ، وإن كان شيء من ذلك مزال إلى الماء أو إلى ثوب أو نحو ذلك : لم يجوز التيسم بشيء منه .

ولا يجوز التيسم بالأجر ، فإن روض حتى يقع عليه اسم تراب : جاز التيسم به ، وكذلك الطين لا يجوز التيسم به ، فإن جف حتى يسمى تراباً : جاز التيسم به . ولا يجوز التيسم بملح انمقد من الماء ، كان في موضعه أو لم يكن ، ولا بثلج ولا بورق ولا بحشيش ولا بنجش ولا بغير ذلك مما يحول بين التيسم والأرض .  
١٥٨/٢ م ٢٥٢

## ٥ - حكمه مع الماء البير .

( من كان معه ماء بير يكفيه لشره فقط ففرضه : التيسم ، ومن كان معه ماء بير يكفيه لغرضه وهو جنب : تيسم للجنابة وتوضاً بالماء ، لا يباي إليها قدم ، لا يجزيه غير ذلك . فلو فصل له من الماء بير ، فلو استعمله في بعض أعضائه ذهب ولم يمكنه أن يمس به سائر أعضائه ففرضه غسل ما أمكنه والتيسم لباقي أعضائه ، فلو كان بعض أعضائه ذاهباً أو لا يقدر على مسه =

تيمم = بالاء الجرّح أو كسر: سقط حكمه وأجزأه غسل ما بقي.)

٢٤٢ م ١٣٦/٢ و ١٣٧/٢ م ٢٤٣ ، ٢٤٤

٦ - شراه الماء واستنياه الطهارة والشرب .

( ليس على من لا ماء معه أن يشترطه للوضوء ولا للفعل ، لا بما قلّ ولا بما كثر ، فإن اشترطه : لم يُجزئه الوضوء به ولا الفعل ، وفرضه التيمم . وله أن يشترطه للشرب إن لم يُعطه بلائناً ، وأن يطلبه للوضوء ، فذلك له وليس ذلك عليه ، فإن وُهب له تروأ به ولا يُجزّيه غير ذلك . ) ١٣٤/٢ م ٢٤١

٧ - فعله قبل دخول الوقت وفيه .

( يصح التطهّر بالفعل وبالوضوء وبالتيمم قبل وقت صلاة القرض وفي الوقت للنافقة والقرض . والمسافر والمريض الأفضل لما أن يقبها في أول الوقت ، سواء رَجَوْا الماء أو أَيْقَنَّا بوجوده قبل خروج الوقت أو أَيْقَنَّا أنه لا يوجد حتى يخرج الوقت ، وكذلك رجاء الصحة ولا فرق . أما الحاضر الصحيح ومن له حكم الحاضر فلا يحل له التيمم إلا حتى يوقن بخروج الوقت قبل إمكان الماء . ) ٧٥/١ م ١١٢ و ١٠٩/٢ م ٢٢٨ و ١٣٣/٢ م ٢٣٧

٨ - الصحيح الجائز له التيمم في الحضر .

( بتيمم من كان في الحضر صحيحاً إذا كان لا يقدر على الماء إلا بعد خروج وقت الصلاة ، ولو كان من شفير النهر الدلو في يده أو من شفير النهر والساقية والمين إلا أنه يوقن أنه لا يتم وضوءه أو غله حتى يطلع أول قرن الشمس ، وكذلك الخائف =

تيمم = والسجود ومن عجز عن الماء تيمم . ( ١١٧/٢ م ٢٢٧  
و ٥٣٦ م ٢٦/٥

#### ٩ - المريض المباح له التيمم .

( لا يتيمم من المرض إلا من لا يجد الماء ، أو من عليه مشقة  
وخرج في الرضوء بالماء أو في الفصل به ، سواء زادت علته أو  
لم تزد ، وكذلك إن غشي زيادة علته . والمرضى هم : كل  
ما أحال الإنبان عن القوة والتصرف . والمريض المباح له التيمم مع  
وجود الماء : فإن صحته لا تقص طهارته . ( ١١٦/٢ م ٢٢٤  
و ١١٧/٢ م ٢٢٦ و ١٢٨/٢ م ٢٣٥

#### ١٠ - المسافر الجائز له التيمم .

( يتيمم المسافر الذي لا يجد الماء الذي يقدر على الرضوء أو  
الفصل به ، سواء كان السفر قريباً أو بعيداً ، سفر طاعة أو سفر  
معصية أو مباحاً . والسفر الذي يتيمم فيه هو الذي يسمى عند  
العرب سفرأ ، سواء كان ما تقصر فيه الصلاة أو بما لا تقصر فيه  
الصلاة ، وما كان دون ذلك فهو في حكم الحاضر . ( ١١٦/٢ م  
٢٢٤ ، ٢٢٥ و ١١٩/٢ م ٢٢٨ .

#### ١١ - المظالم الجائز له التيمم .

( من كان الماء منه قريباً إلا أنه يخاف ضياع رطله أو فوت  
الرقعة ، أو حال بينه وبين الماء عدو ظالم أو فار أو أي خوف  
كان في القصد إليه مشقة ، فخره التيمم ، فإن طلب بحق فلا  
عذره في ذلك ولا يميزه التيمم ، فلو كان على بشرها ويعرفها =

تيمم

== في سفر وخاف فوات أصحابه أو فوات صلاة الجماعة أو خروج الوقت : تيمم وأجزأه ، لكن يتوخأ لما يستأنف . ومن كلف في سفر أو حضر وهو صحيح أو مريض فلم يجد إلا ماء يخاف على نفسه منه الموت أو المرض ولا يقدر على تسخينه إلا حتى يخرج الوقت فإنه يتيمم ويصلي . ( ١٢١/٢ م ٢٢٩ ، ٢٣٠ و ١٢٢/٢ م ٢٣١ و ١٣٤/٢ م ٢٤٠ )

و : ٨ - الصحيح الجائر له التيمم في الحضر .

١٢ - تيمم العاجز عن الماء وهو في السفينة .

( من كان في البحر والسفينة تجري ، فإن كان قادراً من على أخذ ماء البحر والتطهر به لم يجزه غير ذلك ، فإن لم يقدر على أخذه تيمم وأجزأه ذلك . ) ( ١٣٣/٢ م ٢٣٩ )

١٣ - تيمم للناسي للماء والجاهل بمكانه .

( من كان الماء في رحلة فنيه ، أو كان بقربه يثر أو عين لا يدري بها ، فتيمم وصلى : ( أجزاء . ) ١٢٢/٢ م ٢٣٢ و ١٣٣/٢ م ٢٣٨ )

١٤ - تكرواوا التيمم على الجنب والمجانف .

( من أجنب ولا ماء معه فلا بد له من أن يتيمم تيممين ، ينوي بأحدهما تطهير الجنابة وبالأخر الوضوء ، ولا يبالي أيها قدم . وكذلك لو أجنب المرأة ، ثم حاضت ، ثم طهرت يوم الجمعة ، وهي مسافرة ولا ماء معها ، فلا بد من أربع تيممات : تيمم الحيض ، ==

تيمم = وتيمم الجنابة ، وتيمم للوضوء ، وتيمم للجمعة ، فإن كانت قد

غسلت ميتاً فتيمم خامساً ( ١٣٨/٢ م ٢٤٥ )

١٥ - الاستعاضة به عن القبل للميت .

( إن عدم الماء يم الميت ولا بد ، كما يتيمم الحي ، ولا يجوز

أن يموض التيمم من القبل إلا عند عدم الماء فقط ) ( ١٥٨/٢ م ٢٥١ )

و ١٢٢/٥ م ٥٦٩ و ١٧٦/٥ م ٦١٨

ر : ١ - صفة في جميع لأحوال .

١٦ - مدى جلاة الفرائض والتوافل به .

( يصلي بتيمم واحد ماشاء المصلي من حلوات الفرض في اليوم

والليلة ، وفي أكثر من ذلك ، ومن النافقة ماشاء . ما لم ينتقض

تيممه ( ١٢٨/٢ م ١٣٣ ، ٢٣٦ م )

١٧ - إمامة التيمم بالمتوضئين .

( جاز أن يؤم التيمم المتوضئين ، والمتوضئ التيممين . )

١٤٣/٢ م ٢٤٨

١٨ - حكم التيمم للزوج يقبل زوجته أو يطؤها ولا طهارة له

سوى التيمم .

( من كان في سفر ولا ماء معه ، أو كان مريضاً يشق عليه

استعمال الماء ، فله أن يقبل زوجته وأن يطأها ويتيمم . )

١٤١/٢ م ٢٤٧

١٩ - نواقضه

( كل حدث ينقض الوضوء فإنه ينقض التيمم ، وينقضه أيضاً =

وجود الماء ، سواء وجدته في صلاة أو بعد أن صلى أو قبل أن  
يصل ، فإن صلاته التي هو فيها تنتقض ، ولا قضاء عليه فيها . قد  
حلى بالتيمم . والمريض المباح له التيمم مع وجود الماء : بخلاف  
ما ذكرناه ، فإن صحت لا تنتقض طهارته ، ولا ينتقض طهارته بالتيمم  
إلا ما ينتقض الطهارة من الأحداث فقط . ( ١٢٢/٢ م ٢٣٣  
و ١٢٨/٢ م ٢٣٤-٢٣٦ )

٣٠ - سقوطه

( من كان محبوساً في حضر أو سفر بحيث لا يجد تراباً ولا  
ماء ، أو كان مصلوباً وجاءت الصلاة فليصل كما هو ، وصلاته تامة ،  
ولا يبيدها سواء وجد الماء في الوقت أو لم يجده إلا بعد الوقت . )  
١٣٨/٢ م ٢٤٦



# حرف الشاء





١ - تحديد نوعه . ثمن

( من كان في بلد تجري فيه سكة كثيرة شئ ، فلا يحل البيع  
إلا ببيان من أي سكة يكون الثمن ، وإلا فالبيع مفوخ  
مردود . ) ٢٤/٩ م ١٥٣٤

٢ - الجهالة فيه .

( ولا يجوز البيع بثمن مجهول ، ولا إلى أجل مجهول كالخضاد .  
والبيع بغير ثمن مسمى : لا يصح ، كمن باع بما يبلغ في السوق ،  
أو بما اشترى فلان ، أو بالقيمة ، فهذا كله باطل . ولا يحل أن  
يبيع اثنان سلعتين متميزتين لهما ليسا فيها شريكين : من إنسان  
واحد بثمن واحد ، وأما بيع الشريكين أو الشركاء من واحد  
أو أكثر ، أو ابتياع اثنين فصاعداً من واحد أو من شريكين :  
فحلال . ) ٤٤٤/٨ م ١٤٦٦ و ٢٣/٩ م ١٥٣١ و ٢٤/٩ م ١٥٣٣

٣ - وجوده عند المشتري .

( ابتياع المرء ما ليس عنده منه : جائز . ) ٦٣/٩ م ١٥٦٦

٤ - تسليمه .

ر : بيع ٣٨ - تسليم البديلين وإمساك أحدهما لقبض الآخر .

٥ - أثره في صيغة البيع .

ر : بيع ١ - صفته .

٦ - اشتراط تأجيله .

ر : بيع ٢٤ - الشروط الجائرة فيه وبطلان سواها .

٧ - اشتراط توفيقه في مكان مسمى .

( لا يحل بيع سلعة على أن يوفيه الثمن في مكان مسمى ، =

ثمن

= ولا على أن يوفيه السلعة في مكان مسمى ، لكن يأخذه البائع  
بإيفائه الثمن حيث هما ، أو حيث وجدته هو أو وكيله من  
بلاد الله ، إن كان الثمن حالاً . ( ٤٢٧/٨ م ١٤٥٤ )

٨ - شرط الزيادة فيه لتولي البيع .

( لا يحل بيع سلعة لآخر بشئ مجده له صاحبها ، فما استؤاد  
على ذلك الثمن فلتولي البيع ، فلو قال له : « بعه بكذا وكذا »  
فإن أخذت أكثر فهو لك ، فليس شرطاً ، والبيع صحيح ،  
وهي عادة لا تلزم ولا يقضى بها . ( ٤٢٩/٨ م ١٤٥٧ )

٩ - الزيادة والتناقص .

و : بيع ٤٤ - التجش فيه و - كره .

أيضاً ٤٥ - السوم أو البيع على سوم الغير أو بيعه  
والزيادة فيه .

١٠ - شراء البائع ما يباعه بثل أو أقل أو أكثر من ثمن البيع .

و : بيع ١٥٥ - شراء البائع ما يباعه من المشتري .

١١ - الثمن فيه .

و : بيع ٤٩ - الثمن فيه .

١٢ - قبضه في البيع التامد .

( وكل من باع شيئاً فاسداً فهو باطل ، ولا يملكه المشتري ،  
وهو باقٍ على ملك البائع ، وهو مضمون على المشتري إن  
قبضه ضمان القصب سواء سواء ، والثمن مضمون على البائع إن  
قبضه ، ولا يصح طوّل الزمان ، ولا تغير الأسعار ، ولا فساد  
السلعة ، ولا ذهابها ، ولا موت المتبايعين أحلاً . ( ٤٢١/٨ م ١٤٤٦ )

و : لباس .

ثياب

و : امرأة .

ثياب

# حرف الجيم



جارية

رَ : رقيق .

جراح

رَ : قتل ، قصاص ، دية .

١ - أقسامها .

( أولها : الحارصه ، ثم الدامية ، ثم الدامعة ، ثم الباضعة ، ثم المتلاحمة ، ثم السجحاق وهي أيضاً الملقط ، ثم الموضعة ، ثم الهاشمة ، ثم المثقة وهي أيضاً المثقولة ، ثم الأمومة وهي أيضاً الآمة ، وفي الجوف وحده : الجائحة . ) ١٠ / ٤٦١ م ٢٠٦٨

٢ - التئيب فيها بغير قصد .

رَ : قتل ١٦ - التئيب فيه بغير قصد .

٣ - صدورها من سكران أو مجنون أو صغير .

رَ : قصاص ١٤ - إقامة على سكران أو مجنون أو صغير .

٤ - صدورها من الدواب .

رَ : قتل ٣٦ - مسؤولية صاحب البيعة فيما تجنيه .

٥ - حكم المسك لغيره فيها .

رَ : قصاص ١٣ - إقامة على المسك ومن في حكمه أم

على المباشر ؟

٦ - حكمها في أمر الغير بها .

رَ : قتل ١٠ - حكمه في أمر الغير به .

٧ - الإكراه على فعلها .

( الإكراه لا يبيح الجراح ، فمن أكره على شيء منها :  
لزمه القَوْدُ والقَتْلان . ) ٣٣٠/٨ م ١٤٠٣  
و : إكراه . تقسيم الإكراه الفعلي وأحكامه وأمنته له .

٨ - تولدنا من جنابة أخرى .

( شج إنساناً فذهب بصره فقال : كان أُمِّي ، إن شَهِد  
الشهود بأنها ذهبت من تلك الشجرة ، وكان عمدا : فالقَوْدُ في  
ذلك من كلا الأمرين ، فلا بد من إذهاب عينه ومن شج  
كما شج . وكذلك لو جرحه موضحة عمدا فذهبت عيناه :  
اقتص له من الموضحة ومن العينين معا ، وهكذا في كل شيء ،  
فلو مات منها قُتِلَ به .

والحكم في هذا كله : ما يتقن أنه تولد من جنابة الممد فالواجب  
في ذلك القَوْدُ أو المفاداة ، سواء في ذلك النفس وما دونها ، وإذا  
أمكن أن تتولد الجنابة الأخرى من غير الأولى فلا شيء فيها  
لا قَوْد ولا غيره ، مثل أن يقطع له يدا قتل له الأخرى . )  
٤٢٥/١٠ ، ٤٢٦ م ٢٠٢٧ ، ٢٠٢٨ و ٤٣/١١ م ٢١٢٧

٩ - المعاودة بفعلها .

( من قطع يدا فيها آكلة ، أو قطع ضرساً وجعة أو ممناً كلة  
بغير إذن صاحبها : ينظر ، فإن قامت بينة أو علم الحاكم أن ذلك  
اليد لا يرجى لها براء ولا توقفت ، وأنها مهلكة ولا بد ، ولا  
دواء لها إلا القطع : فلا شيء على القاطع ، وقد أحسن ، وهكذا =

جراح = القول في الضرس . وأما إذا كان يرحى للأكلة يرة أو توقف ، وكان الضرس توقف أحياناً ولا يقطع شغله عن صلاته ومعالجه أمور : فعلى القاطع والقالع القوة . ومن داوى أخاه المسلم كما أمره الله تعالى على لسان نبيه عليه الصلاة والسلام فقد أحسن .  
٢٠٤٧ م ٤٤٤/١٠

١٠ - حكم الميت منها إذا عولج بسم .

( ومن جرح جرحاً يموت من مثله ، فقد أوى بسم فمات :  
فالقوة على القاتل . ) ٤٤/١١ م ٢١٣٩

١١ - العفو عنها .

( الجاني فيما دون النفس إذا عفا عنه المجني عليه ، فإن كفر له وتصدق بمحبه عليه فلا شك أنه مغفور له ومكفر عنه ، لأن صاحب الحق قد أسقط حقه قبله ، وأما إذا لم يغفر له ولكنه أختار طلبه إلى الآخرة وأسقطه في الدنيا فلا شك حقه باق له قبله ، وأنه سيقص يوم القيامة من حسناته . وقوله تعالى : « فمن تصدق به فهو كفارة له » يدل على أن العفو كفارة لذنوب المجرع المتصدق بمحبه . ) ٤٧٢/١٠ م ٤٧٣ ، ٢٠٧٣

١٢ - العفو عنها في الصغير أو المجنون .

( العفو لا يصح إلا برضى المجني عليه ، والصبي والمجنون لا رضى لهما ولا عفو ولا أمر تأخذ بصدقة ، فيستقيد له أبوه أو وليه أو وصيه ولا بد ، فإن أغفل ذلك حتى بلغ الصبي وعقل =

جراح = المجنون كان له القود ، الذي قد وجب أخذه له ، بعد ،  
وحدث له جواز العفو إن شاء ، وليس للأب ولا الولي أخذ  
الدية ، ولا أن يقادي بشيء من الجروح . ( ١٠ / ١٨٥ م ٢٠٨٠

١٣ - عفو المجني عليه فيها .

ر : قتل ٥٩ - حكم عفو المجني عليه في القود أو الدية  
أو الجرح .

١٤ - الصلح عنها .

( لا يجوز الصلح في غير الأموال الواجبة المعلومة بالإقرار  
والينة إلا في أربعة أوجه فقط : في الخلع ، أو في كسر سن  
عداً ، أو في جراحة عدماً عوضاً عن القود ، أو في قتل النفس  
عوضاً من القود بأقل من الدية أو بأكثر وبغير ما يجب في الدية .  
ومن صالح عن دم أو كسر سن أو جراحة أو عن شيء معين :  
فذلك جائز ، فإن استحق بعضه أو كله : بطلت المصالحة وعاد على  
حقه في القود وغيره . ( ١٠ / ١٦٦ م ١٢٧٣ و ١٦٨ / ٨ م ١٢٧٤

١٥ - القصاص فيها .

ر : قصاص ١ - موضع وجوبه

١٦ - فوات عمل القود .

( رجل قُتِلَ رجل ، فقام ابن عم له فقتل الفاق ، غضباً  
لابن عمه : يقتل القاتل بمن قتل ، ولا شيء للفقوة عنه ، وقد  
فاته القود . ومن جنى على ابن عم ثم قُتِلَ - حوونها : - رجل فقتل  
عنه وقد كان ذهب منها شيء : أنه يُلْقَى عنه بقدر ما ذهب منها . =



== فإن كان كل ما ذكرنا خطأ فلا شيء فيه . وإن كان حمداً فالقول  
ما أمكن ، وإن أمكن ذهاب شيء من قوة البصر كما ذهب هو :  
أنفذ ذلك بدواء أو بما أمكن ، وإن لم يمكن ذلك فالواجب في  
ذلك : ( الأدب ) ٤٢٤/١٠ م ٢٠٢٥ و ٤٢٥/١٠ م ٢٠٢٦

### ١٧ - حكمها في اليدين أو الرجلين .

( ما نعلم في الديات في الأعضاء أثرأ يصح في توقيتها وبيانها  
إلا قول رسول الله ﷺ : « الأصابع سواء ، والأسنان سواء ،  
الثنية والفرس سواء ، هذه وهذه سواء » . وسائر ذلك - أي  
الباقى - إنما يرجع فيه إلى الإجماع والاستدلال منه ومن النص .  
الدية في ذلك - اليدين والرجلين - للأصابع فقط . ومن  
قطعت يده في سبيل الله ثم قطع إنسان يده الأخرى ففيها دية  
واحدة . ) ٤١١/١٠ - ٤٣٨ م ٢٠٢٥ - ٢٠٣٩  
و ٤٣٩/١٠ - ٤٤٠ م ٢٠٤٠ ، ٢٠٤١ و ٤٤١/١٠ م ٤٤٢  
٢٠٤٣ ، ٢٠٤٤ م

### ١٨ - حكمها في الظفر .

( لا شيء في الظفر إلا القود في الممد فقط أو المفادة ، فإنه  
جرح ، وأما الخطأ فلا شيء فيه . ) ٤٤٥/١٠ م ٢٠٤٩

### ١٩ - حكمها في الأصابع .

( في الأصابع لا يجب على المخطئ أو على عاقلته شيء ،  
والدية في ذلك واجبة على العاقل . والأصابع سواء في الدية ،  
المحصر كالأيهام : عشر عشر من الإبل ، ففي كل جزء من  
الأصابع جزء من العشر ، ففي نصف الأصبع نصف العشر ==

= وفي ثلث الأصابع ثلث العشر ، وهكذا في كل جزء . وفي ثلث الأصابع دية كاملة . وأصابع اليدين والرجلين سواء . وأما كسر الأصابع فيبقى عتاً أو صحيحاً إلا أنه لم يبطل فلا شيء في ذلك ، والأصبع الزائدة : فيها ما في سائر الأصابع . وصح أن أصابع المرأة سواء وأصابع الرجل سواء بالنص . وصح الإجماع على أن في أربعة أصابع من المرأة فصاعداً : نصف ما في ذلك من الرجل ، فواجب أن يكون في أصبعين - من أصابعها - نصف ما في الأربع ، وفي الأصبع الواحدة نصف ما في الاثنين . والقصاص في الأصبع الزائدة يكون من أقرب أصبع إلى تلك الأصبع . ( )

٢٠٢٥ م ٤١١/١٠

و ٤٣٥/١٠ م ٢٠٣٧ و ٤٣٧/١٠ م ٢٠٣٨ و ٤٤٠/١٠

٢٠٤٢ م ٤٢/١١ و ٢١٣٤ م

٢ - حكمها في الأصبع الزائدة أو السن الزائدة .

( من كانت له سن زائدة أو أصبع زائدة ، فقطعها قاطع : اقتصر له منه من أقرب سن إلى تلك السن وأقرب أصبع إلى تلك الأصبع . ولا فرق بين أن يبقى المقص منه لبس له إلا أربع أصابع ويبقى المقص له خمس أصابع ، وبين أن يقطع من لبس له إلا الببابة وحدها ببابة سالم الأصابع . ولا خلاف في أن القصاص في ذلك ، ويبقى المقص ذا أربع أصابع ، ويبقى المقص له لا أصبع له ، وهكذا القول في الأسنان ولا فرق . ( )

٢١٣٤ م ٣٢/١١

جراح ٢١ - حكمها في اللقن أو العين .

( في كسر اللقن أو العين مدأ : القود ، ولا شيء في ذلك بالخطأ . ) ٤٣٥/١٠ م ٢٠٣٦

٢٢ - حكمها في الشاربين .

( ليس في مرط الشاربين شيء عندنا في الخطأ ، أما في العمد ففيه القود . ) ٤٣٤/١٠ م ٢٠٣٤

٢٣ - حكمها في الشعر .

( في شعر الرأس إذا لم ينبت : الدية ، وفي شعر اللحية إذا لم ينبت : الدية . ) ٤٣٣/١٠ م ٢٠٣٣

٢٤ - حكمها في الشفتين .

( الراجب في الشفتين في العمد : القود أو المفاداة ، ولا شيء في الخطأ . ) ٤٤٦/١٠ م ٢٠٥٠

٢٥ - حكمها في السن

( سواد السن واحضارها واحمرارها واصفرارها ومعدنها وكسرها ، إن كان كل ذلك خطأ : لم يجب في ذلك شيء أصلاً . ) ٤١٦/١٠ م ٢٠٢٤

٢٦ - حكمها في اللسان .

( لا يجب في اللسان إذا كان مدأ إلا القود أو المفاداة ، لأنه جرح ولا مزيد . وأما الخطأ فمفروع بنص القرآن =

= ولان الاغرس والاغصم كثيره، وكذلك لسان الصغير ( جراح

٤٤٢/١٠ م ٢٠٤٥ و ٤٤٣/١٠ م ٢٠٤٦

٢٧ - حكمها في الألف .

( ليس في الألف إلا القود في العمد أو المفاداة ، ولا شيء

في الخطأ . ) ٤٣٣/١٠ م ٢٠٣٢

٢٨ - حكمها في شفر العين .

( لا شيء على الخطأ في تنف أو قطع شفر العين . ) ٤٢٣/١٠ م

٢٠٢٥

٢٩ - حكمها في العين .

( قولنا في العين هو قولنا في السن سواء سواء . ) ٤١٨/١٠ م

٢٠٢٥

٣٠ - حكمها في الحاجبين .

( لا يجب فيها في العمد إلا القود أو المفاداة ، وأما في

الخطأ فلا شيء . ) ٤٣١/١٠ م ٢٠٣١

٣١ - حكمها في الأذن .

( لا شيء في الأذنين إلا القود أو المفاداة في العمد ، ولا

شيء في الخطأ . ) ٤١٨/١٠ م ٢٠٥٢

٣٢ - حكمها في السمع .

( لا شيء في ذهاب السمع بالخطأ ، وأما في العمد فإنت =

جراح = أمكن القصاص منه مثل ما ضرب فواجب ، ويصحب في أذنه  
ما يبطل سمه بما يؤمن معه موته ، فهذا هو القصاص . ( ٤٤٧/١٠ ) م ٢٠٥١

٣٣ - حكمها في الجبهة .

( ليس في الجبهة إذا هُشمت عمداً إلا القود ، إلا أن يكون  
جرحاً ، فتكون فيه المفاداة ، ولا شيء في الخطأ . ) ( ٤٦٠/١٠ ) م ٢٠٦٦

٣٤ - حكمها في البهيج والفتن والصدور والحدب .

( إن حدث البهيج أو الفتن أو الصدر أو الحدب من ضرب  
عمداً : اقتص بمنثل ذلك بالناس ما يبلغ ، فإن حدث مثل ذلك وإلا  
فلا شيء على الجاني أكثر من أن يُعتدى عليه بمنثل ما اعتدى ،  
ولو قدرة أن يلمه حيث يلمه هو نظله لعلنا ، ولكن إذ عجزنا  
عن ذلك فقد سقط عنا ما لا يُقدر عليه . ) ( ٤٤٤/١٠ ) م ٢٠٤٨

٣٥ - حكمها في العقل .

( لا شيء في ذهاب العقل بالخطأ ، وأما بالعمد فإغايه ضربة  
كضربة ، ولا مزيد ، فإن لم يذهب عقل المقتص منه فلا شيء  
عليه . ) ( ٤٣٤/١٠ ) م ٢٠٣٥

٣٦ - حكمها في العتق .

( لا شيء في ذلك في الخطأ ، والقود في العمد ولا بد . ) ( ٤٠٩/١٠ ) م ٢٠٦٣

## جراح ٣٧ - حكمها في الترقوة .

( لا يجب في الترقوة شيء في الخطأ ، وأما في العمد فالواجب في ذلك القصاص فقط ، إلا إن كان جرحاً فالقود أو المخداة . )

٢٠٥٤/١٠ م ٢٠٥٦

## ٣٨ - حكمها في الثدي .

( لا يجب في الثديين غرامة أصلاً ، فإن أصيبا خطأ فلا شيء في ذلك ، وإن كان عمداً ففيه القود ، فإن قطع الرجل حلة ندي المرأة قطع نديه كله ، لأنه كله حلة لا ندي له . فإن قطعت مبي نديه قطعت حلمتها ، فإن قطع جميع نديها عمداً قطع من جلده ، ما حواشي نديه ، مقدار ذلك . ) ٢٠٥٥/١٠ م ٢٠٥٧

## ٣٩ - حكمها في الضلع .

( لا شيء في الضلع إذا كان خطأ ، فإن كان عمداً ففيه القود فقط ، إلا أن يكون يجرح ففيه القود أو المخداة . ) ١٠/١٠ م ٢٠٥٥

## ٤٠ - حكمها في الصلب أو التفارقات .

( ليس في الصلب ولا في التفارقات في الخطأ شيء ، أما في العمد فالقود فقط ، ولا مفاداة فيه . لأنه ليس جرحاً ، فإن كان ذلك جرحاً ففيه القود أو المخداة . ) ١٠/١٠ م ٢٠٥٤

## جراح ٤١ - حكمها في الورد

( ليس عتدا فيها إلا الآوَد في العمد فقط ، وأما في الخطأ فلا شيء فيه . ( ٤٥٨/١٠ م ٢٠٦١ مكرر .

## ٤٢ - حكمها في المتعدة والشفوين والألوتين والعقلة والمنكب .

( لا شيء في ذلك في الخطأ ، أما في العمد فالقصاص فيها أمكن ، أو المفاداة فيما كان جرحا ( ٤٥٨/١٠ م ٢٠٦٢

## ٤٣ - حكمها في الذكر والانتلين

( الواجب ألا يجب في ذلك شيء في الخطأ ، وأن يجب في ذلك القود في العمد أو المفاداة ( ٤٥٠/١٠ م ٢٠٥٣

## ٤٤ - حكمها في ذكر الخشي وأنتليه

( من قطع ذكر خشي مشكل وأنتليه فسواء قال : أنا امرأة - أو قال : أنا ذكر - القود واجب ، لأنه عضو يسي ذكرأ وأنتلين ، وكذلك لو قطعت امرأة شفرته ، ولا فرق . ( ٤٢/١١ م ٢١٣٤

## ٤٥ - حكمها في المثانة

( ليس في ذلك إلا القصاص في العمد أو المفاداة ، وليس في الخطأ شيء . ( ٤٥٧/١٠ م ٢٠٦١

## ٤٦ - حكمها في قطع الجلد .

( من قطع من جلده شيء فالقصاص في ذلك في العمد =

= وليس في الخطأ في ذلك شيء . ( ١٠ / ١٥٦ م ٢٠٥٩

#### ٤٧ - حكمها في البكارة .

( جارية أذهبت عُذرة أخرى ، أو رجل فعل ذلك بجماع أو غيره : أما المرأة تُذهب عُذرة المرأة بتخسة أو نحو ذلك ، فإنه عدوان يقتص منها بمثل ذلك إن كانت بكرًا ، فإن كانت ثيبًا فقد عُدِمَت ما يقتص منها فيه فليس إلا الإلءب ، فصح وجوب القَوَدَ فيما قُدر عليه ، وصح الأدب مالم يد إنكارًا أو تغييرًا للنكر فيما عجز عن القَوَدَ فيه ، ولا غرامة في ذلك أصلاً ، ولا مدخل للمكر منها ، لأن المقر هو المهر ، والمهر إنما هو في النكاح لا فيما عداه . ( ١٠ / ٥١٧ م ٢٠٩٢

#### ٤٨ - حكمها في إفضاء الرجل المرأة .

( إن كان ذلك وقع منه في زوجة من غير قصد فمأنت ويرت فلا شيء في ذلك ، وإن كان فعل ذلك عامداً وهو يدري أنها لا تحمل ، أو فعل ذلك بأمة كذلك أو بأجنبية : فعليه القصاص ، يفتق منه بمجديدة مقدار ما فتق منها متعدياً ، وعليه في الأجنبية مع ذلك الحد ، ولا غرامة في شيء من ذلك أصلاً إلا إن فعل ذلك مخطأفات : فالدية كاملة . ( ١٠ / ٥٥٦ م

٢٠٥٨ م

#### ٤٩ - حكمها في الطلء .

( لا شيء في هذا إلا القصاص ، فلو قامت بينة أنه أراد ما أيسح له فهو خطأ لا شيء فيه . ( ١٠ / ٤٦٠ م ٢٠٦٧



جراح ٥٠ - حكمها في الكسر إذا انجبر .

( ليس في ذلك عندنا إلا القصاص في العمد فقط ، وأما في

الخطأ فلا شيء . ) ١٠/٤٥٧ م ٢٠٦٠

٥١ - الدوس في بطن آخر حتى يسلح .

( ليس عندنا في ذلك إلا القصاص ، ضرب كضرب ، ولا

مزيد . ) ١٠/٤٥٧ م ٢٠٦٠

٥٢ - حكمها في الميت .

( من جرح ميتاً أو كسر عظمه أو أحرقه فلا شيء عليه

في ذلك . ) ١١/٤٠ م ٢١٣١

٥٣ - وقوعها على الوقيق والحيوان المتملك .

( كل من عدا عليه حيوان متملك ، من بعير أو فرس أو

بغل أو فيل أو غير ذلك ، فلم يقدر على دفعه عن نفسه إلا بقتله ،

نقله : فلا ضمان عليه فيه

وكل ما جني على عبد أو أمة أو بعير أو فرس أو بغل أو

حمار أو كلب يحمل ثقله أو سنور أو شاة أو بقرة أو أيل أو

ظبي أو كل حيوان متملك ، فإن الخطأ في العبد وفي الأمة

خاصة ، وفي سائر ما ذكرنا - أي الباقي - خطأ أو عمداً : ما نقص

من قيمته ، بالتأماً ما بلغ . وأما العبد والأمة فبما جني عليها عمداً

القتل ، وما نقص من قيمتها ، أما القتل فللجني عليه ، وأما

ما نقص من القيمة فليسيد فيما اعتدي عليه من ماله . ) ٨/١٤٥

١٢٦٤ م و ٨/١٤٩ م ١٢٦٨

جزاء الصيد ١ - حكمه .

( الجزء واجب سواء فيما أصيب في حرم المدينة أو في حرم مكة ، أصابه حلال أو محرم . ومن تعمد قتل صيد في الحل وهو في الحرم فعليه الجزاء ، فإن كان الصيد في الحرم والقاتل في الحل فهو عاصي لله تعالى ، ولا يؤكل ذلك الصيد ، ولا جزاء فيه . ولا جزاء في قتل ما ليس بصيد ، ولا فيما نهى عن قتله من مدهد أو صرر أو خفدع أو غل . ) ٢٣٦/٧ م ٨٨٤ ، ٨٨٥ و ٢٣٨/٧ م ٨٩٠

٢ - أنواعه والتخفيف بينها .

( المتعمد لقتل الصيد وهو محرم : مخير بين ثلاثة أشياء أيها شاء فعله وقد أدى ما عليه : إما أن يُهدي مثل الصيد الذي قتل من التمتع بما قد حكم به عدلان من الصابغة أو من التابعين ، وليس عليه أن يتأنف تحكيم حكيم الآن ، وإن شاء أطعم مساكين وأقل ذلك ثلاثة ، وإن شاء نظر إلى ما يشيع ذلك الصيد من الناس فصام بدل كل إنسان يوماً . ) ٢٢٩/٧ م ٨٧٨

٣ - مكانه .

( لا يجزئ المدي في ذلك إلا لقوماً عند المسجد الحرام ، ثم يُنثر بمكة أو بمكة ، وأما الإطعام والصيام فحيث شاء . ) ٢٣٥/٧ م ٨١ ، ٨٢

جزاء الصيد ٤ - توحده وتعدده .

( القارن والمختار والمتنع : سواء في الجزاء ، سواء في حل أصابوه أو في حرم ، إنما كل ذلك جزاء واحد ، فإت اشترك جماعة في قتل صيد عامدين لذلك كلهم : فليس عليهم كلهم الا جزاء واحد ، وأما الصيام فإن اختاروه فعلى كل واحد منهم الصيام كله بخلاف الأموال ، فإت اختلفوا فمن اختار منهم الجزاء لم يميزه إلا بتل كامل لا يبيض مثل ، ومن اختار الاطعام لم يميزه اقل من ثلاثة مساكين . ومن قتل الصيد مرة بعد مرة فعليه لكل مرة جزاء . ) ٢٣٧/٢ م ٨٨٦ ، ٢٨٧ ، و ٢٣٨/٧ م ٨٨٨

٥ - اشترك المحرم والمحل في قتل صيد .

( لو اشترك محرم وحلال في قتل صيد : كان ميتة لا يحل أكله ، وعلى المحرم جزاؤه كله . ) ٢٥٤/٧ م ٨٩٣

٦ - أمثال الحيوان المصيد .

( في النعامة : بدنة من الإبل ، وفي حمار الوحش وثو الوحش والأروبة العظيمة والأيل : بقرة ، وفي الغزال والوعل والظبي : عنز ، وفي الضب واليربوع والذئب وأم حيين : جدي ، وفي الدور : شاة ، وكذلك في الورل والضبع ، وفي الحمامة وكل ما عيب وعدر من الطير : شاة ، وكذلك الجاوى والكركي والبزج والاوز البري والبرك البحري والدجاج الحبشي والكروان . ) ٢٢٦/٧ م ٨٧٩

## جزاء الصيد

٧ - التحكيم فيه . ر : ٢ - أنواعه والتخفيف فيها .

## جزية

١ - صفات الواجب عليهم الجزية .

( لا يقبل من كافر إلا الاسلام أو السيف ، الرجال والنساء في ذلك سواء ، حاشا أهل الكتاب خاصة ، وهم : اليهود والنصارى والمجوس فقط ، فإنهم إن أعطوا الجزية أقرروا على ذلك مع الصغار ، والجزية لازمة للحر منهم والعبد والذكر والانتى والفقير البات والغني ، الرأب' وغير الرأب سواء . )  
٣٤٥/٧ م ٩٥٨ و ٣٤٧/٧ م ٩٦٠

٢ - شرط قبولها .

( لا يقبل من يهودي ولا نصراني ولا مجوسي جزية . إلا بأن يقرروا بأن عهداً رسول الله إلينا ، أن لا يظعنوا فيه ولا في شيء من دين الاسلام . ) ٣١٧/٧ م ٩٤١

## جعل

١ - حكمه وصوّره .

( لا يجوز الحكم بالجعل على أحد ، فمن قال لآخر : ان جئتني بمبدي فلنك علي دينار ، أو قال : ان فعلت كذا كذا فلنك علي درهم ، أو ما أشبه ذلك ، فجاءه بذلك . أو هتف وأشهد على نفسه : من جاءني بكذا فله كذا ، فجاءه به لم يقض عليه بشيء ويستحب لو وفى بوعده ، وكذلك من جاءه بآبق فلا يقض له شيء ، سواء عُرف بالجبيء بالإباق أو =

جعل = لم يعرف بذلك ، إلا أن يستأجره على طلبه مدة معروفة ،  
أو لياقته به من مكان معروف ، فيجب له ما استأجره به .  
وفرض على كل مسلم حفظ مال أخيه إذا وجدته ، ولا يحل له  
أخذ ماله بغير طيب نفسه ، ولو أن الإمام يرقب لمن فعل ذلك  
عطاء لكان حسناً . ( ٨ / ٢٠٦ - ٢١٠ م ١٣٢٧  
جمار ر : حج .  
جمعة ر : صلاة الجمعة .

#### ١ - سبب تسميتها .

( الجمعة : اسم وإلاهي لليوم ، لم يكن في الجاهلية ، وإنما كان  
يسمى في الجاهلية : « المأروبة » قدي في الاسلام يوم الجمعة ،  
لأنه يجتمع فيه الصلاة . اسماً مأخوذاً من الجمع ٤٥/٥١ م ٥٢٢ .

#### ٢ - تخصيص ليائها بصلاة زائدة .

( لا يجوز أن تخص لية الجمعة بصلاة زائدة على سنن التياالي . )  
٢٨٧ م ٣٧/٣ .

#### ٣ - صوم يومها .

( لا يحل صوم يوم الجمعة ، إلا لمن صام يوماً قبله أو يوماً  
بعده ، فلو نذره لإنسان كان نذره باطلاً . فلو كان إنسان يصوم  
يوماً ويفطر يوماً ، فجاءه صومه في الجمعة : فليصمه . ( ٢٠/٧ م ٧٩٥ .

جمعة

٤ - قراءة صلاة الصبح فيها .

( يستحب أن يقرأ في صبح يوم الجمعة «الم تنزيل .» السجدة .  
و « هل أتى على الإنسان » مع أم القرآن . ) ١٠١/٤ م ٤٤٥  
٥ - كونها عيداً .

( يوم الجمعة : عيد من أعياد المسلمين . ) ٨١/٥ م ٥٤٣

٦ - الغسل والطيب والسواك في يومها .

( غسل يوم الجمعة فرض لازم لكل بالغ من الرجال والنساء ،  
وكذلك الطيب والسواك ، ولا يتطيب لها المحرم ولا المرأة .  
وغسل يوم الجمعة إنما هو اليوم لا للصلاة ، وأول أوقات الغسل  
المذكور : إثر طلوع الفجر من يوم الجمعة إلى أن يبقى من فرص  
الشمس مقدار ما يتم غسله قبل غروب آخره ، وأفضله : أن  
يكون متصلاً بالروح إلى يوم الجمعة ، وهو لازم للحائض والنفساء  
كأزومه لغيرهما . فمن عجز عن الماء تيمم . ) ٨/٢ م ١٧٨  
و ١٩/٢ م ١٧٩ و ٧٥/٥ م ٥٣٦

جناز

١ - تلقين المحتضر .

( يجب تلقين الميت الذي يموت في ذمته ، والسانة منطلق أو  
غير منطلق ، شهادة الإسلام ، وهي : لا إله إلا الله محمد رسول  
الله ، أما من ليس في ذمته فلا يمكن تلقينه ، وأما من منع  
الكلام فيقول لها في نفسه . ) ١٥٧/٥ م ٥٩٥ .

جناز

٢ - تقييض عيني الميت وتسيجته .

( يستحب تقييض عيني الميت إذا قضى ، ويُجزي بثوب ،  
ويجمل على بطنه ما يمنع انتفاخه . ) ١٤٦/٥ م ٥٨٨ و ١٥٧/٥ م  
٥٩٦ م

٣ - تقييل الميت .

( تقييل الميت : جازئ . ) ١٤٥/٥ م ٥٨٧

٤ - الأخذ من أطفار الميت وشعره .

( إن كانت أطفار الميت واقرة أو شاربه واقياً أو عاتته :  
أخذ من كل ذلك . ) ١٧٧/٥ م ٦٢٠

٥ - الصبر والجزع فيها .

( الصبر واجب ، والبكاء مباح ما لم يكن قرحاً ، فإن النوح  
حرام . والصياح وتشمس الوجوه وضربها وضرب الصدور وقف  
الشعر وحلقه الميت كل ذلك : حرام ، وكذلك الكلام المكروه  
الذي هو تخطيط لأقدار الله تعالى ، وشق الثياب .

ويستحب أن يقول المصاب : **وإنا لله وإنا إليه راجعون** ،  
**اللهم أجرني في مصيبي واخلف لي خيراً منها** . ولا يجز لأحد  
أن يشق الموت لضرر نزل به . ) ١٤٦/٥ م ٥٨٩

و ١٥٧/٥ م ٥٩٧ و ١٦٧/٥ م ٦٠٨

جناز ٦ - غسلها .

رَ : غسل الميت .

٧ - تكفينها .

رَ : تكفين .

٨ - الصلاة عليها .

رَ : صلاة الجنازة .

٩ - حملها .

( يحمل النعش كما يشاء الحامل ، إن شاء من أحد قوائمه ،  
وإن شاء بين العمودين . ولا يجوز التراحم على النعش . )  
١٦٧/٥ م ٦٠٩ و ١٧٨/٥ م ٦٢٢

١٠ - تشيعها .

( يجب الإصرار بالجنازة ، ونستحب لمن صلى عليها أن  
لا يزول عنها حتى تدفن ، فإِنْ انصرف قبل الدفن فلا حرج ،  
ولا معنى لانتظار إذن وليّ الجنازة . ولا نكره اتباع النساء  
للجنازة ، ولا نمنعن من ذلك . وحكم التشيع : أن يكون  
الركبان خلفها ، وأن يكون المائتي حيث شاء ، عن يمينها أو  
شمالها أو أمامها أو خلفها ، وأحبُّ ذلك إلينا : خلفها . )  
١٥٤/٥ م ٥٩٢ و ١٦٠/٥ م ٥٩٩ و ١٦٤/٥ م ٦٠٥



## جنازة ١١ - القيام لها .

( نستحب القيام للجنازة إذا رأها المرء ، حتى توضع أو تخلفه ، ولو كانت جنازة كافر ، فإن لم يقم فلا حرج . ) ١٥٣/٥ م ٥٩١

## ١٢ - دفنها .

و : دفن ، قبر .

## جنازة ١ - تعويذها .

( الجنابة هي : الماء الذي يكون من نوعه الولد ، وهو من الرجل : أبيض غليظ ، ورائحته رائحة الطلع ، وهو من المرأة : رقيق أصفر . وماء الثعقيم والمأقر يوجب الغسل ، وماء الحصى لا يوجب الغسل ، وأما المحبوب الذكر السالم اللاتيين أو أحدهما فتأذنه : يوجب الغسل . ٥/٢١ م ١٧٢

## ٢ - موجباتها .

إيلاج الحشفة ، أو مقدارها من الذكر الذاهب الحشفة والذاهب أكثر من الحشفة ، في فرج المرأة الذي هو مخرج الولد منها ، بجرام أو حلال ، إذا كان تمعداً ، أنزل أو لم ينزل . فإن عدت هي أيضاً لذلك : فكذلك ، أنزلت أو لم تنزل . فإن كان أحدهما مجنوناً أو سكراناً أو غافاً أو مضى عليه أو مكرماً فليس على من هذه صفته منها إلا الوضوء فقط إذا أفاق أو استيقظ ، إلا أن ينزل . فإن كان أحدهما غير بالغ : فلا غسل عليه ولا وضوء ، فإذا بلغ لزمه الغسل فيما يحدث لافياً =

جناية

= سلف له من ذلك ، والوضوء . فلو أجنب كل من ذكرنا وجب عليهم غسل الرأس وجميع الجسد إذا أفاق المنسى عليه والمجنون وانتبه النائم وصحا السكران وأسلم الكافر ، وبالإجنب يجب الغسل والبلوغ . ١٧٠ م ٢/٢ و ١٧١ م ٤/٢

### ٣ - خروج الماء الموجب للغسل فيها .

( كيفما خرجت الجناية ، بضربة أو علة أو تغير لذة أو لم يشعر به حتى وجده أو باستنكاح : فالغسل واجب في ذلك . فلو أن امرأة 'وطئت ثم اغتسلت ثم خرج ماء الرجل من فرجها فلا شيء عليها لا غسل ولا وضوء ، ولو أن امرأة شق فرجها وجل ، فدخل ماؤه فرجها فلا غسل عليها إذا لم تنزل هي . ولو أن رجلاً أو امرأة أجنباً وكان منها وطء دون الإزال ، فغفلاً وبلا أو لم يبولا ، ثم خرج منها أو من أحدهما بقية من الماء المذكور أو كاه : فالغسل واجب ، فلو صلياً قبل ذلك أجزأتهما صلاتهما ، ثم لا بد من الغسل ، فلو خرج في نفس الغسل وقد بقي أهله أو أكثره : لزمها أو الذي خرج ذلك منه ابتداءً والغسل . ١٧٣ م ٥/٢ و ١٧٤ م ٦/٢ و ١٧٥ م ٧/٢ و ١٨٦ م ٨/٢ )

### ٤ - حدودها يوم الجمعة .

و : غسل ٤ - تعدده بتعدد أسبابه .

### ٥ - الجائز معها من العبادات .

( قراءة القرآن ، والسجود فيه ، ومس المصحف ، وذكر الله تعالى : جائز كل ذلك بوضوء وبغير وضوء واجنب والخالص . وكذلك =

جَنَابَة

== الأذان والإقامة يميزان في حال الجنابة وينحب الوضوء للجنب إذا أراد الأكل أو النوم ولرد السلام لذكر الله تعالى ، وليس ذلك بواجب ، إلا معاودة الجنب للجماع فالوضوء عليه فرض بينهما . وجائر للجنب أن يدخل المسجد . وتذكية الجنب : جائزة إذا ذكرى وسمى . ( ١٧٧/١ ، ٨٥ ، ١١٦ م ، ١١٧ ، ١٨٤/٢ و ٢٦٢ م ، ٢١٨/٢ ، ٢٧٠ م ، ٤٥٣/٧ و ١٠٥٧ م )

## ٦ - كيفية غسلها .

( أما غُسلُ الجنابة فيختار فيه ، دون أن يجب ذلك فرضاً : أن يبدأ بغسل فرجه إن كان من جماع ، وأن يمسح بيده الجدار أو الأرض بعد غسله ، ثم يمسح ويبتسق ويبتسق ، ثلاثاً ثلاثاً ، ثم يمسح يديه في الإثناء بعد أن يغسلها ثلاثاً ، فرضاً ولا بد إن قام من نوم وإلا فلا ، فيخلل أصول شعره حتى يوقن أنه قد بل الجلاء ، ثم يفيض الماء على رأسه ثلاثاً بيده ، وأن يبدأ بياضته . وأما الفرض الذي لا يد منه فإن يغسل يديه ثلاثاً قبل أن يدخلها في الماء إن كان قام من نوم ، وإلا فلا ، وبغسل فرجه إن كان من جماع ، ثم يفيض الماء على رأسه ثم جسده بعد رأسه ولا بد ، لإفادته بوقن أنه قد وصل الماء إلى بشرة رأسه وجميع جسده . وليس عليه أن يتدلك ، وليس على المرأة أن تخلل شعرها أصبغها أو صفاتها في غسل الجنابة فقط . ( ٢٨/٢ م ، ١٨٨ و ٣٠/٢ م ، ١٨٩ و ٣٧/٢ م ، ١٩١ )

## ٧ - التنية في غسلها .

و : غسل ١ - التنية فيه .

جَنَابَة ٨ - الطهارة منها عند عدم الماء .

و : تيمم ١ - صفته في جميع الأحوال .  
أيضاً ١٤ - تكرار التيمم على الجنب والحائض .

٩ - الإمامة معها .

( من صلى جنباً أو على غير وضوء ، عمداً أو نسياناً ، فصلاة  
من اتهم به صحيحة تامة ، إلا أن يكون علم بذلك يقيناً : فلا  
صلاة له . ) ٢١٤/٤ م ٤٨٩

١٠ - أثرها على الصوم .

( لا ينقض الصوم احتلامٌ ولا استناءٌ ولا مباشرة الرجل  
امرأته أو أمته المباحة له فيما دون الفرج ، تعمد الإماء أو لم يُمنِ ،  
أمدى أو لم يمد ، ولا قبةٌ كذلك فيها ، ولا من تعمد أن  
يصبح جنباً ما لم يترك الصلاة ، ولا من وطئ وهو يظن أنه  
ليل فإذا بالصبح كان قد طلع ، ولا من أفطر بوطء ويظن أن  
الشمس قد غربت فإذا بها لم تقرب ، ولا من وطئ ناسياً )

٢٠٣/٦ م ٧٥٣

جَنَازَة

و : جنائز ..

جَنِّ ١ - تكونين خيلتهم .

( 'خلق الجن' من نار . ) ١٣/١ م ٢٥

جَنَّة ٢ - الايمان بهم وصفاتهم .

( نؤمن بأن الجن حق ، وهم خلق من خلق الله عز وجل ،  
فيهم الكافر والمؤمن ، يرونا ولا نراهم ، يأكلون ويشربون  
ويموتون . ) ١١/١ م ٢٧

٣ - حسابهم .

( يحاسب الله الجن كما يحاسب الإنسان ، فيوفي كل أحد على  
قدر عمله . ) ١٢/١ م ٢٨

جَنَّة

١ - أهلها والايمان بها .

( الجنة حق ، دار مخلوقة للمؤمنين ، ولا يدخلها كافر أبداً . )  
١٠/١ م ١٤

٢ - خلوة الجنة وأهلها .

( لا تقضى الجنة ، ولا يبقى أحد من فيها أبداً . ) ١١/١ م ١٧

٣ - حال أهلها ونعيمها .

( أهل الجنة يأكلون ويشربون ويطؤون ويلبسون  
ويتلذذون ، ولا يرون بؤساً أبداً . وكل ذلك بخلاف ما في  
الدنيا ، لكن ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على  
قلب بشر . ) ١٢/١ م ١٨

٤ - موابت أهلها .

( الناس في الجنة على قدر فضلهم عند الله تعالى ، فأفضل =

## جنة - جنون

جنة = الناس أعلام درجة في الجنة ، وهم الأنبياء ثم أزواجهم ، ثم أزواجهم ، ثم سائر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . ( ٨٤/١ م ٨٤ ، ٨٥ )

### ٥ - حورها .

( الحور العين حق . ومن نساء مطهرات ، خلقهن الله عز وجل للزمنين . ) ( ١٢/١ م ١٨ )

### ١ - أثره على الأعمال والأقوال الشرعية . جنون

وجدنا المجنون لا يبطل جنونه إيمانه ولا أمانته ، ولا نكاحه ولا إحصاءه ولا بيعه ولا هبته ، ولا شيئاً من أحكامه اللازمة له قبل جنونه ، ولا خلافته إن كان خليفة ، ولا إمارته إن كان أميراً ، ولا ولايته ، ولا وكالته ولا توكيله ، ولا كفره ، ولا قسقه ولا عدائه ، ولا ومايله ، ولا اعتكافه ، ولا سفره ولا إقامته ، ولا ملكه ، ولا نذره ولا حسنه ، ولا حكم العام في الزكاة عليه . ولا يبطل الجنون إلا ما يبطل النوم : من الطهارة بالوضوء وحده فقط . ( ٢٢٧/٦ م ٧٥٤ )

### ٢ - وجوب الصلاة على المجنون .

ر : صلاة . الساقط عنهم فرضيتها .

### ٣ - حكم الصوم معه .

( المجنون غير مخاطب في جنونه حتى يعقل ، وليس في ذلك بطلان صومه الذي لزمه قبل جنونه ، ولا عودته عليه بعد =

= إفاقته ، فمن 'جن' بعد أن توى الصوم من الليل فلا يكون مفطراً يجنونه ، لكنه فيه غير مخاطب وقد كان مخاطباً به ، فإن أفاق في ذلك اليوم أو في يوم بعده من أيام رمضان فإنه يتوي الصوم من حينه ، ويكون صائماً . وهكذا من جاءه الجبريؤية الهلال ، أو من علم بأنه يوم نذره أو فرضه .

وكذلك من 'جن' قبل غروب الشمس ، فلم يصنع إلا من الغد وقد مضى أكثر النهار أو أقله . ومن توى الصوم كما أمره الله عز وجل ، ثم 'جن' فقد صح صومه يتيقن من نص وإجماع ، فلا يجوز بطلانه بعد صحته إلا بنص أو إجماع ، ولا إجماع في ذلك أصلاً . وأما من يبلغ مجنوناً مطبقاً فهذا لم يكن مخاطباً ولا لزمته الشرائع ولا الأحكام ، ولم يزل مرفوعاً عنه القلم ، فلا يجب عليه قضاء صوم أصلاً . ومن 'جن' مجنوناً مطبقاً قبل غروب الشمس فلم يفتق ليلته كلها والغد كله إلى بعد غروب الشمس فلا قضاء عليه . وأما المصروع فإنه يقضي لائته مريض ، والقضاء عليه بنص

القرآن . ( ١ / ٢٢٦ م ٧٥٤ )

٤ - وجوب الزكاة على المجنون .

و : زكاة ٣ - المفروض عليهم الزكاة .

٥ - زكاة النطر على المجنون .

و : زكاة النطر ٨ - حكمها في المجنون .

٦ - أثره في الحج .

و : حج ٩٣ - أثر الجنون والانعاء والنوم فيه .

٧ - إبطاله بالأحرام . جنون

رَ : إحرام ٢٦ - طروء الإنماء أو الجنون فيه .

٨ - عين المجنون .

رَ : أيمان ١١ - كونها من سكران أو مجنون أو هاذٍ أو فائم أو صغير .

٩ - ذبيحة المجنون .

( من ذبح في جنونه : لم يحل أكله ، فإن ذكَّيَ بعد الصحر : حلَّ أكله . ) ٤٥٧/٧ م ١٠٦٠

١٠ - نكاح المجنونة .

ليس لأحد أن يُنكح - 'يُزَوَّج' - المجنونة حتى تُفريق، تأذن، إلا الأب ، في التي لم تبلغ وهي مجنونة ، فقط . ( ٤٥٩/٩ م ١٨٢٢

١١ . طلاق المجنون .

رَ : طلاق ٢٤ - طلاق السكران وفائد العقل .

١٢ - الخلع عن المجنونة .

رَ : خلع ٢ - صحته عن المجنونة أو الصغيرة .

١٣ - رضاع المجنونة هل يقع به التحريم ؟

( إن ارتضع صغير أو كبير من لبن ميتة أو مجنونة أو =



جنون = سكرى ، خمس وضعات : فإن التحريم يقع به . ( ١٠ / ٩ م ١٨٦٧ )

١٤ - بيع الجنون .

و : بيع ٦ - شرط العقل فيه .

١٥ - الحجر على الجنون .

و : حجر ١ - الجائر الحجر عليه .

١٦ - قذف الجنون .

( قاذف الجنون : 'يحدث' ، اظهر كذبه ييقن . ) ( ١١ / ٢٧٣ م ٢٢٢٨ )

١٧ - وقوع القصاص أو الضمان أو الدية على الجنون .

و : قصاص ١٤ - إقامته على سكران أو مجنون أو صغير .

١٨ - عتق الجنون .

و : عتق ١١ - كونه من غير مخاطب أو مكروه أو مخطئ .

١ - مدة حمله . جنين

( لا يجوز أن يكون حمل أكثر من تسعة أشهر ، ولا أقل من ستة أشهر ، لقوله تعالى : « وحمله وفصاله ثلاثون شهراً » وقوله : « والوالدان يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة » . ) ( ١٠ / ٣١٦ م ٢٠١١ )

جنين ٢ - تحقق حياته .

- ر : إجهاض ٣ - وقرعه ممدأ بعد نفخ الروح .  
 أيضاً ٤ - وقرعه خطأ من غير الحمل .  
 روح ٢ - وقت تحققها في جنين الآدمية .

٣ - موت أمه وهو حي في بطنها .

( لو ماتت امرأة حامل والولد حي يتحرك قد تجاوز ستة أشهر : فإنه يُشق بطنها طويلاً ، ويُخرج الولد . ومن تركه ممدأ حتى يموت فهو قاتل نفس . ) ١٦٦/٥ م ٦٠٧

٤ - إسقاطه وهل فيه كفارة ؟

- ر : قتل ٢٦ - المرأة تتمد إسقاط ولدها .  
 أيضاً ٥٢ - ثبوت الكفارة في قتل الجنين .

٥ - الجنابة عليه .

ر : إجهاض .

٦ - وجوب زكاة الفطر عليه .

ر : زكاة الفطر ١ - وجوبها .

٧ - إسلام أبيه وأثره في حرية أمه وورثتها .

( إن كان جنين الكافر الذي أسلم لم ينفع فيه الروح بعد : فأمراته حرة لا تسترق ، لأن الجنين حينئذٍ بعضها ، ولا يترق منه )

جين

=لأنه جينٌ مُسلمٌ ، ومن كان بعضها حراً فهي كلها حرة ، بخلاف  
حكما إذا نفخ فيه الروح قبل إسلام أبيه ، لأنه حينئذ غيرها .  
٩٣٨ م ٣١١/٧

# ٨ - فتقه وهته .

( لا يجوز عتق الجنين دون أمه إذا نفخ فيه الروح قبل  
أن تضعه أمه ، ولا بهت دونها . ويجوز عتقه قبل أن يُنفخ فيه  
الروح ، وتكون أمه بذلك العتق حرة وإن لم يُرد عتقها ،  
ولا تجوز هته أصلاً دونها ، فإن أعنتها وهي حامل فإن كان  
جينها لم ينفخ فيه الروح فهو حر ، إلا أن يستثنى ، فإن  
استثناء فهي حرة وهو غير حر . وكذلك القول في الهبة إذا  
وهي سواه سواء ولا فرق . ونفخ الروح فيه تمام أربعة  
أشهر من حملها . ١٨٧/٩١ م ١٦٦٣

# ٩ - ميراثه من أبيه الحرة أو النحراني .

( لو أن حراً تزوج أمةً نحرية ، ثم مات وهي حامل ، ثم  
أعتقت فعنت الجنين قبل نفخ الروح فيه : لم يرث أباه ، لأنه لم  
يستحق العتق إلا بعد موت أبيه ، وكان حين موت أبيه لم يكأ  
لا يرث . فلو مات له ، بعد أن عتق ، من يرثه يرثه أو ولاه :  
ورثه إن خرج حياً ، لأنه كان حين موت المورث حراً .  
فلو مات نصراني وترك امرأته حاملاً ، فأسلمت بعده قبل  
نفخ الروح فيه أو بعد نفخ الروح فيه : فهو مسلم بإسلام أمه ،  
ولا يرث أباه . وكذلك لو أن نصرانياً مات وترك امرأته حاملاً =

جنين = قد يُفتح فيه الروح أو لم يُفتح فيه الروح ، فتملكها نصراني آخر ، فاسترقها ، فولدت في ملكه : لم يرث أباه . وكذلك لو أن امرءاً ترك أم وولده حاملاً ، فاستحققت بعده ، ثم عتق الجنين بعثها : فإن نُسبه لاحق ، ولا يرث أباه . ( ٢٢١/٩ م ١٦٨٤ )

١٠ - وجوب عُقْرته .

ر : دية ١ - مقدارها ، وعلى من تجب .

١١ - تعدد عُقْرته بتعدد .

ر : قتل ٤٨ - حكم من ألق جنينين فصاعداً .

١٢ - عُقْرَةُ جَنِينِ الذَّمِيَّةِ أَوْ الْمُسْلِمَةِ إِذَا ضَرَبَهَا ذَمِي .

ر : قتل ٤٩ - حكم جنين الذمية أو المسلمة إذا ضربها ذمي .

١٣ - عُقْرَةُ جَنِينِ الْأُمَةِ .

ر : قتل ٥٠ - حكم جنين الأمة .

١٤ - وَاوْتُ عُقْرَتِهِ .

( إن تيقن أن الجنين قد تجاوز الحمل بمائة وعشرين ليلة :

فإن العُقْرَةَ موروثة لورثته الذين كانوا يرثونه لو خرج حياً فمات على حكم الموارث ، وإن لم يرقن أنه تجاوز الحمل بمائة ليلة وعشرين ليلة : فالعُقْرَةُ لأُمِّهِ فقط . ) ( ٢١٢٧ م ٣٣/١١ )

## جہاد ۱ - فرضیت .

( والجہاد فرض علی المسلمین ، فإذا قام به من يدفع العدو  
ویقزوم فی مقر دارم ویحیی ثغور المسلمین : سقط فرضه عن  
الباقین ، وإلا فلا ) ۲۹۱/۷ م ۹۲۰

## ۲ - الرباط فیہ .

( والرباط فی الثغور : حسن . ولا یجمل الرباط إلی ما لیس  
تغراً ، کان فیما مضی تغراً أو لم یکن ، . هو بدعة عظیمة ،  
وکل موضع سوی مدینة رسول اللہ ﷺ فقد کان تغراً ودار  
حرب ومغزی جهاد ، فتخصیص مکان من الأرض کلها بالاعد  
لأن العدو ضرب فیہ ، دون سائر الأرض کلها : خلال وحق وإثم  
وفتنة وبدعة !! ) ۳۵۳/۷ م ۹۶۹

## ۳ - الاشتغال عنه بالزراعة .

( الإكثار من الزرع والفرس : حسن وأجر ، ما لم يشغله  
ذلك عن الجهاد . ) ۲۱۰/۸ م ۱۳۲۹

## ۴ - القوار فیہ .

( ولا یجمل المسلم أن یفر عن مشرک ولا عن مشرکین  
ولو کثر عددهم أصلاً ، لکن ینوی فی رجوعه التحیز إلی جماعة  
المسلمین انت وجا البلوغ الیہم ، أو ینوی الکفر إلی القتال ،  
فإن لم یتور إلا نولیة- دُئیرہ عارباً : فهو فاسق ما لم یقب . )  
۲۹۲/۷ م ۹۲۳

( ومن أمره الأمير بالجهاد إلى دار الحرب : فرض عليه أن يطيعه في ذلك إلا من له عذر قاطع . ويفزى أهل الكفر مع كل فاسق من الأمراء وغير فاسق ، ومع المتغلب والمحارب كما يفزى مع الإمام ، ويفزوم المرء وحده إن قدر ، ولا إثم بعد الكفر أعظم من إثم من نهى عن جهاد الكفار ، وأمر بالإسلام حرير المسلمين إليهم من أجل فسق رجل مسلم لا يحاسب غيره بنفسه . ) ٢٩١/٧ م ٩٢١ و ٢٩٩/٧ م ٩٢٩ و ٣٠٠/٨ م ٩٣٠

( ولا يجوز الجهاد إلا بإذن الأبوين ، إلا أن ينزل العذر بقرم من المسلمين ، فرض على كل من يمكنه إعانتهم : أن يقدم مغيثاً لهم ، إذن الابن أن لم يأذنه ، إلا أن يضياع أو أحدهما بعده فلا يحل له ترك من يضيع منها . ) ٢٩٢/٧ م ٩٢٢

( تعلم الرمي عن القوس والاكثار منه فضل حسن ، سواء - القوس - العربية والمجبية . ) ٣٥٣/٧ م ٩٧٠

( السابقة بالخيول والبغال والخيول وعلى الأقدام : حسن ، والمتأخرة بالرمح والنبل والسيوف : حسن .  
والسبقي هو : أن يخرج الأمير أو غيره مالا يجعله لمن =

جهاد = سبق في أحد هذه الوجوه ، فهذا حسن ، أو يخرج أحد المتأبقيين فيما ذكرنا مالا فيقول لصاحبه : ان سبقني فهو لك ، وإن سبقك فلا شيء لك علي ولا شيء لي عليك ، فهذا حسن ، فهذان الوجهان يحرزان في كل ما ذكرنا . ( ٣٥٢/٧ م ٩٧١ و ٣٥٢/٧ م ٩٧٢ )

#### ٩ - وقف الخيل له .

( الوقف جاز في الخيل في سيل الله عز وجل في الجهاد فقط ، لا في غير ذلك . ) ٩ / ١٧٥ م ١٦٥٢

#### ١٠ - قصر الصلاة في سفره .

( إن سافر المرء في جهاد أو حج أو عمرة أو غير ذلك من الأستقام ، فأقام في مكان واحد عشرين يوما بلياليها : قصر ولا بد ، سوى إقامتها أو لم يتور . وإثبات أقام أكثر : أنتم ولو في صلاة واحدة . ) ٥ / ٢٢ - ٥١٥

#### ١١ - استنجاؤ المشرک للدلالة على الطريق .

( إن اضطررنا إلى المشرک في الدلالة في الطريق : استؤجر لذلك بال مسمى من غير القنينة . ) ٧ / ٣٢٥ م ٩٥٤

#### ١٢ - حضور الكافر فيه .

ر : ١٣ - التنفيل لامرأة أو صغير أو كافر .

#### ١٣ - للتنفيل لامرأة أو صغير أو كافر

( ولا يُسَهَم لامرأة ، ولا لمن لم يبلغ ، فأتلا أو لم =

جہاد = یقتلہ ، ویقتلہ دون سہم واجلہ . ولا یحضر مغازی  
المسلمین کافر ، فإن حضر لم یسہم له أصلاً ، ولا یقتل ، قاتل  
أو لم یقاتل . ( ۳۳۳/۷ م ۹۵۳ )

۱۴ - اللب ومن یملکہ .

( کل من قتل قتيلاً من المشركين : فله سلبه ، قال ذلك  
الإمام ' أو لم یقلہ ، کیفما قتلہ صبراً أو في القتال . ولا یختس  
السلب قتل' أو کثر ، ولا یصدق إلا بینه في الحكم ، فإن  
لم تکن له بینه أو خشي أن ینتزع منه أو یختس فله أن  
یقتبہ ویخفی أمرہ .

واللب : فرس' المقتول وسریرہ ولبائہ ، وكل ما علیہ  
من لباس وحلیہ ومہامیز ، وكل ما علیہ من سلاح ، وكل  
مامعہ من مالٍ في نيطاقہ أو في یدہ ، أو کیفما کان معہ . ( ۳۳۵/۷ م ۹۵۵ )

۱۵ - حکم ما یغنیه أهل الکفر من أراض الاسلام .

( لا یملک أهل الکفر الحریون مالَ المسلم ولا مالَ ذمی  
أبدأً إلا بالابتیاع الصحیح ، أو الهبة الصحیحة ، أو بیعات من  
ذمی کافر ، أو بجماعة صحیحة في دین الاسلام ، فکل ما غنموہ  
من مال ذمی أو مسلم أو آبق الیہم : فهو باقٍ علی ملک  
صاحبہ ، ففی قدر علیہ ردٌ إلی صاحبہ ، قبل القسمة وبمعدا ،  
دخلوا به أرض الحرب أو لم یدخلوا ، ولا یكلف مالکہ  
عوضاً ولا ثمناً ، لكن یموت من الامیر' من کان صار فی سہمہ =



جهاد = من كل مالٍ لجماعة المسلمين ، ولا يتقد فيه عتقٌ من وقع في سبه ، ولا صدقة ، ولا هبة ، ولا بيعه ، ولا تكون له الامة أمّ ولد ، وحكمه حكم النبي الذي ينصبه المسلم من المسلم ، ولا فرق . ( ٣٠٠/٧ م ٩٣١ )

١٦ - قبول غير الإسلام من الكفار .

( لا يقبل من كافر إلا الإسلام أو السيف ، الرجال والنساء في ذلك سواء ، حاشا أمل الكتاب خاصة ، وهم : اليهود والنصارى والمجوس فقط ، فإنهم إن أعطوا الجزية أقرّوا على ذلك مع الصغار . ) ( ٣٣٣/٧ م ٩٥٣ )

١٧ - المباح قتله فيه .

( جائز : قتل كل من عدا النساء ومن لم يبلغ من المشركين . من مقاتل ، أو غير مقاتل ، أو تاجر ، أو أجير وهو العفيف ، أو شيخ كبير كان ذا رأي أو لم يكن ، أو فلاح ، أو أسقف ، أو قسيس ، أو راهب ، أو أعمى ، أو مقعد ، لا تمأش أحداً . وجائز : استيقاؤهم أيضاً . ) ( ٢٩٦/٧ م ٩٢٨ )

١٨ - قتل النساء ومن لم يبلغ .

( لا يحل قتل نساكنهم ، ولا قتل من لم يبلغ منهم ، إلا أن يُقاتل أحدٌ من ذكراً فلا يكون للمسلم منجى منه إلا بقتله : فله قتله حينئذ . فإن أصيبوا في البيات أو في اختلاط اللحمة عن غير قصد : فلا حرج في ذلك . ) ( ٢٩٦/٧ م ٩٢٧ )

## جہاد ۱۹ - عطر الحيوان فيه ونفويته .

( ولا يحل عطر شيء من حيوان المشركين البتة ، لا إبل ولا بقر ولا غنم ولا خيل ولا دجاج ولا حمام ولا إوز ولا برك ولا غير ذلك ، إلا للأكل فقط ، حاشا الخنازير جملة فتعقر ، وحاشا الخيل في حال المقابلة فقط ، وسواء أخذها المسلمون أو لم يأخذوها ، أدركها العدو ولم يقدر المسلمون على منعها أو لم يدركوها ، ويُخلّس كل ذلك ولا بد إن لم يُقدّر على منعه ولا على سرقه .

ولا يُعقر شيء من نخلهم ولا يُفترق ، ولا تحرق خلاياه وكذلك من وقعت دابته في دار الحرب فلا يحل له عقربها لكن يدعها كما هي . وهي له أبداً مالٌ من ماله . ( ۷/ ۲۹۴ م ۹۲۵

## ۳۰ - التحريق والتهديم وإفساد الزرع فيه

( وجائز : تحريق أشجار المشركين وأطمعتهم وزروعهم ودورهم ، وهدمها ولا يُعقر شيء من نخلهم ولا يُفترق ، ولا تُحرق خلاياه . ومن غزا مع فاسق فليقتل الكفار وليفسد زروعهم ودورهم ونارهم . ( ۷/ ۲۹۴ م ۹۲۴ و ۷/ ۳۰۰ م ۹۲۵ - ۹۳۰

## ۳۱ - حكم أسرى المسلمين وأموالهم إذا وُجدوا بأيدي المعادين أو المستأمنين .

( لو نزل أهل الحرب عندنا تجاراً بأمان ، أو رسلاً ، أو مستأمنين متجبرين أو ملتزمين لأن يكونوا ذمة لنا ، =

جهاد

= فوجدنا بأيديهم أسرى مسلمين أو أهل دمة ، أو عبيداً أو  
إماء للمسلمين أو مالاً لمسلم أو لذي : فإنه يُنتزع كل ذلك منهم  
بلا عوض ، أحبوا أم كرهوا ، ويُرد المال إلى أصحابه ، ولا  
يجل لنا الوفاء بكل عهد أعطوه على خلاف هذا . ( ٣٠٦/٧ م  
٩٣٢ م

## ٢٢ - جلب النساء والصبيان من ارض الكفر .

( من غزا مع فاسق : فليقتل الكفار ، وليغدزوهم  
ودورهم وقارم ، وليجلب النساء والصبيان ولا بد ، فلو  
أخراجهن من ظلمات الكفر إلى نور الإسلام فرض يعصي الله  
من تركه قاتلاً عليه ، وإثمهم على من غلبهم ، وكل معصية فهي  
أقل من تركهم في الكفر ودعوتهم على البقاء فيه ، ولا إثم بعد  
الكفر أعظم من إثم من نهى عن جهاد الكفار وأقر بإسلام  
حريم المسلمين إليهم من أجل فسق وجبل . لم لا يجازب غير  
بفسقه . ( ٣٠٠/٧ م ٩٣٠ م

جهاد

## ١ - إيجاب الزوجة عليه

( لا يجوز أن تُجبر المرأة على أن تتجهز إلى الزوج بشيء أصلاً ،  
لا من صداقها الذي أصدقها ولا من غيره من مائر مالها ،  
والصداق كله لها ، تفعل فيه كله ما شئت ، لا إذن لزوج في ذلك  
ولا اعتراض . ( ٥٠٧/٩ م ١٨٤٩ م

## ٢ - تنازع الزوجين أو ورثتهما في متاع البيت .

إذا تنازع الزوجان في متاع البيت في حال الزوجية أو =

= بعد الطلاق ، أو تنزع أحدهما مع ورة الآخر بعد الموت ،  
أو وثقتهما جميعاً بعد موتهما ، فكل ذلك سواء ، وكل ذلك :  
بينهما ، مع أيمانها أو يمين الباقي منها أو ورة الميت منها أو أيمان  
ورثتهما معاً ، وسواء في ذلك . السلاح ، والخلي ، وما لا يصلح  
إلا للرجال ، أو إلا للنساء ، أو للرجال والنساء ، إلا ما على  
ظاهر كل واحد منهما ، فهو له مع يمينه . ( ١٠ / ٣١٢ م ٣٠١٠ )



# حرف الحاء



حامل ١ - حكم الدم الخارج من فرجها .

( لا ينقض وضوء الحامل دم تراه من فرجها ، وكل دم  
وأنه الحامل ما لم تضع آخر ولد في بطنها : فليس حیضاً ولا  
نقاساً ، ولا يمنع من شيء ، فلا يسقط عنها ما قد صح وجوبه  
من الصلاة والصوم وإباحة الجماع . ) ١/٢٥٥ م ١٦٩  
و ٢/١٩٠ م ٢٦٤

٢ - صومها

( الحامل مخاطبة بالصوم ، فهو فرض عليها ، فإن خافت  
على الجنين أفطرت ولا قضاء عليها ولا إتمام ، فإن أفطرت  
لمرضها عارض قطعها القضاء . ) ١/٢٦٢ م ٧٧٠

٣ - نكاحها .

( إن حمل المرأة من زنى ، أو من نكاح فاسد مضوخ ،  
أو كانت نكاحاً صحيحاً ففسخ لحقه واجب ، أو كانت أمة  
فحملت من سيدها ثم أعتقها أو مات عنها ، فلكل من ذكرنا :  
أن تزوج قبل أن تضع حملها ، إلا أنه لا يحل للزوج أن يطلأ  
حتى تضع حملها ، ككل ذلك بخلاف المطلقة ، أو المتوفى عنها  
ومي حامل ، فهاتان لا يحل لهما الزواج البتة حتى يضع حملها ،  
وحاشا المعتقة الحامة تختار نفسها ، فإن نكاح هذه منسوخ ،  
ولا يحل لهما أن تنكح حتى تضع حملها . ) ١٠/٢٧ م ١٨٧٣

٤ - وطؤها

( لا يحل لأحد أن يطلأ امرأة حلي من غيره ، فإن فعل : =

حامل = أذنب ، فإن كانت أمه : أعق على ما ولدت من ذلك  
المحل ولا بد ، ولا نعتق . ( ١٠/٧٠ م ١٩٠٦

## ٥ - طلقها .

( لزوج الحامل أن يطلقها ، وهو لازم ، ولا أثر لوطئه  
بها . وطلاق الحامل المشبهة كطلاق غير الحامل . )

١٦١/١٠ م ١٩٤٩

## ٦ - عدتها .

( إن كانت المطلقة حاملاً من الذي طلقها ، أو من زنى ، أو  
بإكراه ، فعدها : وضع حملها ، ولو إثر طلاق زوجها لما  
بساعة أو أقل أو أكثر ، وهو آخر ولد في بطنها ، فإذا وضعت  
أو أسقطته فقد انقضت عدتها وحل لها الزواج . وكذلك للثمة  
وهي حامل تتخير فراق زوجها ، ولا فرق .

وكذلك المتوفى عنها زوجها وهي حامل منه ، أو من  
زنى ، أو من إكراه ، فإن عدتها تنقضي بوضع آخر ولد في  
بطنها ، ولو وضعت إثر موت زوجها ، ولها أن تزوج إن  
شئت . وكذلك إن أسقطته ، ولا فرق . فإن مات في بطنها  
فلا تنقضي عدتها إلا بطرح جميعه ولو لم يبق منه إلا أجبع  
أو بعضها .

وتعد المطلقة غير الحامل والحامل المتوفى عنها زوجها :  
من حين يأتيها خبر الطلاق وخبر الوفاة ، وتعد الحامل المتوفى  
عنها : من حين موته فقط . ( ١٠/٢٦٣ م ١٩٩١ و ١٠/٢٦٥  
١٩٩٢ م ١١/٣١ م ٢٠٠٩



حامل ٧ - تصرفاتها في مالها .

( كل ما أنفقت في مالها ، من هبة ، أو صدقة ، أو محبة  
في بيع ، أو هدية ، أو إقرار ، كانت كل ذلك لوارثه أو  
إقراراً بوارثه أو عتق ، أو قضاء لبعض غراماتها دون بعض ،  
كان عليها دين أو لم يكن ، فكله نافذ من رأس مالها كغيرها ،  
ولا فرق في شيء أصلاً ، ووجبت كوصية غيرها . ) ٢٩٧/٨  
م ١٣٩٥ و ١٣٤٨/٩ م ١٧٦٨

٨ - الحجر عليها .

( الحامل مذ تحمل إلى أن تضع أو تموت : سواء وسائر  
الناس في أموالها ، ولا فرق في صدقاتها وبيعها وعتقها وهباتها  
وسائر أموالها . وقال قوم بالحجر عليها فيما زاد على الثالث ! )  
٢٩٧/٨ - ١٣٩٥

٩ - الجناية على جنينها .

ر : إجهاض

حبس ١ - إسقاطه الطهارة .

( ومن كان محبوساً في حضر أو سفر بحيث لا يجد ثياباً ولا  
ماء ، وجاءت الصلاة ، فليصل كما أمر ، وحلته تامة ، ولا  
يعيدها سواء وجد الماء في الوقت أو لم يجده إلا بعد الوقت . )  
١٣٨/٢ م ٢٤٦

٢ - كونه وسيلة لحفظ المال .

( من بلغ درهماً أو ديناراً أو لؤلؤة وهو حي : 'حبس' =

حبس = حتى يرميه ، فإن رماه ناقصاً : ضمن ما نقص ، فإن لم يرمه :  
ضمن ما بطل . ١٦٦/٥٠ م ٦٠٦  
٣ - وقوعه اكراماً .

١ - اكرامه ١ - تعريفة ، وأمانة له .  
٢ - تحديد حد أدنى له في الضرب والحبس .  
٤ - استمراره للجوارح أو القاتل مثل الشهر الذي قتل فيه .

( من قتل أو جرح في شهر حرام ، فلم يُطفر به إلا في شهر  
حلال فإن ولي الاستفاضة من الدم أو الجرح 'خير : إن شاء  
تأخيرهُ إلى شهر حرام ، وإن لم يُرد ذلك فهو بعض حقه تجافى  
عنه ، ونجس الذي وجب عليه القود فأخبره المجني عليه أو  
ولي الدم حتى يأتي شهر حرام ، لأنه قد وجب أخذه بما جنى ،  
فلا ينبغي تبرجه ، بل يوقت ، بلا خلاف ، لقود ، ويمنع من  
الانطلاق ١٠٠/٥٠٠ م ٢٠٨٤ )

١ - المفروض عليه الحج . حج  
( الحج : فرض على كل مؤمن عاقل بالغ . ذكر أو أنثى ،  
يكر أو ذات زوج ، الحر والعبد والحرّة والأمة في كل ذلك  
سواء . مرة في العمر ، إذا وجد من ذكرها إليه سبيلاً .  
وهو أيضاً على أهل الكفر ، إلا أنه لا يقبل منهم إلا بعد  
الإسلام ، ولا يتركون ودخول الحرام حتى يؤمنوا .  
وأما المرأة التي لازوج لها ولا ذا يحرم بحج معها : فإنها تحج  
ولا شيء عليها ، فإن كان لها زوج ففرض عليه أن يحج =

حج = معها ، فإن لم يفعل فهو عاصٍ لله تعالى ، ونجس هي دونه ،  
وليس له منها من حج الفرض ، وله منها من حج التطوع .  
٨١١ م ٣٦/٧ و ٨١٢ م ٢٢/٧ و ٨١٣ م ٤٧/٧

## ٢ - الاستطاعة الموجبة له .

( استطاعة السبل الذي يجب به الحج :  
- إما صحة الجسم والطاقة على الشيء والتكسب من عمل أو  
تجارة بما يبلغ به إلى الحج ويرجع إلى موضع عبته أو أهله .  
- وإما مال يمكنه من ركوب البحر أو البر والعيش منه حتى  
يلبغ مكة ويرده إلى موضع عبته أو أهله ، وإن لم يكن صحيح  
الجسم إلا أنه لا مشقة عليه في السفر برّاً أو بحراً .  
- وإما أن يكون له من بطيحه فيصع عنه ويعتبر بأجرة أو  
بغير أجرة إن كان هو لا يقدر على النهوض لا واكباً ولا راجلاً .  
فأي هذه الوجوه أمكنت الإنسان المسلم العاقل البالغ :  
فالحج والعمره فرض عليه ، ومن عجز عن جميعها فلا حج  
عليه ولا عمرة .

ولما تراعى الاستطاعة بحيث لو خرج من المكان الذي  
حدث له فيه الاستطاعة ، فبدرك الحج في وقته والعمره ، فإن  
استطاع قبل ذلك العام كله وبطلت استطاعته في الوقت المذكور  
لم يكن مستطيعاً ولا لزمه الحج . ومن استطاع كما ذكرنا ثم  
بطلت أو لم تبطل فالحج والعمره عليه ويلزم أدائهما عنه من  
وأس ماله قبل ديون الناس ، فإن لم يوجد من يجع عنه إلا بأجرة  
استؤجر عنه . ( ٨١٥ م ٥٣/٧ و ٩١٢ م ٢٧٣/٧ و ٩١٣ م

حج ٣ - التذرية .

و : نذر ٢٦ - كونه على الحج أو العمرة .

٤ - هل الزوج منع زوجته منه ؟

و : ١ - المفروض عليه الحج .

٥ - حكم إذن الزوج أو السيد أو الأب أو الأم فيه .

٥ - حكم إذن الزوج أو السيد أو الأب أو الأم فيه .

( إن أحرمت المرأة من المقات أو من مكان يجوز الإحرام منه بغير إذن زوجها أو أحرمت العبد بغير إذن سيده ، فإن كان حجاً تطوع كل ذلك : فله منهما وإحلالهما ، وإن كان حجاً الفرض نظر ، فإنه كان لا غنى به عنها أو عنه ، لمرضه أو لضعفه دونه أو دونها أو ضيعة ماله : فله إحلالهما ، وإن كان لا حاجة به إليهما : لم يكن له منهما أصلاً ، فإنه منهما فهو خاص به عز وجل ، وهما في حكم المحصر . وكذلك القول في الابن والابنة مع الأب والأم ولا فرق وطاعة الله متقدمة لطاعة الأبوين والزواج . ) ٥٢/٧ م ٨١٤

٦ - أداؤه من المرأة بلا رسم محرم .

و : ١ - المفروض عليه الحج .

٧ - أداؤه بمال حرام .

( من حج بمال حرام أنشقه في الحج ولم ينول هو حمله بنفسه ،

فحجه : قلم . ) ١٨٧/٧ م ٨٥٢

حج ٨ - تأخيرُه عن وقت الاستطاعة .

( لا يجوز تأخير الحج والمرة عن أول أوقات الاستطاعة لها ، فمن فعل ذلك فقد عصى ، وعليه أن يمتد ويحج . )  
٢٧٣/٧ م ٩١١

٩ - موت المتطيع له قبل أن يحج .

( من مات وهو يستطيع بأحد الوجوه التي قد مضت : 'حج' عنه من رأس ماله واعتبر ولا بد ، مقدماً على ديون الناس إن لم يوجد من يحج عنه تطوعاً ، سواء أوصى بذلك أو لم يوص بذلك . )  
٦٢/٧ م ٨١٨

١٠ - وقته .

( أشهر الحج : شوال وذو القعدة وذو الحجة . )  
٦٩/٧ م ٨٢١

١١ - الإحرام وأداؤه في غير وقته .

( الحج لا يجوز شيء من عمله إلا في أوقاته المخصوصة ، ولا يحل الإحرام به إلا في أشهر الحج قبل وقت الوقوف بمرقة ، وأما المرة فهي جائزة في كل وقت من أوقات السنة ، وفي كل يوم من أيام السنة ، وفي كل ليلة من لياليها لا تقاضى شيئاً . )  
٦٥/٧ م ٨١٩

حج ١٢ - أداؤه أكثر من مرة في السنة .

( لا يجوز الحج إلا مرة واحدة في السنة ، وأما العمرة

فتحب الإكثار منها . ) ٦٨/٨ م ٨٢٠

١٣ - الإكثار من العمرة .

ر : ١٢ - أداؤه أكثر من مرة في السنة .

١٤ - إحرامه .

ر : إحرام .

١٥ - موافقته .

ر : ميقات .

١٦ - إفراده .

( الأفراد بالحج : لا يجوز . ) ١١٠/٧ م ٨٣٣

١٧ - الثبوت فيه .

( من جاء إلى الميقات وكان معه هدي ساقه مع نفسه ؛

فستحب له أن يشعر هديه إن كان من الإبل ، ثم يقلده ،

وإن جله بجمل : فحسن ، فإن كان المدي من الغنم فلا إشعار

فيه ، لكن يقلده . فإن كان من البقر فلا إشعار فيه ولا تقليد ،

كانت له أسنة أم لم تكن .

ثم يقول : إليك بصرة وحج ، معاً ، لا يميزه إلا ذلك

ولا بد ، وإن قدم أحدهما على الآخر فقال : إليك بحج وعمرة ،

أو إليك عمرة وحجاً ، أو حجة وعمرة ، أو نوى كل ذلك في =

حج = نفه ولم ينطق به ، فكل ذلك : جائز ، وهذا يسمى :  
القرآن . ( ١٩٩/٧ م ٨٣٣ و ١١٧/٧ م ٨٣٥ )

### ١٨ - تعيين من يجب عليه الهدي أو الصوم .

( من كان له أهل حاضرو المسجد الحرام ، أو أهل غير حاضرين : فلا هدي عليه ولا صوم ، لأن أهل حاضرو المسجد الحرام ، فمن حج بأهله فتتبع فإن أقام بأهله بمكة عشرين يوماً فأقل : فليس من أهل حاضرو المسجد الحرام ، فإن بقي أكثر من عشرين يوماً لم يدخل مكة إلى أن يهل بالحج : فهو من أهل حاضرو المسجد الحرام .

وإن كانت مكي لا أهل له أصلاً ، أو له أهل في غير الحرم فتتبع : فعليه الهدي أو الصوم ، لأنه ليس من أهل حاضرو المسجد الحرام . والأهل : هم العيال خاصة منها . والمتبع الذي يجب عليه الهدي أو الصوم هو من اعتمر من ليس له من سكان الحرم ، ثم حج من عامه . ( ١٩٩/٧ م ٨٣٥ و ١٤٩/٧ م ٨٣٦ )

### ١٩ - هدي القارن .

( لا هدي على القارن ، مكياً كان أو غير مكى ، حاشاً الهدي الذي كان معه عند إحرامه . ) ( ١٩٩/٧ م ٨٣٥ و ١٦٧/٧ م ٨٣٦ )

### ٢٠ - أنواع الهدي الواجب .

( الهدي الواجب ستة أهداء فقط لا مبيع لها : إما جزاء الصيد ، وإما هدي المتبع ، وإما هدي الإحصار ، وإما =

حج

= نَسَكُ فدية الأذى ، وإما هَدْيٌ مَنْ نذر شيئاً إلى الكعبة  
فركب ، وإما نذرٌ هدي ، وهذا الهدي ينقسم قسمين : قسم  
بغير عنة ، وقسم منذور بعينه . ( ٢٦٩/٧ م ٩٠٧

## ٢١ - أنواع هدي التطوع .

( التطوع ثلاثة أمهات لا رابع لها : من ساق هدياً في  
قران ، أو في مرة وهو لا يريد أن يحج من عامه ، أو أهدي  
وهو لا يريد حجاً ولا عمرة . ( ٢٦٩/٧ م ٩٠٧

## ٢٢ - تقليد الهدي وإشعاره .

( يستحب لمن جاء الميقات وكان معه هدي ساقه على  
نقه : أن يشمر هديه إن كان من الإبل ، وهو : أن  
بضربه بحديدة في الجانب الأيمن من جده حتى يدميه ، ثم  
يقلده ، وهو : أن يربط نعلًا في حبل ويعلقها في عنق الهدي ،  
وإن جله بجِلٍّ : فحسن .

فإن كان الهدي من الغنم فلا إشعار فيه ، لكن يقلده برفعة  
جلد في عنقه . فإت كان من البقر فلا إشعار فيه ولا تقليد ،  
كانت له أسنة أو لم تكن . والهدي : إما من الإبل ، أو  
البقر ، أو الغنم ومن ساق من المتضررين الهدي فعل فيه  
من الإشعار والتقليد ما ذكرنا . ( ٩٩/٧ م ٨٣٣

## ٢٣ - كون الهدي نصيباً مشتركاً في رأس من الإبل أو من البقر ، أو مميئاً ، أو جذعة .

( الهدي : إما رأس من الإبل أو البقر أو الغنم . وإما =



حج

= نصيب مشترك في رأس من الإبل أو في رأس من البقر بين عشرة أنفس فأقل ، لا نبالي متبتين كانوا أو غير متبتين ، وسواء أراد بعضهم حصته للأكل أو للبيع أو الهدي . ويميز في الهدي : العيب ؛ والسالم : أحب إلينا . ولا يميز جذعة من الإبل ولا من البقر ولا من الغنم إلا في جزاء الصيد فقط . ( ١١٩/٧ م ٨٣٥ و ١٧٨/٧ م ٨٣٧ )

٢٤ - عطف الهدي الواجب قبل بلوغ محله .

( إن كان الهدي عن واجب عطف قبل بلوغه محله : فمل صاحبه به ما شاء من بيع أو أكل أو هدية أو صدقة ، ويهدي ما وجب عليه ولا بد ، حاشا للتدور بعينه فإنه يتعمره ويتركه ولا يتبدله . ) ( ٢٦٩/٧ م ٩٠٧ )

٢٥ - عطف هدي التطوع قبل بلوغ محله .

( من أهدى هدي تطوع ، عطف قبل بلوغه مكة أو منى : فلينحره وليلق فلائده في دمه ، وليخل بين الناس وبينه ، وإن قسمه بين الناس : ضمن مثل ما قسم ، فلو قال : هاتكم به ، أو نحو هذا : فلا بأس ، ولا يحل له أن يأكل هو ولا رقاؤه منه شيئاً ، فمن أكل منهم منه أدى إلى الماسكين لحماً مثل ما أكل فقط . ) ( ٢٦٨/٧ م ٩٠٦ )

٢٦ - وقت ذبح الهدي الواجب ونحوه ومكانه .

( لا يميز المتمتع أن يهدي هديه إلا بعد أن يحرم =

حج = بالحج ، وله أن يذبحه أو ينحره متى شاء بعد ذلك ، ولا يجزئه أن يهديه وينحره إلا بئى أو بمكة . ( ١٥٥/٧ م ٨٣٦

٢٧ - وقت نحو الهدي فيه .

( بعد رمي الحجاج جرة العقة بالحصى السبع في منى يوم النحر يتم احرامهم ، فتتذبح لحقون أو ينحرون ، وينحرون الهدي إن كان معهم . ) ( ١١٨/٧ م ٨٣٥

٢٨ - التمتع وأفضلية التمتع .

( التمتع الذي يجب عليه الصوم أو الهدي : هو من ائتمر بمن لبس أهله من سكان الحرم ، ثم حج من عامه ، سواء رجع الى بلد أو الى الميقات أو لم يرجع . فمن أراد الحج فإنه إذا جاء الى الميقات ولم يكن معه هدي ، وهذا هو الأفضل : ففرض عليه أن يحرم بعمره مفردة ولا بد ، لا يجوز له غير ذلك ، فإن أحرم بحج أو بقرآن ، حج وعمره ، ففرض عليه : أن يفسخ إهلاله ذلك بعمره ، يحل إذا أتىها ، لا يجزئه غير ذلك ، ثم إذا أحل منها ابتداء الإهلال بالحج مفرداً من مكة في يوم منى ، وهو الثامن من ذي الحجة ، وهذا يسمى : متمتعاً . ) ( ٩٩/٧ م ٨٣٣ و ١١٨/٧ م ٨٣٥ و ١٥٨/٧ م ٨٣٦

٢٩ - صوم التمتع إن لم يقدر على الهدي .

( التمتع إن لم يقدر على هدي ، ففرضه : أن يصوم ثلاثة أيام ما بين أن يحرم بالحج إلى أول يوم من النحر ، فإن فاتته =

= ذلك فليؤخر طواف الإفاضة ، وهو الطواف الذي ذكرنا يوم النحر ، إلى أن تنقضي أيام التشريق ، ثم يصوم الثلاثة الأيام ، ثم يطوف بعد تمام صيام من طواف الإفاضة ، ثم يصوم سبعة أيام إذا رجع من حل الحج كله ولم يبق منه شيء . ( ١١٩/٧ م ٨٣٥

ج

٣٠ - الأكل والصدقة من الهدي إذا بلغ عمله .

( يأكل من هدي التطوع إذا بلغ عمله ولا بد ، ولا يحل له أن يأكل من شيء من الأهداء الواجبة إذا بلغت محلها ، فإن أكل : ضمن مثل ما أكل فقط . ولا يعطى في جزارة الهدي شيء منه أصلاً ، ويتصدق بجلاله وجلوده ولا بد . ( ١١٩/٧ م ٨٣٥ د ٢٦٨/٧ م ٩٠٦ و ٢٧٠/٧ م ٩٠٨

٣١ - إعطاء أجر الجزار من الهدي .

( لا يعطى في جزارة الهدي شيء منه أصلاً . ( ٢٧٠/٧ م ٩٠٨

٣٢ - حكم التلبية فيه ، وصيغتها ، والإسكثار منها ، ورفع الصوت بها .

( نستحب أن يكثر من التلبية من حين الإحرام فما بعده ، دائماً في حال الركوب والمشي والتزول وعلى كل حال . ويرفع الرجل والمرأة صوتهما بها ولا بد . وهو فرض ولو مرة . وهي : **لبيك اللهم ليك ، لب الحمد والنعمة لك والملك ، لا شريك لك .**

ومن لم يلب في شيء من حبه أو مرته : بطل حجه =

حج

= وعمرته ، فلولي ولم يرفع صوته بالتلبية : فلاحج ولا مرة .  
ومن حيث أمل أجزأه . ولا يقطع الحجاج التلبية منذ يهلون  
بالحج من المسجد ، أو بالقران من الميقات ، إلا مع قام ومشي  
بحرة العبة بسبع حبات يوم النحر . ( ٧ / ٩٣ م ٨٢٩  
و ١١٨ / ٧ م ٨٣٥ و ١٩٦ / ٧ م ٨٦٦

### ٣٣ - الاشتراط عند الإحلال به .

( تحب للحاج أن يشترط فيقول عند إحلاله : اللهم انت  
تحياتي حيث تحبني ، فإن قال ذلك فأجابته أمرٌ ما يعوقه عن  
تمام ما خرج له من حج أو عمره أحل ولا شيء عليه لا هدي ولا  
قضاء ، إلا إن كان لم يحج قط ولا اعتبر فعليه أن يحج حجة  
الإسلام وعمرته . ( ٧ / ٩٩ م ٨٣٣

### ٣٤ - حكم الإحصار فيه .

( من أحصر وكان قد اشترط عند إحرامه أنه يحج حيث  
حبسه الله عز وجل فليحل من إحرامه ولا شيء عليه ، شرع  
في عمل الحج أو العمرة أو لم يشرع ، ولا هدي في ذلك ولا  
قضاء عليه في شيء من ذلك ، إلا أن يكون لم يحج قط ولا  
اعتبر فعليه أن يحج ويعتبر ولا بد . فإن لم يشترط فإنه يحل  
ولا فرق ، وعليه هدي ولا بد ، كما قلنا في هدي التمتع ، إلا  
أنه لا يعوض من هذا الهدي صوم ولا غيره ، فمن لم يجده فهو  
عليه دين حتى يجده ، ولا قضاء عليه إلا إن كان لم يحج قط ولا  
اعتبر ، فعليه أن يحج ويعتبر . ( ٧ / ٢٠٣ م ٨٧٣

حج ٣٥ - المحصر فيه .

( أما الإحصار فإن كل من عَرَضَ له ما يمنعه من إتمام حجه أو امرته قارناً أو متبعا ، من عدو أو مرض أو كسر أو خطأ في رؤية الهلال أو سجن أو أي شيء : فهو محصر . )  
٨٧٣ م ٢٠٣/٧

٣٦ - الطواف سائر اليوم .

( الطواف جائز في كل ساعة ، وعند طلوع الشمس ، وعند غروبها ، ويركع عند ذلك . ) ١٨٩/٧ م ٨٤٤

٣٧ - حكم طواف القارن وسعيه عن العمرة والحج .

( يجزئ القارن طواف واحد سبعة أشواط لعمرة ولحجه ، كالْمُفْرَد بالحج ولا فرق ، وسعي واحد بين الصفا والمروة سبعة أشواط لها جميعاً كالْمُفْرَد . ) ١١٩/٧ م ٨٣٥  
٨٣٦ م ١٧٣/٧ و

٣٨ - طواف القارن وسعيه وإقامته محرماً بعد ذلك .

( إذا جاء القارن إلى مكة عمل في الطواف والسعي بين الصفا والمروة كما قلنا في العمرة ، إلا أنه يستحب له أن يرمي في الثلاث ، وليس ذلك فرضاً في الحج ، ثم إذا أتم ذلك أقام محرماً كما هو إلى يومٍ مني ، وهو الثامن من ذي الحجة . ) ١١٧/٧ م ٨٣٥

حج ٣٩ - الكلام والذكر أثناء الطواف .

( الكلام مع الناس في الطواف جائز ، وذكر الله أفضل . )

١٩٧/٧ م ٨٦٨

٤٠ - التباعد عن البيت .

( التباعد عن البيت عند الطواف لا يجوز إلا في الزحام . )

١٨١/٧ م ٨٤٣

٤١ - طواف الراكب وسعيه ورميه .

( الطواف والسعي والركب : جائز ، وكذلك رمي الجمرات

لمذور ولنير عذر ، ورمي جمرات العقبة والركب : أفضل . )

١٨٠/٧ م ٨٤٣ و ١٨٨/٧ م ٨٥٤

٤٢ - طواف وسعي الحائض والنفساء ومن لم يكن على طهارة .

( الطواف بالبيت على غير طهارة : جائز ، والنفساء . ولا

يجرم إلا على الحائض ، فلو حاضت امرأة ولم يبق لها من الطواف إلا

شوط أو بعضه أو أشواط ، فكل ذلك : سواء ، وتقطع

ولا بد ، فإذا طهرت بقت على ما كانت طافه ، ولها أن

تطوف بين الصفا والمروة . ) ١٧٩/٧ م ٨٣٩ و ١٨٠/٧ م

٨٤٠ م

٤٣ - المرأة تحيض قبل الطواف بالبيت .

( المرأة المتمتعة بمرة إن حاضت قبل الطواف بالبيت ،

فرضها أن تضيف حجاً إلى عمرتها إن كانت تريد الحج من =

حج = عامها ، وتعمل عمل الحج حاملاً الطواف بالبيت ، فإذا ظهرت طائفت ( ٠ ١٨٦/٧ م ٨٤٨

#### ٤٤ - طواف العريان

( لا يجوز لأحد أن يطوف بالبيت عريان ، فإن فعل : لم يميزه . فإن غطى قبله وذريه فلا يسمى عريان ، فإن انكشف ساعياً : لم يضره . ) ١٧٩/٧ م ٨٣٨

٤٥ - قطع الطواف والسعي لعذر أو حاجة ، والبناء عليه .  
( من كان في طواف فرض أو تطوع ، فأقيت الصلاة ، أو عرضت له صلاة جنازة ، أو عرض له بول أو حاجة : فليصل وليخرج لحاجته ، ثم لين على طوافه ويسته . وكذلك من عرض له شيء مما ذكرنا في سعيه بين الصفا والمروة ولا فرق ، وهكذا من قطع طوافه لعذر أو لكلل بنى على ما طاف ، وكذلك السعي ، فلو قطعه عابثاً فقد يطل حجه ، وكذلك المرأة تبني على ما أدته من الطواف قبل حيضها . ١٨٠/٧ م ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٢٠٢/٧ م ٨٧٢

#### ٤٦ - الإقامة في منى قبل وقوف عرفة .

( إذا كان يوم التمان من ذي الحجة أحرم بالحج من كان متنعاً ، ثم نهض القارون والمتنع إلى منى ، فيبقيان بها نهارهما وليلتها ، فإذا كان من القدر وهو اليوم التاسع من ذي الحجة نهضوا كلهم إلى عرفة ( ١١٧/٧ م ٨٣٥

## ج ٤٧ - الخروج إلى عرفة والوقوف بها .

( في اليوم التاسع من ذي الحجة ينهض الحاج كلهم من منى إلى عرفة ، فيصلي هنالك الامامُ والناسُ الظهر بعد أن يجتنب الناسُ ، ثم يؤذن المؤذن ويقيم ، ويصلي الظهر بالناس ، فإذا سلم من الظهر أقيمت الصلاة إقامةً بلا أذان ، وصلى بهم العصر إثر سلامه من الظهر بعد زوال الشمس ، لا ينتظر وقت العصر كما في سائر الأيام ، ثم يقف الناسُ للدعاء ، فإذا غابت الشمس تنهضوا كلهم إلى مزدلفة ، ولو نهض إنسان إلى مزدلفة قبل غروب الشمس فلا حرج في ذلك ، ولا شيء عليه ولا دم ولا غيره ، وحجه : قام . ) ١١٧/٧ م ١١٨ م ٨٣٥

## ٤٨ - تحديد موقف عرفة ومزدلفة .

( عَرَفَةُ كلها موقفٌ إلا بطنَ عَرَفَةَ ، ومزدلفةٌ كلها موقفٌ إلا بطنَ مُحَسَّرٍ . ) ١٨٨/٧ م ٨٥٣

٤٩ - وقوف من صبح عنده اليوم التاسع خلافاً لما عليه الناس .  
( من صبح عنده يعلم أو يخبر صادق أن هذا هو اليوم التاسع ، إلا أن الناس لم يروه إلا روايةً توجب أنه اليوم الثامن : ففرض عليه الوقوفُ في اليوم الذي صبح عنده أنه اليوم التاسع ، وإلا فحجه باطل . ) ١٩٢/٧ م ٨٥٩

## ٥٠ - الوقت المجزىء للرجال في وقوف عرفة .

( من لم يقف بعرفة من بعد زوال الشمس من يومها إلى مقدار ما يدفعُ منها ويدركُ بمزدلفة صلاة الصبح مع =



سج = الإمام : فقد بطل حجبه إن كان رجلاً . ( ١١٨/٧ م ٨٣٥

٥١ - الوقت المجزئ للنساء في وقوف عرفة ومزدلفة .

( أما النساء فإن ركن بعرة إلى ما قبل طلوع الفجر من يوم النحر ، أو دفعن من عرفة بعد ذكرهن الله تعالى فيها : أجزأهن الحج ، ومن لم يقف منهن بعرفة لا يوم عرفة ولا ليلة يوم النحر حتى طلع الفجر : فقد بطل حجها ، ومن لم يقف منهن بمزدلفة بعد وقوفها بعرفة وقد ذكر الله تعالى فيها حتى طلعت الشمس من يوم النحر : فقد بطل حجها . ( ١١٨/٧ م ٨٣٥

٥٢ - إدراك جمعي عرفة ومزدلفة ، وفوائدها أو شيء منها .

( من فاتته الصلاة مع الإمام بعرفة أو مزدلفة في المغرب والعشاء : ففرض عليه أن يجمع بينهما كالمصلي مع الإمام بعرفة ، فلو أدرك الإمام في العصر لزمه أن يدخل معه ويتنوي بها الظهر ولا بد ، لا يجزيه غير ذلك ، فإذا سلم الإمام : أتم صلاته إن كان بقي عليه منها شيء ، ثم صلى العصر إن أمكنه في جماعة ، وإلا فوحده . وكذلك لو وجد الإمام بمزدلفة في العشاء الآخرة فليدخل معه وليتوبها المغرب ولا بد ، لا يجزيه غير ذلك . ( ٢٠١/٧ م ٨٧١

٥٣ - اتفاق يوم عرفة مع يوم جمعة .

( إن وافق الإمام يوم عرفة يوم جمعة : سجهر ، وهي صلاة جمعة ، ويصلي الجمعة أيضاً بنى وبكة . ( ٢٧٢/٧ م ٩١٠

حج ٥٤ - الوقوف بعرفة على بعير منصوب .

( من وقف بعرفة على بعير منصوب أو جلال : بطل حجه  
إذا كان عالماً بذلك ، وأما من حج بحال حرام فأنفق في الحج  
ولم يتول هو حمله بنفسه فصيحته : قام . ) ١٨٧/٧ م ٨٥٢

٥٥ - الخروج من عرفة قبل الغروب .

ر : ٤٧ - الخروج إلى عرفة والوقوف بها .

٥٦ - الإقامة في منى بعد طواف يوم النحر ، والرمي بها .

١ بعد غام الحج بالطواف والرمي يوم النحر يرجع الحاج  
إلى منى ، فيقيمون بها ثلاثة أيام بعد يوم النحر ، يومون كل  
يوم بعد زوال الشمس الجرات الثلاث بسبع حصيات سبع  
حصيات سبع حصيات ، يبدأ بالقصوى ، ثم يأتي ثلثها ، ثم  
جمرة العقبة التي دس يوم النحر ، يقف عند الأولين للدعاء ، ولا  
يقف عند جمرة العقبة فإذا تم ذلك فقد تم جميع عمل الحاج .  
١١٨/٧ م ٨٣٥

٥٧ - أكثر الخطأ في رؤية هلال ذي الحجة .

( من أخطأ في رؤية الهلال لذي الحجة ، فوقف بعرفة اليوم  
العاشر وهو يظنه التاسع ، ووقف بمنزلة ليلة الحادية عشرة  
وهو يظنها العاشرة : فصحه تام ، ولا شيء عليه . ) ١٩١/٧ م ٨٥٨

٥٨ - الأيام المعلومات والمعدودات .

( الأيام المعلومات والمعدودات : واحدة ، وهي يوم =

حج = النحر وثلاثة أيام بعده ، وهي أيام رمي الجمار ، والأيام التي تنحر فيها بيعة الأنعام . ( ٢٧٥/٧ م ٩١٤ )

## ٥٩ - أيام رمي الجمار .

( أيام رمي الجمار هي : يوم النحر وثلاثة أيام بعده ، وهي الأيام المعلومات أو المددات . ) ( ٢٧٥/٧ م ٩١٤ )

## ٦٠ - التزول إلى مزدلفة والوقوف بها .

( إذا أتى الحجاج مزدلفة ، أذن المؤذن لصلاة المغرب ثم أقام ، وصلى الإمام بالناس صلاة المغرب ، ولا يميزه أحداً أن يصلّيها تلك الليلة قبل مزدلفة ولا قبل مضى الشفق ، فإذا سلم أقام لصلاة العشاء إقامة بلا أذان ، فيصلّيها بالناس ، وهي ليلة عيد الأضحي ، ويبعث الناس هناك ، فإذا انصدع الفجر أذن المؤذن وأقيمت الصلاة فصلّى بهم صلاة الصبح ، فإذا صلى الإمام كما ذكرنا يزدلفة صلاة الصبح بالناس وقفوا للدعاء ، فإذا أسفر قبل طلوع الشمس وقفوا كلهم إلى منى . ) ( ١١٨/٧ م ٨٣٥ )

## ٦١ - إدراك صلاة الصبح بمزدلفة .

( من لم يدرك مع الإمام يزدلفة صلاة الصبح فقد بطل حجه إن كان رجلاً ، ومن أدرك مع الإمام صلاة الصبح بمزدلفة من الرجال فلما سلم الإمام ذكر هذا الإنسان أنه على غير طهارة فقد بطل حجه . ) ( ١١٨/٧ م ٨٣٥ و ١٩٤/٧ م ٨٦٢ )

٦٢ - الدفع إلى منى والأعمال المطلوبة بعده .

سج

( قبل طلوع الشمس من يوم النحر : دَقَعَ الحجاج كلهم إلى منى ، فإذا أتوها أحييناهم التطيب بعد أن يرموا جرة العقبة بسبع حصيات ، يكبرون مع كل حصاة ، ولا يقطعون التلبية مذ يهلون بالحج من المسجد أو بالقران من الميقات ، إلا مع تمام رمي السبع حصيات ، فإذا رموها كما ذكرنا فقد تم إحرامهم ، ويحلقون أو يقصرون ، والحلق أفضل للرجال ، وينحرون الهدى إن كان معهم ، ثم قد حل لهم كل ما كان من لباس حراماً على الحرم ، وحل لهم التصيد في الحِلِّ ، والتطيب ، حاشا الوطء فقط ، ثم نهضوا من يومهم إلى مكة . )

١١٨/٧ م ٨٣٥

٦٣ - ترك الميت في منى .

( من لم يترك الميت في منى ، ولا شيء عليه ، إلا الرعاء وأهل سقاية العباس فلا نكروه لهم الميت في غير منى ، بل الرعاء أن يرموا يوماً ويدعوا يوماً . ) ١١٨/٧ م ٨٤٦

٦٤ - ترك رمي جرة العقبة .

( من لم يرم جرة العقبة يوم النحر أو باقي ذي الحجة : بطل

حجه . ) ١١٩/٧ م ٨٣٥

٦٥ - وقت الحلق والتقصير ، وأجها أفضل ؟

( بعد رمي الحجاج جرة العقبة الحصى السبع في منى يوم النحر : يتم إحرامهم ، فمئذ يحلقون أو يقصرون ، والحلق أفضل للرجال : ) ١١٨/٧ م ٨٣٥

حج

## ٦٦ - ترك الرمي ثالث أيام منى

( من رمى يومين ثم نَقَرَ ولم يرمِ الثالث : فلا بأس به ،  
ومن رمى الثالث فهو أحسن . ) ١٨٥/٧ م ٨٤٧

## ٦٧ - الرمي بما وُهي به من الحصى .

( رمي الجمار بحصى قد وُهي به قبل ذلك ، جائز . ) ١٨٨/٧ م

٨٥٤ م

## ٦٨ - الطواف بالبيت ، والسعي بعد منى .

( بعد أن يحل الحاج ما كان محرماً عليه من اللباس والصيد  
والتطيب حاشا الوطء يوم النحر يئى ، ينهض من يومه إلى  
مكة ، فيطوف بالبيت سبعاً لا تحبب في شيء منها ، ثم يسعى  
بين الصفا والمروة سبعاً إن كان متنعماً أو إن كان لم يسع بينهما  
أولاً دخوله إن كان قارئاً : فقد تم الحج كله أو القير إن كله .  
وحل لهم الوطء ، ويرجعون إلى منى . ) ١١٨/٧ م ٨٣٥

## ٦٩ - ترك شيء من طواف الإفاضة أو من السعي الواجب .

( من ترك عمداً أو بنسيان شيئاً من طواف الإفاضة أو من  
السعي الواجب بين الصفا والمروة : فليرجع حتى يطوف ويسعى  
بمتنعماً من النساء ، فإن خرج ذو الحجة قبل أن يطوف : فقد  
يطل حجه . ) ١١٩/٧ م ٨٣٥ و ١٧٢/٧ م ٨٣٦

## ٧٠ - انتظار الحائض حتى تطهر وتطوف طواف الإفاضة .

( إن حاضت المرأة قبل طواف الإفاضة فلا بد لها أن تنتظر =

حج = طهرها لتطوف ، ونحس عليها الكرى والرفقة . ( ١٧١/٧ م ٨٣٦ )

### ٧١ - جعل الطواف آخر عمل بمكة

( من أراد أن يخرج من مكة ، من مضمر أو قاون أو متنع بالعمرة الى الحج : ففرض عليه أن يجعل آخر عمله الطواف بالبيت سبعاً ، ثم يخرج لثرائمه موصولاً به ولا بد ، فإن تردد لأمره بمكة بعد ذلك : أعاد الطواف ولا بد إذا أراد الخروج عن مكة ، فإن خرج ولم يطف : ففرض عليه الرجوع ولا بد ولو من أقصى الدنيا ، حتى يجعل آخر عمله بمكة الطواف بالبيت ، إلا التي تحيض بعد أن تطوف طواف الإفاضة : فليس عليها أن تنتظر طهرها لتطوف ، لكن تخرج كما هي . )  
١١٩/٧ م ٨٣٥ و ١٧١/٧ م ٨٣٦

### ٧٢ - ترك شيء من طواف الوداع

( ليس على من يرجع لطواف الوداع حال ترك شيء منه ممدأ أو بنسيان أن يتمتع من النساء . ) ( ١٧٢/٧ م ٨٣٦ )

### ٧٣ - التقديم والتأخير في بعض أعمال الحج

( جائز في رمي الجمرتين والخلق والتعريض والذبح وطواف الإفاضة والطواف بالبيت والسمي بين الصفا والمروة : أن تقدم أيها ثلث على أيها ثلث ، ولا حرج . ) ( ١٨١/٧ م ٨٤٥ )

### ٧٤ - حج العمي

( نستحب حج العمي وإن كان صغيراً جداً أو كبيراً ، =

حج

= وله حج وأجر ، وهو تطوع ، والذي يحج به أجر . ويجنب ما يجنب المشرم ، ولا شيء عليه إن واقع من ذلك ما لا يحل له ، وبطاف به ، ويرى عنه الجار إن لم يطق ذلك ، ويجزي الطائفة به طوافه ذلك عن نفسه ، فإت بلغ الصبي في حال إحرامه : لزمه أن يحدد إحراماً . ويشرع في عمل الحج ، فإن فاتته عرفة أو مزدلفة فقد قاته الحج ، ولا هدي عليه ولا شيء . ٢٧٦/٧ م ٩١٥ و ٢٧٧/٧ م ٩١٦

٧٥ - حج من حج عنه غيره لعجزه إذا قدر .

( إن حج عن من لم يطق الركوب والمشي لمرض أو زمانة حجة الإسلام ، ثم أطاق ، قال أصحابنا : ليس عليه أن يحج بعد ، وسواء من بلغ ومن عجز عن انشي والردوب أو من بلغ مطلقاً ثم عجز ، في كل ما ذكرنا ٢٦٢٧ - ٨١٦ - ٨١٧ )

٧٦ - دفع الأجر للحاج عن غيره

( من لم يوجد من يحج عنه إلا بأجرة : استؤجر عنه من يحج عنه ويعتبر ، من ميعات من المواقيت ، إلا أن يوصي بأن يحج عنه من بلدة ، فتكون الإجارة الزائدة على الحج من ميعات ما : من التث ، وذلك تؤخذ من رأس ماله قبل دين الناس ٢٧٣/٧ م ٩١٣ و ١٩١/٨ م ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ )

٧٧ - أخذ الأجرة على حجه عن غيره .

( لا يجوز الإجارة على كل واجب فعين على المرة ، من =

ج = صوم أو حج أو فتياء أو غير ذلك . وجائز للمرأة أن يأخذ الأجرة على فعل ذلك عن غيره ، مثل أن يحج عنه التطوع . ( ١٩١/٨ م ١٣٠٢ )

٧٨ - قيام الرجل به عن المرأة ، والمرأة عن الرجل . ( جائز أن تحج المرأة عن الرجل ، والرجل عن المرأة والرجل . ) ( ٢٧٤/٧ م ٩١٣ )

٧٩ - قصر الصلاة في سفر .  
ر : سفر ٧ - قصر الصلاة فيه .

٨٠ - حكم التسل فيه .  
( لا يلزم التسل في الحج قرصاً ، إلا المرأة تُهل بعمره تريد التمتع فتعوض قبل الطواف بالبيت ، فهذه تغفل ولا بد ، وتقرن حجاً إلى عمرتها ، والمرأة قلد قبل أن تهل بالعمره أو بالقرآن ، ففرض عليها أن تغفل ، ولتهل بالحج . ) ( ١٨٦/٧ م ٨٤٩ )

٨١ - الإكثار من شرب زمزم .  
( يستحب الإكثار من شرب ماء زمزم ، وأن يستلقي يده ، وأن يشرب من نيدى القاية . ) ( ٢٠١/٧ م ٨٧٠ )

٨٢ - الأضحية للحاج .  
( الأضحية مستحبة للحاج ، كما هي لتغيره . ) ( ٢٧١/٧ م ٩٠٩ )



## ٨٣ - مراجعة الزوجة وابتياح الجوارى في أثنائه . حج

( يجوز الحاج أن يراجع زوجته المطلقة ما دامت في العدة فقط ، ولما أن يراجعها زوجها كذلك أيضاً ما دامت في العدة ، وله ابتياح الجوارى للوطء ، ولا يطاق مذبحرهم إلى أن تطلع الشمس من يوم النحر . ) ١٩٧/٧ م ٨٦٩

## ٨٤ - النكاح والإنكاح في أثنائه .

( لا يحل للرجل ولا لامرأة أن يتزوج أو تتزوج ، ولا أن يزوج الرجل غيره من ولته ، ولا أن يجتنب خطبة نكاح ، مذبحرمان إلى أن تطلع الشمس من يوم النحر وبدخل وقت رمي جرة العقبة ، ويفسخ النكاح قبل الوقت المذكور ، كان فيه دخول وطول مدة وولادة أم لم يكن ، فإذا دخل الوقت المذكور : حل لها النكاح والإنكاح . ) ١٩٧/٧ م ٨٦٩

## ٨٥ - آثار الوطء فيه تبعداً أو نسياناً .

( يبطل الحج تبعداً الوطء في الحلال من الزوجة والامة ذاكراً لحبه وعمرته ، فإن وطئها نسياناً لأنه في عمل حج أو مرة : فلا شيء عليه ، وكذلك يبطل بتبعده أيضاً حج الموطوءة ومهرتها ، وإن وطئها وعليه بقية من طواف الإفاضة أو شيء من رمي الجرة : فقد بطل حجه .

فمن وطئها عامداً كما قلنا قبطل حجه : فليس عليه أن يتأدى على عمل فاسد باطل لا يجزئ عنه ، لكن يحرم من موضعه ، فإن أدرك تمام الحج فلا شيء عليه غير ذلك ، وإن كان لا يدرك تمام الحج فقد عصى وأمره إلى الله تعالى ، ولا =

حج = هدي في ذلك ولا شيء ، إلا أن يكون لم يجز قط ، فعليه الحج والعمرة . ( ١٨٩/٧ م ٨٥٥ - ٨٥٧ )

#### ٨٦ - الصيد فيه .

( لا يحل الحرم بالعمرة أو بالحج تصيد شيء مما يصاد ليؤكل . ) ( ٩٨/٧ م ٨٣١ )

#### ٨٧ - التقاط النقطة فيه .

( لا تحل نقطة من أحرم حج أو عمرة ، إلا لمن ينشد لها ، أبداً . ) ( ٢٧٨/٧ م ٩١٨ )

#### ٨٨ - تعدد الجدال بالبطل فيه .

( الجدال : قسمات ، قسم في واجب وحق ، وقسم في باطل ، فلذي في الحق : واجب في الإحرام وغير الإحرام ، والجدال بالبطل وفي البطل ممدأ ذاكر الإحرامه . مبطل للإحرام والحج . ) ( ١٩٦/٧ م ٨٦٥ )

#### ٨٩ - تعدد المعصية فيه أو وقوعها نسياناً .

( كل من تعدد معصية أي معصية كانت ، وهو ذاكر لحجه ، مذ يحرم إلى أن يتم طوافه بالبيت للإفاضة ويومي الجرة : فقد بطل حجه . فإن أتاه ناسياً لها أو ناسياً لإحرامه ودخوله في الحج أو العمرة : فلا شيء عليه في نسيانها ، وحجه وعمرته تامتان . فإن أمكنه تجديد الإحرام فليفعل ويجزئ =

حج = أو يعتبر ، وقد أدى قرضه ، لأن إحرامه الأول قد بطل وأقده . ( ١٨٦/٧ م ٨٥٠ و ١٨٧/٧ م ٨٥١ )

٩٠ - أثر نعمة الصوق فيه .

( كل فوق نعمة المحرم ذاكراً لإحرامه فقد بطل إحرامه وحجه وممرته . ( ١٩٥/٧ م ٨٦٤ )

٩١ - أثر النية في إبطاله .

ر : نية ١ - أثرها في إبطال الطاعات .

٩٢ - فسخ التطوع منه .

( من فسخ عمداً حجاً تطوعاً : لا نكره له ذلك . ٢٦٨/٦١ )

٧٧٣ م

٩٣ - أثر الجنون والإغماء والنوم فيه .

( من أغمى عليه أو سُجِنَ بعد أن وقف بعرفة ولو طرفة عين أو بعد أن أدرك شيئاً من الصلاة بمزدلفة مع الإمام : فحجه تام ، ومن أغمى عليه أو سُجِنَ أو قام قبل الزوال من يوم عرفة فلم يُبق ولا استيقظ إلا بعد طلوع الفجر من ليلة يوم النحر : فقد بطل حجه ، سواء أوقف به بعرفة أو لم يوقف به ، وكذلك من أغمى عليه أو سُجِنَ أو قام قبل أن يدرك شيئاً من صلاة الصبح بمزدلفة مع الإمام فلم يُبق ولا استيقظ إلا بعد سلام الإمام من صلاة الصبح فقد بطل حجه ، فإن كانت امرأة فنامت أو سُجِنَت أو أغمى عليها قبل أن تقف بمزدلفة ، فلم =

حج = تُعَقُّ ولا اتَّقِبَتْ حتى طلعت الشمس من يوم النحر فقد بطل حجها ، وسواء وَقَفَ بها بزدلفة أو لم يوقف . ( ١٩٢/٧ م ٨٦٠ و ١٩٢/٧ م ٨٦١ )

٩٤ - أثر الردة بعد أدائه .

( من حج أو اعتمر ، ثم ارتد ، ثم هداه الله تعالى واستنقذه الله من النار فأسلم : فليس عليه أن يعيد الحج ولا العمرة . )  
٢٧٧/٧ م ٩١٧

٩٥ - موت المُعْرِم به .

ر : إجماع ٢٧ - كيفية تفصيل الميت المُعْرِم وتكفنه إذا مات .

حَجَر

١ - الجائز الحجور عليه .

( لا يجوز الحجور على أحد في ماله ، إلا على من لم يبلغ ، أو على مجنون في حال جنونه ، فهذان خاصان لا ينقذ لهما أمر في مالهما ، فإذا بلغ الصغير وأفاق المجنون : جاز أمرهما في مالهما كغيرهما ولا فرق ، سواء في ذلك كله : الحر والعبد والأب والابن والأخت والبكر ذات الأب وغير ذات الأب وذات الزوج والتي لا زوج لها .

فعل كل من ذكرنا في أموالهم من عتق أو هبة أو بيع أو غير ذلك : نافذ إذا وافق الحق من الواجب أو المباح ، ومردود فعل كل أحد في ماله إذا خالف المباح أو الواجب ولا فرق ، ولا اعتراض لأب ولا لزوج ولا لحاكم في شيء =

حجر = من ذلك الا ما كان معصية لله تعالى ، فهو باطل مردود .

١٣٩٩ م ٣٢٢٣/٨ و ١٣٩٤ م ٢٧٨/٨

## ٢ - المنوع المحر عليه .

( المريض مرضاً يموت أو يورث منه ، والحامل مذ تحمل إلى تضع أو تموت ، والموقوف للقتل بحق في قود أو حد ، أو يبطل ، والأسير عند من يقتل الأسرى أو من لا يقتلهم ، والمشرع على المطب ، والمقاتل بين الصغين ، كلهم سواء وسائر الناس في أموالهم ، ولا فرق في صدقاتهم ويوسعهم وعنتهم وحياتهم وسائر أموالهم .

وكذلك لا يجوز المحر أيضاً على امرأة ذات زوج ، ولا بكر ذات أب ، وصدقتها وحيثما تأخذ كل ذلك من رأس المال إذا حاضرت ، كالرجل سواء سواء .

والمرأة حق زائد وهو : أن لها أن تصدق من مال زوجها ، أحب أم كره ، وبغير إذنه ، غير مضدة ، وهي مأجورة بذلك ، ولا يجوز له أن تصدق من ماله بشيء أصلاً إلا بإذنها . ( ١٣٩٥ م ٢٩٧/٨ و ١٣٩٦ م ٣٠٩/٨

١٣٩٧ م ٣١٨/٨ و

## ٣ - دفع المال للصغير .

( لا يجوز أن يدفع إلى من لم يبلغ شيء من ماله ولا نفقة يوم فضلاً عن ذلك ، إلا ما يأكل في وقته ، وما يلبس لطرد الحر والبرد من لباس منه ، ويوسع عليه في شكل ذلك . )

١٤٠٠ م ٣٢٣/٨

حجر . ٤ - البيع للمجور عليه والابتاع له .

( من باع ما وجب يمينه لصغير أو للمجور غير ميمز أو للمفلس أو لقائب بحق ، أو ابتاع ما وجب ابتاعه ، أو باع في وصية الميت ، أو ابتاع من نفسه للمجور أو للصغير أو لقرماء المفلس أو لقائب ، أو باع لهم من نفسه : فهو سواء ، كما لو ابتاع لهم من غيره أو باع لهم من غيره ولا فرق ، إن لم يجاب نفسه في كل ذلك ولا غيره : جاز ، وإن حابى نفسه أو غيره : بطل . )

١٢٠١ م ٣٢٤/٨

حداد ١ - لزومه الزوجة ولو صغيرة أو مجنونة .

( عدة الوفاة والإحداد فيها تلزم كل زوجة ولو صغيرة في المهد ، وكذلك المجنونة . : ١٠/٢٧٥ - ١٩٩٩ )

٢ - مدته للحامل المتوفى عنها .

( إن كانت عدة المتوفى عنها وخضع حملها ثلاثاً لما من الإحداد أربعة أشهر فأقل ، ولا نوجبه عليها بعد ذلك ، ثم استدركنا إذ تدبرنا قول رسول الله ﷺ في بعض طرق خبر أم عطية أنها تجتنب ما ذكر اجتنبه دوت ذكر أربعة أشهر وعشر ، فكان المصوم أولى : أن تضع حملها . ) ١٠/٢٨١ م ٢٠٠٣

٣ - حداد المرأة على غير زوجها .

( لو التزمت المرأة الحداد ثلاثة أيام على أب أو أخ أو ابن أو أم ، أو قريب أو قريبة : كان ذلك مباحاً . ) ١٠/٢٨٠ م ٢٠٠١

حداد ٤ - المباح فعله للمرأة في عدتها من الوفاة .

( يباح للمرأة في عدتها من الوفاة : الضياد والمصعب من الثياب المصبوغة ، والتسريح بالمشط فقط ، والتطيب بشيء من قسط أو أظفار عند طهرها فقط ، ويباح لها أن تلبس ماشاءت ، غير ما حرم عليها ، من حرير أبيض أو أصفر من لونه الذي لم يصبغ ، وصوف البحر الذي هو لونه ، والقطن الأبيض ، والكتان الأبيض من دبق مضر والمروي وغير ذلك ، وتدخل الحمام وتقل رأسها بالخطمي والطفل . ) ٢٧٦/١٠ م ٢٠٠٠

٥ - المحظور على المرأة في عدتها من الوفاة .

( فرض على العتدة من الوفاة :  
- أن تجتنب المكحل كله ، لضرورة أو لغير ضرورة ، ولو ذهبت عنها . لا ليلاً ولا نهاراً .  
- وتجتنب أيضاً فرساً كل ثوب مصبوغ مما يلبس في الرأس أو على الجلد أو على شيء منه ، سواء في ذلك السواد .  
الحضرة والحمره والصفرة إلا المصّب وحده ، وهي : ثياب موشاة كعمل بالين .

- وتجتنب فرساً الحجاب كله .  
- وتجتنب الامشاط حاش التسريح بالمشط فقط .  
- وتجتنب فرساً الطيب كله حاش شيئاً من قسط أو أظفار عند طهرها ، فهذه خمسة أشياء تجتنبها فقط . ) ٢٧٦/١٠ م ٢٠٠٠

## حداد ٦ - حكمه في المطلقة ثلاثاً .

( ليس على المطلقة حداد أصلاً . ) ٢٨٠/١٠ م ٢٠٠٢

## ٧ - حكم تركه .

( إن أغفلت المدة الإحداد المذكور حتى تنقضي المدة ، فإن كان من جهل : فلا حرج ، وإن كان عمداً : فهي عاصية لله عز وجل ، ولا تعيد ذلك . ) ٢٨١/١٠ م ٢٠٠٣

## حدود ١ . أقسامها .

( الحدود كلها أربعة أقسام لا خامس لها ، إما إمانات : بصلب ، أو بقتل بسيف ، أو برجم بالحجارة وما جرى مجراها : وإما نقي . وإما قطع . وإما جلد . ) ١٦٠/١١ م ٢١٨٩

## ٢ - أنواعها .

( لم يصف الله تعالى حداً من العقوبة محدوداً لا يتجاوز في النفس أو الأعضاء أو البشرة إلا في سبعة أشياء . وهي : المحاربة ، والردة ، والزنى ، والقذف بالزنى ، والسرقه ، وجحد العارية ، وتناول الخمر في شرب أو أكل فقط . وما عدا ذلك : فلا حد لله تعالى محدوداً فيه ، فإن فيها التعزير فقط ، وهو : الأدب . ) ٢١٦٣ م ١١٨/١١ و ٣٧٣/١١ م ٢٢٩٥

## ٣ - فضل الاعتراف بها على السر .

( صح أن اعتراف المرء بذنبه عند الإمام : أفضل من السر ، يقين ، وأن السر : مباح بالإجماع . ) ١٤٩/١١ م ٢١٧٧



حدود ٤ - تعافيا قبل بلوغها إلى الحاكم .

( الأحب إلينا ، دون أن يُقضى به : أن يُعفى عن الحد ما كان وملةً ومستوراً ، فإن آذى صاحبه وجاهر : فرفضه أحب إلينا . ) ١٥١/١١ م ٢١٧٨

٥ - إسقاطها للإثم .

( كل من أصاب ذنباً فيه حد ، فأقيم عليه ما يجب في ذلك : فقد سقط عنه ما أصاب من ذلك ، تاب أو لم يتاب ، حاشى الحاربة فإن إثمها باقٍ عليه وإن أقيم عليه حدٌ ما ، ولا يُسقطها عنه إلا التوبة لله تعالى فقط . ) ١٢٤/١١ م ٢١٦٦

٦ - أثر التوبة في إسقاطها .

( لا يسقط بالتوبة شيء من الحدود ، إلا حد الحاربة فقط ، فيسقط قبل القدرة على أهلها ، وأما التوبة الكائنة منهم بعد القدرة عليهم أو مع القدرة عليهم : فلا يسقط بذلك عنهم حد الحاربة أصلاً . ) ١٢٦/١١ م ٢١٦٧

٧ - استتابة المحدث .

( استتابة المذنّب قبل إقامة الحد عليه واجبة ، فإن لم يستتبه الإمام أو من حضره إلا حتى أقيم عليه الحد : فواجب أن يستتاب بعد الحد ، فإن لم يتاب فأقيم عليه الحد استتباباً ، فإن تاب : أطلق ولا سبيل عليه مجبى أصلاً ، فإن قال : ولا أتوب ، فقد أتى منكراً فواجب أن يُعزّر ، فيجب أن يضرب أبداً حتى يتوب ، هذا إن صرح بأن لا يتوب ، فإذا أدى =

حدود = ذلك إلى منته : فذلك عقيرة الله وقتيل الحق ، لا شيء على متولي ذلك ، فإن سكت ولم يقل : « أتوب » ولا « لا أتوب » : فواجب حبه وإعادة الاستغابة عليه أبداً حتى ينطق بالتوبة ، فيطلق ( . ) ١١ / ١٣٩ م ٢١٧١

٨ - ثبوتها بالإقرار مرة .

( بالإقرار مرة يلزم الحد والقتل والمال ) ٨ / ٢٥٤ م ١٣٧٩

٩ - وجوبها بالإقرار مرة .

( وإذا صح الاعتراف مرة أو ألف مرة : فهو كله سواء ، وإن إقامة الحد واجب ولا بد . ) ١١ / ١٧٦ م ٢١٩١

١٠ - انتزاع الإقرار بها بالضرب أو التهديد .

( لا يحل الامتحان في الحدود وغيرها بالضرب أو السجن أو التهديد ، بقصد الدفع إلى الإقرار ، وذلك لأنه إما إن لم يكن إلا إقراره فقط فليس بشيء ، لأن أخذ الإقرار بهذه صفة : لم يوجب قرآن ولا سنة ولا إجماع .

فإن استضاف إلى الإقرار أمراً يتحقق به يقيناً صحة ما أقر به ولا يشك في أنه صاحب ذلك : فالواجب إقامة الحد عليه ، وله التقود مع ذلك على من ضربه ، السلطان كان أو غيره ، وليس ظلمه وما وجب عليه من حد الله تعالى أو لغيره بمسقط حقه عند غيره في ظلمه له .

حدود = وأما البعثة في المتهم وإيhamه ، دون تهديد ما يوجب عليه الإقرار : فعن واجب ( ١١ / ١٤١ م ٢١٧٣

### ١١ - حكم من أصابها أكثر من مرة .

( أوجب الله تعالى على من وثى مرة أو ألف مرة إذا علم الإمام بذلك جلد مائة ، وعلى القاذف والسارق والمحارب وشارب الخمر والجاحد مرة وألف مرة حداً واحداً إذا علم الحاكم ذلك كله . وأما إن وقع على من فعل شيئاً من ذلك تضييع من الإمام أو أميره . لتغير ضرورة ، ثم شرع في إقامة الحد فوقعت ضرورة منعت من إقامة : فواقع فعلاً آخر من نوع الأول : يستقم عليه الحد الأول ثم يبتدأ في الثاني ولا بد ( ١١ / ١٣٣ م ٢١٦٩

### ١٢ - كتمان الشهادة عليها .

( للإنسان أن يستتر على المسلم براءه على حد ما لم يُسأل عن تلك الشهادة نفسها ، فإن سئل عنها : ففرض عليه إقامتها وأن لا يكتبها ، فإن كتبها حثيثاً فهو عاص لله تعالى . وأما إن كانت عنده شهادة على إنسان يزني ، فغذف ذلك الزاني إنساناً ، فوقع القاذف على أن يُجحد المذدوف : ففرض على الشاهد على المذدوف الزاني أن يؤدي الشهادة ولا بد ، سئلاً أو لم يسألها ، علم القاذف بذلك أو لم يعلم ، وهو عاص لله تعالى إن لم يؤديها ( ١١ / ١٤٥ م ٢١٧٥

### ١٣ - الشهادة عليها بعد حين .

( الشهادة على الحدود ، ولو بعد حين : موجبة لإقامة الحد . ) ١١/١٤٤ م ٢١٧٥

### ١٤ - الاختلاف القصد للشهادة فيها .

( إن كل ما تم به الشهادة ووجب القضاء بها فإثم كل ما زاده الشهود على ذلك : لا حكم له ، ولا يضر الشهادة اختلافهم كما لا يضر ما سكتهم عنه . وكل ما لا تتم الشهادة إلا به فهذا الذي يفسدها اختلافهم فيه . ) ١١/١٤٧ م ٢١٧٦

### ١٥ - تولي الشهود إقامتها .

( لا يجب أن يقرم الشهود مباشرة إقامة الحدود ، إلا أن يأمرهم الإمام أو أميره فلتزعم الطاعة حينئذ . ) ١١/١٤٣ م ٢١٧٤

### ١٦ - صفة الضرب فيها .

( الضرب في الزنى والغذف والحرق والتعزير : أن لا يكسر له عظم ، ولا أن يُشق له جلد ، ولا أن يُسال له دم ، ولا أن يُعفن له اللحم ، لكن يوجع ، سالماً من كل ذلك . فمن تعدى ، فشق في ذلك الضرب جلدأ ، أو أسال دمأ ، أو عفن لحماً ، أو كسر له عظماً ، فعلى متولي ذلك : القود . وعلى الأمر أيضاً القود إن أمر بذلك . ) ١١/١٦٩ م ٢١٨٨

حدود ١٧ - آلة الضرب فيها .

( الواجب أن يضرب الجلد في الزنى واللقذف بما يكون الضرب به على هذه الصفة : بسوط أو مجمل من شعر أو من كتان أو قنب أو صوف أو حلقاء أو غير ذلك ، أو قتر أو قنب من خيزران أو غيره ، إلا الحجر : فإن الجلد فيها يكون بالجريد والنعال والأيدي وبطرف الثوب ، كل ذلك ، أي ذلك وأي الحاكم فهو حسن ، ولا يمتنع عندنا أن يجلد في الحجر أيضاً بسوط لا يكسر ولا يجرح ولا يفتن لحماً ، وعلى هذا فالضرب بالسوط جائز في كل حد وفي التعزير وضرب الحجر . )

١٧١/١١ م ٢١٨٩

١٨ - الأعضاء التي تضرب فيها .

( يجب أن لا يخص بضرب الزنى والحجر عضو ، إلا أنه يجب اجتناب الوجه ولا بد والمداكير والمقاتل ، أما اللقذف فثبت رسول الله ﷺ قال فيه : البينة وإلا حد في ظهرك . )

١٦٨/١١ م ٢١٨٦

١٩ - حال المضروب فيها .

( الجلد في الزنى واللقذف والحجر والتعزير يُقام كيفما تيسر ، على المرأة والرجل قياماً وقعوداً ، فإن امتنع : أمسك ، وإن دفع يديه الضرب عن نفسه مثل أن يلقى الشيء الذي يضرب به قبكه : أمسك يداه . ) ١٦٩/١١ م ٢١٨٧

٢٠ - صفة جلد المريض ومن في حكمه .

( الواجب أن يُجلد كل واحد على حسب وسعه الذي كتبه الله تعالى أن يصوره . وتمجيل الحد : لازم ، فمن ضعف جداً : جلد بشراخ فيه مائة عنكول جلدة واحدة ، أو فيه ثمانون عنكولاً كذلك . ويجلد في الحجر إن اشتد ضعفه بطرف ثوب ، على حسب طاقة كل أحد ولا مزيد . ( ١١/١٧٣ م ٢١٩٠

٢١ - حكم إقامتها في المسجد .

( ما كان من إقامة الحدود في المسجد فيه تقديره بالدم ، كالقتل والقطع : فحرام أن يقام شيء من ذلك فيه ، وأما ما كان من الحدود جلداً فقط : فإقامته في المسجد جائز ، وأحب<sup>٥</sup> إلى بنا خارج المسجد ، خوفاً من أن يكون من المجلود يول<sup>٦</sup> . ( ١١/١٧٣ م ٢١٦٥

٢٢ - إقامتها في شهر الحرام .

( تقام الحدود كلها في شهر الحرام من رجم وغيره . ) ( ١٠/٢٩٩ م ٢٠٨٤

٢٣ - حد الزاني غير المحصن .

( حد الزاني غير المحصن : جلد مائة وتغريب عام . ) ( ١١/١٨٦ م ٢١٩٣

٢٤ - حد المالك .

( حد المالك ذكرهم وإقائهم في الجلد والتغيب الوقت =

حدود = والقطع : على النصف من حد الحر والحررة ، وهو كل ما يمكن أن يكون له نصف ، وأما ما لا يمكن أن يكون له نصف ، من القتل بالسيف أو الصلب أو التفتيح الذي لا وقت له : فالماليك والأحرار فيه سواء . ( ١١ / ١٦٠ م ٢١٨٤ )

### ٢٥ - إقامتها من السيد على ماله .

( لا يجوز أن يقيم الحد السيد على ماله إلا بالينة ، أو بإقرار المالك ، أو صحة علمه وبقيته ، ولا يُطلق على إقامة الحدود على المالك إلا أهل العدالة فقط من المسلمين . )  
١١ / ١٦٤ م ٢١٨٥

### ٢٦ - اعتراف العبد بما يوجبها عليه .

( إن اعترف العبد بما يوجب الحد : فهو شامد على نفسه ، كاسب عليها ، ولئن أدى ذلك إلى نقص في مال سيده ولم يقصد الشهادة على مال سيده ، ولو قلنا بغير ذلك لوجب أن لا يجد العبد في زنى ولا في مرتقة ولا في خمر ولا في قذف ولا في حراة وإن قامت بذلك بينة ، وأن لا يقتل في قود ، لأنه في ذلك حكايب على غيره ، وفي الحد عليه إلتلاف ل مال سيده . )  
١١ / ١٥٧ م ٢١٨١

### ٢٧ - إقامتها على أهل الذمة

( ما تنكره أهل الكتاب على الإسلام ولا على الصلاة ولا على الزكاة ولا على الصيام ولا الحج ، لكن متى كان لهم حكم : حكمنا فيه بحكم الإسلام ) ( ١١ / ١٥٨ م ٢١٨٣ )

٢٨ - سقوطها عن أسلم من أهل الكفر دون غيرهم .

( لا يُسقط عن اللاحق بالشر كين لحاقه بهم شيئاً من الحدود التي أصابها قبل لحاقه ، ولا التي أصابها بعد لحاقه . وكذلك لا تسقط عن المرتد ولا عن المحارب ولا عن المعتص ولا عن الباغي إذا قُدروا على إقامتها عليهم ، وتسقط عن أصابها من أهل الكفر ما دام في دار الحرب ، قبل أن يتنضم أو يسلم فقط . )  
٢١٧٠ م ١٣٥/١١

٢٩ - سقوطها بدعوى الإكراه .

( لو أمسكت امرأة - حتى زني بها ، أو أمك وجيل فأدخل أحبله في فرج امرأة : فلا شيء عليه ولا عليها ، سواء انتشر أو لم ينتشر ، أمي أو لم يُنكر ، أنزلت هي أو لم تنزل . ) ٣٣١/٨ م ١٤٠٥

٣٠ - دروؤها بالاشتباه .

( من جَهِلَ أحرامَ هذا الشيء أم حلال ؟ قالوا : لو أن يمسك عنه ، ومن جَهِلَ أقرض هو أم غير فرض ؟ فعلمه أن لا يوجب ، ومن جَهِلَ أوجب هذا الحد أم لم يجب ؟ ففرضه أن لا يقيه ، لأن الأعراض والدماء : حرام ، وأما إذا تبين وجوب الحد : فلا يحمل لأحد أن يسقطه ، لأنه فرض من فرائض الله تعالى . ) ١٥٥/١ م ٢١٧٩

٣١ - حكم موكب الحد جاهلاً بتعويبه .

( من أصاب شيئاً محرماً ، فيه حد أو لا حد فيه ، وهو =



حدود = جامل بتحريم الله تعالى : فلا شيء عليه فيه ، لكن يعلم ،  
فإن عاد : أقم عليه حد الله تعالى ، فإن ادعى جهالة : فنظر ،  
فإن كان ذلك ممكناً فلا حد عليه أصلاً ، وإن كان متيقناً أنه  
كاذب : لم يلتفت إلى دعواه . ( ١١ / ١٨٨ م ٢١٩٤ )

### ٣٢ - صفة النفي وما يقع فيه منها .

( الواجب في النفي أن يُنفي أبداً من كل مكان من الأرض ،  
وأن لا يُترك يَقْرَهُ فيها إلا مدة أكله ونومه وما لا بد له منه  
من الراحة التي لم يتلها مات ، ومدة مرضه : فواجب أن  
لا يقتل وأن لا يُضَيَّع ، لكن يُنفي أبداً حتى تُحدث توبة ،  
فإذا أحدثها سقط عنه النفي وتُترك يرجع إلى مكانه ، والنفي  
يقع من الحدود في الحرابة : بالقرآن ، وفي الزنى : بالسنة . )  
١٨٣ / ١١ م ٢١٩٢

### ١ - حرابة - كونها من الحدود .

( من المعقولات البيعة التي حدها الله تعالى : الحرابة . )  
١١٨ / ١١ م ٢١٦٣

### ٢ - حكمها .

( حكم الحرابة منصوص عليه في الآية الكريمة : « ولما جزاء  
الذين يحاربون الله ورسوله ، ويسعون في الأرض فساداً : أن  
يُقتلوا أو يُصلبوا أو تُقطَّع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو  
يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ » . صحَّ يقيناً أن الله لم يوجب على المحاربين  
حكمين من هذه الأحكام ، ولا أباح أن يجمع عليهم جزاين =

حرابة = من هذه الاثراء في الدنيا ، وإنما أوجب على المحارب أحدهما  
لا كلها . ( ١١/٣٠٠ م ٢٢٥٢ و ١١/٣١٧ م ٢٢٦٠ )

### ٣ - كفارة إثمها

( الحدود كفارة لمن أقبت عليه ، إلا المحاربة فإثمت إثمها  
بأقرب عليه وإن أقيم عليه حدها ، ولا يسقطها عنه إلا التوبة ، فله  
فقط . ) ( ١١/١٢٤ م ٢١٦٦ )

### ٤ - سقوط حدها

( لا يسقط بالتوبة شيء من الحدود ، حاشا الحرابة فسقط  
بالتوبة قبل القدرة على أهلها ، وإما بالتوبة الكائنة منهم بعد  
القدرة عليهم أو مع القدرة عليهم : فلا يسقط بذلك عنهم حد  
المحاربة أصلاً . ) ( ١١/١٢٦ م ٢١٦٧ )

### ٥ - المحارب وما يعتبر حروابة .

( المحارب هو : المكابر الخيف لأهل الطريق ، المفسد في  
سبيل الأرض ، سواء يسلح أو بلا سلاح أصلاً ، سواء ليلاً أو  
نهاراً ، في مصر أو في فلاة ، أو في قصر الخليفة أو الجامع ،  
سواء قدموا على أنفسهم إماماً أو لم يقدموا سوى الخليفة نفسه ،  
قل ذلك يمينده أو غيره ، منقطعين في الصحراء أو أهل قرية ،  
سكاناً في دورم أو أهل حصن كذلك ، أو أهل مدينة عظيمة  
أو غير عظيمة ، كذلك واحداً كان أو أكثر .

كل من حارب المار وأخاف السبيل يقتل نفس أو أخذ  
مال أو جراحة أو لانتهاك فرج : فهو محارب ، عليه =

حراية

= وعليهم كثروا أو قتلوا : حكم' المحاربين .

قطع الطريق من المسلم على المسلم وعلى الذمي : سواء ، وكذلك القطع على امرأة أو صبي أو مجنون ، كل ذلك محاربةٌ صحيحة يستحق بها حكم المحاربة ، وأما الذمي إن حارب فليس محارباً ، لكنه ناقض للذمة بخارفته الصغار ، فلا يجوز إلا قتله ولا بد أو يسلم ، فلا يجب عليه شيء أصلاً في كل ما أصاب من دم أو فرج أو مال ، إلا ما وُجد في يده ، وأما المسلم يرتد فيحارب : فعليه أحكام المحارب كلها . ( ١١ / ٣٠٨ م ٢٢٥٢ و ١١ / ٣١٥ م ٢٢٥٩ )

٦ - صفة القطع الواجب في حدها .

( لا يجوز قطع يدي المحارب ورجله معاً ، بل تقطع بين يديه وبسرّ رجله ، ثم يحبس بالنار ولا بد ، ولربّ قطع القاطع يسرى يديه ويمنى رجله : لم يمنع من ذلك ، عمداً فله أو غير عامد . وتقطع يد الحر من المفصل ، ورجله من المفصل ، وتقطع من الميد أنامله من اليد ، ونصف قدمه من الراق . ) ( ١١ / ٣١٩ م ٢٢٦١ و ١١ / ٣٥٧ م ٢٢٨٤ )

٧ - صفة القتل الواجب في حدها .

( القتل الواجب في المحارب : إلقاءه في القتل بالليف فقط . ) ( ١١ / ٣١٨ م ٢٢٦١ )

٨ - صفة الصلب في حدها

( يصلب المحارب حياً ويترك حتى يموت ويبس كله =

حراية = ويجفّ فإذا يبس وجفّ : أتزل قنصل وكفنّ ، وعلّي عليه ، ودفن . ( ١١/٣١٥ م ٢٢٦٠ )

#### ٩ - صفة النفي في حدها .

( الواجب أن يُنفى المحارب أبداً من كل مكان من الأرض ، وأن لا يُتوكَّ يقرّ إلا مدة أكله وتومه وما لا بد له منه من الراحة التي انت لم ينلها مات ، حتى يحدث نوبة ، فإن أحدثها سقط عنه النفي وتوك يرجع الى مكانه . ) ( ١١/١٨١ م ٢١٩٢ )

#### ١٠ - حق ولي المقتول فيها .

إذا قتل المحارب قتيلاً : اجتمع حقان ، أحدهما الله ، والثاني لولي القتل ، وحق الله تعالى أحق بالتمضاء ومقدم على حقوق الناس ، فإن قتل الإمام أو صليّ للمعاربة : كان لولي أخذ البعّة في مال المقتول ، لأن حقه في القود قد سقط فبقي حقه في الدية أو القود عنها ، فإن اختار الإمام قطع يد المحارب ورجله أو نفيه : أنفذ ذلك ، وكان حينئذ لولي الجار في قتله أو الدية أو المقاداة أو العفو . ( ١١/٣١٢ م ٢٢٥٦ )

#### ١١ - حق الولي في قتلها :

( لولي المقتول غيلة أو حراية حق ثابت في العفو أو القود . ) ( ١٠/٥١٨ م ٢٠٩٥ )

#### ١٢ - العلة على المقتول في حدها .

( يُعلّى على كل مسلم ، بر أو قاجر ، مقتول في حذر أو =

حرابة

= في حرابة أو في بني ، وبملي عليهم الإمام وغيره . وكذلك على المتبدع ما لم يبلغ الكفر ، وعلى من قتل نفسه وعلى من قتل غيره ، ولو أنه شر من على وجه الأرض ، إذا مات مسلماً .  
١٦٩/٥ م ٦١١

١٣ - إعطاء المحاربين ما لا يحذف بالقطوع عليهم .

( قال قوم : يجب أن يُعطى المحاربون الشيء الذي لا يحذف بالقطوع عليهم ورأوا ذلك في جميع الأموال لغير المحاربين . والذي تقول : إنه لا يجوز أن يُعطوا على هذا الوجه شيئاً قل قل أم كفر ١٠/١١٨ - ٣٠٨ م ٢٢٥٣ ، ٢٢٥٤ )

حرى

١ . ماله وأولاده وزوجته وجنيته ، إذا أسلم .

( إذا أسلم الكافر المحربي فسواء أسلم في دار الحرب ثم خرج إلى دار الإسلام ، أو خرج إلى دار الإسلام ثم أسلم ، كل ذلك سواء وجميع ماله الذي معه في أرض الإسلام أو في دار الحرب هو كله له ، لا حق لأحد فيه ، ولا يملكه المسلمون إن غنموه أو اقتحموا تلك الأرض ، ومن غصب منها شيئاً ، من حرى أو مسلم أو ذمي : ردة إلى صاحبه ، وورثته وإن مات .

وأولاده الصغار مسلمون أحرار ، وكذلك الذي في بطن امرأته ، وأما امرأته وأولاده الكبار ففيه إن سُبوا ، وهو باقٍ على نكاحه معها ، وهي رفيق لمن وقعت في سبه ، فإن كان الجنين لم ينفع فيه الروح بعد : فامرأته حرة لا تسترق ، =

حرفي = بخلاف حكمها إذا 'نفع فيه الروح' قبل إسلام أبيه .  
٩٣٧ م ٣٠٩/٧

## ٢ - إسلام وقيله .

( كل عبد أو أمة كافأ لكافرين أو أحدهما ، أسلم في دار الحرب أو في غير دار الحرب : فيها حران ، فلو كافأ كذلك لزمي فأسلاً : فيها حران ساعة إسلامها ، وكذلك مدبر الذمي أو الحراني أو مكاتبها أو أم ولدها ، أيهم أسلم فهو حر ساعة إسلامه ، وتبطل الكتابة أو ما بقي منها ، ولا يرجع الذي أسلم بشيء مما كان أعطي منها قبل إسلامه ، ويرجع بما أعطي منها بعد إسلامه . ) ٩٤٣ م ٣١٨/٨

## ٣ - جواز هبته وبيعه للسلم .

( ما وَّهب أهل الحرب للسلم الرسول إليهم أو التاجر عتدهم فهو حلال ، وهبته صحيحة ما لم يكن مال مسلم أو ذمي ، وكذلك ما ابتاعه المسلم منهم فهو ابتياع صحيح ما لم يكن لسلم أو ذمي . ) ٩٣٦ م ٣٠٩/٧

## ٤ - المنتزع منه بلا عوض إذا دخل أرضاً .

( لو نزل أهل الحرب عندنا تجاراً بأمان ، أو رسلاً ، أو مستأنين مستعيرين ، أو ملتزمين لأن يكونوا ذمة لنا ، فوجدنا بأيديهم أسرى مسلمين أو أهل ذمة أو عبيداً أو إماء للمسلمين ، أو مالا لسلم أو لزمي : فإنه ينتزع كل ذلك منهم بلا عوض ، أحبوا أم كرهوا ، ويرد المال إلى أصحابه ، ولا يحل لنا =

حربي = الرقاة بكل عهد أعطوه على خلاف هذا . ( ٣٠٦/٧ م ٩٣٢ )

٥ - التماثل بالربا معه .

( الربا بين المسلم والحربي . كما هو بين المسلمين ، ولا فرق . )  
١٥٠٦ م ٥١١/٨

٦ - بقاء نكاحه إذا سُبي .

( من سُبي من أهل الحرب من الرجال وله زوجة ، أو من النساء ولها زوج ، فسواء سُبي معها أو لم يُسبَ معها ولا سُبِتَ معه : فبها على زوجتيها ، فإن أُسِبت انقضى نكاحها حين نسلم ، وأما بقاء الزوجة فلأن نكاح أهل الشرك صحيح . )  
٩٤٤ م ٣٢٢/٧

٧ - حكم صفاره إذا سُبوا .

( من سُبي من صفار أهل الحرب ، فسواء سُبي مع أبيه أو مع أحدهما أو دونهما : هو مسلم ولا بد . ) ( ٣٢٤/٧ م ٩٤٧ )

٨ - ولاء ولده من مملوكة .

( ما ولدت الموالاة من زوج مملوك ، أو من زنى ، أو من إكرام ، أو حربي ، أو لا عتقت عليه : فلا ولاء عليه لأحد . )  
١٧٣٩ م ٣٠١/٩

حرى ٩ - التجارة مع أهل الحرب .

( لا تحمل التجارة إلى أرض الحرب إذا كانت أحكامهم تجري على التجار ، وكذلك إذا كان التجار المسلمون إذا دخلوا أرض الحرب أذلوا بها ، ويعنون من ذلك . وإلا فنكرها بقط . )  
٣٤٩/٧ م ٩٦٢ و ١٥٦٨ م ٦٥

١٠ - حمل السلاح لأهل الحرب ، والاقامة في أرضهم .

( لا يحمل أن يحمل إلى أهل الحرب سلاح ولا خيل ولا شيء يتقنون به على المسلمين . ومن دخل إليهم لغير جهاد أو رسالة من الأمير ، فإقامة ساعة : إقامة . ) ( ٣٤٩/٧ م ٩٦٢ و ١٥٦٨ م ٦٥/٩ )

١١ - الحاق بأرض الحرب .

( من لحق بدار الكفر والحرب متجاوزاً محارباً لمن يليه من المسلمين فهو بهذا الفعل مرتد ، له أحكام المرتد كلها : من وجوب القتل عليه متى قدر عليه ، ومن لباحة ماله ، وانقضاء تكاحه . وأما من فرّ إلى أرض الحرب اعظم خافه ، ولم يحارب المسلمين ، ولا أعانهم عليهم ، ولم يجد في المسلمين من يجيره : فهذا لا شيء عليه ، لأنه مضطر مكره . ) ( ١٩٨/١١ م ٢١٩٨ )

حرم ر : مكة ، مدينة .

حساب ر : بعث .



حسنة ١ - موازنتها .

( الحسنات تذهب السيئات بالموازنة . ) ١/٢٢ م ٤٠

و : مصيبة ١ - موازنتها .

٢ - مضاعفتها لمعاملها .

( من تم بحسنة فعلها : كتبت له عشرًا . ) ١/١٨ م ٣٧

٣ - الممّ بها .

( من تم بحسنة فلم يعملها : كتبت له حسنة . ) ١/١٨ م ٣٧

حشر ١ - شموله للحيوانات .

( تؤمن بأن الوحوش تحشر ) ١/١٥ م ٢٩

و : بعث .

حضانة ١ - الأحق بها .

( الأم : أحق بحضانة الولد الصغير والابنة الصغيرة حتى يبلغا  
الحيض أو الاحتلام أو الإنبات مع التمييز وصحة الجسم ،  
سواء كانت أمة أو حرة ، وتزوجت أم لم تزوج ، وحل الأب  
عن ذلك البلد أو لم ير حل . والجدة : أم .

فإن لم تكن الأم مأمومة في دينها ودنياها : 'نظر الصغير  
والصغيرة بالأحوط في دينها ثم دنياهما، فحيثما كانت الحياطة لهما =

## حضانة

= في كلا الوجهين وجبت هنالك، عند الأب أو الأم أو الأخت أو العمة أو الحقة أو العم أو الخال، وذو الرحم أولى من غيرهم بكل حال، والدين مقلَّب على الدنيا، فإن استورا في صلاح الحال فالأم والجدة، ثم الأب والجد، ثم الأم والأخت، ثم الأقرب فالأقرب. والأم الكافرة أحق بالصغيرين مدة الرضاع، فإذا بلغا من السن والاستغناء مبلغ الفهم فلا حضانة لكافر ولا لفاقة ( ١٠/٣٢٣ م ٢٠١٤

## ٢ - انتهاؤها بالبلوغ مع العقل وأمن المعصية .

( إذا بلغ الولد أو الابنة عاقلين : فيها أملك بأنفسها ، ويكتنان أبنا أبا ، فإن لم يؤمنا على معصية ، من شرب خمر أو تبرج أو تخليط : فلا لب أو غيره من المعصية ، وتهاكم ، أو للغير أن يتعاهما من ذلك ، ويكتنهما حيث يشرفان على أموهما . ) ( ١٠/٣٣١ م ٢٠١٥

## حق

### ١ - طلبه .

( طلب الحق كله : واجب بغير توكيل ، إلا أن يرى صاحب الحق من حقه . ) ( ٨/٢٤٤ م ١٣٦٢

## ٣ - مؤونة كبله ووزنه وذوره وتقليبه .

( من كان لآخر عنده حق ، من بيع أو سلم أو غير ذلك من جميع الوجوه ، بكليل أو وزن أو ذرع : فالوزن والكيل والذرع على الذي عليه الحق ، ومن كان عليه دنانير أو دراهم =

حق = أو شيء ، بصفة من سلم أو صدق أو إجارة أو كتابة أو غير ذلك : فالتعليب على الذي عليه الحق . ( ٨١/٩ م ١٥٩١ )

حكم  
تحلي

قضاء .

١ - المباح التحلي به .

( التحلي بالنفقة والمزول والياقوت والزمرد : حلال في كل شيء ، للرجال والنساء ، ولا تخص شيئاً إلا آتية النفقة فقط ، فهي حرام على الرجال والنساء . ) ( ٨٦/١٠ م ١٩٢٠ )

٢ - تحلية آلات الحرب .

( جائز : تحلية السيوف والدواة والرمح والمهاميز والسرّج واللبام وغير ذلك بالنفقة والجواهر ، ولا شيء من الذهب في شيء من ذلك . ) ( ٣٥٧/٧ م ٩٦٨ )

٣ - وجوب الزكاة فيه .

( الزكاة واجبة في تحلي النفقة والذهب إذا بلغ كل واحد منها المقدار الذي ذكرنا ، وأنتم مالكه عاماً قريباً ، سواء كان تحلي امرأة أو تحلي رجل ، وكذلك جلبة السيف والمصنف والحاتم ، وكل مصوغ منها حل ، فخذوه أو لم يجل . ) ( ٧٥/٦ م ٦٨٤ )

حمل  
حوالة

و : جنين .

١ - صورتها وحكمها .

( كل من له عند آخر حق ، من غير البيع ، لكن من =

حوالة

= ضمان غصب أو تعدي بوجه ما ، أو من قرض أو من صلح  
أو إجارة أو صداق أو من كتابة أو من ضمان ، فأحاله به على  
من له عنده حق ، من غير البيع ، لكن بأحد هذه الوجوه  
المذكورة ، ولا نبالي من وجه واحد كان الختان أو من وجهين  
مختلفين ، وكان الحال عليه بوفيه حقه من وقته ولا يطله : ففرض  
على الذي أحيل أن يستميل عليه ، ويعبّر على ذلك ، ويبرأ المحيل  
بما كان عليه ، ولا وجوع للذي أحيل على الذي أحاله بشيء من  
ذلك الحق ، انتصف أو لم ينتصف ، أعسر الحال عليه إثر الإحالة  
عليه أم لم يُعسر . ( ١٠٨/٨ م ١٢٢٦ )

٢ - ثبوت حق المحيل .

( إذا ثبت حق المحيل على الحال عليه بإقراره أو بيئته عدل ،  
وإن كان جاحداً : فهي حوالة صحيحة . ) ( ١١٠/٨ م ١٢٢٧ )

٣ - براءة المحيل بها .

( بالحوالة يبرأ المحيل بما كان عليه . ) ( ١٠٨/٨ م ١٢٢٦ )

٤ - لزوم ملادة الحال عليه .

( لا تجوز الحوالة إلا على ملي . ) ( ١٠٩/٨ م ١٢٢٦ )

و : ٦ - التمزير فيها .

٥ - اتحاد الدينين الحال والحال عليه بالأجل .

( تجوز الحوالة بالدين المؤجل على الدين المؤجل ، إلى مثل =

حوالة = أجله ، لا إلى أبعد ولا إلى أقرب . وتجاوز الحوالة بالحال على الحال ، ولا تجوز بحال على مؤجل ، ولا بمؤجل على مؤجل إلى غير أجله . ( ١١٠/٨ م ١٢٢٨ )

٦ - التغير فيها .

( إذا غر المحيل المحال وأحاله على غير مليه ، والمحيل يدري أنه غير مليه أو لا يدري : فهو عمل فاسد ، وحقه باقٍ على المحيل ، كما كان . ) ( ١٠٨/٨ م ١٢٣٦ )

حوض ١ - الاعتقاد به .

( الحوض : حق ، من شرب منه لم يظماً أبداً . ) ( ١٦/١ م ٣٢ )

حيض ١ - لزوم الأحكام الشرعية به .

( لا نلزم الشرائع - أي الأحكام الشرعية - إلا بالاحتلام ، أو بالإنبات : للرجل والمرأة ، أو بانزال الماء الذي يكون منه الولد وإن لم يكن احتلاماً ، أو بتمام تسعة عشر عاماً ، كل ذلك : للرجل والمرأة . أو بالحيض للمرأة . ) ( ٨٨/١ م ١١٩ )

٢ - تعريفه .

( الحيض هو الدم الأسود الخاثر الكريه الرائحة خامة . )

١٦٢/٢ م ٢٥٤ و ٢٦٠/١ م ٧٦٤

٣ - أقله وأكثره .

( أقل الحيض دفعة ، فإذا رأت المرأة الدم الأسود =

حيض = من فرجها : أمسكت عن الصلاة والصوم ، وحرّم وطؤها على بعلها وسيدها ، فإن رأت أثر الدم الأحمر ، أو كثافة اللحم ، أو الصفرة ، أو الكدوة ، أو البياض ، أو الجفوف التام : فقد طهرت ، وتغسل أو تقيم إن كانت من أهل التيمم ، وتعلي وتصوم ويأتيها بعلها أو سيدها ، وهكذا أبداً . فإن تئدى الأسود فهو حيض إلى تمام سبعة عشر يوماً ، فإن زاد ما قل أو كثر : فليس حيضاً . ( ٢ / ١٩١ م ٢٦٦ و ٢ / ٢٠٧ م ٢٦٩ م )

#### ٤ - استمرار دم المبتدأة .

( إن رأت الجارية الدم أول ما تراه أسود فهو دم حيض ، تدع الصلاة والصوم ، ولا يطؤها بعلها أو سيدها . فإن تلون أو انقطع إلى سبعة عشر يوماً فأقل فهو طهرٌ صحيح ، تغسل وتعلي وتصوم ، ويأتيها زوجها . وإن تئدى أسود تئدى على أنها حائض إلى سبعة عشر ليلة ، فإن تئدى بعد ذلك أسود فإنها تغسل ثم تعلي وتصوم ويأتيها زوجها ، وهي طاهر أبداً لا ترجع إلى حكم الحائض إلا أن ينقطع ويتلون كما ذكرنا . ) ( ٢ / ٢٠٧ م ٢٦٩ م )

#### ٥ - استمرار دم المعتادة .

( التي قد حاضت وطهرت ، فتئدى بها الدم : كالمبتدأة الدم في كل شيء ، إلا في تئدي الدم الأسود متصلاً ، فإنها إذا جاءت الأيام التي كانت نحيضها أو الوقت الذي كانت نحيضه =

حيض = إذا مرأى في الشهر أو مرة في الشهر أو مرة في أشهر أو في عام ، فإذا جاء ذلك الآمد : أمسكت عما منك به الحائض ، فإذا انقضى ذلك الوقت اغتسلت وصارت في حكم الطاهر في كل شيء ، وهكذا أبداً ما لم يتلون الدم أو ينقطع . ( ٢٠٧/٢ م ٢٦٩ م )

#### ٦ - استمرار دم المختلفة للعادة .

( إن كانت مختلفة الأيام : بنت على آخر أيامها قبل أن يتأدى بها الدم ، فإن لم تعرف وقت حيضها لزمتها فرضاً أن تغتسل لكل صلاة وتوضأ لكل صلاة ، أو تغتسل وتوضأ وتعلي الظهر في آخر وقتها بقدر ما نزلت منها بعد دخول العصر ، وتعلي العصر في أول وقتها ، ثم تغتسل وتوضأ وتعلي المغرب في آخر وقتها بقدر ما نزلت منها بعد دخول المسية ، ثم تتوضأ وتعلي المسية في أول وقتها ، ثم تغتسل وتوضأ لصلاة الفجر .

وإن شئت أن تغتسل في أول وقت الظهر للظهر والعصر : فذلك لها ، وفي أول وقت المغرب للمغرب والعشاء فذلك لها ، وتعلي كل صلاة لوقتها ولا بد ، وتوضأ لكل صلاة فرض وفاقية في يومها وليلتها ، فإن عجزت عن ذلك وكان عليها فيه حرج : نيمت كما ذكرنا . ( ٢٧/٢ م ١٨٦ و ٢٠٧/٢ م ٢٦٩ م )

#### ٧ - حدوده لصغور المسنة .

( إذا رأت العجوز المسنة دمًا أسود فهو حيض مائع =

حيض = من العلة والصوم والطواف والوطء . ( ١٩٠/٢ م ٢٦٥

### ٨ - طروؤه أثناء الاعتكاف .

( إذا حاضت المتكفة : أقامت في المسجد كما هي فذكر الله ، وكذلك إذا ولدت فلأنها إن اضطربت إلى الخروج خرجت ثم رجعت إذا قدوت ، ولا يجوز منها . ) ( ١٩٦/٥ م ٦٣٤

### ٩ - طروؤه بعد الإهلال بالمعرة .

( المرأة تل بمعة ، ثم تحيض ، ففرض عليها : أن تغسل ثم تهمل في حجها ما هو مبني في بابه . ) ( ٢٦/٢ م ١٨٥

١٠ - وجوب الغسل لمن أهلت بحج أو عمرة في أثناءه .

( للنساء والحائض : شيء واحد ، فإنها أرادت الحج أو العمرة ففرض عليها أن تغسل ، ثم تهمل . ) ( ٢٦/٢ م ١٨٤

### ١١ - طروؤه أثناء الطواف والسعي .

( لو حاضت امرأة ولم يبق لها من الطواف إلا شوط أو بعضه أو أشواط : فكل ذلك سواء ، وتقطع ولا بد ، فإذا طهرت بقت على ما طافته ، ولها أن تطوف بين الصفا والمروة . )

١٨٠/٨ م ٨٤٠

### ١٢ - لزوم غسل الجمعة فيه .

( الغسل ليوم الجمعة : لازم للحائض ، كلزومه لغيرها . ) ( ١٩/٢ م ١٧٩



## ١٣ - صفة تيسم الحائض

( تيسم الحائض كما يتيسم المحدث ولا فرق ، وكذا كل من عليه غل واجب . ) ١٤٤/٢ م ٢٤٩

## ١٤ - الطهر منه .

( وإذا رأت الحائضُ أحمر ، أو كفضالة اللحم ، أو صفرة ، أو بياضاً أو جفراً : فقد طهرت . ) ١٦٢/٢ م ٢٥٤ و ١٩١/٢ م ٢٦٦

## ١٥ - أقل الطهر منه وأكثره .

( لا حدٌ لأقل الطهر ولا لأكثره ، فقد يتصل الطهر بأقل عمر المرأة فلا تحيض ، بلا خلاف من أحد ، مع المشاهدة لذلك ، وقد ترى الطهر ساعة وأكثر . بالمشاهدة . ) ٢٠٠/٢ م ٢٦٧

## ١٦ - وجوب الفسل بانقطاع دمه .

( انقطاع دم الحيض في مدة الحيض : يوجب الفسل لجميع الجلد والرأس ، أو تنقسم إن عدت الماء ، أو كانت مريضة عليها في الفسل حرج . ) ٢٥/٢ م ١٨٣ و ١٦٢/٢ م ٢٥٤ و ١٧١/٢ م ٢٥٥ و ١٩١/٢ م ٢٦٦

## ١٧ - حلق الضفائر في الفسل منه .

( يجب على المرأة أن تحلق ضفائرها وتامسيتها في غسل الحيض وغسل الجمعة والفصل من غسل الميت ومن النفاس . ) ٣٧/٢ م ١٩٢

١٨ - توقف حل الصلاة والطواف والصيام ، والوطء للحائض على الطهارة فعلاً .

( إذا رأت الحائض الطهر لم تعمل لها الصلاة ولا الطواف بالكعبة حتى تغسل جميع رأسها وجدها بالماء ، أو تقيم إن أعدم الماء أو كانت مريضة عليها في الغسل حرج ، وإن أصبحت ضائعة ولم تغسل فاعتكفت أو تيممت إن كانت من أهل التيمم ، بمقدار ما تدخل في صلاة الصبح مع صياها .

وأما وطء زوجها أو سيدها لها إذا طهرت : فلا يعمل إلا بأن تغسل جميع رأسها وجدها بالماء ، أو بأن تقيم إن كانت من أهل التيمم ، فإن لم تغسل : فبأن تتوضأ وضوء الصلاة ، أو تقيم إن كانت من أهل التيمم ، فإن لم تغسل : فبأن تغسل فرجها بالماء ولا يد ، أي هذه الوجوه الأربعة فعلت حل له وطؤها .

ومن رأت الطهر بعدما تبين الفجر في رمضان : فليتها فأكل باقي نهارها ، وتسنأف الصوم من غد ، وتقضي ذلك اليوم ( ١٧١/١٢ م ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، و ٢٤١/٦ م ، ٧٦٠ و ٨١/١٠ م ١٩١٨ .

١٩ - تأخير الغسل بعد الطهارة منه .

( إذا رأت الحائض الطهر قبل الفجر أو وأنه النفاء ، وأغتتبا عدة أيام الحيض والتفاس قبل الفجر ، فأخرت الغسل عمداً إلى طلوع الفجر ، ثم اغتسلتا وأدركتا الدخول في صلاة الصبح قبل =

حيض = طلوع الشمس : لم يضرهما شيئاً ، ومومها تام ، فإن تعددا  
ترك الفصل حتى تقوتها الصلاة بطل مومها ، فلو نيتا ذلك  
أو جهلتا قصومها تام . ( ٦ / ٢٦٠ م ٧٦٥ )

٢٠ - تطهير دمه .

( تطهير دم الحيض إذا كان في الثوب أو الجسد : لا يكون  
إلا بالماء . ( ١ / ١٠٢ م ١٢٤ )

٢١ - سقوط الصلاة به .

( لا تقضي الحائض إذا طهرت شيئاً من الصلاة التي مرت  
في أيام حيضها ، وتقضي صوم الأيام التي مرت لها في أيام  
حيضها .

وإن حاضت امرأة في أول وقت الصلاة أو في آخر  
الوقت ولم تكن حلت تلك الصلاة : سقطت عنها ، ولا إعادة  
عليها فيها .

فإن طهرت في آخر وقت الصلاة بمقدار ما لا يمكنها  
الفصل والروءى حتى يخرج الوقت : فلا تلزمها تلك الصلاة  
ولا قضاؤها .

فإن طهرت في وقت أدركت فيه بعد الطهارة الدخول في  
الصلاة لزمها قضاء ذلك الفرض الذي قاتها . ( ٢ / ١٧٥ م ٢٥٧  
و ٢ / ١٧٦ م ٢٥٨ و ٢ / ٢٣٣ م ٢٧٧ )

## ٢٢ - قضاء الصوم بعده .

( تقضي الحائض صوم الأيام التي مرت لها في أيام حيضها ،  
واليوم الذي ترى فيه الطهر بعد طلوع الفجر . ) ١٧٥/٢  
م ٢٥٧ و ١٦٠/٦ م ٧٢٧ و ١٨٥/٦ م ٧٣٦ و ٢٤١/٦  
م ٧٦٠ .

## ٢٣ - المحرم على الحائض فعله .

( متى ظهر دم الحيض من فرج المرأة : لم يحل لها أن تصلي  
ولا أن تصوم ، ولا أن تطوف البيت ، ولا أن يطرأها زوجها  
ولا سيدها في التفرج ، ولا حتى ترى الطهر . ) ١٦٢٢ - ٢٥٤  
و ١٧٦/٢ م ٢٦٠ و ١٩١/٢ م ٢٦٦ و ١٦٠/٦ م ٧٢٧  
و ٧٦/١٠ م ١٩١٦ .

## ٢٤ - قراءة القرآن والسجود فيه ومن المصحف في أثناءه .

( جائز للحائض : قراءة القرآن ، والسجود فيه ، ومن  
المصحف ، وذكر الله تعالى . ) ١١٦ م ٧٧/١

## ٢٥ - دخول الحائض المسجد .

( يجوز للحائض دخول المسجد ، وأن تتزوج ، وكذلك  
النساء والجنب . ) ١٨٤/٢ م ٢٦٣

## ٢٦ - خروج الحائض لمصلّى المدين .

( يخرج إلى المصلّى في المدين النساء ، حتى الحيض وغير الحيض والأبكار ، ويمتزل النساء الحيض المصلّى . ) ٨٧/٥ م ٥٤٥ .

## ٢٧ - مداعبة الرجل لزوجته الحائض .

( للرجل أن يتلذذ من امرأته الحائض بكل شيء حاشا الإيلاج في القرح ، وله أن يشفر ولا يولج . وأما الدهر : فعرام في كل وقت . ) ١٧٦/٢ م ٢٦٠ و ٧٦/١٠ م ١٩١٦ .

## ٢٨ - وطء الحائض .

( وطء الحائض : محرّم ، وقاعله عاصي لله تعالى ، وفرض عليه التوبة والاستغفار ، ولا كفارة عليه في ذلك . ) ١٨٧/٢ م ٢٦٣ و ٧٩/١٠ م ١٩١٧ .

## ٢٩ - طلاق الحائض .

( من أراد طلاق امرأة له قد وطئها : لم يحل له أن يطلقها في حيضتها ولا في طهر وطئها فيه . فإن طلقها طلقه أو طلقته في طهر وطئها فيه أو في حيضتها : لم ينفذ ذلك الطلاق ، وهي امرأته كما كانت ، إلا أن يطلقها كذلك ثلثة أو ثلاثة مجموعة ، فيلزم

حيض

فإن كان لم يعلماً قط : فله أن يطلقها في حال طهرها وفي حال حيضها إن شاء واحدة وإن شاء اثنتين وإن شاء ثلاثاً .  
فإن كانت لم تحض قط أو قد انقطع حيضها : يطلقها أيضاً ، كما قلنا في الحامل ، متى شاء .

وطلاق النفاء : كالطلاق في الحيض سواء سواء ، لا يلزم إلا أن يكون ثلاثاً مجموعة أو آخر ثلاثٍ قد تقدمت منها اثنتان . ( ١٠ / ١٦١ م ١٩٤٩ و ١٠ / ١٧٦ م ١٩٥٣

\* \* \*

حرف الخاء





خطا ١ - حكمه .

( لا حكم للخطا ولا للثبان إلا حيث جاء في القرآن أو السنة  
له حكم ) . ١٠٥ م ٦٨/١

خطبة الجمعة ر : جمعة .

خف ١ - المساواة في أحكامه للكافرين .

( الرجال والنساء في أحكام المسح على الخفين سواء ، وسفر  
الطاعة والمعصية في كل ذلك سواء ، وكذلك ما ليس طاعة ولا  
معصية . وقيل السفر وكثيره سواء . ) ٢١٤ م ٩٩/٢

٢ - سفية المسح عليه وما يجوز فيه .

( المسح على كل ما ليس في الرجلين ، بما يحل لباسه ، بما  
يبلغ فوق الكعبين : سنة ، سواء كانا خنقين من جلود أو  
لبود - أي كل شعر ملتبد بعضه على بعض - أو عود أو حلقاء ،  
أو جوربين من كتان أو صوف أو قطن أو وبر أو شعر ، كان  
عليهما جلد أو لم يكن ، أو جرموقين ، أو خفين على خفين ،  
أو جوربين على جوربين ، أو ما أكثر من ذلك ، أو مراكس .  
وكذلك إذا لبست المرأة ما ذكرنا من الحرير . فكل  
ما ذكرنا ، إذا لبس على وضوء : جاز المسح عليه . ) ٨٠/٢

١١٢ م

٣ - تعدد المسح عليه .

( من تعدد لباس الخفين ليسح عليهما ، أو خضب وجليه ،

نُفْ

= أو حمل عليها دواء ، ثم لبس لبس على ذلك : فقد  
أحسن . ( ١٠٩ م ٢٢٠ )

٤ - موضع المسح ، وحدته الجزئية .

( المسح على الخفين وما لبس على الرجلين إنا هو على ظاهرهما  
قط ، ولا يصح معنى لمس باطنهما الأسفل تحت القدم ، ولا  
لاستبواب ظاهرهما . وما مسح من ظاهرهما باصبع أو أكثر :  
اجزأ . ( ١١١/٢ م ٢٢٢ )

٥ - مدة المسح عليه .

( مسح القيم يوماً وليه ، والمسافر ثلاثة أيام بلياليها .  
ويبدأ بعد اليوم واليلة القيم وبعد الثلاثة الأيام بلياليها  
المسافر : من حين يجوز له المسح إثر حدثه ، سواء مسح وتوضأ  
أو لم يمسح ولا توضأ ، عامداً أو ساهياً ، فإن أحدث يومه بعد  
ما مضى أكثر هذين الأمدين أو أقلهما : كان له أن يمسح باقي  
الأمدين فقط ، ولو مسح قبل انقضاء أحد الأمدين بدقيقة :  
كان له أن يصلي به ما لم تنتقض طهارته ، فإن انتقضت لم يحل  
له أن يمسح لكن يخلع ما على وجليه ويتوضأ ، ولا بد . )  
٢١٢ م ٨٠/٢ و ٢١٣ م ٩٥/٢

٦ - مدة مسح القيم إذا سافر ، أو المسافر إذا أقام .

( من مسح في الحضر ثم سافر قبل انقضاء اليوم واليلة أو  
بعد انقضائها : مسح أيضاً حتى يتم لمسه في كل ما مسح في  
حضره وسفره معاً ثلاثة أيام بلياليها ، ثم لا يحل له المسح . =

خف = فإث مسح في سفر ثم أقام أو دخل موضعه : ابتداء  
 مسح يوم ولية ان كان قد مسح في السفر يومين وليتين فأقل ،  
 ثم لا يحل له المسح ، فإن كان مسح في سفره أقل من ثلاثة أيام  
 بلياليها وأكثر من يومين وليتين مسح باقي اليوم الثالث وليته  
 فقط ، فإن كان قد أتم في السفر مسح ثلاثة أيام بلياليها : خلع  
 ولا بد ، ولا يحل له المسح حتى يغسل رجله . ( ١٠٩/٢ م  
 ٢٢١ م

#### ٧ - لبس أحد الخفين قبل غسل الرجل الاخرى .

( من توضأ فلبس أحد خفيه بعد أن غسل تلك الرجل ، ثم  
 إنه غسل الأخرى بعد لباس الخف على المقولة ، ثم لبس الخف  
 الآخر ، ثم أحدث : فالسح له جائز ، كما لو ابتداء لباسها بعد  
 غسل كليهما . ( ١٠٠/٢ م ٢١٥

#### ٨ - خلعهما أو خلع أحدهما دون الآخر .

( من لبس خفيه أو جوربيه أو غير ذلك على طهارة ، ثم  
 خلع أحدهما دون الآخر ، فإن فرغه : أن يخلع الآخر لم  
 كان قد أحدث ، ولا بد ، ويغسل قدميه . ومن مسح على  
 ما في رجله ثم خلعهما لم يضره ذلك شيئاً ، ولا يلزمه إعادة  
 وضوءه ولا غسل رجله ، بل هو طاهر كما كان ، ويعطي كذلك .  
 وكذلك لو مسح على عمامة أو خمار ثم تزعمها : فليس عليه  
 إعادة وضوءه ولا مسح رأسه ، بل هو طاهر كما كان ، ويعطي  
 كذلك . وكذلك لو مسح على خف على خف ، ثم تزعم الأعلى

نخف = فلا يضره ذلك شيئاً ، ويعلي كما هو دون أن يعيد مسجاً .  
٢١٨ م ١٠٣/٢ و ٢١٩ م ١٠٥/٢

#### ٩ - الخرق فيه .

( إن كان في الخفن خرق صغير أو كبير ، طويلاً أو عرضاً ، فظهر منه شيء من القدم أقل القدم أو أكثرها أو كلاهما ، فكل ذلك سواء ، والمسح على كل ذلك جائز مادام يتعلق بالرجلين منها شيء ، فإن كان الختان مقطوعين تحت الكمين فالمسح جائز أيضاً . )  
٢١٦ م ١٠٠/٢ و ٢١٧ م ١٠٢/٢

#### ١٠ - إمالة الماسح .

( جائز أن يؤم الماسح القاسين ، والقاسل الماسحين  
٢٤٨ م ١٤٣/٢

#### خلافة

#### ١ - شرط العقل والبلوغ والذكورة فيها .

( لا يجوز الأمر لغير بالغ ، وإن كان قرشياً ، ولا لمجنون ولا لامرأة . وجائز أن تلي المرأة الحكم ، أما الأمر العام الذي هو الخلافة : فلا )  
٨٧ م ٢٥/١ و ١٧٦٩ م ٣٥٩/٩ و ١٨٠٠ م ٤٢٩/٩ و ١٨٠١

#### ٢ - حصرها في قریش .

( لا تجوز الخلافة إلا في قریش ، ولا نخل إلا لرجل منهم حليّة ، من ولد فهر بن مالك من قبل آياته . ولا نخل لغير بالغ ، وإن كان قرشياً ، ولا لحليف لهم ، ولا لمولى لهم ، ولا

خلافة = ملو لهم ، ولا ابن أمه منهم وأبوه من غيرهم . ( ١/٤٤ م ٨٦ :  
و ٩/٣٥٩ م ١٧٦٩

### ٣ - صفة الإمام .

( صفة الإمام : أن يكون مجتنباً للكِبَر ، مستوراً بالعُضَاوِ ،  
عالماً بما يجتبه ، حسن السياسة . ولا تجوز الخلافة إلا لفرسيه  
من ولد فهر بن مالك ، ولا نحل لغير بالغ وإن كان قرشياً ،  
ولا لجنون ، ولا امرأة . ) ( ١/٤٤ م ٨٦ و ١/٤٥ م ٨٧  
و ٩/٣٥٩ م ١٧٦٩ و ٩/٣٦٢ م ١٧٧٣

### ٤ - التردد في اختيار الإمام .

( لا يجوز التردد بعد موت الإمام في اختيار الإمام أكثر  
من ثلاث . ) ( ١/٤٥ م ٨٧

### ٥ - التخلف عن البيعة ، أو التردد فيها .

( من يات إليه وليس في عقه بيعة : مات ميتة جاهلية ،  
ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ، ولا يجوز التردد بعد موت  
الإمام في اختيار الامام أكثر من ثلاث . ) ( ١/٤٥ م ٨٧

### ٦ - خلع طاعة الامام إن دعا لمعصية .

( كل من دعا من امام حق أو غيره إلى معصية : فلا سمع  
ولا طاعة . ) ( ٧/٢٩٩ م ٩٢٩

## خلافة ٧ - القيام على الخليفة القروشي .

( إن قام على الإمام القروشي من هو خير منه أو مثله أو دونه : قوتلوا كلهم معه ، إلا أن يكون جثراً وقام عليه مثله أو دونه : قوتل معه القاتل ، فإن قام عليه أعدل منه : وجب أن يُقاتل مع القائم .

وأما الجثورة من غير قريش ، فلا يحمل أن يُقاتل مع أحد منهم ، لأنهم كلهم أهل منكر ، إلا أن يكون أحدهم أقل جوراً ، فيقاتل معه من هو أجور منه . ( ٩/٣٦٢ م ١٧٧٣

## ٨ - تعدد الخليفة .

( لا يجوز أن يكون في الدنيا إلا إمام واحد فقط ، والأمر : للأول بيعة . ) ( ١/٤٥ م ٨٧ و ٩/٣٦٠ م ١٧٧٠

## ٩ - إغناء الخليفة أو جنونه .

( لا يبطل الإغناء الخلافة لمن كان خليفة ، ولا إمارته إن كان أميراً ، ولا ولايته . وكذلك الجنون . ) ( ٦/٢٢٧ م ٧٥٤

## ١٠ - موت الإمام وأكثره في أحكام الولاية .

( إن مات الامام فالولاية كلهم نافذة أحكامهم ، حتى يعزلهم الإمام الوالي . ) ( ٨/٢٤٦ م ١٣٦٦

١١ - لزوم تصرفات الولاية والامراء للامام قبل عزلهم بعزله لهم .

( فعل الأمير أو الوالي أو القاضي : نافذ فيما أمره به

خارفة

= الخليفة لازم للخليفة ، ما لم يصح عنده أن الخليفة قد عزله ، فإذا صح ذلك عنده لم يتخذ حكمه من حيثئذ ، ويُقضى ما فعل ، وأما كل ما فعل بما أمره به من حين عزله إلى حين بلوغ الخبر إليه فهو نافذ ، طال المدة بين ذلك أم قصرت . ( ٢٤٦،٨ م ١٢٦٥ )

خلع

١ - تعويبه وشرط الرضى فيه .

( الطالع هو : الاقتداء . إذا كرهت المرأة زوجها ، فخافت أن لا توفي حقه ، أو خافت أن ييقضها فلا يوفىها حقها : فلها أن تقتدي منه ، ويطلقها إن رضي هو ، وإلا لم يجبر هو ولا أجبرت هي ، لئلا يجوز بتراضيهما ولا يحل الاقتداء إلا بأحد الزوجين المذكورين أو باجتماعهما ، فإن وقع بغيرهما : فهو باطل ، ويردُّ عليها ما أخذ منها ، وهي امرأتها كما كانت ، ويبطل طلاقه ، ويُمنع من ظلمها فقط . ولها أن تقتدي بجميع ما غلكت . وهو طلاق رجعي ، إلا أن يطلقها ثلاثاً أو آخر ثلاث ، أو تكون غير موطوءة ، فإنت راجعها في العدة جاز ذلك . أحبت أم كرهت ، ويردُّ ما أخذ منها . ( ١٠/٢٣٥ م ١٩٧٨ )

٢ - صحتة عن المجنونة أو الصغيرة .

( لا يجوز أن يخالغ عن المجنونة ولا عن الصغيرة أب ، ولا غيره . ( ١٠/٢٤٤ م ١٩٨٢ )

### ٣ - الجائز أن يكون بدلاً فيه وغير الجائز . خلع

( كل ما جاز أن يُتَمَكَّ بالهبة أو بالميراث ، فيجائز أن يخالغ به ، سواء حل بيحه ، أو لم يحل كالأه والكلب والسود والثررة التي لم يبد صلاحها والسبل قبل أن يشتد .

ويجوز الفداء بخدمة محدودة ، ولا يجوز بحال مجهول ، لكن بمروءة محدود مرئي معلوم أو موصوف . وللرأفة أن تقتدي بجميع ما نك . ومن خالغ على مجهول فهو باطل ، ولا يجوز الخلع على أن تبرئه من نفقة حملها أو من رضاع ولدها ، وكل ذلك باطل . ( ١٨٤٦ م ٤٩٤/٩ و ١٩٧٨ م ٢٣٥/١٠ و ١٩٨٣ م ٢٢٢/١٠ و ١٩٨٠ م ١٦٧٩ و ٢٤٣/١٠ )

### ٤ - نفقة الحاملة وما بقي من صداقها .

( من خالغ امرأته خلماً صحيحاً : لم يسقط بذلك عنه نفقتها وكسوتها وإسكانها في العدة ، ولا أن تكون ثلاثة مجموعة أو مفرقة . ولا يسقط بذلك عنه ما بقي من صداقها ، قل أو كثر .

١٩٨١ م ٢٤٤/١٠

### ٥ - الزكاة فيه .

( بدل الخلع : ينزلة الدين ، فلا زكاة فيه على صاحبه ولو أقام عنده سنين حتى يقبضه ، فإذا قبضه استأنف به حوالاً كسائر الفوائد ولا فرق ، فإن قبض منه ما لا تجب فيه الزكاة : فلا زكاة فيه ، لا حيث ولا بعد ذلك . ( ١٠٥/٦ م ٦٩٧



خلع ٦ - الملع فيه

( يجوز الملع في الخلع ) ١٦٦/٨ م ١٢٧٣

خمار ١ - المسح عليه .

( من خضب رأسه أو حمل عليه دواء ، ثم لبس العمامة أو الخمار ليسح على ذلك : فقد أحسن ، ولو مسح على عمامة أو خمار ثم تزعمها فلبس عليه لإعادة وضوءه ولا مسح رأسه ، بل هو طاهر كما كان ، ويصلي كذلك . ) ١٠٥/٢ م ٢١٩ و ١٠٩/٢ م ٢٢٠

نحر ١ - نجاسته .

( النحر : رجس ، حرام . واجب اجتنابه ، فمن صلى حاملاً شيئاً منه : بطلت صلاته . ) ١٩١/١ م ١٤٤

٢ - تطهير الخف أو النعل منه .

( ما كان في الخف أو النعل من نحر ، فتطهيرهما بأن يمسحهما بالتراب حتى يزول الأثر ، ثم يصلي فيها . ) ٩٢/١ م ١٢١

٣ - ييمه ، والانتفاع به ، وتخليله .

( كل ما ذكرنا أنه لا يحل شربه : فلا يحل ييمه ، ولا إمساكه ، ولا الانتفاع به . فمن خلطه فقد عصي الله عز وجل ، وحل أكل ذلك الحلل ، إلا أن ملكه قد سقط عن الشراب الحلال إذا أسكر وصاد خمرأ ؛ فمن سبق إليه من أحد بغلبة أو بسرقة فهو حلال ، إلا أن يسبق الذي خلطه إلى غلته =

خر = فهو حينئذ له ، كما لو سبق إليه غيره ، ولا فرق .

ولا يحل بيع الحر لا المؤمن ولا لكافر ، فمن باع شيئاً منه : فسخ أبداً . وجائز : بيع العسير من لا يوقن أنه يبيعه حتى يصير خمرأ ؛ فإن ثبث أنه يجعله خمرأ : لم يحل بيعه منه أصلاً ؛ ومن باع العنب أو التين من يتخذ خمرأ : كذلك . ( ١١٠٣ م ١١٠٣ م ٨/٩ و ١٠١٢ م ١١٠٣ م ٢٢٩٤ م ١١/١١ و ٢٢٩٤ م ١١/١١ )

#### ٤ - إمرأته .

( من أهرق خمرأ ، لسل أو لدمي : لا شيء عليه ، وقد أحسن . ) ( ١٢٦٦ م ١٤٧/٨ )

#### ٥ - كسر إقامته .

( لا يحل كسر أواني الخمر ، ومن كسرها من حاكم أو غيره : فعليه ضمانها ، لكن مهور ومُنفل ، الفخار والميدان والحجر والذئبة وغير ذلك .. ) ( ١١٠٤ م ١١٠٤ م ١١/١١ و ٣٧٢/١١ م ٢٢٩٤ م )

#### ٦ - حد الإسكار فيه .

( حد الإسكار الذي يحرم به الشراب وينقل به من التحليل إلى التحريم هو : أن يبدأ فيه الفيلان ولو بمجئبة واحدة فأكثر ، ويتولد من شربه والاكتثار منه على المرة في الأغلب أن يدخل الفساد في تميزه ، ويختلط في كلامه بما يُعقل ، ولا يجري كلامه على نظام كلام أهل التمييز . )

حمر

فلماذا بلغ المرء من الناس ، من الاكثار من الشراب ، إلى هذه الحال ، فذلك الشراب : مسكرٌ حرام ، مسكرٌ منه كلٌ من شربه سواء أو لم يسكر ، طبخ أو لم يطبخ . ذهب بالطبخ أكثره أو لم يذهب . وذلك المرء : سكران . ( ٥٠٦/٧ )

١٠٩٩ م

## ٧ - زوال صفة الإسكار عنه وتخلله .

( الشراب إذا زالت عنه صفة السُكْر والإسكار بعد أن كانت موجودة فيه فعار لا يسكر أحدٌ من الناس من الإكثار منه . فهو حلالٌ خلٌّ لا خمرٌ ) ( ٥٠٦/٧ م ١٠٩٩ )

## ٨ - كثيره وقليله .

( كل شيء أسكر كثيرهٌ لأحدٍ من الناس ، فالتقطه منه فما فوقها إلى أكثر المقادير : خمرٌ ، حرامٌ ملكه وبيعه وشربه واستعماله على كل أحد . ) ( ٤٧٨/٧ م ١٠٩٨ )

## ٩ - علته ، وأمثلة له .

( كل شيء أسكر كثيرهٌ لأحدٍ من الناس ، فالتقطه منه فما فوقها إلى أكثر المقادير : خمرٌ ، حرامٌ ملكه وبيعه وشربه واستعماله على كل أحد . )

وعصيرُ العنب ، ونبيذُ التين ، وشرابُ القمح والبكران ، وعصيرُ كل ما سواها ونقيعه وشرابه ، طبخ كل ذلك أو لم يطبخ ، ذهب أكثره أو أقله : سواء في كل ما ذكرناه ، ولا فرق . ( ٤٧٨/٧ م ١٠٩٨ )

١٠ - ساقيه وجلس شارب به .

( من سقى غيره الخمر : لا حد عليه ، وكذا الحكم فيمن جالس شراب الخمر ، او دفع ابنه الى كافر ففقه خمرأ . )

٢٢٩١ م ٣٧١/١١

١١ - حد شارب به .

( حد شارب الخمر : أربعون جلدة ، ويقتل شاربها بعد أن 'يحد' فيها ثلاث مرات . ) ٢٢٨٧ م ٣٦٤/١١ و ٣٦٥/١١

٢٢٨٨ م

١٢ - حد الزمي فيه .

( حد الزمي في الخمر : كحد المسلم ، ولا فرق . )

٢٢٩٣ م ٣٧٢/١١

١٣ - وقت الحد للسكران .

( الواجب أن 'يحد' السكران حين يؤذني به ، إلا أن يكون لا 'يحس' أصلاً ، ولا يفهم شيئاً ، فيؤخر حتى 'يحس' . )

٢٢٩٠ م ٣٧١/١١

١٤ - صفة الجلد فيه .

( الجلد في الخمر خاصة : يكون بالجريد والنتال والأيدي . ويطرف التوب ، أي ذلك رأى الحاكم فهو حسن . ولا يتنع أن يجلد بسوط لا يكسر ، ولا يخرج ، ولا يعقن لحاً . والواجب أن 'يجلد كل' واحد على حسب وسعه الذي كلفه الله تعالى أن يصبر له ، فمن ضعف : جلد يشمرخ فيه مائة =

خمر = عسكول جلدة واحدة ، او فيه ثمانون عسكالا كذلك . ويجلد في الخمر ان اشدد ضغطه بطرف ثوب على حسب طاقته ، ولا مزيد .  
 ١٧١/١١ م ٢١٨٩ و ١٧٦/١١ م ٢١٩٠

١٥ - الاكواه على شربه .

( من أكره على شرب الخمر : لا شيء عليه من الحد . )  
 ٣٣٠/٨ م ١٤٠٤ و ٢٧٢/١١ م ٢٢٩٢

١٦ - القذف بشربه .

( القذف بالخمر : فيه التمييز فقط . ) ٢٧٣/١١ م ٢٢٩٥ .  
 ١٧ مرقته من مسلم أو ذمي .

( من سرق خمر أو لمسلم أو لذمي ، فلأنما سرق شيئاً لا يجل لإيقاضه : فلا شيء عليه ، والواجب : مرقها على كل حال ، لمسلم وكافر . ) ٣٣٤/١١ م ٢٢٧١

١٨ - إباحته للضرورة .

( الخمر مباحة لمن اضطر إليها ، فمن اضطر لشرب الخمر ، لعطشه أو علاج أو لدفع خنق ، قسرها : فلا حد عليه ، أو جبهها فلم يدركها خمر : فلا حد على أحد من هؤلاء . )  
 ٥١٦/٧ م ١١٠٢ و ٣٣٠/٨ م ١٤٠٤ و ٣٧١/١١ م ٢٢٩٢

١ الخنزير الانتفاع بأجزائه .

١ لا يجل الانتفاع بشعر الخنزير ، لا في خرقه ولا في غيره ولا يجل الوضوء ولا الفصل ولا الشرب ولا الأكل لا للرجل ولا لامرأة في بناء عمل من عظم خنزير . ( ٢٧٣/٢ م ٢٧١ و ٣٨٨/٧ م ٩٨٨

خيزير ٢ - أكله .

( لا يحل أكل شيء من الخيزير أصلاً ، الذكر والأنثى والصغير والكبير سواء . فمن أكره على أكل الخيزير : فلا شيء عليه . وآكله غير متحل لذلك : عاصٍ مذنب قاسق ، فمن أكله مستحلاً فقد كفر . ) ٣٨٨/٧ م ٩٨٨ و ٣٣٠/٨ م ١٤٠٤ و ٣٧٥/١١ م ٢٢٩٧

٣ - يبعه أو يبيع شيء من أجزائه .

( لا يحل بيع الخنازير ولا شعورها ولا شيء منها ، لمؤمن ولا لكافر . وحلال بيع جلد الخيزير إذا ذُبِغ ، وأما شعره وعظمه : فلا . ) ٨/٩ م ١٥١٢ و ٣٢/٩ م ١٥٤٩

٤ - سرقة .

( من سرق خيزيراً : فلا شيء عليه ، سواء كان لمسلم أو لذمي ، فإن ذُبِغ الجلد فقد أصبح متملكاً ، فمن سرقه لزمه القطع . ) ٣٣٤/١١ م ٢٢٧١

خيار

١٨ - يبيع - وجوب تكرار خيار المجلس فيه .

أيضاً ٢٤ - الشروط الجائرة فيه وبطلان سواها .

أيضاً ٢٨ - شروط الخيار فيه .

أيضاً ٣٢ - تحقق قائمه .

أيضاً ٥٢ - خيار الرؤية فيه .

حرف الدال





## دار الحرب

### ١ - شمولها سابقاً

( كل موضع ، سوى مدينة رسول الله ﷺ ، فقد كانت  
تقرأ ودار حرب ومقرى جهاد . ) ( ٣٥٣/٧ م ٩٦٩ )

### ٢ - الفرو بالمصنف اليها .

( لا يحل الفر بالمصنف الى أرض الحرب ، لا في عسكر  
ولا في غير عسكر ) ( ٣٤٩/٧ م ٩٦١ )

### ٣ - التجارة اليها

( لا تحل التجارة إلى أرض الحرب إذا كانت أحكامهم تجري  
على التجار ، ولا يحل أن يحمل إليهم سلاح ولا خيل ولا شيء  
يتقنون به على المسلمين . ) ( ٣٤٩/٧ م ٩٦٢ )

### ٤ - الإقامة فيها .

( من دخل أرض الحرب ، لغير جهاد أو رسالة من أمير  
فإقامة ساعة : إقامة ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
« فأقريه من كل مسلم يقم بين أظهر المشركين » . ) ( ٣٤٩/٧ م ٩٦٢ )

### ٥ - صيام الأسير فيها شهر رمضان .

و : أسير ٧ - حكم صومه ورمضان في دار الحرب .

## دار الحرب

٦ - حمل السلاح وما في حكمه اليها .

٣ : - التجارة اليها .

## دجال

١ - الاعتقاد في حقه .

( يؤمن بأن الدجال سيأتي ، وهو كافر ، أعور ، ممخرق )

( ذو جيل . ) ٤٩/١ م ٨٩

## دعاء

١ - رفع البصر الى السماء عنده .

( لا يحل للداعي أن يرفع بصره الى السماء ، لا في الصلاة

ولا في غيرها . ) ١٥/٤ م ٣٨٦

٢ - نص الواجب منه .

( واجب على من دخل المسجد أن يقول : اللهم افتح لي

أبواب رحمتك ، فإذا خرج منه فليقل : اللهم اني أسألك من

فضلك . وهذا إنما هو من شروط دخول المسجد متى دخله ،

لا من شروط الصلاة . ) ٦٠/٤ م ٤١٦

٣ - نص المستحب للمصاب بالمت .

( يستحب ان يقول المصاب : إنا لله وإنا اليه راجعون ،

اللهم أجرني في مصيبي ، واخلف لي خيراً منها . ) ١٥٧/٥

٥٩٧ م

دفن ر : جنازة .

١ - حكمه .

( دفن المسلم : فرض ، وجائز دفن الاثنين والثلاثة في قبر واحد ، ويُقدّم أكثرهم قرآناً . ودفن الكافر الحربي وغيره : فرض ، والغرض في كل ما ذكرناه على الكفاية . ) ١١٦/٥ م ٥٦٣ و ١١٧/٥ م ٥٦٤ و ١٢١/٥ م ٥٦٧

٢ - وقته .

( لا يجوز أن يُدفن أحد ليلاً إلا عن ضرورة ، ولا عند طلوع الشمس حتى ترقع ، ولا حين استواء الشمس حتى تأخذ في الزوال ، ولا حين ابتداء أخذها في الغروب ويتصل ذلك بالليل إلى طلوع الفجر الثاني . ) ١١٤/٥ م ٥٦٠

٣ - تأخيرها .

( يستحب تأخير الدفن ولو يوماً وليه ، ما لم يُخَفَّ على الميت التغيير ، لا سيما من توقع أن يُنقى عليه ، وقد مات رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين ضحوة ودفن في جوف الليل من ليلة الأربعاء . ) ١٧٣/٥ م ٦١٤

٤ - مكانه .

( من تزوج كافرة فحملت منه وهو مسلم وماتت حاملاً ، فكانت كانت قبل أربعة أشهر ولم يُتفخ في الحبل الروح بعد : دُفنت مع أهل دينها ، وإن كان بعد أربعة أشهر والروح =

دفن

= قد تُنخ فيه : دُفنت في طرفٍ مقبرة المسلمين .

وعمل أهل الاسلام من عهد الرسول ألا يدفن مسلم مع  
- مشرك ، فصح تفريق قبور المسلمين عن قبور المشركين .  
والصغير يُسبى مع أبيه أو أخيه أو دونها فيبوت ، فإنه  
يُدفن مع المسلمين . ( ١٤٢/٥ م ٥٨٢ و ١٤٣/٥ م ٥٨٢  
٥ - كيفته .

( يسجل الميت في قبره على جنبه اليمين ، ووجهه قبالة القبّة ،  
ورأسه ورجلاه الى بين القبّة ويساوها . وتوجه الميت الى القبّة  
حسن ، فإن لم يوجه فلا حرج . ويُدخل الميت كيف أمكن ،  
إما من القبّة ، أو من دير القبّة ، أو من قبيل رأسه ، أو من  
قبل رجليه . ( ١٧٣/٥ م ٦١٥ و ١٧٣/٥ م ٦١٦ و ١٧٧/٥ م  
٦٢١ م

٦ - الاحق به .

( أحق الناس بإتزال المرأة في قبرها : من لم يظاً تلك الآية  
وإن كان أجنبياً ، حضر زوجها أو أولياؤها أو لم يحضروا .  
وأحقرهم بإتزال الرجل أولياؤه . ( ١٤٤/٥ م ٥٨٥

٧ - حكمه فيما وُجد من الميت .

( يُدفن ما وُجد من الميت المسلم . ولو أنه ظفر أو شعر  
فما فوق ، ويكفن ويقتل ، إلا أن يكون من شهيد فلا  
يقتل ؛ لكن يُلَفّ ويُدفن ، فإن وُجد بعد ذلك من الميت  
عضو آخر : تُغسل أيضاً وكتفن ودفن . ( ١٣٨/٥ م ٥٨٠

٨ - حكمه في غير المسلم .

و : ١ - حكمه .

## دواء ١ - التداوي بالهجوم .

( التداوي بمنزلة الضرورة ، وقد قال الله تعالى : « وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه ، فما اضطررتم إليه فهو غير محرم عليه ، من الأكل والشرب .  
والبول كله حرام ، أكله وشربه ، إلا لضرورة تداءي وما إليه . وأباح رسول الله للعربين أموال الأبل على سبيل التداءي من المرض ، وحديث « باني الله أنها دواء - أي الحجر - فقال : لا ولكنها داء » : أتفاجأ عن طريق سماك بن حرب ، وهو يقبل التلقين ، ثم لو صح لم يكن فيه حجة ، لأن فيه أن الحجر ليست دواء ، وصح أن الدواء الحثيث هو القتال الخوف ، وما أباحه الله عند الضرورة فليس في تلك الحال خيئاً ، بل هو حلال طيب . ) ١٦٨/١ ١٧٧ م ١٣٧

## ٢ - اغثيت منه وحكمه .

ر : ١ - التداءي بالهجوم .

## ٣ - حكم مداواة الطبيب .

( أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمداواة ، فمن داوى أخاه المسلم كما أمره الله تعالى على لسان نبيه عليه الصلاة والسلام فقد أحسن . ) ٤٩/١٠ م ٢٠٤٧

## ٤ - المسى المباح فيه .

( ومن الرجل ذكر صغير لداء أو نحو ذلك من =

دواء = أبواب الخير ، كالحنان ونحوه : جائر ، بالبين والشمال .  
٢/٢١٠ م ٧٧

٥ - توقف استعماله على اذن المصاب .

و : ٧ - حكم قطع العضو المصاب ونحوه دواء بغير اذن المريض .

٦ - الغسل أو المسح عليه في الطهارة .

( من كان على ذراعيه او احبابه او رجله جبار أو دواء ملصق لضرورة فليس عليه أن يمسح على شيء من ذلك ، وقد سقط حكم ذلك المكان ، فإن سقط شيء من ذلك بعد تمام الوضوء فليس عليه لمس ذلك المكان بالماء ، وهو على طهارة ما لم يحدث ، ولم يأت قرآن ولا سنة يتمييز المسح على الجبار والدواء من غسله . لا يقدر على غسله ! ٢/٧٤ م ٢٠٩

٧ - حكم قطع العضو المصاب ونحوه دواء بغير اذن المريض .

( من قنع يداً فيها آفة ، أو قطع ضرباً وجعة أو مثلاً ، بغير اذن صاحبها ، وقامت بينة أو علم الحاكم أن تلك اليد لا يرجى لها شيء : لا توقف ، وأنها مهلكة ولا بد ، ولا دواء لها إلا القطع : فلا شيء على القاطع ، وقد أحسن ، لأنه دواء . وهكذا القول في الفرس ؛ فماتوا على البر والتقوى . )

١٠/١٤٤ م ٢٠٤٧

دين . تعريفة . ١

( القرض فعل خير ، وهو : أن يعطي إنساناً شيئاً بعينه =

دين = من مالك تدفعه إليه ليرد عليك مثله ، إما حالاً في ذمته وإما  
لدى أجل مسمى . ( ٧٧/٨ م ١١٩٠ )

## ٢ - جوازها فيما يحمل ثقله وتقليكه .

( القرض جائز في كل ما يحمل ثقله وتقليكه ، بنية وغيرها ،  
سواء جازي يعمه أو لم يجز ، لأن القرض هو غير البيع ، لأن  
البيع لا يجوز إلا بشئ ، ويجوز بغير نوع ما بعث ، ولا  
يجوز في القرض إلا رد مثل ما اقترض ، لا من سوى  
نوعه أصلاً .

فهو جائز في الجوارى والعبيد والدواب والدور والأرضين ،  
والمستقرضة : ملك يمين المستقرض ، فهي حلال له ، وهو غير بين  
أن يرد ما أو يمسكها ويرد غيرها .

وهو جائز أيضاً في أضافته للربا المستقر في غيرها ، ولا يدخل  
الز . فيه إلا في وجه واحد فقط ، وهو : اشتراط أكثر مما  
أقرض أو أقل ، أو أجود أو أنقى . ويجوز إلى أجل مسمى ،  
ومؤخراً بغير ذكر أجل لكن حالاً في الذمة ، متى طلبه صاحبه  
أخذه . ( ٧٧/٨ م ١١٩١ و ٨٢/٨ م ١٢٠١ و ٤٩٤/٨ م  
١١٨٧ )

## ٣ - اقترض ما يمكن وزنه أو كيله أو عدده أو ذره جزافاً ، ورده كذلك .

( كل ما يمكن وزنه أو كيله أو عدده أو ذره : لم يجز أن  
يقرض جزافاً ، وكل ما اقترض من ذلك معلوم العدد أو =

دين = ائدع أو الكيل أو الوزن ، فإن رده جزافاً فكان ظاهراً  
متبعاً أنه أكثر مما اقترض وطابت نفس القترض : فكل ذلك  
جائز حسن ، فإن لم يدر أمر مثل ما اقترض أم أقل أم أكثر :  
لم يحز . ( ٨ / ٨٣ م ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ )

#### ٤ - اشتراط الضامن .

( لا يحل اشتراط الضامن . ) ( ٨ / ٧٧ م ١١٩٢ )

#### ٥ - اشتراط الوهن فيه .

( لا يجوز اشتراط الوهن إلا في البيع إلى أجل مسمى في  
السفر ، أو في السلم إلى أجل مسمى في السفر خاصة ، أو في  
القرض إلى أجل مسمى في السفر خاصة ، أو في القرض إلى أجل  
مسمى في السفر خاصة ، مع عدم السكاتب في كلا الوجهين . )  
( ٨ / ٨٧ م ١٢٠٨ )

#### ٦ - اشتراط مكان القضاء .

( لا يحل اشتراط أن يقضيه في موضع كذا ، فإن قضاءه في بلد آخر  
فهو حسن ، ما لم يكن عن شرط . ) ( ٨ / ٧٧ م ١١٩٢ ، ١١٩٣ )

#### ٧ . كتابته والاشهاد عليه والالتزام به .

( إن كان القرض إلى أجل : فقرضٌ عليها إن يكتبه ،  
وأن يشهدا عليه عدلين فصاعداً ، أو وجلاً وامراتين عدولا  
فصاعداً ، فإن كان ذلك في سفر ولم يجد كاتباً فإن شاء الذي له  
الدين أن يقرن به رهناً فله ذلك ، وإن شاء أن لا يقرن =



دين = فله ذلك ، وليس يلزمه من ذلك في الدين الحال لا في السفر

ولا في الحضر . ( ٨ / ٨٠ م ١١٩٨ )

٨ - ملكيته والتصرف فيه .

( من استترض شيئاً فقد ملكه ، وله بيعه ان شاء ، وهبته

والتصرف فيه كسائر ملكه . ( ٨ / ٧٩ م ١١٩٥ )

٩ - رد المثل مع قيام العين .

( إن طالب صاحب الدين بدبته ، والشئ المستترض حاضر

عند المستترض : لم يجبر المستترض على شيء من ماله ، إذ لم

يوجب ذلك أن يرد الذي أخذ بعينه ولا بد ، لكن يجبر على

رد المثل : أما ذلك الشئ ، وأما غيره مثله من نوعه ؛ لأنه قد

ملك الذي استترض ، فإن لم يوجد له غيره : قضى عليه حينئذ

برده . ( ٨ / ٧٩ م ١١٩٧ )

١٠ - رد الأكثر أو الأقل ، أو الأفضل أو الأدنى .

( لا يجزئ أن يشترط رد أكثر مما أخذ ولا أقل ، وهو ربا

مفسوخ . ولا يجزئ اشتراط رد أفضل مما أخذ ولا أدنى ،

وهو ربا ، فإن تطوع عند قضاء ما عليه ، بأن يعطي أكثر مما

أخذ ، أو أقل مما أخذ ، أو أجود مما أخذ ، أو أدنى مما أخذ ، فكل

ذلك : حسن مستحب ، ومعطي أكثر مما اقترض وأجود مما

اقترض : مأجور ، والذي يقبل أدنى مما أعطى : مأجور ، وسواء

كان ذلك عادة أو لم يكن ، ما لم يكن عن شرط . ( ٨ / ٧٧ )

م ١١٩٢ و ٨ / ٢٦٧ م ١١٩٣ و ٨ / ٢٩٤ م ١٢٧٩ ، ١٢٨٧

## دين ١١ - ود غير نوع المأخوذ .

( قضاء المستترض القرض من غير نوع ما استترض : لا يحمل أصلاً . لا بشرط ولا بغير شرط ، مثل أن يكون أقرضه ذمياً فيرد عليه فضة أو غير ذلك ، وهكذا في كل شيء ، مما يقع فيه الربا : ربا محض ، وفيما لا يقع فيه الربا : حرام بحت . ) ٧٧/٨ م ١٩١ ، ١١٩٢ ر ٧٩/٨ م ١١٩٤ و ٥٠٣/٨ م ١٤٩٢

## ١٢ - هدية الدين لصاحبه وضيافته له .

( هدية الدين الى الدائن : حلال ، وكذلك ضيافته إياه ، ما لم يكن شيء من ذلك عن شرط ، فإن كان شيء عن شرط فهو حرام . ) ٨٥/٨ م ١٢٠٧

## ١٣ - وقت المطالبة به إن كان حالاً .

( إن كان الدين حالاً : كان للذي أقرض أن يأخذه المستترض متى أحب ، إن شاء يؤخر إقراضه إياه . وإن شاء أنظره به الى انقضاء حياته . ) ٧٩/٨ م ١١٩٦

## ١٤ - تأجيل أو تعجيل كل أو بعض الدين .

( إن أراد الذي عليه الدين التأجيل أن يعجله قبل أجله بما قل أو أكثر : لم يجبر الذي له الحق على قبوله أصلاً ، وكذلك لو أراد الذي له الحق أن يتمهل قبض دينه قبل أجله بما قل أو أكثر : لم يجز أن يجبر الذي عليه الحق على أدائه ، سواء في ذلك الدائنين والدارهم والطعام والعروض والحيوان ، فلو تراضيا =

دين = على تمجيل الدين أو بعضه قبل حلول أجله أو على تأخير  
بعد حلول أجله أو بعضه : جاز كل ذلك ؛ ولكنه غير لازم .  
و ٨٤ / م ١٢٠٥ ( ٨ / م ٨١ / ١٢٠٠

١٥ - تفصيل بعضه بشرط البراءة من الباقي أو بعضه .  
( لا يجوز تمجيل بعض الدين المؤجل على أن يبرئ من الباقي ،  
فإن وقع : رد وصرف إلى الغريم ما أعطى ، فلو عجل الذي  
عليه الحق بعض ما عليه بغير شرط ، ثم رغب الى صاحب الحق  
أن يضع عنه الباقي أو بعضه ، فأجاب الى ذلك ، أو وضعه عنه أو  
بعضه بغير رغبة ، فكل ذلك : جائز حسن ، وكلاهما مأجور )  
٨٣ / م ١٢٠٤

١٦ - إفتاء لزوم التأميل أو التمجيل فيه .  
( من كان له دين حال أو مؤجل ، فقل ، فرغب اليه الذي  
عليه الحق في أن يُنظره أيضاً إلى أجل مسمى ، فقل ، أو  
أنظره كذلك بغير رغبة ، وأشهد أو لم يشهد : لم يلزمه من  
ذلك شيء ، والدين حالاً ، يأخذه متى شاء ، وكذلك لو أن  
امرءاً عليه دين مؤجل ، فأشهد على نفسه أنه قد أسقط الأجل  
وجعله حالاً فإنه لا يلزمه ذلك ، والدين إلى أجل ، كما كان . )  
٨٤ / م ١٢٠٥

١٧ - المطالبة به في غير موضع العقد .  
( من لقي غريمه في بلد بعيد أو قريب ، وكان الدين حالاً  
أو ببلغ أجله : فله مطالبته وأخذها بحقه ، ويجوز الحاكم =

دين = على انصافه ، عَرَفَا كان الدين أو طعاماً أو حيواناً أو  
ذئباً أو دواً ، ولا يحمل انت يحبر صاحب الحق على ان لا  
يتنصف إلا في الموضع الذي تدانينا فيه . ( ٨ / ٨٠ م ١١٩٩ )

### ١٨ - بقاؤه بعد تلف الرهن .

( إن مات الرهن أو تلف أو أبقى أو قُصد ، أو كُلفت أمة  
فصلت من سيدها أو أعتقها ، أو باع الرهن أو وهبه أو تصدق  
به أو أصدقه ، فكل ذلك : نافذ ، وقد يطل الرهن ، وبقي الدين  
كله بحسبه ، ولا يكلف الرهن عوضاً مكان شيء من ذلك ، ولا  
يكلف المقتضى ولا الحامل استعفاء ، إلا أن يكون الرهن  
لا شيء له ، من أن يتنصف غريمه ؟ فيطل عتقه وصدقه ومهته ،  
ولا يطل بيعه ولا إصدقه . ( ٨ / ٩٣ م ١٢١٤ )

### ١٩ - زكاته .

( من عليه دين ، دواً أو ذئباً أو ماشية تجب الزكاة في  
مقدار ذلك لو كان حاضراً ، فإن كان حاضراً عنده لم يتلف وأتم  
عنده حولاً منه ما في مقداره الزكاة : زكاه ، وإلا فلا زكاة  
عليه فيه أصلاً ، ولو أقام عليه سنتين .

ومن عليه دين ، كما ذكرنا ، وعنده مال تجب في مثله الزكاة  
سواء كان أكثر من الدين الذي عليه أو مثله أو أقل منه ،  
من جنسه كان أو غير جنسه : فإنه يزكي ما عنده ، ولا يسقط  
من أجل الدين الذي عليه شيء من زكاة ما بيده .

دين = ومن كان له على غيره دين ، فواء حلالاً او مؤجلاً ، عند مليء مقرراً أو منكر ، أو عند عديم مقرراً أو منكر ، كل ذلك سواء ، ولا زكاة فيه على صاحبه ، ولو أقام عنده سنين حتى يقبض ، فإذا قبضه استأنف به حولا كسائر الفوائد ولا فرق ، فإن قبض منه مالا تجب فيه الزكاة : فلا زكاة فيه ، الماشية والذهب والنفضة سواء . وأما التخل والزروع فلا زكاة فيه أصلاً ، لأنه لم يخرج من زروعه ولا غاربه . ( ٩٩/٦ م ٦٩٩ و ١٠١/٦ م ٦٩٥ و ١٠٣/٦ م ٦٩٦ )

٢٠ - التصديق به بنية الزكاة .

( من كان له دين على بعض أهل الصدقات ، وكان ذلك الدين برّاً أو شعيراً أو ذهباً أو فضة أو ماشية ، فتصدق عليه بدينه فقيله ، ونوى بذلك الزكاة : فإنه يجوز له . ) ( ١٠٥/٦ م ٦٩٨ )

٢١ - بيعه .

( لا يحل بيع دين يكون لإنسان على غيره ، لا يتقد ولا يدين ، لا يمين ولا يعرض ، كان بينة أو مقرراً به أو يكن ، كل ذلك : باطل . ووجه العمل في ذلك لمن أراد الحلال : أن يبتاع في ذمته بمن شاء ما شاء مما يجوز بيعه ، ثم إذا تم البيع بالفرق أو التخيير ، ثم يحيله بالسن على الذي له عنده الدين ، فهذا حسن . ) ( ٦/٩ م ١٥١٠ )

٢٢ - إناصاف الغرماء بالبيع على المدين أو استرداد المثل دون السجن .

( من ثبت للناس عليه حقوق ، من مال أو مما يوجب =

= غرم مال ، بيينة عدل او بإقراره منه صحيح : بيع عليه كل ما يوجد له ، وأنصف القرماء ، ولا يحل أن يسجن أصلاً ، إلا أن يوجد له من نوع ما عليه : فينصف الناس منه بغير بيع . ( ١٦٨/٨ م ١٢٧٥ )

### ٢٣ - قضاؤه من الدية .

ر : وصية ه - وصية المجني عليه في دينه .

### ٢٤ - متى من أحاط الدين بماله كله .

( من أحاط الدين بماله كله ، فإن كان له غنى عن مملوكه :

جاز عتقه فيه ، وإلا : فلا . ) ( ٢١٧/٩ م ١٦٨١ )

### ٢٥ - الوصية والكفن إذا استغفرت به التركة .

( من مات وعليه دين يستغرق كل ما ترك ، فكل ماترك :

لقرماء ، ولا يلزمهم كفته دون سائر من حضر من المسلمين ، فإن

فضل عن الدين شيء ، فالكفن مقدم فيه قبل الوصية والميراث .

ومن أوصى بعتق مملوك له أو بمالك وعليه دين لله تعالى أو للناس ،

فإن كان ذلك الدين محيطاً بماله كله : بطل كل ما أوصى به من

العتق جملة ، ويعبروا في الدين . ) ( ١٢١/٥ م ٥٦٦ و ٣٤٧/٩ م

١٧٦٨ )

### ٢٦ - بطلان الأجل فيه بالموت .

( كل من مات وله ديون على الناس مؤجلة ، أو للناس عليه

ديون مؤجلة : بطلت الأجال كلها وحار كل ما عليه من . =

دين = دين حلاً ، وكل ما له من دين حلاً ، سواء في ذلك كله  
التقراض والبيع . ( ٨٤/٨ م ١٢٠٦ )

## ٢٧ - تركه في تركه الميت .

( أول ما يخرج من ترك الميت ، إن ترك شيئاً من المال  
قل أو كثر : دين الله تعالى إن كان عليه منها شيء ، كاللحج  
والزكاة والكفارات ونحو ذلك ، ثم إن بقي شيء أخرجه منه  
ديون القرماء إن كان عليه دين ، فإن فضل شيء كُفِنَ منه الميت  
وإن لم يفضل منه شيء كان كفته على من حضر من القرماء أو  
غيرهم ، فإن فضل بعد الكفن شيء نفذت وصية الميت في تلك  
ما بقي ، ويكون للورثة ما بقي بعد الوصية . ( ٩/٢٥٧ م  
١٧٠٦ و ٩/٢٥٣ م ١٧٠٩ )

## ٢٨ - ظفر الدائن بال الدين الميت .

( من أقرض آخر مالاً مات ولم يشهد له به ، ولا بينة له  
أو له بينة ، فظفر له بال أو اثبت عليه ، سواء كان من نوع  
ماله عنده أو من غير نوعه ، ففرض عليه : أن يأخذه ويحتج  
في معرفة منه ، فإذا عرف أقصاه باع منه بقدر حقه ، فإن كان  
في ذلك ضرر ، فإن شاء باعه وإن شاء أخذه لنفسه حلالاً ،  
فإن وقى باله قبله فذاك ، وإن لم يقرب بقي حقه فيما لم يتصف  
منه ، وإن فضل فضل رده إليه أو إلى ورثته ، فإن لم يفعل  
ذلك فهو عاصيه عز وجل ، إلا أن يحمله ويورثه فهو مأجور .  
فإن طلوب بذلك وخاف إن أقر أن يفرم : فليكر =

دين = وليخطف ؛ وهو مأجور في ذلك . ( ٨ / ١٨٠ م ١٧٨٤

دية رَ : جراح ، قتل ، قصاص .

١ - مقدارها وعلى من تجب .

( الدية في العمد والخطأ : مائة من الابل ، فإن عذمت  
فقيمتها لو وجدت في موضع الحكم بالقة ما بلغت . وهي في  
الخطأ : على عاقبة القاتل ، وأما في العمد فهي في مال القاتل وحده  
وهي في كل ذلك حاقلة العمد والخطأ سواء : لا أجل في  
شيء منها .

فمن لم يكن له مال ولا عاقبة فهي في سهم الثارمين في  
الصدقات ، وكذلك من لم يعرف قاتله .

والدية في العمد والخطأ أخماس ولا بد : عشرون بنت  
تخاض ، وعشرون بنت لبون ، وعشرون بنت لبون ،  
وعشرون حقة ، وعشرون جذعة . لا تكون البنت من غير  
الإبل ، الحاضرة والبادية : سواء ، فلو قطوع الثارم بأن  
يعطيها كلها إناثاً فصن ، وكذلك إذا أعطاها أوباعاً لا أكثر .

ولا يفرم الجاني خطأ من دية النفس ولا من القرنة شيئاً مع  
العاقبة . ولا قود ولا دية ولا قيمان على مجنون فيأ أصاب في  
جنونه ، ولا على سكران فيأ أصاب في سكره . المخرج له من  
عقه ، ولا على من لم يبلغ ؛ ومولاه واليهنم سواء . ( ١٠ / ٣٤٤  
م ٢٠٢٠ و ٣٨٨ / ١٠ م ٢٠٢٣ و ٥١ / ١١ م ٢١٤١ .  
و ٥٥ / ١١ م ٢١٤٢ و ٦٣ / ١١ م ٢١٤٧



٢ - وجوبها على مجنون أو سكران أو صغير .

ر : قصاص ١٤ - إقامته على سكران أو مجنون أو صغير .

٣ - وجوبها على المسلم بقتل الكافر .

ر : قصاص ١٨ - قتل المسلم بالكافر .

٤ - وجوبها في بيت المال .

( من لا عاقلة له بمخالفة واجبة على كل مال لجميع المسلمين . )

٢٠٨٨ م ٥٠٧/١٠

٥ - عطل الإفزاع الشديد .

( من أفرغ إنساناً فضرط ، حكم عمر رضي الله عنه على نفسه )

بأربعين درهما ، ويجب الراوي أنه قال : شاة أو غنقا . (

٢٠٦٥ م ٤٥٩/١٠

٦ - الدية في الكلب .

( لبس في الكلب إلا كلب منه ، إلا أن يكون اسود ذا

تغطتين فلا شيء فيه أصلاً وقد أحسن من قتله ، وكذلك أن

كان كلباً لا يفتي زرعاً ولا زرعاً ولا صيداً فلا شيء فيه أصلاً )

٢٠٩٨ م ٥٢٣/١٠

٧ - زكاتها .

( لا زكاة في مال الديار على صاحبه ، فإذا قبضه استأنف به

حولاً . ) ١٠٥/٦ م ٦٩٧

٨ - ائبار بين القصاص والدية ، وهل يورث .

ر : قصاص ه - ائبار بين القصاص والدية ، وهل يورث .

٩ - ائبارها من التركة .

ر : وصية ه - وصية الهني عليه في دية .

١٠ - ورءائها .

( الدية يئقن : لأهل المقتول والزوجة والزوج والاخوة

لأم . توزن على حسب الموارث لمن وجبت له . ) ١٠/٢٧٥

م ٢٠٧٦

١١ - الماقلة التي تتحملها .

( الدية في قتل الخطأ وفي المرأة الواجبة في الجنين : على

عاقلة القاتل والجاني ، يحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد

صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين من هم الماقلة القارمة

لدية الخطأ ولترمة الجنين ، وأنهم : أولياء الجاني الذين هم عصبة ،

ومتتهام البطن الذي هو منهم .

ولا يقتضي قوله صلى الله عليه وسلم : « مولى القوم منهم »

أن يكون موجباً لأن يعقل عنهم أو يعقلوا عنه . ولا يعقل

الحليف عن حليفه ، إنما تجب الدية على العصة .

والنساء عصة أصلاً ، ولا يقع عليهن هذا الاسم . والفقراء

خارجون بما تكلفه الماقلة ، أما الصبيان والمجانين فهم من العصة ،

ولم يرد ما يخرجهم عن هذه الكلفة ١٠/٤٠١ م ٢٠٣٤ و ١١/٤٤

م ٢١٣٩ و ١١/٥٦ م ٢١٤٣ و ١١/٥٨ م ٢١٤٤

ديّة ١٢ - مقدار ما يحمله كل رجل من العاقلة .

( حَكَمَ رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدية وبالتعزّة على العاقلة ، فوجب أن يحملوا من ذلك ما يطيقون وما لا حرج عليهم فيه وما لا ييقون بعده في عسر ، فيؤخذ من مال المرء ما لا يبقى بعده معسراً ، أو يُعَدَّل بينهم في ذلك ، فمن احتل ماله أبخرة كثيرة ولم يحف ذلك به : كلف ذلك ، ومن لم يحتل إلا جزءاً من بعير كذلك : أشرك بين الجماعة منهم في البعير هكذا حتى تمّ الدية .

وهكذا في حكم الفرقة ، إما تنظر إلى مال المرء منهم وعياله ، فيفرض الدية والفرقة على الفضلات من أموالهم ، فيعدل بينهم في ذلك ، لا بأن يساوى بين ذي القضة القليلة والفضة الكثيرة فيؤخذ منهم سواء ؛ لكن يؤخذ من الكثير كثيرٌ ومن القليل قليلٌ . ( ١١/٥٦ م ٢١٤٣ )

١٣ - حل العاقلة الصالح في العمد أو الاعتراف بقتل الخطأ أو العبد المقتول في الخطأ .

ر : قتل ٦٠ - تحمّل العاقلة الصالح في العمد أو الاعتراف بقتل الخطأ أو العبد المقتول في الخطأ .

١٤ - حل العاقلة من الغرامات .

( صح النص بإيجاب دية النفس في الخطأ على العاقلة ، وصح النص بإيجاب الفرقة الواجبة في الجاني على العاقلة أيضاً ، =

دِيَّة = ولم يأت نص ولا إجماع بأن تلزم غرامة في غير ما ذكرنا ( ٢١١١ م ٥٢/١١ )

١٥ - عجز العاقلة من ادائها .

( إذا عجزت العاقلة عن أداء الدية أو الفدية : فهي على جميع المسلمين ، في سهم الفارمين من الزكاة . ) ٢٠٢٣ م ٣٨٨/١٠ و ٢٠٢٤ م ٤٠٢/١٠ و ٢٠٢٤ م ٥٦/١١

١٦ - القَتْلَةُ من العبد .

( إن قتل العبد أو المدبر أو أم الولد أو المكاتب مسلماً خطأ ، أو جنوا على حامل فأصيب جنينها ، فالدية والفدية على عصة الجاني . ) ٢١٤٦ م ٦٢/١١

١٧ - تعاقب أهل الذمة .

( من قتل من أهل الذمة فعقله على المسلمين إذا لم تكن له عصة ، فإن كان له عصة فعقل من قتل خطأ والفدية تجب عليه وعلى عصبته ، كما حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يخص عرباً بذلك من عجم ، بل جعل على كل يطن عقله ، فعم . ) ٢١٤٥ م ٦٢/١١

١٨ - غزو الجني عليه فيها .

ر : قتل ٥٩ - حكم غزو الجني عليه في القود أو الدية أو الجرح .

# حرف الذال



## ١ - حكمها . ذكاة

( لا يحل أكل شيء مما يحل أكله من حيوان البر طائفة .  
ودارجه إلا بذكاة ، حاشا الجراد . وما يعيش في البر والماء :  
لا يجوز أكله إلا بذكاة ، كالسحابة والباليمرين وكلب الماء  
والسور ونحو ذلك . ) ٣٩٨/٧ م ٩٩٠ و ٤٣٨/٧ م ١٠٤٤

## ٢ - آلتها .

( التذكية من الذببح والنحر والطمع والضرب : جائزة  
بكل شيء إذا قطع قطعة السكين أو نفذت نفاذ الرمح ،  
سواء في ذلك كله : العود المحدث والجعر الحاد والقصب الحاد  
وكل شيء . حاشا آلة أخذت بغير حق .

وحاشا السن والظفر وما عمل من سن أو من ظفر متزوعين  
أو غير متزوعين .

وإلا عظم خنزير أو عظم حمار أهلي أو عظم سبع من ذوات  
الأربع أو الطير ، حاشا الأصابع ، أو عظم إنسان .

فلا يكون حلالاً ما ذبح أو نحر بشيء مما ذكرنا ، بل هو  
ميتة حرام . والتذكية جائزة بعظم الميتة وبكل عظم  
حاشا ما ذكرنا .

وهي جائزة بمدى الحبشة ، وما ذكاه الوثنجي والحبيشي وكل  
مسلم فهو حلال ، فلو عمل من خرس الفيل سهم أو رمح أو  
سكين : لم يحل أكل ما ذبح أو نحر به ، لأنه من . فلو =

= عملت من سائر عظامه هذه الآلات : حل الذبيح والتحرر  
والرمي بها .

وما ترد وخزق ولم ينفذ تقاضا للكين أو السهم : لم يحل  
أكل ما قتل به ، وكذلك ما ذبح بشار أو بئيل .

ولا يجوز التذكية بآلة ذهب أو مذهبة أصلاً للرجال ، وإن  
فعل الرجل فهي حرام على الرجال والنساء ، فإن ذكت بها امرأة  
فهي حلال للرجال والنساء . والتذكية بآلة فقة : حلال .

فمن لم يجد إلا سناً أو ظفراً أو عظم سبع أو طائر أو ذوي  
أربع أو خنزير أو حمار أو إنسان أو دعب ، وخشي موت  
الحيوان : لم يحل له أن يأكل ما ذكاه بشيء من ذلك .

فمن لم يجد إلا آلة مقصورة أو مأخوذة بغير حق ، وخشي  
الموت على حيوانه : ذكاه بها وحل له أكله ، وحرام على  
صاحب الآلة منعه منها إذا خشي ضياع ماله بموته جيفة ،  
وقرض على صاحب الحيوان أخذها والتذكية بها .  
١٠٥٤ م ٤٥٢/٧ و ١٠٥٢ م ٤٥٢/٧ و ١٠٥١ م ٤٥٠/٧  
و ١٠٥٠ م ٤٣٥/٧ و ١٠٥٦ م ٤٣٥/٧

٣ - كونها بمقصور أو مأخوذة بغير حق .

( لا يؤكل ما ذبح أو نحر أو رمي بآلة مأخوذة بغير  
حق ، فمن لم يجد إلا آلة مقصورة أو مأخوذة بغير حق وخشي  
الموت على حيوان ذكاه بها وحل له أكله . وحرام على صاحب  
الآلة منعه منها إذا خشي ضياع ماله بموته جيفة ، وفرض =



ذكاة

= على صاحب الحيوان أخذها والتذكية بها  
ومن تصيد بمجارح أله بقير حق : فلا يحل أكل ما قتل ،  
قلو أدرك حيا ، أو نصب المرء حباله مأخوذة بقير حق أو رمى  
بآلة مأخوذة بقير حق ، كل ذلك فيه بقية حياة : ذكائها ،  
وهي له حلال ، وعليه أجرة مثل ذلك الجارح وذلك السهم  
والرمح وتلك الحباله لأصاحب كل ذلك . ٤٥٠/٧ م ١٠٥١  
و ٤٥٣/٧ م ١٠٥٦ و ٤٧٦/٧ م ١٠٩٣

٤ - وقت التسمية فيها .

١ وقت تسمية الذابح الله تعالى في الذكاة هي مع أول  
وضع ما يذبح به أو ينحر في الجلد قبل القطع ولا بد ، فإذا  
شرع فيها قبل التسمية : فلم يذك كما أمر ، وإذا كان بين التسمية  
وبين الشروع في التذكية مهلة : فلم تكن الذكاة مع التسمية ،  
ولا فرق بين قليل المهلة وبين كثيرها . ( ٤٦٢/٧ م ١٠٦٩

٥ : التسمية فيها بالمعجبة أو بالإشارة .

( من سمى بالمعجبة فقد سمى كما أمر ، لأن الله تعالى لم  
يشترط لغة من لغة ولا تسمية من تسمية ، فكيفما سمى فقد  
أدى ما عليه . ونجوز التسمية بالإشارة من الآخرس على حسب  
طاقته . ( ٤١٤/٧ م ١٠٠٤ و ٤٥٣/٧ م ١٠٥٧

٦ - ترك التسمية فيها .

( لا يحل أكل ما لم يُسم الله تعالى عليه ، بعد أن نسيان . )

٤١٢/٧ م ١٠٠٣

## ذكاة ٧ - لزوم اقترانها بالنية ، ووقوعها على غير المقصود .

( لو أراد ذبح حيوان ممتلك بيمينه ، فذبح غيره خطأ : لم يحل أكله ، لأنه لم يسم الله تعالى عليه قاصداً .

ومن رمى جماعة صيد ، وسمى الله تعالى ونوى أيئها أصاب ، فأبشأ أصاب : حلال ، ولو لم ينو إلا واحداً بعينه ، فإن أصابه فهو حلال ، وإن أصاب غيره فإن أدرك ذكاته فهو حلال ، فإن لم يدرك ذكاته لم يحل أكله ، وكذلك لو رمى وسمى الله تعالى ولم ينو صيداً ، فأصاب صيداً : لم يحل أكله إلا أن يدرك ذكاته . ( ١٦٥/٧ م ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ )

## ٨ - صفة الذبح وكأله .

( كالأذبح هو أن يُقطع الودجانِ والحلقومُ والمريءُ ، فإن قطع البعض من هذه الأرباب المذكورة فأمرع الموت يسرع من قطع جميعها ، فأكلها حلالٌ ، فإن لم يسرع الموت فليُعد القطع ولا يضره ذلك شيئاً ، وأكله حلال .

وسواء ذبح من الخلق في أعلاه أو في أسفله ، وميت المقعدة إلى فوق أو إلى أسفل ، أو قطع كل ذلك من القفا ، أبيض الرأس أو لم يُبين ، كل ذلك : حلال . ولا يحل كسر قفا الذبيحة حتى تموت ، فإن فعل بعد تمام الذكاة فقد عصى ، ولم يحرم أكلها بذلك . ( ١٠٤٥ م ٤٣٨/٧ و ١٠٤٦ م ٤٥٧/٧ ، ١٠٦٤ )

ذكة

٩ - استقبال القبة فيها .

( ما ذُبح أو نُحر لغير القبة ممداً أو غير ممد : جائزٌ

أكله . ) ٤٥٣/٧ م ١٠٥٧

١٠ - قيام الذبح مقام النحر ، وبالعكس .

( كل ما جاز ذبحه جاز نحره . وكل ما جاز نحره جاز ذبحه ،

الابل والبقر والغنم والحيل والدجاج والمصافير والحمام وسائر كل

ما يؤكل لحمه : فإن شئت فاذبح ، وإن شئت فأنحر . ) ٤٤٥/٧

م ١٠٤٧

١١ - لزومها للجنين إذا نفخت فيه الروح .

( كل حيوان نُذِكْتِه فوجد في بطنه جنين ميت ، وقد كان

مُنفَخ فيه الروح : فهو ميتة لا يحل أكله ، فلو أدرك حياً قد نُذِكْتِه :

حل أكله ، فلو كان لم ينفخ فيه الروح بعد : فهو حلال ؛ إلا

إن كان يمد دماً لا لحم فيه . ولا معنى لإشعاره ولا إعدام

إشعاره . ) ٤١٩/٧ م ١٠١٤

١٢ - أقسامها .

( التذكية قسبان ، قسم : في مقدور عليه متمكن منه ،

وقسم : في غير مقدور عليه ، أو غير متمكن منه .

فتذكية المقدور عليه المتمكن منه تنقسم قسمين لا ثالث لهما ،

إما : شق في الحلق وقطع يكون الموت في اثره ، وإما : نُحِرْ

في الصدر يكون الموت في اثره ، سواء في ذلك كله ما قدر عليه =

ذكة

= من الصيد الشارد أو من غير الصيد . وكل ما جاز ذبحه : جاز  
نحره ، وكل ما جاز نحره : جاز ذبحه .

وأما غير المتمكن منه ، فذكاته : ان يات بذبح أو بشر  
حيث أمكن منه من تجزئ أو فخذ أو ظهر ، فإنه يُطعن حيث  
أمكن بما يعجل به موته ، ثم هو حلال أكله . وكذلك كل  
ما استحصى من كل ما ذكرنا فلم يُقدر على أخذه فإن ذكاته  
كذكاة الصيد . ( ٤٣٨/٧ م ١٠٤٤ و ٤٤٥/٧ م ١٠٤٧  
و ٤٤٦/٧ م ١٠٤٨ )

١٣ - الجائز له فعلها وشروط الجواز .

( تذكية المرأة الحائض وغير الحائض ، والزنجي ، والأقف  
والأخرس ، والجنب ، والآبق : جائز أكلها ، إذا ذكوا  
وسموا على حسب طاعتهم بالإشارة من الأخرس ، ويسمى  
الأعرج بلفظه .

وكل ما ذبحه أو نحره يهودي أو نصراني أو مجوسي ، تساؤم  
أو وجالهم ، فهو حلال لنا ، وشحومها حلال لنا ، إذا ذكروا  
اسم الله تعالى عليه . ولو نحر اليهودي بغير آ أو أرنبا : حل أكله ،  
ولا بُدائي ما حرّم عليهم في التوراة وما لم يحرم . ( ٤٥٣/٧ م  
١٠٥٧ و ٤٥٤/٧ م ١٠٥٨ )

١٤ - حلتها للمحرم .

( حلال للمحرم ذبح ما عدا الصيد بما يأكله الناس من الدجاج =

ذكاة

= والاوز المتسلك والبرك المتسلك ، والحمام المتسلك ، والابل والبرق والنعم والحيل وكل ما ليس حيذا ، والحمل والحرم سواء . وكذلك يتذبح كل ما ذكرنا الحلال في الحرم .

٨٨٩ م ٢٣٨/٧

# ١٥ - تذكية الوكيل .

( من أمر أهله أو وكيله أو خادمه بتذكية ما شاؤوا من حيوانه ، أو ما احتاجوا إليه في حضرته أو مغيبه : جاز ذلك . )

٤٥٧/٧ م ١٠٦٣ و ٢٤٤/٨ م ١٣٦٢

# ١٦ - الاشتراك في ادائها .

( لو وضع اثنان فصاعدا أيديهم على شفرة أو رمح ، فذكوا به حيوانا بأمر مالكه ، وسمى الله تعالى أحدهم أو كلهم : فهو حلال . )

وكذلك لو رمى جماعة سهاماً وسمى الله تعالى أحدهم أو كلهم فأصابوا حيذا ؛ فأكله حلال ؛ وهو بينهم إذا أصابت سهامهم مقتله وسمى الله تعالى جميعهم ، وإذا لم يصب أحدهم مقتله فلا حق له فيه ، فإن كان الذي لم يصب مقتله هو وحده الذي سمي الله تعالى فهو ميتة لا يجزأ أكله ، فإن لم يسم الله تعالى أحد من أصاب مقتله فلا حق له فيه ، وهو كله للذي سمي . )

٤٦٣/٨ م ١٠٧١

# ١٧ - تذكية المشترك بغير إذن الشريك .

( كل حيوان بين اثنين فصاعداً ، فذكاه أحدهما بغير إذن =

ذكاة = الآخر فهو ميتة لا يحل أكله، ويضمن لشريكه مثل حصته  
 'مشاعاً في حيوان مثله' ، فإن لم يوجد أصلاً فقيسته ، إلا أن  
 يرى به موتاً أو تعظم مؤذنته فيضيع ، فله نذكيته حينئذ ،  
 وهو حلال . ( ١٠٥٧/٧ م ١٠٦٢ )

### ١٨ - ترك التسمية في ذبح مال الغير .

( من ذبح مال غيره بأمره ، فقتل أن يسمى الله تعالى أو  
 نعوذ : فهو ضامن مثل الحيوان الذي أفسد ، لأنه ميتة . )  
 ( ١١٤/٧ م ١٠٠٥ )

### ١٩ - تذكية مال الغير بغير أمره .

( لا يحل أكل ما نحره أو ذبحه إنسان من مال غيره بغير  
 أمر مالكه ، بنصب أو سرقة أو تعدية بغير حق ، وهو ميتة  
 لا يحل لصاحبه ولا لغيره ، ويضمنه فله إلا أن يكون نظراً  
 صحيحاً ، كخوف أن يموت فيادر بذكائه ، أو نظراً لصغير أو  
 بجنون أو غائب ، أو في حق واجب . ) ( ٤١٥/٧ م ١٠٠٦ )

### ٢٠ - الباطلة ذكاتهم .

( لا يحل أكل ما ذكاه غير اليهودي والنصراني والمجوسي ،  
 ولا ما ذكاه مرتد إلى دين كتابي أو غير كتابي ، ولا ما ذكاه  
 من انتقل من دين كتابي إلى دين كتابي ، ولا ما ذكاه من  
 دخل في دين كتابي بعد مبعث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم .  
 ومن ذبح وهو سكران أو في جنونه : لم يحل أكله ، =

ذكاة

= فإن ذكيا بعد الصحر والإفاة: حل اكله ، وما ذبحه او  
نحره من لم يبلغ : لم يهل اكله ، لأنه غير غاطب . ( ٤٥٩/٧ م  
١٠٥٩ - ١٠٦١

٢١ - البائن قبل قام التذكية وبعده قبل الموت .

ما قطع من البهيمة وهي حية أو قبل قام تذكيته ، فإن  
عنها : فهو ميتة لا يهل اكله ، فإن تمت الذكاة بعد قطع ذلك  
الشيء : أكلت البهيمة . وما قطع منها بعد قام التذكية وقبل  
موتها : لم يهل اكله ما دامت البهيمة حية ، فإذا ماتت حلت  
فيها وحلت القطعة ايضاً . ( ٤٤٩/٧ م ١٠٤٩ - ١٠٥٠

٢٢ - كونها لغير الله تعالى .

( لا يهل ما ذبح او نحر لغير الله تعالى ، ولا ما سمي  
عليه غير الله تعالى متقرباً بتلك الذكاة إليه ، سواء ذكر  
الله تعالى معه او لم يذكره . وكذلك ما ذكاه من الصيد  
لغيره تعالى .

فلو قال : باسم الله وعلى الله وعلى المسيح ، او قال : على  
عدي ، وذكر سائر الانبياء : فهو حلال ، لأنه لم يهل به لهم . ( ٤١١/٧ م ١٠٠١

٢٣ - كونها بنية الفخر والمباهاة .

( لا يهل اكل ما ذبح او نحر فخرأ أو مباهاة . ( ٤١٦/٧ م  
١٠٠٧

ذَكَاءٌ

٢٤ - المَرْدِيُّ والنَّطِيعُ وما في حكمهما .

( كل ما تَرَدَّى ، أو أصابه سُبُعٌ ، أو نطمه فاطعٌ ، أو انخثق فانتشر دماغه ، أو انقرض مصراؤه ، أو انقطع نخاعه أو انتشرت حشوته ، فأدرك وفيه شيءٌ من الحياة فذُبِيعٌ أو نُحْرٌ : حل أكله ، وإنما حرم الله تعالى ما مات من كل ذلك . وكل ما ضرب بجحر أو عود أو قرى مقاتله سُبُعٌ بَرِّيٌّ أو طائرٌ كذلك أو وثنيٌّ أو من لم يسمَّ الله تعالى ، فأدركت فيه بقيةٌ من الحياة : ذُكِّيَ بالذبيح أو النحر ، وحل أكله . )  
٤٥٨/٧ م ١٠٦٦ و ٤٦٢/٧ م ١٠٧٠

٢٥ - الذبيحة المجهول امرؤها .

( كل ما قاب غنما ذكاه مسلمٌ فاسقٌ أو جاهلٌ أو كتابيٌّ : فعلالٌ . ) ٤٥٧/٧ م ١٠٦٥

ذِكْرٌ

١ - كونه بلا طهارة .

( وجائز ذكر الله تعالى بوضوءٍ وبغير وضوءٍ ، والجنب والحائض . ) ٧٧/١ م ١١٦

ذَمٌّ

١ - شروط قبول الجزية منه .

( لا يقبل من يهودي ولا نصراني ولا مجوسي جزيةٌ إلا بأن يقرؤا بأن محمداً رسولَ الله ، وأن لا يظعنوا فيه ، ولا في شيءٍ من دين الإسلام ) ٣١٨/٧ م ٩٤١



٢ - إخضاع حكم الاسلام في كل شيء .

( ينحكم على اليهود والنصارى والمجوس بحكم أهل الإسلام  
في كل شيء ، وضوا أم سخطوا ، أتوا أو لم يأتوا ، ولا يحل  
ردهم الى حكم دينهم ولا الى حكمهم أصلاً . ) ١٢٥/٩ م  
١٧٩٥ م

٣ - إسلام وقته .

( كل عبد أو أمة لذمي أسلم : فيها حران ساعة إسلامها ،  
وكذلك مندبرته أو مكانه أو أمه ولده . ) ٣١٨/٧ م ٩٤٣

٤ - اعتبار بيعه وتصرفاته ببيع وتصرفات المسلم .

( لا يحل لذمي من البيع والتصرف إلا ما يحل للمسلم . )  
١٢٥/٨ م ١٢٤٣

٥ - تعامله بالوبا .

( الربا في كل أحكامه بين المسلم والذمي ، وبين المسلم  
والحرابي ، وبين الذميين : كما هو بين المسلمين ، ولا فرق . )  
١٥٠٦ م ٥١٤/٨

٦ - مشاركته .

( مشاركة المسلم الذمي جائزة ولا يحل له من التصرف  
والبيع إلا ما يحل للمسلم . ) ١٢٥/٨ م ١٢٤٣

دُمي ٧ - إطعامه وكسوته من كفارة اليمين .

( 'يجزى كسوة أهل الذمة وإطعامهم ، إذا كانوا مساكين ،  
في كفارة اليمين . ) ١١٨٥ م ٧٥/٨

٨ - بيع المسلم القنائم له .

( لا يجوز بيع ما غنمه المسلمون من دار الحرب لأهل  
الذمة . ) ١٥٤١ م ٢٩/٩

٩ - مرقه غره أو ميتته أو خنزيره .

( من مرق حرراً أو خنزيراً لذمي : فلا شيء عليه ، لأن  
الواجب مرقها على كل حال ، لمسلم وكافر . وكذلك : قتل  
الخنزير . وأما من مرق ميتة فإن فيها القطع ، لأن جلدها باق  
على ملك صاحبها ، يدينه فينتفع به وببيعه . ) ٣٣٤/١١ م  
٢٢٧١

١٠ - قطع الطريق عليه .

( قطع الطريق من المسلم على المسلم وعلى الذمي : سواء ،  
وهو : حرابة . ) ٣١٥/١١ م ٢٢٥٩

١١ - الوصية له .

( الوصية لذمي : جائزة . ) ٣٢٢/٩ م ١٧٥٦

١٢ - قتل المسلم له .

( إن قتل مسلم عاقل بالغ ذمياً أو متأنساً ، مردأ أو =

ذمي = خطأ : فلا قودَ عليه ولا دية ولا كفارة، ولكن يؤدبُ  
في العمد خاصة ، وبسجن حتى يتوب ، ككتا لضرره . )  
٢٠٢١ م ٣٤٧/١٠

١٣ - إسلام قاتله بعد قتله .

( لو أن كافراً ذمياً قتل ذمياً ثم أسلم القاتل بعد قتله  
المقتول أو قبل قتل المقتول : فلا قودَ على القاتل أصلاً . )  
٢١٣٠ م ٣٩/١١

١٤ - غرة جنين الذمية .

١ في جنين الذمية إذا قتل - غرة - ، عيد أو أمة ، يقضى  
على عاقلة الضارب به ، فيطلبون غلاماً أو أمة كافرين فيدفعانه  
أو يدفعانها إلى من يجب له ، فإن لم يجدوا فيقيمة أحد مالو وجد  
والقيمة في هذا وفي الغرة جملة إذا عدت : أقل ما يمكن . )  
٢١٢٨ م ٣٧/١١

١٥ - إعلانه سب الله تعالى أو رسوله أو دينه أو مسلم .

( من أعلن من الذميين سب الله تعالى أو سب رسول الله  
تعالى أو شيء من دين الإسلام أو مسلم من عرض الناس :  
فقد فارق الصغار ونكث بذلك عهده وتلفض ذمته ، وإذا ذلك  
فقد حلت دماؤهم وسبيهم وأموالهم بلا شك . ) ١١/٤٠٨  
٢٣٠٨ م

١٦ - إقامة الحد عليه .

( تقام الحدود على أهل الذمة ، وبحكم عليهم من ذلك بحكم الإسلام . ) ١٥٨/١١ م ٢١٨٣ .

١٧ - حده في شرب الخمر .

( حد الذمي في الخمر : كحد المسلم ولا فرق ) ٣٧٧/١١ م ٢٢٩٣ .

١٨ - قتله المسلم .

( إن قتل المسلم أو الذمي البالغان العاقلان مسلماً خطأ ، فالدية واجبة على عائلة القاتل ، وهي عشيرته وقبيلته . وعلى القاتل في نفسه ان كان بالغاً عاقلاً مسلماً : عتق رقبة مؤمنة ولا بد .

فإن لم يقدر عليها لفقره ، فعليه صيام شهرين متتابعين ، لا يحول بينها شهر ومضان ولا يوم فطر ولا يوم اضحى ولا بمرض ولا بأيام حيض ان كانت امرأة .

وذلك واجب على الذمي ، إلا أنه لا يقدر في حاله تلك على عتق رقبة مؤمنة ولا على صيام حتى يسلم .

فإن أسلم يوماً ما : لزمه العتق أو الصيام ، فإن لم يسلم حتى مات : لعلي الله عز وجل وذلك زائد في إثمه وعذابه ، ولا يصوم عنه وليه . ) ٣٥٩/١٠ م ٢٠٢٢ .

١٩ - جزاء قطعه الطريق .

( الذمي إن حارب فليس محارباً ، لكنه ناقض الذمة ، لأنه =

= قد فارق العتار، فلا يجوز إلا قتله ولا بد، أو بسله فلا يجب عليه شيء أصلاً في كل ما أصاب من دم أو فرج أو مال إلا ما وجد في يده فقط ، لأنه حربي لا محارب . ( ٣١٥/١١ م ٢٢٥٩ )

٢٠ - قذفه للذي مثله .

( ذكرنا وجوب قتل من سب مسلماً من الكفار ، لنقضهم العهد وفسخهم الذمة .  
وأما إذا قذف الكافر كافراً فليس إلا الحد فقط . )  
٢٢٢٩ م ١٧٤/١١

٢١ - تعاقب أهل الذمة .

( من كان له عَصَبَة من أهل الذمة ، فمقتل من قتل خطأ والفرقة تجب عليه وعلى عَصَبَتِهِ ، كما حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم . )  
٢١٤٥ م ٦٢/١١

٢٢ - قسمة ميراثه .

( تقسم موارث الذميين على قَسَمِ الله تعالى الموارث في القرآن . )  
٣٠٧/٩ م ١٧٤٥

\* \* \*



حرف الراء





رأي

١ - القول به في الدين .

( لا يحمل القول بالرأي في الدين ، وقوله تعالى : هـ اليوم  
أكلت لكم دينكم ، إبطال للرأي . ) ١٠٠ م ٥٦/١

٢ - استفتاء صاحبه .

( السائل عن الدين لا يحمل له أن يبال صاحب الرأي أصلاً . )  
١٠٤ ، ٦٦/١ ، ٦٧ م ١٠٣ ، ١٠٤

و - بيع .

ربا

١ - كونه من الكبائر .

( الربا من أكبر الكبائر . ) ١٤٧٩ م ٤٦٨/٨

٢ - مساواة المكلفين في حكمه .

( الربا في كل أحكامه بين العبد وسيد ، وبين المسلم والذمي ،  
وبين المسلم والحربي ، وبين الذمين : كما هو بين الاجنبيين وبين  
المسلمين ، ولا فرق . ) ١٥٠٦ م ٥١١/٨

٣ - تحقه .

( الربا لا يكون الا في بيع أو قرض أو سلم ، وهو لا  
يجوز في البيع أو السلم إلا في ستة أشياء فقط : في الثمر والقمح  
والشعير والملح والذهب والنفقة ، وهو في القرض في كل شيء ،  
فلا يحمل أقراض شيء ليرد اليك أقل ولا أكثر ولا من نوع آخر  
أصلاً ، لكن مثل ما اقرضت في نوعه ومقداره .

ربا

= ولا ربا البتة ولا حرام إلا في الاصناف الستة التي قدمنا ،  
وفي الغنم بالزبيب حكيلا ، ويجوز وزننا كيف شئت ، وفي  
الزروع القائم بالقمح كيلا ، فإن كان الزرع ليس قمحا ولا شعيرا  
ولا سنبلا بعد : فقد جاز يمينه بالشعير كيلا ، وبكل شيء  
ماعدا القمح كيلا . ( ٤٦٥/٨ م ١٤٧٥ و ٤٦٧/٨ م ١٤٧٨  
و ٥٠٢/٨ م ١٤٧٩ ، ١٤٩١ )

#### ٤ - دخوله في القرض .

( القرض جائز في الأموال الربوية وغيرها وفي كل ما يملك  
ويجوز إخراجها عن الملك ، ولا يدخل الربا فيه إلا في وجه واحد  
فقط ، وهو : اشتراط أكثر مما أقرض أو أقل مما أقرض أو  
أدنى مما أقرض .

وهو في الاصناف الستة : منصوص عليه بأنه ربا ، وهو  
قبا عداها شرط ليس في كتاب الله تعالى ، فهو باطل ، ويجوز  
إلى أجل مسمى ، ومؤخرا بغير ذكر أجل لكن حال في الذمة  
من طلبه صاحبه أخذه . ( ٤٩٤/٨ م ١٤٨٧ )

#### ١ - الجاري عليهم حكمها .

ردّة

( المرتد هو كل من صرح عنه أنه كان مسلما متبرئا من كل  
دين حاشا دين الاسلام ثم ثبت عنه أنه ارتد عن الاسلام وتخرج  
إلى دين كتابي أو غير كتابي أو إلى غير دين .  
ومن لحق بدار الكفر والحرب مختارا محاربا لمن يليه من =

ردة = المسلمين فهو هذا الفعل مرتد ، له أحكام الرد كلها : من وجوب القتل عليه متى قدر عليه ، ومن لباحة ماله وانفاسه نكاحه وغير ذلك . ( بقية ١ )

وأما من فرّ الى أوطى الحرب لظلم خافه ولم يحارب المسلمين ولا أعانهم عليهم ولم يجد في المسلمين من يغيروه : فهذا لا شيء عليه ، لانه مضطر .

وأما من سكن في بلد تظهر فيه بعض الأهواء المحرّجة الى الكفر فهو ليس بكافر ، لأن اسم الاسلام هو الظاهر .

وإذا كان أهل الذمة في مدائنهم لا يجازيهم غيرهم : فلا يسمى الساكن فيهم لإماوة عليهم أو لتجاوزة بينهم كافرأ ولا ميثأ ، بل هو مسلم محسن ، وداوم دار الإسلام .

ولو أن كافرأبحارأغلب على دار من دور الاسلام ، وأقر المسلمين بها على حالهم ، إلا أنه هو المالك لما المنفرد بنفسه في ضبطها ، وهو معلن بدن غير دين الاسلام لكفرأالبقاء معه كل من عاونه وأقام معه .

وأما من حلت الحية من أهل الثغر من المسلمين ، فاستعان بالشركين الحريين وأطلق أيديهم على قتل من خائفه من المسلمين أو على أخذ أموالهم أو سيهم ، فإن كانت يده هي الغالبة ، وكان الكفار كأتباع : فهو حالك ، في غاية الفسوق ، ولا يكون بذلك كافرأ ، فإن كانا متساويين لا يجري حكم أحدهما على الآخر فما نراه بذلك كافرأ ، والله أعلم . =

ردة = وكل من سب الله تعالى أو استهزأ به ، أو سب ملكاً من الملائكة أو استهزأ به ، أو سب نبياً من الانبياء أو استهزأ به ، أو سب آية من آيات الله تعالى أو استهزأ بها ، والشرائع كلها والقرآن : من آيات الله تعالى : فهو بذلك كافر مرتد ، له حكم المرتد . ( ١١/١٩٨ م ٢١٩٨ و ١١/٤١٣ م ٢٣٠٨ المرتد )

## ٢ - عذر الجهالة .

( ... وفي هذا الخبر عذر الجاهل ، وأنه لا يخرج من الاسلام بما لو قله العالم لكان كافراً ، لأن هؤلاء الشين كذبوا النبي صلى الله عليه وسلم ، وتكذبه كفر مجرد بلا خلا ، لكنهم يجهلهم وأعرائشهم 'عذروا بالجهالة فلم يكفروا . ( ١٠/٤١٠ م ٢٠٢٥ )

## ٣ - استنابة المرتد .

؛ الواجب إقامة الحد على المرتد ، وذلك بقتله إذا لم يراجع الاسلام ، ولا يوجب دعاؤه واستنابته ، ولا يحال بينه وبين ذلك وأما من بدل من الكفار دينه بدين غير : فلا يقبل منه الرجوع إلى الدين الذي خرج عنه ، ولا بد له من الاسلام أو السيف . ( ١١/١٩٢ م ٢١٩٥ )

## ٤ - حل دم المرتد .

( إذا أتى المسلم إلى الشرك : فقد حل دمه . ( ١١/١٣٥ م ٢١٧٠ و ١١/٢٠١ م ٢١٩٩ )

٥ - مال المرتد وتركته والتوارث معه .

( لا يرث المسلم الكافر ، ولا الكافر المسلم ، المرتد وغير المرتد : سواء ؛ إلا أن المرتد مذبذب فكل ما يُظفر به من ماله فليت مال المسلمين ، رجع إلى الاسلام أو مات مرتداً أو قتل مرتداً أو لحق بدار الحرب . وكل ما لم يُظفر به من ماله حتى قتل أو مات مرتداً : فلو رثته من الكفار ، فإن رجع إلى الاسلام فهو له أو لو رثته من المسلمين إن مات مسلماً . )

٢١٩٦ م ١٩٧/١١ و ١٧٤٤ م ٣٠٤/٩

٦ - وصية المرتد .

( كل وصية أوصى بها المرتد قبل رده أو في حين رده بما يوافق البر ودين الاسلام ، فكل ذلك : نافذ في ماله الذي لم يُقدر عليه حتى قتل . وأما إذا قدرنا عليه قبل موته من عبيد أو مال فهو للمسلمين كله ، لا تنفذ فيه وصية . )

٢١٩٧ م .

٧ - الوكالة عليها

( الوكالة غي الردة : لا تجوز . ) ٢٤٥/٨ م ١٣٦٣

٨ - أثرها في الوضوء .

( الردة لا تنقض الوضوء ) ٢٥٥/١ م ١٦٩

٩ - أثرها في العبادة والحج وسائر الطاعات .

( من حج واعتبر ، ثم ارتد ، ثم هداه الله فأسلم : =

= فليس عليه إعادة العبرة ولا الحج ؛ لان المرتد إذا رجع إلى الإسلام لم يحيط ما عمله قبل إسلامه أصلاً ، بل هو مكتوب له ومجازى عليه بالجنة ، والذي يحيط عمله هو الميت على كفره مرتداً أو غير مرتد . ( ٢٢٧/٧ م ٩١٧ )

#### ١٠ - أثرها في التكاح .

( الردة تقسخ الزواج ، سواء ارتد الزوجان معاً أو أحدهما وسواء راجع الإسلام أو راجعت الإسلام أو راجعا الإسلام معاً : لا ترجع إليه إلا برضاها وبصدائق وبولي وإشهاد . )  
١٩٤٢/١٠ م ١٩٤٢

#### ١١ - أثرها في الحدود .

( لا يُسقط عن اللاحق بالتركين لتخافه بهم شيئاً من الحدود التي أصابها قبل لحاقه ، ولا التي أصابها بعد لحاقه ، وكذلك لم يُسقطها عن المرتد ولا عن المحارب ولا عن المتنوع ولا عن الباغى إذا قُدر على إقامتها عليهم . ) ( ١٣٥/١١ م ٢١٧٠ )

#### ١٢ - تذكية الموثد .

( تذكية المرتد : لا تحل ، سواء ارتد إلى دينه كتابي أو غير كتابي . ) ( ١٥٦/٧ م ١٠٥٩ )

رسالة ١ - تعريفها .

( الرسالة هي النبوة وزيادة ، وهي بعثة الموحى إليه إلى خلقه ما ، بأمر ما ) ١/٥٠ م ٩٠

٢ - ربة أصحابها .

ر : نبوة ٣ - فضل أصحابها ودورهم في الجنة .

٣ - كون الملائكة رسلا .

ر : ملائكة ٢ - صفاتهم ، ومعهم خلقوا ؟

رسول ر : رسالة ، نبوة .

رشوة ١ - تعريفها ، وحكم المال المدفوع بها .

( لا تحل الرشوة ، وهي : وهي ما أعطاه المرء ليعلم له بباطل ، أو ليولئ ولاية ، أو ليظلم له إنسان ، فهذا يأثم المعطي والآخذ ، فأما من مُنِع من حقه فأعطى ليدفع عن نفسه الظلم ، يُباح للمعطي ، وأما الآخذ فآثم ، وفي كلا الوجهين فالإلزام للمعطي : باقٍ على ملك صاحبه الذي أعطاه كما قال كالفصب ولا فرق . ) ١٥٧/٩ م ١٦٣٦

رضاع ١ - صفة الرضاع المحرم .

( صفة الرضاع المحرم لما هو : ما امتعه الرضاع من ثدي الرضعة بغير نكاح ، فأما من سقى لبن امرأة فشربه من إناث ، أو سلب في فيه قبله ، أو أطعمه بغيره أو في طعام ، أو =

رضاع = 'صَبَّ' في فمه أو في أنفه أو في أذنه ، أو حُلِنَ به ، فكل ذلك : لا يحرِّم شيئاً ، ولو كان ذلك غذاءً دمره كله .

ولا يحرِّم من الرضاع إلا خمسُ رضعات تُقطع كل رضعة من الأخرى ، أو خمسُ معاتٍ مفترقات كذلك . أو خمسُ ما بين معة ورضعه تُقطع كل واحدة من الأخرى ، هذا إذا كانت المعة تقني شيئاً من دفع الجوع ، وإلا فليس شيئاً ولا تحرِّم شيئاً . ( ١٠/٦ م ١٨٦٦ و ١٠/٩ م ١٨٦٨ )

## ٢ - إيجاب الأم عليه .

( الواجبُ على كل والدَةٍ ، حرّةٌ كانت أو أمةٌ ، في عصمة زوج أو في ملك سيد ، أو كانت خلوّاً منها ، لحق ولدها بالذي تولد من مائه أو لم يلحق : أن ترضع ولدها ، أجت أم كرهت ، ولو أنها بنت الخليفة .

وتغير على ذلك إلا أن تكون مطلقّةٌ ، فإن كانت مطلقة : لم تجبر على إرضاع ولدها من الذي طلقها ، إلا أن نشأ هي ذلك قلها ذلك أحب أبوه أم كره ، أحب الذي تزوجها بعده أم كره .

فإن تعامرت هي وأبو الرضيع أمر الوالد بأن يسترضع لولده امرأة أخرى ولابد ، إلا أن لا يقبل الولد غير ثديها فتجبر حينئذ ، أجت أم كرهت ، أحب زوجها إن كان لها أم كره ، إلا أن لا يكون لها لبن ، أو كان لها لبن يضرّ به ، أو ماتت ، أو غابت حيث لا يُقدر عليها : فيسترضع له غيرها ، سواء في كل ذلك كان الرضيع مالاً أو لم يكن . ( ١٠/٢٣٥ م ٢٠١٧ )



رضاع ٣ - رضاع الزوجة من ضربها أو معها من غيرها قبل الدخول بعده .

( لو أن رجلاً تزوج امرأة فأرضعها امرأة رضاعاً محرماً : حرمتها جميعاً ، وانفسخ نكاحها . وكذلك لو دخل بها فأرضعت أحدهما الأخرى رضاعاً محرماً ولا فرق ، فلم يدخل بها فأرضعت أحدهما الأخرى رضاعاً محرماً : انفسخ نكاح التي صارت أمّاً للأخرى وبقي نكاح التي صارت لها ابنة : صحيحاً . )  
١٨٦٥ م ٦/١٠ و ١٩١٢ م ١١٢/١٠

٤ - إرضاع محروم الأب وولد الخلس

( إن كان الرضيع لا أب له ، إما بفساد الوطء يزني أو إكراه أو إيمان أو بحيث لا يُلحق بالذي تولد من مائه ، وإما قد مات أبوه أو أفلس أو غاب بحيث لا يُقدر عليه : فالأم تُعبر على إرضاعه ، إلا أن لا يكون لها لبن ، أو كان لها لبن بضر به ، فإنه يُسترضع له غيرها . )  
٢٠١٧ م ٣٣٥/١٠

٥ - كونه من لبن ميتة أو مجنونة أو سكرى .

( إن ارتفع كبير أو صغير من لبن ميتة أو مجنونة أو سكرى ، خمس رضعات : فإن التحريم يقع به . )  
١٨٦٧ م

٦ - الشهادة فيه .

( الشهادة في الرضاع وحده ، يقبل فيها عدل واحد =

ارضاع = أو عدة واحدة . ( ١٧٨٦ م ٣٩٦/٩ )

# ٧ - الفصال ومن يملكه .

( إن كان الرضيع أب أو أم فأراد الأب فصاله دون رأي الأم أو أرادت الأم فصاله دون رأي الأب : فليس ذلك لمن اراده منها قبل تمام الحولين ، كان في ذلك ضررٌ بالرضيع أو لم يكن .

فإن أرادا جميعاً فصاله قبل الحولين فإن كان في ذلك ضررٌ على الرضيع ، لمرضيه أو لضعف بنيه ، أو لأنه لا يلبس الطعام : لم يميز ذلك لهما ، فإن كان لا ضرر على الرضيع في ذلك فلها ذلك .

فإن أرادا التادي على إرضاعه بعد الحولين فلها ذلك . فإن أراد أحدهما بعد الحولين فصاله وأبى الآخر منها ، فإن في ذلك ضررٌ على الرضيع لم يميز فصاله وكذلك لو اتفقا على فصاله . وإن كانت لا ضرر على الرضيع في فصاله بعد الحولين فأبى الأبوين أراد فصاله بعد تمام الحولين : فله ذلك . ( ٢٣٥/١٠ )

٢٠١٧ م

# ٨ - اتفاق الوالدين على كونه من غير الأم أو وغبة أحدهما ذلك .

( إن لم تكن الأم مطلقة لكن في عصمة الزوج ، أو منقحة للنكاح منه أو من عقد فاسد يجهل ، فاتفق أبوه وبه على استرضاعه وقبيل غير ثديها ، فذلك جائز . =

= فإن أراد أبوه ذلك فابت هي إلا إرضاعه فلها ذلك ، فإذا  
أرادت هي أن تسترضع له غيرها وأبى الوالد : لم يكن لما ذلك  
وأجبرت على إرضاعه ، قيل غير ثديها أو لم يقبل غير ثديها .  
إلا أن لا يكون لها لبن ، أو كان لبنها يضر به : فعلى الوالد  
حينئذ أن يسترضع لولده غيرها ، فإن لم يقبل في كل ذلك إلا  
ثدي أمه : أجبرت على إرضاعه إن كان لها لبن لا يضر به .  
٢٠١٧ م ٣٣٥ / ١٩

#### ٩ - لزوم نفقة الرضيع أو أجورته في مال الأب .

( إن كانت الأم في عصمة والد الرضيع يزواج صحيح أو  
ملك بمن صحيح : فعلى الوالد نفقتها أو كسوتها فقط ، كما كان  
قبل ذلك ولا مزيد .

وإن كانت في غير عصمته ، فإن كانت أم ولد فاعتقها ، أو  
منقحة النكاح بعد صحت بغير طلاق ، أو موطوءة بمقد فاسد  
يجعل يباح فيه الولد بوالده ، أو طلقها طلاقاً رجعياً وهو  
رضيع : فلها في كل ذلك على والده النفقة والكسوة فقط  
ولا مزيد .

فإن غاب وله مال أو امتنع : اتبع بالنفقة والكسوة متى  
قدر له على مال .

فإن كانت مطلقة ثلاثاً وأتمت عدتها من الطلاق الرجعي  
برضعه : فلها على أبيه الأجرة في إرضاعه فقط ، فإن رضيت هي  
بأجرة مثلها فإن الأب يجبر على ذلك أحب أم كره ، ولا =

رضاع

= يلتفت الى قوله : « انا واجد من يرضعه بأهل او بلا اجرة .

فان لم ترض هي الا بأكثر من اجرة مثلها وأبي الأب إلا اجرة مثلها ، فهذا هو التماسر ، ولأب حيثئذ أن يسترضع غيره لولده ، إلا أن لا يقبل غير ثديها ، او لا يجد الأب إلا من لبنها مضر بالرضيع ، او كان الأب لا مال له ، فتجبر الأم حيثئذ على إرضاعه ، وتجبر هي والوالد على أجرة المثل ان كان له مال ، وإلا فلا شيء عليه .

وكل ما ذكرناه يجب على الوالد في الرضاع من أجرة أو رزق أو كسوة ، فهو واجب عليه كان للرضيع مال او لم يكن كانت صغيرة زوجها او لم تكن . بخلاف النفقة على الفطمية او الفطيم . وإن كانت مملوكة وولدها حر ، فإن كانت له أب او وارث فالنفقة والكسوة أو الاجرة على الأب أو على الوارث .

٢٠١٧ م ٢٣٦/١٠

١٠ - لزوم نفقة الرضيع في مال ووثقه .

( إن مات والد الرضيع ، فكل ما يجب عليه من كسوة أو نفقة أو أجرة والرضيع وارث : فهو على وارثه ، على عددهم لا على مقادير مواريثهم منه ، والأم من جملتهم ، والزوج إن كان زوجها أبوها من جملتهم ، سواء كانت للرضيع مال او لم يكن ، بخلاف كسوته ونفقته إذا أكل الطعام . )

٢٠١٧ م

رضاع ١١ - لزوم نفقة أم الرضيع في ماله .

( إن لم يكن للرضيع الميت أبوه وارثه ، فرضاعه : على الأم ، واردة كانت أو غير واردة ، ولا شيء لها من أجل ذلك في مال الرضيع ، بخلاف وجوب نفقتها في ماله إن كان له مال ولا مال لها . ) ٢٠١٧ م ٣٣٦/١٠

١٢ - لزوم نفقة الرضيع على بيت المال أو الجيران .

( إن لم يكن للرضيع أب ولا وارث له ، فرضاعه : على أمه ، فإن ماتت أو مرضت أو أضر به لبنها أو كانت لا لبن لها ولا مال لها : فعلى بيت مال المسلمين ، فإن مُنِع : فعلى الجيران ، يجبر المالك على ذلك ) ٢٠١٧ م ٣٣٦/١٠

١٣ - سقوط نفقته .

( إن كان الولد لا يلحق بنسبه بالذي تولد من مائه ، أو كان أبوه ميتاً أو غائباً حيث لا يقدر عليه ولا وارث للرضيع ، فالرضاع : على الأم . ولا شيء لها على أحد من أجل الرضاعة . وكذلك إن كان فقيراً : 'كانت' الرضاعة ولا شيء لها على الأب الفقير . وإن كانت الأم مملوكة وولدها عبداً لسيدها أو لغير سيدها ، فرضاعه : على الأم أيضاً . ) ٢٠١٧ م ٣٣٦/١٠

١٤ - إفساد الرضيع .

( الرضيع مخاطبة بالصوم . فإن خافت على الرضيع فقه الدين وضيعته لذلك ولم يكن له غيرها ، أو لم يقبل ندي =

رضاع = غير ما : أفطرت ولا قضاء عليها ولا إطعام ، فإن أفطرت  
لرؤسها عارض فمليها القضاء . ( ٢٦٢/٦ م ٧٧٠ )  
و : رومي .

رقيق = ر : عيد - القضاء والمحب فيه .  
١ - فوضيعة إطعامه وكسائه وحسن معاملته .

( فرض على السيد أن يكسو الرقيق ما يليس ولو شيئا ،  
وأن يطعمه بما يأكل ولو لثمة ، وأن يشبعه ويكسوه بالمعروف  
مثل ما يكتسى ويطعم أمثاله ، وأن لا يكلفه ما لا يطيق .  
فإن أتى السيد أو أعسر : يبيع من ماله ما ينفق به على  
رفيقه في الإبابة ، وأما في العسر فيباع عليه العبد والامة إن لم  
يكن بأيدبها عمل يكون له أجرة يقوم منها مؤنته ، فإنه  
يؤاجر حيثنذ ولا يبيع ، ولا تنفق أم الولد من عدم النفقة ،  
لكن يجبر كما قلنا ان كان له مال ، فإن لم يكن له مال : كانت  
ما يكلف به فقراء المسلمين . ) ( ٢٥٠/٩ م ١٧٠٤ و ٩٧/١٠  
١٩٣١ م )

٢ - تحروره يمنع استرقاقه أو استرقاق نسله .

( كل من صار حرا يعتق ، أو بأن كان ابن حر من أمه  
له ، أو بأن حملت به حرة ، أو بأن أعتقت أمه وهي حامل به  
ولم يسقته المعتق : فإن الحرية قد حصلت له ، فلا يطل عليه  
ولا من تتامل منه من ذكر أو أنثى على هذه السبل من =

رقيق

= الولادة التي ذكرنا أبدأ .

لا - أي لا تبطل حرته - بأن يرد ولا بأن ترد ، ولا بأن يُسبى ، ولا بأن يرد أبوه أو جده وإن بُعد أو جدته وإن بعدت ، ولا بلباق بأرض الحرب من أحد أجداده أو جداته ، أو منه أو منها ، ولا بإقراؤه بالرق ، ولا بدّين ، ولا بيعه نفسه ، ولا يرجع من الوجه أبدأ . ( ١٨/٩ م ١٥١٩ )

٣ - محروء بإسلامه إذا كان لكافراً .

( لا يحل لكافر أن يملك رقيقاً مسلماً ، عبداً كان أو أمة أصلاً ، فكل عبد أو أمة كانا لكافرين أو أحدهما ، أسلم في دار الحرب أو في غير دار الحرب - فهذا حران ، فلو كان كذلك لزمي فأسلم فيها حران ساعة إسلامها . وكذلك مديّر الذمي أو الحرّي أو مكاتبها أو أم ولدها أيهم أسلم فهو حر ساعة إسلامه ، وتبطل الكتابة أو ما بقي منها ، ولا يرجع الذي أسلم بشيء مما كان أعطى منها قبل إسلامه ويرجع بما أعطى منها بعد إسلامه .

فإن كان للذمي أو الحرّي عبد كافر فأسلم معاً : فهو عبد كما كان ، فلو أسلم العبد قبل سيده بطريقة عين : فهو حر ساعة يسلم ، ولا ولاء عليه لا أحد . ( ٣١٨/٧ م ٩٤٣ و ٢٠٨/٩ م ١٧٦٢ و ٤٤٩/٩ م ١٨١٨ )

٤ - محروء بتحوير بعضه .

( من كان بعضه حراً ففي كلها حرة ، كما لو أسلم الكافر =

رفيق = وله جنين لم ينفخ فيه الروح بعد : فامراته حرة لا نسرق ،  
لأن الجنين حينئذ بعضها ، ولا يسرق ، لأنه جنين مسلم .  
١٣١٨ م ٣١١/٧

# ٥ - ملك الكافر العبد المسلم .

( لا يجز لكافر أن يملك دقيماً مسلماً ، عبداً كان أو أمة  
أصلاً . فلو كان كافراً عند سيد كافر فأعلم فإنه يتحرر ساعة  
إسلامه . ) ١٣١٨ م ٣١٨/٧ و ١٦٧٢ م ٢٠٨/٩ و ٤٤٩/٩  
١٨١٨ م

# ٦ - تسميته المجانزة والمنوعة .

( لا يجز لأحد أن يسمي غلامه أطلقاً ، ولا بياراً ، ولا  
نافعاً ، ولا نجيحاً ، ولا رباحاً ، وله أن يسمي أولاده بهذه  
الاسماء . وله أن يسمي بمالكه بشارت الاسماء . أي بالباقي بعد  
هذه . ، مثل نجاح ومنج و تقيع و ربيع و بسير و فليح وغير  
ذلك ، لا تنحاش شيئاً . ) ١٧٠٥ م ٢٥١/٩

# ٧ - أدب النداء منه لمولاه ، ومن مولاه له .

( لا يجوز للبد أن يقول لغلامه : هذا عبيدي ، ولا  
لملوكه : هذه أمتي ، لكن يقول : غلامي و فتاي و ملاكي ،  
و ملاوكي و خادمي و فتاتي .  
ولا يجوز للعبد أن يقول : هذا ربي أو مولاي أو ربتي ،  
ولا يقل أحد لملوك : هذا ربك ولا ربك لكن يقول : =



رفیق

= سیدی . و جائزٌ أن يقول المرء لآخر : هذا عبدك وهذا  
عبد قلان و أمة قلان ومولى قلان ، و جائزٌ أن يقول : هؤلاء  
عبيدك وعبادك وإماؤك ( . ۷۴۹/۹ م ۱۷۰۳

## ۸ - إمامته .

( العبد والمحرواة في الإمامة ، كلاهما يكون إماماً راتباً ،  
ولا تقاضى إلا بالقراءة والفقہ وقدم الخير والسن فقط . )  
۷۱۹/۱ م ۴۸۸

## ۹ - وجوب الجمعة عليه .

( العبد والمحرواة في وجوب الجمعة عليها ، ويكون كلاهما  
إماماً فيها راتباً وغير راتب ، وليس للسيد منع عبده من  
حضورها ؛ لأن سعيه إليها فرضٌ ؛ ولا يحل له منعه من شيء  
من قرائته . ) ۵۷۳ م ۴۹/۵ و ۵۲۴ م ۵۴/۵

## ۱۰ - حضوره صلاة العبدین .

( يصلّيها - وكتفيّ العبد - العبد والمحرواة ، والمحاضر  
والمسافر ، والمثقف ، والمرأة والنساء ، وفي كل قرية صغرت أم  
كبوت . ) ۵۴۴ م ۸۶/۵

## ۱۱ - حكم صلاة الأبق .

( أبقاً عبد أبق عن مولاة فلا تقبل له صلاة حتى يرجع ،  
إلا أن يكون أبق لضرورة محرم لا يجد من يتصره فيه ، فليس  
أبقاً حينئذ إذا نوى بذلك البعد عنه فقط . ) ۶۹/۱ م ۴۲۳

١٢ - صومها بغير إذن السيد . رقيق

( لا يحل لذات السيد أن تصوم طوعاً بغير إذنه ، وأما الفروض كلها فتصومها أحب أم كره ، فإن كان غائباً لا تقدر على استئذانه أو تقدر فلتصم التطوع إن شاءت . ) ٣٠/٧ م ٨٠٤

١٣ - زكاة فطره .

( زكاة الفطر يؤديها المسلم عن رقيقه ، مؤمنيه وكافريم ، ومن كان منهم لتجارة أو لعب تجارة . فإن كان عيلاً أو أمة بين اثنين فصاعداً : فعلى سيدها إخراج زكاة الفطر ، يخرج عنه كل واحد من مالكيه بقدر حصته فيه ، وكذلك إن كان الرقيق كثيراً بين سيدين فصاعداً .

وأما المكاتب الذي لم يؤد شيئاً من كتابته فهو عيلاً يؤدي سيده عنه زكاة الفطر . ويدخل في الرقيق الذين يدفع عنهم السيد الزكاة : لهبات الأولاد والمديرون غائبهم وحاضريهم . ومن كانت من العبيد له رقيق فعليه إخراجها عنهم لا على سيده . ومن له عيذان فأكثر فله أن يخرج عن أحدهما ثمراً وعن الآخر شيئاً صاعاً صاعاً . وإن شاء التمر عن الجميع ، وإن شاء الشعير عن الجميع . ونجى زكاة الفطر على السيد عن عبيده الآبني والمرهون والغائب والمقصور . ) ١٣٢/٦ م ٧٠٥ و ١٣٤/٦ م ٧٠٦ و ١٣٥/٦ م ٧٠٧ و ١٣٧/٦ م ٧٠٩ و ٧١٠ م ١٣٨/٦ و ٧١٤ م ١٤٠/٦

١٤ - استجاب الازحية له .

( الازحية مستجة للحر والعبد . ) ٣٧٥/٧ م ٩٧٩

١٥ - صدقته من مال سيده .

( للعبد أن يتصدق من مال سيده بما لا يقدر . ) ١٦٢/٩

م ١٦٤٤

١٦ - فوضية الزكاة عليه

( الزكاة فرض على الرجال والنساء ، الاحرار والاماء

والعبد . ) ٢٠١/٥ م ٦٣٨

١٧ - سقوط الزكاة فيه

( لا زكاة في الرفيق ) ٢٠٩/٥ م ٦٤١

١٨ - إعلاؤه من الزكاة

( جائز أن يعطي المراء من الزكاة مكاتبه ومكاتب غيره ،

والعبد المحتاج الذي يظله سيده ولا يعطيه حقه . ) ١٥١/٦

م ٧٢١

١٩ - إحصاءه بغير إذن السيد

( إن أحرمت الأمة من المقات ، أو من مكان يجوز

الاحرام منه ، بغير إذن زوجها ، أو أحرم العبد بغير إذن

سيده ، فإن كان حج تطوع كل ذلك : فله منعها وإحلالها ،

وإن كان حج الفرض : فنظر ، فإن كان لا غنى به عنها أو =

وثيق = عنه ، لمرض أو لضعفه دونه أو دونها أو ضيعه ماله : فله  
(إحلاماً .) ٥٢/٧ م ٨١٤

٢٠ - نفوه .

(العبد والحرف في أحكام التذوق : سواء .) ٢٥/٨ م ١١١٧

٢١ - تذكية الأبق .

(تذكية الأبق جائزة إذا فكس وسمى .) ٤٥٣/٧ م

١٠٥٧ م

٢٢ - النظر إلى الأمة قبل الزواج أو الشراء .

(من أراد شراء أمة فلا يجوز أن ينظر منها إلا إلى الوجه والكفين فقط ، لكن يأمر امرأة تنظر إلى جميع جسمها وتختبره .  
ومن أراد أن يتزوج امرأة حرة أو أمة : فله أن ينظر منها ،  
متغفلاً لها وغير متغفل ، إلى ما بطن منها وظهر .) ٣١/١٠ م

١٨٧٧ م

٢٣ - زواج الحو بمملوكه .

(لا يحل لأحد أن يتزوج مملوكه قبل أن يعتقها ، ولا  
لامرأة أن تتزوج بمملوكها قبل أن تمتعه .) ٣٠/١٠ م ١٨٧٥

٢٤ - الزواج بأمة الأصل أو الفروع أو المملوك .

(جائز للرجل أن يتزوج أمة والده التي لا تحمل لوالده ،  
وأمة ولده التي لا تحمل لولده ، وأمة أمه ، وأمة ابنته ، إذا =

رفیق

= كان ذلك بإذن السيد . وكذلك أمة أمت أو أمة عبده .  
وكذلك لو ابتدأت امرأة نكاح عبد أبيها أو عبد ابنها أو عبد  
أماها أو عبد ابنتها أو عبد عيدها أو عبد أمتها : لكان كل ذلك  
حلالاً جائزاً . ( ٣٠/١٠ م ١٨٧٦ و ١٠/١٠ م ١٩٤٧ )

٢٥ - نكاحه عند غلته من أصل الزوج أو فروع أو عبده .

( لو ملك الأمة ابن زوجها أو أبو زوجها أو عبد زوجها ،  
أو ملك العبد أبو امرأته أو ابنتها أو أمتها أو عيدها أو أيوها :  
لم ينسخ النكاح بشيء من ذلك . ) ( ١٠/١٠ م ١٩٤٧ )

٢٦ - غلته الزوج لزوجته الأمة .

( من كانت تحت أمة فملكها أو بعضها ، بأي وجه ملك ذلك  
من ميراث أو ابتاع أو هبة أو إجازة أو غير ذلك : فقد انسخ  
نكاحه منها اثر الملك بلا فصل ، وضواء أخرجه عن ملكه إثر  
ذلك بعق أو غير ذلك أو لم يخرجها . وكذلك من كانت متزوجة  
بعبد فملكته أو بعضه بأي وجه : فقد انسخ نكاحها منه بلا  
فصل . ) ( ١٠/١٠ م ١٩٤٧ )

٢٧ - امتلاك موطوءة الأب بملك اليدين ، وحكم التمتع بها .

( لا يحل للولد وطء من وطنها أو بملك اليدين ، أو التذد  
منها ، بزواج أو بملك يمين ، وله غلته إلا أنها لا تحل له أصلاً . )  
١٨٥٩ م ٥٢٥/٩

٢٨ - زواج العبد بأم أو بنت أو أخت سيده .  
( جائز لعبد نكاح أم سيده وبنت سيده إذا كان كل ذلك بإذن سيده . ) ١٨٧٦ م ٣٠/١٠

٢٩ - تبعية ولد الرجل من مملوكة غيره .  
( من تزوج مملوكة لغيره بإذن السيد أو بغير إذنه ، سواء ادعت أنها حرة أو لم تدع : فكل ما ولدته منه فهم عبيد لسيدها ، لا يجوز على قبول فداء فيهم ، إلا أن ما كان من ذلك بغير إذن سيدها فعليها حد الزنى وليس نكاحاً ؛ والولد لا يحق بالرجل إن كان جاهلاً . ) ١٨٨٤ م ٣٥/١٠

٣٠ - نكاح بغير إذن سيده .  
( لا يحل لعبد ولا للأمة أن ينكحاً إلا بإذن سيدهما ، فأبها نكح بغير إذن سيده عالماً بالتهمة الوارد في ذلك : فعليه حد الزنى ، وهو زان وهي زانية ، ولا يلحق الولد في ذلك . )  
١٨٣٢ م ٤٦٧/٩

٣١ - إجباره على النكاح .  
( لا يحل للسيد إجبار أمته أو عبده على النكاح ، لا من أجنبي ولا من أجنبية ، ولا أحدهما من الآخر ، فإن فعل فليس نكاحاً . ) ١٨٣٤ م ٤٦٩/٩

٣٢ - نكاح المرأة عبداً .  
( لا يحل للمرأة أن تزوج عبداً ، فإن علمت التحريم =

رفيق = قهبي ذاتية، ولا يلحق الولد، وإن كانت جارية : فلا شيء  
عليها ويلحق الولد ( ١٠ / ٢٤٨ م ٢٢٩٩

٣٣ - حرمتها على السيد في عدتها .

( الأمة المعتدة لا تحل لبيدها حتى تنقضي عدتها ) ( ١٠ / ٣٠٣ م ٢٠٠٥

٣٤ - حكم العزل عن الأمة .

( لا يحل العزل عن حرة ولا عن أمة ( ١٠ / ٧٠ م ١٩٠٧

٣٥ - وطء الأمة الحبلية من غيره

( لا يحل لأحد أن يطأ امرأة حبلية من غيره ، فإن فعل :  
أدب ، فإن كانت أمة له : أعتق عليه ما ولدته من ذلك الحمل  
ولا بد ، ولا نعتق مي بذلك ( ١٠ / ٧٠ م ٩٠٦

٣٦ - وطء الأمة المرهونة .

( لا حق للرهن في شيء من رقية الرهن ، فإن كانت أمة  
فوطئها ، فهو زان وعليه الحد ، وذلك الولد رقيق للرهن ( ١٠ / ١٠٧ م ١٢٢٤

٣٧ - طلاقه .

( طلاق العبد بيده لا يبيد سيده ، وطلاق العبد لزوجته  
الأمة أو الحرة وطلاق الحر لزوجته الأمة أو الحرة ، كل ذلك  
سواء ؛ لا نحرّم واحدة من ذكرنا إلا بثلاث تطليقات مجموعّة  
أو متفرقة ، لا بأقل أصلاً ( ١٠ / ٢٣٠ م ١٩٧٧

### ٣٨ - عِدَّةُ الأَمة .

( عِدَّةُ الأَمة المَترُوجة من الطلاق والوَفاة كَعِدَّة الحرة سواء بسواء ، ولا عِدَّة على أُمٍّ ولَدٍّ إن أُعتقت أو مات سَيدها ، ولا على أمة من وفاة سَيدها أو عتقه لها ، ولها أن ينكحها متى شاء لأنه لا عِدَّة عليها ، إلا أنها إن خافت حملًا تربعت حتى توفى بأن بها حملًا أو أنها لا حمل بها . ) ١٠/٣٠٤ م ٢٠٠٧ و ١٠/٣٠٦ م ٢٠٠٨

### ٣٩ حكم إيلانه .

( العبد والحر في الإيلان كل واحد منهما من زوجته الحرة أو الأَمة السَلَة أو الذَمِيَّة الكَبِيْرَة أو الصَغِيْرَة سَوًا في كل أَحكامه . ) ١٠/٤٨ م ١٨٩٠

### ٤ - إيلان الحر من أَمته .

( من آلى من أَمته فلا تَوقِف عليه ، لأنَّ حكم الإيلان لهما هو فيمن تَلَزَمه فيها القَبِيْة أو الطلاق ، وليس في الملوكة طلاقٌ أصلاً ، فصَحَّ أنه في المَترُوجات قَلَط . ) ١٠/٤٩ م ١٨٩٢

### ٥ - استئجاره للخدمة .

( من استأجر حرّاً أو عبداً من سيده للخدمة مدة مِائة ، فذلك جائزٌ إذا كانت مما يمكن بقاء المَؤاجِر والمَستأجر والثَمِيَّة المَستأجر إليها ، وليستعملها فيما يحسنانه وبطريقاته بلا أضرار بها . )



رفيق = وموت' الاخير أو المتأجر أو عتق' العبد المتأجر أو يبعه أو تزوجه عن ملك مؤجره بأي وجه كان ، كل ذلك : 'يُطل غدا الإجارة فيأبقي من المدة خامة ، وينفذ العتق' والبيع' والاخراج' عن الملك بالمبة والإصداق والصدقة . ( ١٨٣/٨ م ١٢٨٩ و ١٨٤/٨ م ١٢٩١ و ١٨٨/٨ م ١٢٩٤ .

## ٤٢ - بيع البكر أو هبتها أو إصداقها أو نكاحها .

( لا يجب في البكر استبرا أصلاً ، فإن ظهر بها عند المشتري أو الذي انتقل ملكها إليه أو الذي تزوجها حملٌ : بقيت بحسبها حتى تضع أو حتى توفن بأن الحمل كان قبل انتقال ملكها إليه ، فإن لم يبقن بذلك : ففسخ البيع والمبة والإصداق والنكاح ، وردت' الى الذي كانت له .

فإن كان تزوجها وهي أمة : أمر بأن لا يطأها حتى تضع ، ولم 'يفسخ النكاح ، لأنه لا عدة على أمة من غير زوج ) ( ٣١٥/١٠ م ٢٠١١ .

## ٤٣ - بيع الموطوءة أو إنكاحها أو هبتها أو إصداقها .

( من كانت له جارية بطؤها وهي من تحيض ، فأراد بيعها فالواجب عليه أن لا يبيعها حتى تحيض حيفاً يفيقته . وكذلك إن أراد إنكاحها أو هبتها أو إصداقها .

فإن كانت من لا تحيض فلا يبيعها حتى يوفن أنه لا حمل بها ، =

رفيق

= ثم على الذي انتقل ملكها إليه أن لا يطأها حتى يستبرأ بحصة  
ويوقن أنها حية ، أو حتى يوقن أنه لاجلها ، إلا أن يصح  
عنده أنها قد خاضت عند الذي انتقل ملكها عنه حصةً متبرئاً  
وأنه لم يخرجها عن ملكه حتى أيقن أنه لاجلها : فليس عليه  
أن يستبرأ حينئذ ، ولا يجوز أن يجبر على مواضعها على بدئي  
ثقة ولا أن يمنع منها . ( ١٠ / ٣١٥ م ٢٠١١ )

#### ٤٤ - بيع الأمة الحامل .

( بيع الأمة الحامل بحملها إذا كانت حاملاً من غير سيدها  
جائز ، تنفع في حملها الروح أو لم تنفع ، وهي وحملها للشئوي .  
وأما بيع الأمة الحامل إذا كانت حاملاً من سيدها فلا يجزئ )  
٣٩٣/٨ م ١٤٢٣ و ٤٠٨/٨ م ١٤٣٦ و ١٨/٩ م ١٥٢٠

#### ٤٥ - بيع الآبق .

( بيع الآبق 'عرف مكانه أو لم يعرف : جائز' .  
٣٨٨/٨ م ٤٢١

#### ٤٦ - بيعه بشرط الكسوة

( لا يجزئ بيع عبد أو أمة على أن يعطيها البائع كسوة  
قلت أو كثرت ، والبيع بهذا الشرط باطل مفسوخ لا يجزئ ،  
فن 'قضى عليه بذلك قسراً فهو ظلم لحقه ، والبيع جائز' . )  
٤٢٨/٨ م ١٤٥٦

٤٧ - بيع الجارية بشرط وضعها على يدي عدل .

( لا يحل بيع جارية بشرط أن يوضع على يدي عدل حتى  
تحيض ، والبيع بهذا الشرط فاسد ، فإن غلب على ذلك  
فبيعه تام . ) ٤٢٧/٨ م ١٤٥٥

٤٨ - ابتياع ولد الزنى .

( ابتياع ولد الزنى والزانية : حلال . ) ٣٢/٩ م ١٥٤٨

٤٩ - إيجاب الفروع على ابتياع أصله .

( من كان له مال وله أب أو أم أو جد أو جدة : أوجب  
على ابتياعهم بأعلى قبضتهم وعقبهم إذا أود سيدهم بيعهم ، فإن  
أبى : لم يجبر السيد على البيع . ) ٢٠٠/٩ م ١٦٦٧

٥٠ - قصره يباع وشراؤه وهبة .

( العبد في جواز صدقة وجهه وشراؤه : كالحر ،  
والامة : كالحره ، ما لم يتزوج سيدها عاقلها . ) ٣٢٠/٨ م ١٣٩٨  
و ١٦٠/٩ م ١٦٤٢

٥١ - اقراضه

( القرض جائز في الجوازي والعبيد ، والمستترضة : ملك  
بين المستقرض ، وهي له حلال ، وهو غير بين أن يردّها  
أو يملكها ويردّها غيرها . ) ٨٣/٨ م ١٢٠١

٥٢ - تعامله بالرباع سيده .

( الرباعين العبد وسيده : كما هو بين الاجتبيين ولا فرق . )

١٥١٤/٨ م ١٥٠٦

٥٣ - ملكية ماله .

( مال العبد : له ، وليس لسيده ، وهو لا يرث ولا يورث ،

ماله كله بعد موته : لسيده ) ١٦٢/٨ م ١٦٤٤ و ٣٠١/٩

١٧٤٠ م

٥٤ ماله بعد بيعه .

( من ابتاع عبداً أو أمة لها مال فمالها للبائع ، إلا أن

يشترط المبتاع فيكون له ، ولا حصة له من الثمن كثر أو قل ،

ولا له حكم البيع أصلاً ، فإن كان في مال العبد أو الأمة ذهب

كثير أو قليل ، وقد ابتاع الأمة أو العبد بذهب أقل من ذلك

الذهب أو مثله أو أكثر ، تقدأ أو حالاً في الذمة أو إلى أجل :

جاز كل ذلك ، وكذلك ان كان فيه فضة ولا فرق .

فإن اطلع على عيب في العبد أو الأمة : ودّه أو ردّها ،

والمال له ، لا يردّه معه ، فإن وجد بالمال عيباً لا يرد العبد من

أجل ذلك ولا الأمة ، فإن باع نصف عبده أو نصف أمته أو

جزءاً مسمى مشاعاً فيها منها : جاز ذلك ؛ ولا يجوز هنا

اشتراط المال أصلاً ، وكذلك لو باع نصيبه من عبد بينه وبين

آخر ولا فرق ، فلو باع اثنان عبداً بينهما جاز العشري اشتراط

المال . ٤٢٢/٨ م ١٤٤٧

رقيق ٥٥ - كفايته

( حكم العبد والحر ، والمرأة والرجل ، والكافر والمؤمن  
في الكفاية سواء ) ١١٧/٨ م ١٢٣٠

٥٦ - شهادته .

( شهادة العبد والأمة مقبولة في كل شيء ، لسيدها ولغيره ،  
كشهادة الأحرار ولا فرق . ) ١١٧/٩ م ١٧٨٨

٥٧ - توليه القضاء .

جائز للعبد أن يلي القضاء ، لأنه مخاطب بالأمر بالمعروف  
والنهي عن المنكر . ) ١١٧/٩ م ١٨٠١

٥٨ - حده .

( حده المالك ذكوره وإناثهم في الجلد والنفي الوقت  
والقطع : على النصف من حد الأحرار ، وهو كل ما يمكن أن  
يكون له نصف . وما لا نصف له من الحدود من القتل أو  
العلب أو النفي الذي لا وقت له : فالمالك والأحرار فيه  
سواء . ) ١١٧/١١ م ٢١٨٤

٥٩ - حده في الزنى .

( الأمة المحصنة حدها إن زنت : نصف حد الحرة ، خمسون  
جلدة وستة أشهر نفيًا ، وكذلك حد العبد نصف حد الحر .  
وأما الرجم فلا تصيف فيه ، وهو واجب على كل من =

رفيق = أحسن من حرٍّ أو عبدٍ وحرٍّ أو أمةٍ . ( ٢٣٧/١١ )

٢٢٠٤٢ و ٢٣٨/١١ م ٢٢٠٥

٦٠ - اعتقاله بما يوجب الحد .

( اعتراف العبد بما يوجب الحد هو لازم ، كاعتراف الحر بما

يجب . ) ( ١٥٧/١١ م ٢١٨١ )

٦١ - إقامة الحد عليهم من السيد .

( لا يجوز أن يقيم الحد السيد إلا بالينة أو بإقرار المالك

أو صحة علمه وبقيته ، ولا يُطلق على إقامة الحدود على المالك

إلا أهل المداة فقط من المسلمين . ) ( ١٦٤/١١ م ٢١٨٥ )

٦٢ - قذفه .

( قذف السيد والإماء يجب فيه الحد . ) ( ٢٧١/١١ م ٢٢٢٧ )

٦٣ - دية للعبد من يحملها ؟

( دية القتل خطأ تحملها العاقلة . ) ( ٤٨/١١ م ٢١١٠ )

٦٤ - دية جنايته من يحملها ؟

( إن قتل العبد أو المدبر أو أم الولد أو المكاتب مسلماً

خطأً ، أو جَنَوْا على حامل فأصيب جنينها : فالدية والغرة على

عصبة الجاني لا على الورثة . ) ( ٦٢/١١ م ٢١٤٦ )

٦٥ - دية جنين الأمة .

( جنين الأمة من سيدها مثل جنين الحرة ولا فرق ، وفيه

ورقيق = جنين الأمة من غير سيد لها الحر: عبد أو أمة. ( ٣٤/١١ م ٢١٢٨ )

٦٦ - القسامة فيه .

( القسامة في العبد يوجد مقتولا واجبة ، كما هي في الحر . )  
٢١٥٠ م ٨٧/١١

٦٧ - قتل الأمة بعد الزنى بها .

( من زنى بأمة ثم قتلها فعليه الحد والقود ، أو القبة والدية . )  
٢٢١٤ م ٢٥٢/١١

٦٨ - عتق ذي الرحم المحرم بملكه .

( من ملك ذا رحم محرمة فهو حر ساعة بملكه ، فإن ملك بعضه : لم يستق عليه ، إلا الوالدين خاصة والأجداد والجندات . فلو أنهم يعتقون عليه كلهم إن كان له مال يحمل قيمتهم ، فإن لم يكن له مال يحمل قيمتهم استسغوا . )

وإن ملك ذا رحم غير محرمة ، أو ملك ذا محرم بغير رحم لكن بصور أو وطء أو ابن : لم يلزمه عتقهم ، وله بيعهم إن شاء . ( ٢٠٠/٩ م ١٦٦٧ )

٦٩ - عتق الجنين وهبته .

( لا يجوز عتق الجنين دون أمه إذا تنفخ فيه الروح قبل أن تضعه أمه ولا هبته دونها ، ويجوز عتقه قبل أن يُتنفخ فيه =

دقيق = الروح، وتكون أمث بذلك المتحررة وان لم يرد عنها، ولا تجوز هبة أصلاً دونها .

فإن أعتبها وهي حامل، فإن كان جنبها لم يُنفع فيه الروح فهو حر، إلا أن يستثني، فإن استثناءه فهي حرة وهو غير حر . وإن كان قد نفع فيه الروح فإن أقبها إياه إذا أعتبها فهو حر، وإن لم يقبها إياه أو استثناءه فهي حرة وهو غير حر . وكذلك القول في المبة إذا وصيها، سواء سواء ولا فرق . وحده نفع الروح فيه تمام أربعة أشهر من حملها . ( ١٨٧/٩ م ١٦٦٣

٧٠ - ولاء ولد الملوكة .

( ما ولد لمولى من مولاة الآخرين ، فولاؤه لمن أعتق أياه أو أجداده . وما ولدت المولاة من عربي فلا ولاء عليه لمولى أمه . وما ولدت المولاة من زنى أو من اكراه أو حرابي أو لاغت عليه : فلا ولاء عليه لا أحد . ) ( ٣٠١/٩ م ١٧٣٩

٧١ - وصيته .

( وصية العبد لا تجوز أصلاً . ) ( ٣٢٢/٩ م ١٧٦٣

٧٢ - الوصية له :

( وصية المراء لعبده بماله مسمى أو يجره من ماله : جائز ، وكذلك لعبد وارثه ، ولا يعتق عبد الوصي بذلك ، ولو ارث الوصي أن يتزوج من عبده نفيه ما أوصى له به فلو أوصى لعبده بثلاث ماله : أعطى سائر ما يبقى من مال الوصي بعد إخراج العبد من ماله ، ولا يعتق بذلك . ) ( ٣٢٢/٩ م ١٧٦١



رفیق ۷۳ - انتفاء توارثه .

(المعد لا يرث ، ولا يرث ، ماله كله : لبيد .)

۱۷۴۰ م ۳۰۹/۹ و ۱۷۶۳ م ۳۳۲/۸

رکاز ۱ - مصارف شخصه .

( يتقسم خمس الركاز على خمسة أسهم : سهم يضعه الإمام حيث يرى من كل ما فيه صلاح وبر للمسلمين ، وسهم ثان لبني حاتم والمطلب لبني عبد مناف ، غنيهم وقلوبهم وذكورهم وأنثاهم وصغيرهم وكبيرهم ، ولا حظ فيه لمواليهم ولا لحلفائهم ، ولا لبني بناتهم من غيرهم ، ولا لكافر منهم وسهم ثالث لليتام من المسلمين وسهم رابع للساكين من المسلمين . وسهم خامس لابن السبيل من المسلمين . ۱ ۳۲۷/۷ م ۹۴۹

رمضان ۱ - بدؤه وانتهاءه .

( إذا روي الهلال قبل الزوال فهو من الباحة ، ويصوم الناس من حينئذ باقي يومهم إن كان أول رمضان ، ويفطرون إن كان آخره . فإن روي بعد الزوال فهو ليلة القدر . )

۷۵۸ م ۲۳۹/۶

۲ - فوضیه صومه .

( صيام شهر رمضان فرض على كل مسلم عاقل بالغ صحيح عقيم ، حراً كان أو عبداً ذكرراً أو أنثى ، إلا الحائض والنفساء ، فلا يصومان أيام حيضها البتة ولا أيام نفاسها ، وبقيتان صيام تلك الأيام .

رمضان = والاسير في دار الحرب إن عرض رمضان لزمه صيامه إن كان مقيماً، فإن سافر به أفطر، وعليه قضاءه. فإن لم يعرف الشهر وأشكل عليه: سقط عنه صيامه ولزمته أيام أخر إن كان مسافراً، وإلا: فلا.

والحامل والمرضع والشيخ الكبير كلهم مخاطبون بالصوم فيه، فإن خافت المَرْضِعُ على الرضيع قلَّ اللبن وضيعته لذلك، ولم يكن له غيرها، أو لم يقبل ندي غيرها، أو خافت الحامل على الجنين، أو عجز الشيخ عن الصوم لكبره: أفطروا، ولا قضاء عليهم ولا إيطعام، فإن أفطروا لمرضهم عارض فعليه القضاء. (١٦٠/٦ م ٧٢٧ و ٢٦٢/٦ م ٧٦٩ و ٧٧٠

٣ - استحباب فعل الخير فيه.

(يُستحب فعل الخير في رمضان. (٣٢/٧ م ٨٠٧)

٤ - الصوم فيه تطوعاً أو قضاءً أو من واجب لزمه.

(من سافر في رمضان، سفر طاعة أو سفر معصية أو لاطاعة ولا معصية: ففرض عليه الفطر إذا تجاوز ميلاً أو بلغه أو لزمه، وقد بطل صومه حينئذ لا قبل ذلك، وبقي بعد ذلك في أيام أخر. وله أن يصومه تطوعاً، أو من واجب لزمه، أو قضاءً عن رمضان خال لزمه، وإن وافق فيه يوم نذره صامه لنذره.

وأما من كانت عليه أيام من رمضان فأختر قضاءها حتى جاء رمضان آخر فإنه يصوم رمضان الذي ورد عليه، فإذا أفطر =

ورمضان = في أول شوال قضى الأيام التي كانت عليه ولا مزيد، ولا إطعام عليه في ذلك، وكذلك لو أخرها عدة سنين ولا فرق إلا أنه قد أساء في تأخيرها ممدأ . ( ٢٤٣/٦ م ٧٦٢ و ٢٦٠/٦ م ٧٦٧ )  
 ٥ - السقوط فيه .

( من سافر في رمضان سفر طاعة أو معصية أو لاطاعة ولا معصية : ففرض عليه الفطر إذا تجاوز ميلاً أو بلفه أو إزاهه . وقد بطل صومه حينئذ لا قبل ذلك ، ويقضي بعد ذلك في أيام أخر ، وله أن يصومه تطوعاً ، أو عن واجب لزمه ، أو قضاء عن رمضان خال لزمه ، وإن وافق فيه يوم تدره صامه فتدره . ) ( ٢٤٣/٦ م ٧٦٢ )  
 ٦ - الاجتهاد في عشرة الأواخر .

( يستحب الاجتهاد في العشر الأواخر من رمضان لتخصته ليلة القدر . ) ( ٣٥/٧ م ٨١٠ )  
 ٧ - تعمد الإفطار فيه .

من تعمد الفطر في يوم من رمضان عاصياً لله تعالى : لم يحل له أن يأكل في باقيه ولا أن يشرب ولا أن يجماع ، وهو عاصي لله تعالى إن فعل ، وهو مع ذلك غير صائم ، وهو متردد من المعصية ما تزيّد فطراً ، ولا صوم له مع ذلك . ومن أفطر في رمضان غير جاحد له : فعليه التزير فقط . )

( ٢٤٢/٦ م ٧٦١ و ٣٧٣/١١ م ٢٢٩٥ )

٨ - المتابعة في قضاؤه .

( المتابعة في قضاء رمضان : واجبة ، فإن لم يفعل قضاها مترقّةً وتجزئةً . ) ( ٢٦١/٦ م ٧٦٨ )

رهن

و : حج .

١ - حكمه .

( الرهن جائز في كل ما يجوز بيعه ، ولا يجوز فيا لا يجوز بيعه ، كالحر وأم الولد والسنور والكلب والماء . ) ٨/٨٩ م  
١٢١٢ و ٢١٧/٩ م ١٦٨٣

٢ - حكمه في الدوام والدائير .

( رهن الدائير والدوام جائز ، 'طبعت' أو لم تطبع . )  
١٠٨/٨ م ١٢٣٥

٣ - حكمه في الحقة الشائعة .

( رهن المرء حصته من شيء مشاع ، ما ينقسم أو لا ينقسم ، عند الشريك فيه وعند غيره : جائز . ) ٨/٨٨ م ١٢١٠  
٤ - حكمه بالغير .

( لايجل لأحد أن يرهن مال غيره عن نفسه ، ولا مال ولده الصغير أو الكبير إلا بإذن صاحب السلعة التي يريد رهنها ، ولا بغير إذنه ، ولا مال يقيه الصغير أو الكبير ، ولا مال زوجته . ) ٨/١٠٢ م ١٢٢١

٥ - جعل المرهون رهناً بدين كان .

( من تدان قرض من في القعد رهناً صحيحاً ، ثم بعد ذلك تداناً أيضاً وجعل ذلك الرهن رهناً عن هذا الدين الثاني ، فالقعد الثاني : باطل مردود . ) ٨/١٠١ م ١٢١٩

٦ - جعل السلعة رهناً عن ثمنها .

( لا يجوز بيع سلعة على أن تكون رهناً عن ثمنها ، فإن وقع فاليبيع مفسوخ . ولكن يجوز للبائع إمساك سلعته حتى يتخلف من ثمنها إن كان حالاً ، وإلا فليس له ذلك . ) ١٠٠/٨ م

١٢١٧ م

٧ - حكم ما رهن بعد تمام العقد .

( لا يكون حكم الرهن إلا لما ارتهن في نفس عقد التدين ، وأما ما ارتهن بعد تمام العقد فليس له حكم الرهن ، ولرأيه أخذه متى شاء . ) ١٠١/٨ م ١٢١٨ م

٨ - المتولد منه .

( ما تولد من الرهن كله لصاحب الأصل ، وهو ملك له . )

٩٩/٨ م ١٢١٤ م

٩ - حالات اشتراطه .

( لا يجوز اشتراط الرهن إلا في البيع إلى أجل مسمى في السفر ، أو في السلم إلى أجل مسمى في السفر خاصة ، مع عدم الكتاب في كلا الوجهين . ) ٨٧/٨ م ١٢٠٨ م

١٠ - حكم قبضه في نفس العقد .

( لا يجوز الرهن إلا مقبوضاً في نفس العقد . ) ٨٨/٨ م

١٢٠٩ م

١١ - صفة القبض في المتول والثانع وغير المتول .

( صفة القبض في الرهن وغيره هو : أن يطلق يده عليه ، فما =

رهن = كان بما ينقل : نَقَلَهُ إلى نفسه ، وما كان بما لا ينقل كاللدور والارضين : أطلقت يده على ضبطه كما يفعل في البيع ، وما كان مشاعاً كان قبضه له كقبض صاحبه لحصته منه مع شريكه ، ولا فرق . ( ٨٩/٨ م ١٢١١ )

#### ١٢ - ملكية رقبته .

( لا حق للرهن في شبهة من رقة الرهن ، فإن كانت أمة فوطئها فهو زان ، وعليه الحد ، وذلك الولد رفيق للراهن . )  
١٠٧/٨ م ١٢٢٤

#### ١٣ - ملكية منافعه .

( منافع الرهن كلها لصاحبه الراهن له ، كما كانت قبل الرهن ولا فرق ، حاشا ركوب الدابة المرهونة ، وحاشا لبن الحيوان المرهون ؛ فإنه لصاحب الرهن إلا أن يضيّعها فلا ينفق عليها وينفق على كل ذلك المرتهن فيكون له حيقذر ركوب الدابة ولبن الحيوان بما أنفق ، لا يحاسب به من دينه ، كثر ذلك أم قل . ) ( ٨٩/٨ م ١٢١٣ )

#### ١٤ - وطء المرهونة .

( وطء المرتهن الأئمة المرهونة يعتبر زنى ، وعلى الواطئ الحد ، والولد رفيق للراهن . ) ( ١٠٧/٨ م ١٢٢٤ )

#### ١٥ - نطقه .

( نطق الرهن على راعته . ) ( ٩٣/٨ م ١٢١٣ )

١٦ - وجوب الزكاة فيه .

( من رهن ماشية ، أو ذهباً أو فضة ، أو أرضاً فزوعها ، أو نخلاً فأثمرت ، وحال الحول على الماشية والبعير ، فالزكاة : في كل ذلك . ولا يكلف الرامن عوضاً عما خرج من ذلك في زكاته . ) ٩٥/٦ م ٦٩١

١٧ - يسه خشيبة فساد .

( من ارتهن شيئاً يخاف فساد ، كمصير خيف أن يصير خمرأ ، ففرض عليه أن يأتي الحاكم قبيعه ، ويوقف الثمن لصاحبه إن كان غائباً ، أو يتصف منه القويم المرتهن إن كان الدين حياً ، أو يصرف الثمن إلى صاحبه إن كان الدين مؤجلاً ، فإن لم يمكنه السلطان فليعمل هو ذلك . ) ١٠٠/٨ م ١٢١٦

١٨ - استحقاقه .

( إذا استحق الرهن أو بعضه بطلت الصفقة كلها . . ) ١٠٧/٨ م ١٢٢٢

١٩ - فكاك بعضه بأداء بعض الدين

( من رهن رهنأ صحيحاً ثم أنصف من بعض دينه أقله أو أكثره ، فأراد أن يخرج عن الرهن بقدر ما أدى : لم يكن له ذلك .

وإذا رهن جماعة رهنأ هو لهم عند واحد ، أو رهن واحد عند جماعة ، فأي الجماعة قضى ما عليه خرج حقه من ذلك =

ومن = الرهن عن الارتان ، وبقي نصيب شركائه وهنا بحسبه .  
وكذلك إن قضى الواحد بعض الجماعة حقه دون بعض : فقد  
سقط حق البعض في الارتان ، ورجعت حصته من الرهن إلى  
الراهن ، وبقيت حصص شركائه وهنا بحسبها . ( ١٠١/٨ م  
١٢٢٠ و ١٠٧/٨ م ١٢٢٣

٣٠ - بدلتته لكتابة القرض المؤجل في السفر .

( إن كان القرض الى أجل ففرض عليها أن يكتبه ، وأن  
يشهدا عليه عدلين فصاعدا ، أو رجلا وامرأتين عدولاً فصاعدا .  
فإن كان ذلك في سفر ولم يجد كاتباً ، فإن شاء الذي له الدين أن  
يرهن به وهنا فله ذلك ، وإن شاء أن لا يرهن فله ذلك ، وليس  
يلزمه شيء من ذلك في الدين الحال لا في السفر ولا في الحضر )  
١١٩٨ م ٨٠/٨

٣١ - تلف الموهون أو خروجه عن ملك الراهن .

( إن مات الرهن أو تلف أو فسد ، أو إن كانت أمة  
فعلت من سيدها أو اعتقها ، أو باع الرهن أو وهبه أو تصدق  
به أو أهدته ، فكل ذلك : فاقض ، وقد بطل الرهن وبقي الدين  
كله بحسبه ، ولا يكلف الراهن عوضاً مكان شيء من ذلك ، ولا  
يكلف الممتق ولا الحامل استعاء إلا أن يكون الراهن لاشيء  
له ، من أين ينصف غريمه غيره ؟ فيبطل عتقه وصدقه وهبه ،  
ولا يبطل بيعه ولا إهدائه . ) ( ٩٣/٨ م ١٢١٤



رهن ٢٢ - موت الراهن والمرتهن .

( إن مات الراهن أو المرتهن بطل الرهن ، ووجب رد الرهن إلى الراهن أو إلى ورثته . رجل الدين المؤجل ، ولا يكون المرتهن أولى بشئ الرهن من سائر القرماء حينئذ . )

١٢١٥ م ١٠٠/٨

رُوح ١ - حالها ومكانها .

( إن الأنفس : حيث وآما رسول الله ﷺ ليه أسري به ، أرواح أهل السعادة عن بين آدم عليه السلام ، وأرواح أهل الشقاء عن شماله ، لا تفتق فيها بقية حية حاسة عاقلة ، في نعيم أو نكد إلى يوم القيامة ، فتروى إلى أجسادها الحسنات والجزاء بالجنة أو النار ، حاشا أرواح الأنبياء عليهم السلام وأرواح الشهداء ؛ فلنأخذ الآن ترزق ونتمم ( ١/٢٤ م ٤٣ )

٢ - وقت تحققها في حنين الأدمية .

( حدّ نفخ الروح في الجنين : تمام أربعة أشهر من حملها - أي أمه - وصح أنه إلى تمام المائة والعشرين ليه ماء من ماء أمه ، ولحمة ومضغة من حشونها . ) ١٦٦٣ م ١٨٧/٩ و ٢١٢٤ م ٣٠/١١ و ٢١٢٥ م ٣١/١١

٣ - كونها النفس ، ومعدّتها .

و : نفس ١ - كونها الروح ، ومعدّتها .

روح ٤ - تناسخها .

( الأرواح لا تنتقل إلى أجساد آخر بعد مفارقتها هذه  
الأجساد . وأما زعم الانتقال فهو قول أصحاب التناسخ ،  
ومو كثر عند جميع أهل الإسلام . ) ١/٢٤ م ٤٣

٥ - سؤالنا بعد الموت ، وهل تموده ؟

( 'مسألة' الأرواح بعد الموت حق ، ولا يجيء أحد بعد  
موته إلى يوم القيامة ، ولا تُردُّ الروح إلا لمن كان ذلك له آية .  
ولم يؤثر أحدٌ أن في عذاب القبر تُردُّ الروح إلى الجسد إلا  
المتهاون بن عمرو ؛ وليس بالقوي . ) ١/٢١ - ٢٢ م ٣٩

\* \* \*

حرف الزاي



( الزكاة فرضٌ كالصلاة ، وهي فرضٌ على الرجال والنساء ،  
الأحرار منهم والحرائر والعبيد والإماء ، والكبار والصغار ،  
والمقلّاء والمجانين ، من المسلمين ؛ ولا تؤخذ من كافر لا مضاعفة  
ولا غير مضاعفة ، لا من بني تغلب ولا من غيرهم . ولا تؤخذ  
بما يشتر به الكافر ؛ تجرّ في بلاده أو في غير بلاده ، إلا أن  
يكونوا موالحوا على ذلك مع الجزية في أصل عدم فتؤخذ  
منهم ، وإلا فلا . ) ٢٠١/٥ م ٦٣٧ ، ٦٣٨ م ٢٠٨/٥  
م ٦٣٩ و ١١١/٦ م ٧٠٩ و ١١٤/٦ م ٧٠٢

## ٢ وجوبها في الذمة .

( الزكاة واجبة في ذمة صاحب المال ، لا في عين المال . )  
٢٦٢/٥ م ٦٦٤

## ٣ - المقروض عليهم الزكاة .

( الزكاة فرضٌ على الرجال والنساء ، الأحرار منهم والحرائر  
والعبيد والإماء ، والكبار والصغار ، والمقلّاء والمجانين ، من  
المسلمين ؛ ولا تؤخذ من كافر . ) ٢٠١/٥ م ٦٣٨

## ٤ - حكم مانعها .

( حكم مانع الزكاة إما هو أن تؤخذ منه أحب أم كره ،  
فإن مانع دونها فهو محارب ، فإن كذب بها فهو مرتد ، فإن  
غيبها ولم يمانع دونها فهو آتٍ متكرراً ؛ فواجب تأديبه أو =

زكاة = ضربه حتى يحضرهما أو يموت قبل الله الى لعنة الله . (

٢٢٥٧ م ٣١٣/١١

## ٥ - أصنافها الواجبة فيها .

( لا تجب الزكاة إلا في ثمانية أصناف من الأموال فقط :  
الذهب ، والفضة ، والقمح ، والشعير ، والتمر ، والابل ،  
والبحر ، والتمن خائفا وما عزاها ، فقط . والجواميس : صنف  
من البحر يضم بعضها الى بعض ، والبيوت والاعرابية سواء ،  
والنجب والمهاوى وغيرها من أصناف الابل كلها ابل يضم بعضها  
الى بعض ، والسوائم وغير السوائم سواء . )  
٦٤٠ م ٢٠٩/٥ و ٢٦٧/٥ م ٦٦٩ و ٢/٦ م ٦٧٣ و ١٧/٦ م ٦٧٤  
و ٤٥/٦ م ٦٧٨ .

## ٦ - انتفاء وجوبها في أشياء .

( لا زكاة في شيء من الثمار ولا من الزرع ، ولا في شيء من  
المعادن غير ما ذكرنا ، ولا في الخيل ولا في الرقيق ، ولا في  
الصل ، ولا في عروض التجارة ، لا على مدبر ولا غيره .  
ولا زكاة في كل ما اكتسب للفتية ولا لتجارة ، من جوهر  
وباقوت ، ووطاء وغطاء وثياب ، وآنية نحاس أو حديد أو  
وحاص أو فردير ، وسلاح ، وخشب ودور وضياح ، ويقال ،  
وصوف وحرير ، وغير ذلك كله لا نحاش شيئاً .

وليس في شيء مما أصيب من الصنوبر والجواهر والياقوت  
والزمرد مجرّيد وبغير شيء أصلا ، وهو كله لمن وجدته ، ولا =

زكاة = شيء في المادن كلها ، وهي فائدة لا تحس فيها ولا زكاة .  
 ٢٠٩/٥ م ٦٤١ و ١٠٨/٦ م ٧٠٠ و ١١٤/٦ م ٧٠٢  
 ١١٧/٦ م ٧٠٣

#### ٧ - الحول ووجوبها باتقاضه .

( الحول المعتبر هو الحول الكامل المتحل العربي القمري .  
 والزكاة واجبة في الإبل والبقر والغنم باتقاض الحول ، ولا حكم  
 في ذلك لجهة الساعي ، وهي تتكرر في كل سنة في الإبل والبقر  
 والغنم والذهب والفضة ، بخلاف البُيوت والشعير والتمر ، فان  
 هذه الأصناف إذا زكيت فلا زكاة فيها بعد ذلك أبداً ، وانما  
 تركى عند نفيها وكيها ويُنس التمر وكيه . ) ٢٦٧/٥ م  
 ٦٧٠ و ١٧/٦ م ٦٧٤ و ٤٤/٦ م ٦٧٦ ، ٦٧٧

#### ٨ - خروج المال عن الملك في وسط الحول .

( من خرج المال عن ملكه في داخل الحول قبل تمامه ثم  
 رجع اليه فزأه يَسْتَق به الحول من حين وجوعه ولو لم يَز  
 خروجه بطريقة عين أو أكثر ، لا من حين الحول الأول . )  
 ٩٢/٦ م ٦٨٩

#### ٩ - تصيلها قبل وقتها .

( لا يجوز تصيل الزكاة قبل تمام الحول ولا بطريقة عين ،  
 فإن فعل لم يَحْزَ ، وعليه إعادتها ، ويُرد إليه ما أخرج قبل  
 وقته . ) ٩٥/٦ م ٦٩٣

زكاة ١٠ - أثر الإغناء في حكم عامها .

( لا يبطل الإغناء حكم العام في الزكاة على المقي عليه . )

٧٥٤ م ٢٢٧/١

١١ - تكورها .

( الزكاة تتكرر في كل سنة في الذهب والفضة والإبل  
والبقر والغنم ، بخلاف البئر والشمير والتسر ، فإن هذه الأصناف  
إذا زكيت فلا زكاة فيها بعد ذلك أبداً ، وإنما تركى عند تصفيتها  
وكيلها وييسر التسر وكيله . ) ٦٧٦ م ٤٤/١

١٢ - اجتماعها لأكثر من سنة .

( من اجتمع في ماله زكاتان قصاعداً وهو حي تؤدى كلها  
لكل سنة على عدد ما وجب عليه كل عام ، وسواء كان له روية  
بأله أو لأخيه السامي أو لبله أو لغير ذلك ، وسواء في ذلك  
العين والحوت والماشية ، وسواء أتت الزكاة على جميع ماله أو  
لم تأت ، وسواء وجع ماله بعد أخذه الزكاة منه الى مالا زكاة  
فيه أو لم يرجع .

ولا يأخذ الفرماء شيئاً حتى تستوفى الزكاة؛ فلو مات الذي  
وجبت عليه الزكاة سنة أو سنتين فلإنما من رأس ماله ، أقر بها  
أو قامت عليه بينة ، وورثه ولده أو كلاً ، لا حق للفرماء  
ولا للوصية ولا للورثة حتى تستوفى كلها ، سواء في ذلك للعين  
والماشية والزروع . ) ٦٨٦ م ٨٧/١



## زكاة ١٣ - إخراج أحد التلدين عن الآخر .

( لا يجوز أن يخرج أحد التلدين عن الآخر . ) ٧٥/٦

٦٨٤ م

## ١٤ - نصاب الذهب والواجب فيه .

( لا زكاة في أقل من أربعين مثقالاً من الذهب الصرف الذي لا يحاطه شيء بوزن مكة ، سواءً مسكوكهٌ وحليتهٌ ونقارهٌ ومصوغهٌ ، فلإذا بلغ أربعين وأتم في ملك المسلم الواحد عاماً قريباً متصلاً فيه ربع عشره وهو مثقالٌ ، وهكذا في كل عام ، وفي الزيادة على ذلك إذا أتم أربعين مثقالاً أخرى وبقيت عاماً كاملاً ديناراً آخر ، وهكذا أبداً في كل أربعين ديناراً زائدة ديناراً ، وليس في الزيادة شيء زائد حتى تم أربعين ديناراً . )

٦٦/٦ م ٦٨٣ و ٧٥/٦ م ٦٨٤

## ١٥ - نصاب الفضة والواجب فيها .

( لا زكاة في الفضة حتى تبلغ خمس أواق في فضة محضة ، لا بعد في هذا الوزن شيء يحاطها من غيرها ، فلذا تم كذلك سنة قمرية متصلة فيها خمسة دراهم بوزن مكة . والخمس أواق هي مائتا درهم بوزن مكة ، فلذا زادت على ما ذكرنا وأتمت بزيادتها سنة قمرية ، فبها زاد قل أو كثر : ربع عشرها ، وهكذا كل سنة ، فإن نقص من وزن الأواق المذكورة ولو قلص فلا زكاة فيها . )

٥٩/٦ م ٦٨٢ و ٧٥/٦ م ٦٨٤

١٦ - ضم الذهب إلى الفضة فيها .

( لا يجوز أن 'يجمع بين الذهب والفضة في الزكاة . )

٦٨٤ م ٧٥/٦

١٧ - حكمها في الذهب المخلط .

( إن كان في الذهب خلط لم يفتّر لونه أو وزاته أو عكته :

سقط حكم 'المخلط' ، فإن كان فيها بقي ثصاب 'تركته' ، والا :

فلا . فإن نقص من الثصاب ما قل أو كثر فلا زكاة فيه . )

٦٨٣ م ٦٦/٦ و ٥٩/٦ م ٦٨٢

١٨ - حكمها في حلي الذهب والفضة .

( الزكاة واجبة في حلي 'الفضة والذهب' ، إذا بلغ كل واحد

منها الثصاب وأتم عند مالكه عاماً قريباً ، ولا يجوز أن 'يجمع

بين الذهب والفضة في الزكاة' ، ولا أن 'يخرج أحدهما عن الآخر' ،

ولا قيمتهما في عرض أصلاً ، وسواء كان 'حلي' امرأة أو 'حلي'

رجل ، كذلك 'حلية' الليف والمصنف والحاتم وكل 'مصوغ'

منها ، حل اتخاذه أو لم يحل ( ٦٨٤ م ٧٥/٦ )

١٩ - حكمها في الفضة المخلط .

( إن كان في الفضة خلط ، فإن غيّر المخلط شيئاً من لونه

الفضة أو محكها أو وزاتها : أسقط ذلك المخلط فلم 'يعد' ،

فإن بقي في الفضة الحقة خمس أواق 'تركته' ، والا : فلا ،

وإن كان المخلط لم يفتّر شيئاً من صفات الفضة 'تركته' بوزنها (

٥٩/٦ م ٦٨٢

زكاة ٢٠ - نصاب النعم والواجب فيه قدره وأوصافه .

( لا زكاة في النعم حتى يملك المسلم الواحد منها أربعين رأساً  
حولاً كاملاً متصلاً عريضاً قريباً ، فإذا أنت في ملكه عاماً كما  
ذكرنا ، سواء كانت كلها خائناً أو كلها ماعراً أو بعضها خائناً  
وسائرهما كذلك معزى ففيها شاة واحدة ، لا تبالي ضانية كانت  
أو ماعزة ، كبشاً ذكرراً أو أنثى من كليهما ، وهكذا ما زادت  
حتى تم مائة وعشرين كما ذكرنا .

فإذا أنتها وزادت ولو بعض شاة ، كذلك عاماً كاملاً :  
ففيها شاتان إلى أن تم مائتي شاة ، فإذا أنتها وزادت ولو بعض  
شاة كذلك عاماً كاملاً ففيها ثلاث شياه كما حددنا ، وهكذا إلى  
أن تم أربع مائة شاة كما وصفنا ، فإذا أنتها كذلك عاماً كاملاً كما  
ذكرنا ، ففي كل مائة شاة : شاة .

وأي شاة أعطى صاحب النعم فليس للصدقة ولا لأهل  
الصدقات ردّها ، من غنمه كانت أو من غير غنمه ، ما لم تكن  
هرمة أو معيبة ، فإن أعطاه هرمة أو معيبة فالصدقة بخير ،  
إن شاء أخذها وأجزأت عنه ، وإن شاء ردّها وكلّفه فدية  
مليحة ، ولا تبالي كانت فجزى في الأخامي أو لا تجزي .

ولا يجوز للصدقة أن يأخذ تبساً ذكرراً ، إلا أن يرضى  
صاحب النعم ، فيجوز له حينئذٍ . ولا يجوز للصدقة أن يأخذ  
أفضل النعم ، فإن كانت التي توتى أو السينة ليست من أفضل  
النعم جاز أخذها ، فإن كانت كلها فاضلة أخذ منها إن أعطاه

= صاحبها ، وسواءً فيما ذكرنا كان صاحبها حاضراً أو غائباً ،  
إذا أخذ المصدق ما ذكرنا أجزاء .

وما حفر عن أن يسمى شاة لكن يسمى خروفاً أو جذياً  
أو سحفاً : لم يجز أن يؤخذ في الصدقة الواجبة ، ولا أن  
يُعدَّ فيما تؤخذ منه الصدقة إلا أن يتم سنة ، فإذا  
أنتما 'عد' وأخذت الزكاة منه . ( ٢٦٧/٥ م ٦٧٠  
و ٢٦٨/٥ م ٢٧١ و ٢٧٤/٥ م ٦٧٢

### ٢١ - نصاب البقر والواجب فيه .

(صح أن في كل خمسين بقرة : بقرة ، ثم استدركتنا فوجدنا  
حديثاً مسروقاً لما ذكر فيه فعلٌ معاذٍ باليمن فوجب  
القول به : عن مسروق عن معاذ أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بعثه إلى اليمن ، وأمره أن يأخذ من كل ثلاثين من البقر  
تبيعاً ، ومن كل أربعين بقرة : مسنة ، وقال بعضهم ثنية ، ومن  
طريق طاووس عن معاذ مثله ، وأن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لم يأمره فيما دون ذلك بشيء . ) ( ٢/٦ م ٦٧٣

### ٢٢ - نصاب الإبل والواجب فيه .

( لا زكاة في أقل من خمسة من الإبل ، فإذا أنت كلك في  
ملك المسلم حولاً فالواجب شاة واحدة ، إلى أن تتم عشرة  
فإذا بلغت وأنت حولاً ففيها أربع شياه ، إلى أن تتم خمسة  
وعشرين فإذا أنتها وأنت حولاً ففيها بنت مخاض من الإبل . =

= أنثى ولايد ؛ فإن لم يعدما فإن لَبُونُ ذكرٌ من الإبل ،  
إلى أن تم سنةٌ وتلاثين فإذا أنتما ففيها بنتٌ لَبُونُ من  
الإبل أنثى ولايد ، إلى أن تم سنةٌ وأربعين فإذا أنتما ففيها  
حقة من الإبل أنثى ولايد ، إلى أن تم إحدى وستين ففيها  
جذعةٌ من الإبل أنثى ولايد ، ثم كذلك فيأزاد حتى تم  
سنة وسبعين ففيها ابنتا لَبُونُ ثم كذلك حتى تم إحدى  
وتسعين ففيها حقتان وكذلك فيأزاد ، حتى تم مائة وعشرين  
ففيها ثلاث بنات لبون .

ثم كذلك حتى تم مائة وتلاثين : ففي كل " خمسين حقة " ،  
وفي كل " أربعين بنتٌ لَبُونُ ، ففي ثلاثين ومائة فما زاد  
حقة وبنات لبون ، وفي أربعين ومائة فما زاد حقتان وبنات  
لبون ، وفي خمسين ومائة فما زاد ثلاث حقات ، وفي ستين  
ومائة فما زاد أربع بنات لبون ، وهكذا العمل فيأزاد . )

١٧/٦ م ٦٧٤

٢٣ - سن ما يدفع صدقة من الإبل .

( بنت الحاض : هي التي أنتمت سنة ودخلت في سنتين ، وسميت  
بذلك لأن أمها ماخض ، أي قد حملت .

بنت البون وابن البون : هي التي أنتمت سنتين ودخلت في  
الثالثة ؛ لأن أمها قد وضعت فلها لبن .

الحقة : هي التي أنتمت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة ؛ لأنها  
قد استعنت أن يحمل عليها الفحل والحمل .

زكاة

= المجذعة : هي التي أتت أربع سنين ، ودخلت في الحامسة .  
التنية : هي التي أتت خمس سنين ، ودخلت في السادسة .  
الفصيل : هو ما لم يتم سنة .. ولا يجوز في المعدقة .

٦٨٠ م ٥٠/٦

٢٤ - نعاب البئر والتمر والشعير ، والواجب في كل .

( لا زكاة في شعير ولا تمر ولا بُرّ حتى يبلغ ما يعيه المروء  
الواحد من الصنف الواحد منها خمسة أوسق ، والوسق : ستون  
صاعاً ، والصاع أربعة أمداد بعد النبي صلى الله عليه وسلم ،  
والمد من رطل ونصف إلى رطل وربيع على قدر رزاة  
المد وختة .

وسواء زروعه في أرض له ، أو في أرض لغيره بنصب أو  
بعمالة جائزة أو غير جائزة إذا كان البذر غير مضمون ، سواء  
أرض خراج كانت أو أرض عشر .

فلماذا بلغ الصنف الواحد من البئر أو التمر أو الشعير خمسة  
أوسق ، فإن كان مما يسقى بساقية من نهر أو عين أو كان بعلا :  
فيه العشر ، وإن كان يسقى بسانية أو فاعورة أو دلو ففيه  
نصف العشر ، فإن نقص عن الحجة أوسق ما قل أو كثر  
فلا زكاة فيه .

وإن كانت زرع أو نخيل يسقى بعض العام ببعض  
أو ساقية من نهر أو بئار السبائك ، وبعض العام بنضح أو سانية أو  
خطارة أو دلو ، فإن كان النضح زاد في ذلك زيادة ظاهرة =

زكاة

= وأملحه : فزكاته نصف العشر فقط ، وإن كان لم يزد فيه شيئاً ولا أصلح : فزكاته العشر . ( ٢٤٠/٥ م ٦٤٢ ، ٦٤٣ و ٢٥٠/٥ م ٦٤٤ و ٢٦٠/٥ م ٦٦٠ )

## ٢٥ - وجوبها في الخارج من بذره المزروع في غير الملك .

( تجب الزكاة فيما أصيب في الأرض المصنوبة إذا كان البذر لقاصب ، لأن غصبه الأرض لا يبطل ملكه عن بذره ، فالبذر إذا كان له فما تولد عنه فله ، وإنما عليه حق الأرض فقط ، ففي حصته من الزكاة ، وهي له حلال وملك صحيح . وكذلك الأرض المتأجرة بسقف فاسد ، أو المأخوذة بيمض ما يخرج منها ، أو المنوعة .

وأما إذا كان البذر مضمواً فلا حق له ولا حكم في شيء مما أنبت الله تعالى منه ، سواء كان في أرضه نفسه أم في غيرها ، وهو كله لأصاحب البذر ، وكذلك كل بذر أخذ بغير حق . ) ( ٢٥٠/٥ م ٦٤٣ )

## ٢٦ - حكم القاصب الملتقط من التمر والبؤ والشعير .

( من لقط السبل فاحتج له من البر حصة أوسق فصاعداً ومن الشعير كذلك : فعليه الزكاة فيها ، للعشر فيما سقى بالسماء أو بالنهر أو بالعين الساقية ، ونصف العشر فيما سقى بالنضح . ولا زكاة على من التقط من التمر حصة أوسق . ) ( ٢٥٣/٥ م ٦٤٨ )

## ٢٧ - شرط إزهاام التمر في الملك وملك البؤ والشعير قبل الدراس .

( الزكاة واجبة على من أزمى التمر في ملكه ، والأزما : =

زكاة

= مو احراره في غاره ، وعلى من ملك البئر والشعير قبل  
دواسها وامكان تصفيتهما من التبن وكيلاهما بأي وجه ملك ذلك ،  
من ميراث أو هبة أو ابتاع أو صدقة أو صداق أو غير ذلك .  
ولا زكاة على من انتقل ملكه عن التبر قبل الإزهاه ، ولا  
على من ملكه بعد الإزهاه ، ولا على من انتقل ملكه من البر  
والشعير قبل دواسها وامكان تصفيتهما وكيلاهما ، ولا على من  
ملكها بعد إمكان تصفيتهما وكيلاهما . ( ٢٥١/٥ م ٦٤٩

٢٨ - اعتبار النصاب في كل فاتح او بطن على حدة .

( من زرع قمحاً أو شعيراً مرتين في العام أو أكثر ، أو  
حلت نخلة بطنين في السنة : فإنه لا يضم البئر الثاني ولا الشعير  
الثاني ولا التبر الثاني الى الأول ، وإن كان أحدهما ليس فيه  
خمس أوسق : لم يزكّه ، وإن كان كل واحد منهما ليس فيه  
خمس أوسق بانفراذه : لم يزكهما .

وإن كان قمح بكيير أو شعير بكيير أو تمر بكيير ، وآخر  
من جنس كل واحد منها مؤخر ، فإن يبس المؤخر أو أزمى  
قبل تمام وقت حصاد البكيير وجداده : فهو كله زرع واحد  
وتمر واحد ، يضم بعضه الى بعض وتزكى معاً ، وإن لم يبس  
المؤخر ولا أزمى إلا بعد انقضاء وقت حصاد البكيير : فهما زرعان  
وتمران ، لا يضم أحدهما الى الآخر ، ولكل واحد منهما  
حكمه . فلو حصد قمح أو شعير ثم اخلف في أصوله زرع :  
فهو زرع آخر لا يضم الى الاول . ( ٢٦١/٥ م ٦٦١ ، ٦٦٢  
و ٢٦٢/٥ م ٦٦٣



٢٩ - اعتبار النصاب في صنف واحد من المبوب .

( لا يضم قمح الى شعير ، ولا تمر الى بهيا ، فاذا اجتمع من الصنف الواحد خمسة أوسق : ففيه الزكاة ، وإلا فلا . وأما أصناف القمح فيضم بعضها الى بعض ، وكذلك تضم أصناف الشعير بعضها الى بعض ، وكذلك أصناف التمر بعضها الى بعض : المعجوة البرقي والصيفاني وسائر أصنافه . ) ٢٥١/٥ م ٦٤٥ و ٢٥٣/٥ م ٦٤٦

٣٠ - اعتبار النصاب في الخارج وضمه ولو من أراضٍ شتى .

( من كانت له أراضون شتى ، في قرية واحدة أو في قرى شتى ، في محل مدينة واحدة أو في أعمال شتى ، ولو أن إحدى أراضيه في أقصى الصين والأخرى في أقصى الأندلس : فإنه يضم كل قمح أصاب في جميعها بعضها الى بعض ، وكل شعير أصابه في جميعها بعضه الى بعض ، وكل تمر أصابه في جميعها بعضها الى بعض فيزكيه . ) ٢٥٣/٥ م ٦٤٧

٣١ - اعتبار النصاب في السهم الخارج من الشائع والمشارك .

( من ساقى حائطاً نخلاً أو زارع أرضه بجزء مما يخرج منها ، فأبها وقع في سهم خمسة أوسق فصاعداً من تمر أو بر أو شعير : فعليه الزكاة ، وإلا فلا . وكذلك من كان له شريك فصاعداً في زرع أو في ثمرة نخلٍ يحبس أو ابقاع أو بغير ذلك من الوجوه كلها ، ولا فرق . ) ٢٥٧/٥ م ٦٥٦ و ٢٢٦/٨ م ١٣٣٩

### ٣٢ - تلف الخراج أو التصرف فيه بعد وجوبها .

( كل مال وجبت فيه زكاة من التبر أو البر أو الشعي ، فسواء تلف ذلك أو بعضه أو أكثره أو أقله ، إثر إمكان إخراج الزكاة منه ، إثر وجوب الزكاة بما قل من الزمن أو أكثر ، بتقريب أو بغير تقريب : فالزكاة كلها واجبة في ذمة صاحبها كما كانت لو لم يتلف ، ولا فرق . وكذلك لو أخرج الزكاة وعزها ليدفعها إلى المصدق أو إلى أهل الصدقات فصاعت كلها أو بعضها : فعليه إعادتها كلها ولا بد .

والنخل إذا أزمى : 'حرص وألزم الزكاة' ، وأطلقت بده عليه يفعل به ما شاء والزكاة في ذمته ، فإذا 'حرص' كما ذكرنا فسواء باع الثمرة صاحبها أو وهبها أو تصدق بها أو أطعمها أو أبيع فيها ، كل ذلك : لا يسقط الزكاة عنه ، لأنها قد وجبت ، وأطلق على الثمرة وأمكنه التصرف فيها بالبيع وغيره ، كما لو جدها ، ولا فرق . ( ٢٥٥/٥ م ٦٥٠ و ٢٥٦/٥ م ٦٥١ و ٢٦٣/٥ م ٦٦٥ ، ٦٦٦ )

### ٣٣ - حكم نفقة الزرع والثمار منها .

( لا يجوز أن يبدل الذي له الزرع ما أتفق في حرث أو حصاد أو جمع أو حرس أو تزييل أو جدد أو حفر أو غير ذلك فيسقطه من الزكاة ، سواء تداين في ذلك أو لم يتداين ، أنت النفقة على جميع قبة الزرع أو الثمر أو لم تأت . ) ( ٢٥٨/٥ م ٦٥٧ )

٣٤ - سقوطها فيما أكله أو تصدق به حين حصاده .

( لا يجوز أن يُمدَّ على صاحب الزرع في الزكاة ما تصدق به حين الحصاد ، ولا ما أكل هو وأهله ، فربكاً أو سويقاً ، قل أو كثر . ولا النبل الذي يسقط فيما كاله الطير والماشية أو يأخذه الضعفاء ، لكن ما حفي : فزكاته عليه ) ٢٥٩/٥ م ٦٥٨

٣٥ - خوص الزرع لأخواجه .

( لا يجوز خوص الزرع أملاً ، لكن إذا حصد ودُرس ، فإن جاء الذي يقبض الزكاة حينئذ فقدم على الدرس والتصفية والكيل : فله ذلك ، ولا نفقة له على صاحب الزرع . ) ٢٥٦/٥ م ٦٥٤

٣٦ - غلط الحارص أو ظلمه في تقدير الثمرة

إذا خلط الحارص أو ظلم ، فزاد أو نقص : ردَّ الراجب إلى الحق ، فأعطى ما زيد عليه وأخذ منه ما نقص . فإن ادعى أن الحارص ظلمه أو أخطأ : لم يصدق إلا بينة إن كان الحارص عدلاً عالماً ، فإن كان جاهلاً أو جائرأ فحكمه مردود . ) ٢٥٦/٥ م ٦٥٢ ، ٦٥٣

٣٧ - ترك جزء من الثمر الخارج للأكل بلا حساب .

( فرض على الحارص أن يترك لأهله الثمر ما يأكل هو وأهله رطباً ، على السنة . ولا يكلف عنه زكاة . ) ٢٥٩/٥ م ٦٥٩

### زكاة ٣٨ - حكمها في الدين وما في حكمه .

( من عليه دين دراهم أو دنانير أو ماشية : تجب الزكاة في مقدار ذلك لو كان حاضرا ، فإن كان حاضرا عنده لم يتلف وأتم عنده حولا منه ما في مقداره الزكاة : زكاه ، وإلا فلا زكاة عليه أصلا .

ومن عليه دين كما ذكرنا وعنده مال تجب في مثله الزكاة ، سواء أكثر من الدين الذي عليه أو مثله أو أقل منه ، من جنسه كان أو من غير جنسه : فإنه يزكي ما عنده ، ولا يقطع من أجل الدين الذي عليه شيء من زكاة ما بيده .

ومن كان له على غيره دين ، فسواء كان جالا أو موجلا ، عند مليه مقر يملكه قبضه أو منكر ، أو عند عديم مقر أو منكر كل ذلك : سواء ، ولا زكاة فيه على صاحبه ، ولو أقام عنه سنين حتى يقبضه ، فإذا قبضه استأنف به حولا كسائر القوائد ولا فرق ، فإن قبض منه ما لا تجب فيه الزكاة : فلا زكاة فيه ، لا حينئذ ولا بعد ذلك ، الماشية والذهب والفضة في ذلك : سواء . وأما النخل والزروع فلا زكاة فيه أصلا لأنه لم يخرج من زرعه ونماه . ) ٩٩/٨ م ٦٩٩ و ١٠١/٦ م ٦٩٥ و ١٠٣/٦ م ٦٩٦ و ١٠٥/٦ م ٦٩٧

### ٣٩ - حكمها في المهر والخلع والديات .

( المهر والخلع والديات : لا زكاة فيها حتى تقبض ، فإذا قبضت استأنف لها حول كسائر القوائد ، ما لم يتعين المهر ، =

## زكاة

= فإن كان المهر فضة معينة أو ذهباً معيناً أو ماشية معينة أو نخلاً معيناً ، أو كان كل ذلك ميراثاً : فالزكاة واجبة على من كل ذلك له . ولا معنى للقبض في ذلك ما لم يُبمع صاحبه شيئاً من ذلك ، فإن مُنِع : صار مفصوباً ، وسقطت الزكاة . ( ١٠٥/٦ م ٦٩٧ )

٥ - حكمها عند خلط الماشية لأكثر من مالك .

( الخلطة في الماشية أو غيرها : لا تحيل حكم الزكاة ، ولكل أحد حكمه في ماله ، خلط أو لم يخلط ، لا فرق بين شيء من ذلك . ( ٥١/٦ م ٦٨١ )

٦ - حكمها في الثمرة الموقوفة على من لا يتمتع .

( إن كان الزرع أو النخل موقوفاً على المساكين أو العبيان أو المجذومين أو في السبيل أو ما أشبه ذلك مما لا يتمتع أهله ، أو على مسجد أو نحو ذلك : فلا زكاة في شيء من ذلك كله ، لأنه لا زكاة إلا على مسلم يقع له بما يصيب شجرة أو سق . ( ٢٥٧/٥ م ٦٥٦ )

٢ - حكمها في المعدن المستخرج .

( لا شيء في المعدن كلها ، وهي قائمة لا خمس فيها ولا زكاة معجزة ، فإن بقي الذهب والفضة عند استخراجها حراً قريباً وكان ذلك مقدار ما تجب فيه الزكاة : زكاة ، وإلا فلا . ( ١٠٨/٦ م ٧٠٠ )

### زكاة ٤٣ - حكمها في المال المستفاد .

( كل فائدة فإنما تزكى لحولها ، لا لحول ما عنده من جنسها  
وإن اختلطت عليه الأحوال ، فلو أن امرأ ملك نصاباً ، وذلك  
مائتا درهم من الورق ، أو أربعين ديناراً من الذهب ، أو خمساً من  
الإبل أو خمسين من البقر ثم ملك بعد ذلك بدة قرية أو بعية  
الا أنها قبل تمام الحول من جنس ما عنده أقل مما ذكرنا ، أو  
ملك أربعين شاة ثم ملك في الحول تمام مائة وعشرين ، فإن كان  
ما اكتسب لا يغير ما كان عليه من الزكاة فإنه يضم التي ملك  
إلى ما كان عنده ، لأنها لا تغير حكم ما كان عليه من الزكاة ،  
فبذلك الحول التي كانت عنده ، ثم يستأنف بالجميع حولاً ،  
فإن استفاد في داخل الحول ما يغير الفريضة فيما عنده إلا أن  
تلك الفائدة لو انفردت لم تجب فيها الزكاة ، وليس ذلك إلا في  
الورق خاصة على كل حال ، وفي سائر ذلك - أي الباقي مما عدا  
الورق - في بعض الأحوال : فإنه يزكى الذي عنده وحده  
لتام حوله ، وضم حيثن الذي استفاد إليه ، لا قبل ذلك ،  
واستأنف بالجميع حولاً . ) ٦٨٥ م ٨٥/٦

### ٤٤ - وجوبها في الموهون .

( من ومن ماشية أو ذهباً أو فضة ، أو أوقياً فزرعها أو  
غلاتها فأنمرت ، وحال الحول على الماشية والعمير : فالزكاة في كل  
ذلك ، ولا يكتف الرامن عوضاً عما خرج من ذلك في زكاته . )  
٦٩١ م ٩٥/٦

٤٥ - حكمها فيما تلف أو غصب أو حبل بينه وبين مالكه .

( من تلف ماله أو غصبه غاصب أو حبل بينه وبينه : فلا زكاة عليه فيه ، أي نوع كان من أنواع المال . فإن رجع إليه يوماً ما : استأنف به حولا من حيثئذ ، ولا زكاة عليه لا خلا . فلو زكاة الغاصب ضمنه كله ، وضمن ما أخرج منه في الزكاة . )  
٦٩٠ م ٩٣/٦

٤٦ - إخراج الغاصب زكاة المنصوب .

( لو زكى الغاصب المال الذي غصبه : ضمنه كله وضمن ما أخرج منه في الزكاة . )  
٦٩٠ م ٩٣/٦

٤٧ - مؤونة نقلها .

١ ليس على من وجب عليه الزكاة إصاها إلى السلطان ، لكن عليه أن يجمع ماله المصدق ويدفع إليه الحق ، ثم مؤونة نقل ذلك : من نفس الزكاة ، فإن لم يكن مصدق فعلى من عليه الزكاة إصاها إلى من يحضر من أهل الصدقات ، ولا فرق بين من كلفه ذلك ميلا أو من كلفه إلى خراسان أو أبعد . )  
٦٩٢ م ٩٥/٦

٤٨ - تقديمها على حق القوماء واللوصية والورثة .

( من اجتمع في ماله زكاتان فصاعدا وهو حي تؤدى كلها لكل سنة على عدد ما وجب عليه في كل عام ، ولا يأخذ القوماء شيئا حتى تستوفى الزكاة . ولو مات الذي وجبت عليه سنة أو سنتين : فلأنها من رأس ماله ، لا حق للقوماء ولا للوصية ولا للورثة حتى تستوفى كلها . )  
٦٨٧ م ٨٧/٦ و ٦٨٨ م ٨٨/٦

## زكاة ٤٩ - أدائها بالتبعية الحقة .

( لا يُعزى أداء الزكاة إذا أخرجها المسلم أو وكيله بأمره  
إلا بنية أنها الزكاة المفروضة عليه ، فإن أخذها الامام أو  
ساعيه أو أميره أو ساعيه فبنية كذلك . فلو أن امرأ أخرج  
زكاة ماله الغائب فقال : هذه زكاة مالي إن كان سالماً وإلا فهي  
صدقة تطوع : لم يُعزى ذلك عن زكاة ماله إن كان سالماً ، ولم  
يكن تطوعاً . ) ٩١/٦ م ٦٨٨

## ٥٠ - التصديق بالدين ببيتها .

( من كان له دين على بعض أهل الصدقات ، وكان ذلك الدين  
'براً أو شعيراً أو ذهباً أو فضة أو ماشية ، فتصدق عليه بدينه  
ففيه ونوى بذلك أنه من زكاته : أجزأه ذلك . وكذلك لو تصدق  
بذلك الدين على من يستحقه وأحاله به على من هو له عنده ونوى  
بذلك الزكاة فلان يُعزى له . ) ١٠٥/٦ م ٦٩٨

## ٥١ - إخراجها من المال الغائب .

( لو أن امرأ أخرج زكاة ماله له غائب ، فقال هذه زكاة  
مالي إن كان سالماً وإلا فهي صدقة تطوع : لم يُعزى ذلك عن  
زكاة ماله إن كان سالماً ، ولم يكن تطوعاً ، لأنه لم يخلص البنية  
للزكاة ، وإنما يُعزى إن أخرجها على أنها زكاة ماله فقط ، فإن  
كان المال سالماً أجزأه ، لأنه أدائها كما أمر ، وإن كان المال قد  
تلف فإن قامت له بيعة فله أن يسترد ما أعطى ، وإن قالت =



زكاة

= أدى الإمام إليه ذلك من سهم الثارمين . ( ٦٨٨ م ٩١/٦ )

٥٢ - حكم إخفاؤها وإظهارها .

( إظهار المدة الفرض والتطوع من غير أن ينوي بذلك

رياء : حسن ، وإخفاها كل ذلك : أفضل ) ( ١٥٦/٦ م ٧٢٤ )

٥٣ - أداؤها من غير الجيد .

( أي : برّ أعطى أو أي شعير في زكاته ، كان أدنى مما أحاب

أو أعلى : أجزاء ، ما لم يكن فاسداً بفن أو فاكس ، فلا

يُجزى عن صحيح أو ما كان رديئاً .

وكذلك القول في زكاة التمر : أي : تمر أخرج أجزاء ،

سواء من جنس تمر أو من غير جنسه ، أدنى من تمر أو أعلى ،

ما لم يكن رديئاً أو معفوفاً أو متأكلاً أو الجعور أو لون

الحقيق ، فلا يجرى إخراجه شيء من ذلك أصلاً ، وسواء كان

تمر كله من مدين النوعين أو من غيرهما ، وعليه أن يأتي بتمر

س غير رديء ولا من هذين النوعين . ( ٢٦٤/٥ م ٦٦٧ )

و ٢٦٥/٥ م ٦٦٨

٥٤ - تعريف جايها .

( المصدق : هو الذي يبعثه الإمام الواجب طاعته ، أو

أمير ، في قبض الصدقات . ) ( ٢٦٨/٥ م ٦٧١ )

٥٥ - مصرفها وتوزيعها .

( من تولى تقريب زكاة ماله أو زكاة فطره ، أو تولاهما =

زكاة

= الإمام أو أميره، فإن الأمير أو الإمام يفرقها ثمانية أجزاء  
مساوية : للساكنين سهم ، وللفقراء سهم ، وفي المكاتبين وفي  
عتق الرقاب سهم ، وفي أصحاب الديون سهم ، وفي سبيل الله  
تعالى سهم ، ولأبناء السبيل سهم ، وللعامل الذين يقبضونها سهم ،  
وللزوجة قلوبهم سهم .

وأما من فرق زكاة ماله : ففي ستة أسهم ، وبسقط سهم  
للعامل وسهم الزوجة قلوبهم .

ولا يجوز أن يعطي من أهل سهم أقل من ثلاثة أنفس ،  
إلا أن لا يجزئ فيعطي من وجد . ولا يجوز أن يعطي بعض أهل  
السهم دون بعض ، إلا أن لا يجزئ فيعطي من وجد .

ولا يجوز أن يعطي منها كافرًا ، ولا أحدًا من بني هاشم  
والمطلب ابنتي عبد مناف ، ولا أحدًا من موالهم .

فإن أعطى من ليس من أهلها عامدًا أو جاهلًا : لم يجزه ،  
ولا جاز للأخذ ، وعلى الآخذ أن يرد ما أخذ ، وعلى المعطي أن  
يرفي ذلك الذي أعطى ، في أهله . ( ١٤٣/٦ م ٧١٩

و ١٤٨/٦ م ٧٢٠

٥٦ - إعطاؤها لغير أهلها .

( من أعطى الزكاة لغير أهلها عامدًا أو جاهلًا : لم يجزه ،  
ولا جاز للأخذ أن يرد ما أخذ ، وعلى المعطي أن يوفي ذلك  
الذي أعطى ، في أهله . ) ( ١٤٤/٦ م ٧١٩

## زكاة ٥٧ - إطاؤها من أحد الزوجين للآخر .

( من كانت له امرأة من الفارمين ، أو في سيل الله غزبية ، أو مكاتبه : جاز له أن يعطيها من صدقة الفرض . وتعطي المرأة زوجها من زكاتها إن كان من أهل السهام ، ويعطي الرجل امرأته إن كانت من أهل السهام . ) ١٥١/٦ م ٧٢١ و ١٥٢/٦ م ٧٢٢

## ٥٨ - أداؤها للأقارب .

( من كان أبوه أو أمه أو ابنه أو أخوته من الفارمين ، أو امرأته من الفارمين ، أو غزوًا في سيل الله ، أو كانوا مكاتبين : جاز له أن يعطيهم من صدقته الفرض ، كما تلزمه نفقتهم إن كانوا فقراء . ) ١٥١/٦ م ٧٢١

## ٥٩ - أداؤها للمكاتب .

( جائز أن يعطي المرء منها مكاتب ومكاتب غيرة ، لأنها من البيرة ، والعبد المحتاج الذي يظله سيده ولا يعطيه حقه ، لأنه مسكين . ) ١٥١/٦ م ٧٢٠

## ٦٠ - أداؤها لملك النصاب المحتاج .

( من كان له مال نجب فيه الصدقة ، كإثني درهم ، أو أوبعين مثقالاً ، أو خمس من الإبل ، أو أوبعين شاة ، أو خمسين بقرة ، أو أصاب خمسة أوسق من تمر أو شعير أو تمر ، وهو لا يقوم ماله بمراته ، لكثرة عياله أو لسلاة النمر : فهو مسكين ، يعطى من الصدقة المفروضة ، وتؤخذ منه فيا وجبت فيه من ماله . ) ١٥٢/٦ م ٧٢٣

## زكاة

٦١ - عدم كفايتها لحاجة الفقراء .

( فرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بقرائهم ، ويجبرهم السلطان على ذلك إن لم تقم الزكوات بهم ، ولا في سائر أموال المسلمين بهم ، فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لا بد منه ، ومن الألبان لشتاء والصيف يمثل ذلك ، ويمكن بكتهم من المطر والصيف والشمس وحيوت المارة . )  
١٥٦/٦ م ٧٢٥ .

٦٢ - شراؤها من مستحقها ، أو هبتها أو ميراث أو غير ذلك .

( من أعطى زكاة ماله من وجبت له من أهلها ، أو دفعها إلى المصدق الأمور بقبضها ، فباعها من قبض حقه فيها أو من له قبضها ، نظراً لأهلها ، فجاءه الذي أعطاه : أن يشتريها . وكذلك لو وجبت إليه هبة أو هدية أو ميراث أو صدق أو إجارة أو سائر الوجوه المباحة ، ولا يجوز له شيء من ذلك البتة قبل أن يدفعها . )  
١٥٦/٦ م ٦٩٩ .

## زكاة الفطر

١ - وجوبها .

( زكاة الفطر من رمضان : فرض واجب على كل مسلم ، كبير أو صغير ، ذكر أو أنثى ، حر أو عبد ، وإن كان جنيماً في بطن أمه . عن كل واحد صاع من تمر أو صاع من شعير . والصاع : أربعة أمداد بمقدار النبي صلى الله عليه وسلم . وهي واجبة على المجنون إن كان له مال ، وكذا الفقير إذا فضل معه =

زكاة الفطر = من الصدقة مقدارها ( ١١٨/٦ م ٧٠٤ و ١٤١/٦

م ٧١٥ ، ٧١٦

٢ مقدارها وما يُجزى فيها .

( زكاة الفطر : صاعٌ من تمر أو صاعٌ من شعير ، ولا يُجزى شيءٌ غيرها ، لا قمحٌ ، ولا دقيقٌ قمحٍ أو شعير ، ولا خبزٌ ، ولا قبةٌ ذلك .

ولا يُجزى إخراجُ بعض الصاع شعيراً وبعضه تراً ، ولا يُجزى قبةٌ أصلاً . ومن له عبدان فأكثر فله أن يخرج عن أحدهما تراً وعن الآخر شعيراً ، صاعاً صاعاً ، وإن شاء التمر عن الجميع ، وإن شاء الشعير عن الجميع . ( ١١٨/٦ م ٧٠٤ و ١٣٧/٦ م ٧٠٨ و ١٣٨/٦ م ٧١١

٣ . - المكلف بإخراجها .

( ليس على الإنسان أن يخرجها عن أبيه ولا عن أمه ولا عن زوجته ولا عن ولده ، ولا عن أحدٍ من تلزمه نفقته ، ولا تلزمه إلا عن نفسه ورقيقه فقط ، ويدخل في الرقيق : أمهات الأولاد والمذنبون ، وغائبهم وحاضرهم ، مؤمنهم وكافرهم ، من كان منهم لتجارة أو لغير تجارة ، وكذا العبدُ الموهوب والآبق والغائب والمغصوب .

وراجبٌ على ذات الزوج إخراجُ زكاة الفطر عن نفسها وعن رقيقها . ومن كان من العبد له رقيق : فعليه إخراجها عنهم لا على سيده .

زكاة الفطر = وأما الصغار فعليهم أن يخرجها الأب والولي عنهم ، من مال إن كان لهم ، وإن لم يكن لهم مال : فلا زكاة فطر عليهم حيث ولا بعد ذلك . ولابد أن كان للعبد مال أو كسب أن يكلفه بها من كسبه أو ماله . ( ١٣٢/٦ م ٧٠٥ و ١٣٧/٦ م ٧٠٩ و ١٣٨/٦ م ٧١٠ و ١٤٠/٦ م ٧١٢ ، ٧١٤

٤ - التقير إذا فضل معه من الصدقة مقدارها .

( من كان فقيراً فأخذ من زكاة الفطر أو غيرها مقداراً ما يقرم بقوت يومه وفضل له منه ما يعطيه زكاة الفطر : لزمه أن يعطيه . ) ( ١٤١/٦ م ١٧٦

٥ - العاجز من أدائها أو من بعضها .

( الذي لا يجد من أين يؤدي زكاة الفطر : فليست عليه ، ولا نلزمه وإن أبصر بعد ذلك ، فمن قدر على التمر ولم يقدر على الشعير لفلاله ، أو قدر على الشعير ولم يقدر على التمر لفلاله : أخرج صاعاً ولا بد من الذي يقدر عليه . فإن لم يقدر إلا على بعض صاع : آداه ولا بد . ) ( ١٣٩/٦ م ٧١٣

٦ - حكمها في المكاتب .

( المكاتب الذي لم يؤد شيئاً من كتابته فهو عبد ، يؤدي عنه سيده زكاة فطره ، فإذا أدى بعض كتابته : أخرجها عن نفسه ، لأن بعضه جرة وبعضه مملوك . ) ( ١٣٥/٦ م ٧٠٧

## زكاة الفطر

٧ - جواز تكليف العبد بها .

( السيد إن كان لعبد مال أو كسب : أن يكلفه إخراج  
زكاة الفطر من كسبه أو ماله . ) ١٤٠/٦ م ٧١٤

٨ - حكمها في المجنون .

( الزكاة لفطر واجبة على المجنون إن كان له مال ، لأنه  
ذكر أو أنثى ، حر أو عبد ، صغير أو كبير . ) ١٤١/٦ م ٧١٥

٩ - إخراجها عن الصغار .

( الصغار يخرجها الأب والولي عنهم من مال إن كان لهم ،  
وإن لم يكن لهم مال فلا زكاة فطر عليهم حينئذ . ومن أراد  
إخراج زكاة الفطر عن ولده الصغار : لم يجز له ذلك إلا بأن يهبها  
لهم ثم يخرجها عن الصغير والمجنون . ) ١٣٨/٦ م ٧١٢  
و ١٤١/٦ م ٧١٧

١٠ - حكمها في الرقيق بين اثنين أو أكثر .

( إن كانت عبداً أو أمة بين اثنين فصاعداً : فعلى سيديها  
إخراج زكاة الفطر ، يخرج عن كل واحد من مالكيه بقدر  
حصته فيه . وكذلك الرقيق إن كثيراً بين سيدين فصاعداً . )  
١٣٤/٦ م ٧٠٦

١١ - وقتها الذي تجب فيه .

( وقت ' زكاة الفطر الذي لا تجب قبله وإنما تجب بدخوله ثم لا تجب بخروجه : هو إثر ' طلوع الفجر الثاني من يوم الفطر ، مبتدأ الى ان تبيض ' الشمس ونحل ' الصلاة من ذلك اليوم نفسه ، فمن مات قبل طلوع الفجر من اليوم المذكور ، فليس عليه زكاة الفطر ، ومن ولد حين انبساط الشمس من يوم الفطر فما بعد ذلك او اسلم كذلك ، فليس عليه زكاة الفطر ، ومن مات بين هذين الوقتين او ولد او اسلم او تادت حياته وهو مسلم : فعليه زكاة الفطر . ) ١٤٣/٦ م ٧١٨

١٢ - مصرفها ونصيب كل .

( من تولى تقريق زكاة ماله او زكاة فطره ، او تولاهما الإمام او اميره ، فلان الإمام او الأمير يفرقها ثمانية اجزاء مستوية : للساكنين سهم ، وللقراء سهم ، وفي المكاتب وفي عتق الرقاب سهم ، وفي اصحاب الديون سهم ، وفي سبيل الله تعالى سهم ، ولابناء السبيل سهم ، وللمنال الذين يقبضونها سهم ، وللمؤلفة قلوبهم سهم .

واما من فرق زكاة ماله ففي ستة اسهم ، ويسقط سهم ' المال وسهم ' المؤلفة قلوبهم .

ولا يجوز ان يعطي من اهل سهم اقل من ثلاثة انفس ، الا ان لا يجد فيعطي من وجد ، ولا يجوز ان يعطي بعض اهل السهام دون بعض ، الا ان لا يجد فيعطي من وجد . =



زكاة الفطر = ولا يجوز أن يعطي منها كافراً ، ولا أحدًا من بني هاشم والمطلب ابنه عبد مناف ، ولا أحدًا من مواليتهم .  
فإن أعطى من ليس من أهلها عامداً أو جاهلاً : لم يميزه ، ولا جاز للأخذ ، وعلى الآخذ أن يرد ما أخذ ، وعلى المطي أن يوفي ذلك الذي أعطى ، في أهله . ( ١٤٣/٦ م ٧١٩ و ١٤٨/٦ م ٧٢٠ )

### ١٣ - أدائها لغير أهلها .

( من أعطى زكاة الفطر لغير أهلها عامداً أو جاهلاً : لم يميزه ، ولا جاز للأخذ ، وعلى الآخذ أن يرد ما أخذ ، وعلى المطي أن يوفي ذلك الذي أعطى ، في أهله . ) ( ١٤٤/٦ م ٧١٩ )

### ١٤ - تعيينها في الشعير أو التمر .

( زكاة الفطر من رمضان : فرض واجب على كل مسلم ، كبير أو صغير ، ذكر أو أنثى ، حر أو عبد ، وإن كان ممن ذكراً جنباً في بطن أمه ، عن كل واحد : صاع من تمر أو صاع من شعير وقد قدمنا أن الصاع أربعة أمداد بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يميز شيء غير ما ذكرنا ، ولا قمح ولا دقيق قمح أو شعير ، ولا خبز ، ولا إقينة ، ولا شيء غير ما ذكرنا ) ( ١١٨/٦ م ٧٠٤ )

### ١٥ - ترك أدائها .

( من لم يؤد زكاة الفطر وله من أين يؤديها : فهي دين عليه أبداً حتى يؤديها متى أدائها . ) ( ١٤٢/٦ م ٧١٨ )

زنى ١ - تعويته .

( الزنى : هو وطء امرأة لايجل له النظر الى 'مَجْرَدِهَا' ، وهو عالمٌ بالتحريم ؛ فهذا هو العاهر الزانى . وأما من وطئها فرأشاً مباحاً في حالٍ محرمة ، كوطئ الخالصة ، والمُحَرَّمَةِ والمُحَرَّمِ ، والعائِمِ فرساً والعائِقة كذلك ، والمتكف والمتكفة ، والمُشْرَكة : فهذا عاصٍ وليس زانياً . وكذلك من وطئ ويجل فلا ذنب له ، وليس زانياً . ) ٢٢٩/١١ م ٢٢٠١

٢ - الإيمان المزايل للزاني .

( الإيمان : اسمٌ واقعٌ على ثلاثة معانٍ ، أحدها : المقدر بالقلب ، والآخر : النطق باللسان ، والثالث : عملٌ بجميع الطاعات فرضها وتلقاها واجتنب المحرمات . والإيمانُ المزايلُ للزاني في حال الفعل إنما هو الإيمان الذي هو الطاعة لله تعالى فقط . ) ١١٨/١١ م ٢١٦٤ و ٢٢٧/١١ م ٢٢٠٠

٣ - الإكواء عليه .

( لو أمسكت امرأةً حتى زنى بها ، أو أمسك رجلاً فأدخل إحليله في فرج امرأة : فلا شيء عليه ولا عليها ، سواء انتشر أو لم ينتشر ، أمنى أو لم يُمن ، أتزلت هي أو لم تقزل . ) ٣٣١/٨ م ١٤٠٥

٤ - أثمه في تحريم المخلات

( لا يُجرِّم وطء حرامٍ نكاحاً حلالاً إلا في موضع =

زنى = واحد، وهو أن يزني الرجل بامرأة، فلا يحل فكاحها لأحد من تتاحل منه أبداً. وأما لو زنى الابن بها ثم تاب : لم يجرم بذلك فكاحها على أبيه وجده، ومن زنى بامرأة : لم يجرم عليه إذا تاب أن يتزوج أمها أو ابنتها، والنكاح الفاسد والزنى في هذا كله سواء. ( ١٨٦٢ م ٥٣٧/٩ )

## ٥ - الشهادة على العذراء به .

( الواجب إذا كانت الشهادة عندنا في ظاهرها حقاً ولم يأت شبهة يبطلها : أن يحكم بها ، وإذا صح عندنا أنها ليست حقاً ففرض علينا : أن لا نحكم بها ؛ إذ لا يحل الحكم بالباطل .  
فمن شهد عليها أربعة بالزنى وشهد أربعة فسوة بأنها عذراء، الواجب أن يقرروا النساء على صفة عذرتها ، فإن قلن : إنها عذرة يبطلها إيلاج الحشفة ولا بد وأنه حقائق عند باب الفرج : فقد أيقنا بكذب الشهود وأنهم وهموا ، وإن قلن : إنها عذرة واغتر في داخل الفرج لا يبطلها إيلاج الحشفة : فقد أمكن صدق الشهود ، فيقام الحد عليها حيثئذ ) ( ٢٢٢٠ م ٣٦٣/١١ )

## ٦ - شهادة أربعة أحدكم الزوج .

( الحكم على ثلاثة أوجه :

— إذا كان الزوج قاذفاً فلا بد من أربعة شهود سواء ، وإلا أحد أو يلاعن .

— فإن لم يكن الزوج قاذفاً لكن جاء شاعداً ، فإن كان عدلاً ومعه ثلاثة عدول فهي شهادة قامة ، وعلى المشهود =

زنى

= عليها حد الزنى كاملاً .

- وإن كان الزوج غير عدل ، أو كان عدلاً وكان في الدين معه غير عدل ، أو لم يتم ثلاثة سواء والشهادة لم تتم : فلا حد على الشهود عليها ، وليس الشهود قذفة فلا حد عليهم ، ولا حد على الزوج ولا لعان ، لأنه ليس قاذفاً . ( ٢٦٣/١١ م ٢٢١٩ م )

#### ٧ - الاختلاف في الشهادة عليه .

( الذي ينبغي أن يضبط في الشهادة ويطلب به الشاهد : إما هو ما لا تتم الشهادة إلا به ، والذي إن أنقص لم تكن شهادة ، فهذا هو إن اختلف الشاهد فيه بطلت الشهادة .  
وأما ما لا معنى لذكره في الشهادة ولا يحتاج إليه فيها وتم الشهادة مع السكوت عنه فلا ينبغي أن يلتفت إليه ، وسواء اختلف الشهود فيه أو لم يختلفوا ، وسواء ذكروه أو لم يذكروه ، واختلافهم فيه كاختلافهم في قصة أخرى ليست من الشهادة .  
فلما وجب هذا كان ذكر اللون في الشهادة لا معنى له ، وكان أيضاً ذكر الوقت في الشهادة في الزنى وفي السرقة وفي القذف وفي الحر لا معنى له ، وكان أيضاً ذكر المكان في كل ذلك لا معنى له . ( ٢٢٧٦ م ٣٤١/١١ )

#### ٨ - حكم الشهود فيه إذا لم يتسوا أربعة .

( لا حد على الشاهد ، سواء كان وحده لا أحد معه ، أو اثنين كذلك ، أو ثلاثة كذلك . ( ٢٦٠/١١ م ٢٢١٨ م )

زنى ٩ - حد الزاني المحصن حراً أو عبداً .

( الحر والحرة إذا زنيا وهما محصنان : فلأنهما يُجْلدان مائة ، ثم يرجعان حتى يموتا . وحدّ الأئمة المحصنة : نصف حد الحرّة ، جلداً ما خمسون جلدة ونفيها ستة أشهر ، وكذلك حكم العبد . واما الرجم فلا تنصيف فيه ، وهو واجب على كل من احصن من حر أو عبيد أو حرة أو أمة . ) ٢٢٣/١١ م ٢٢٠٤ و ٢٢٣٨/١١ م ٢٢٠٥

١٠ - حد الزاني غير المحصن حراً أو عبداً .

( بالزاني غير المحصن ذكر أو كان أم أنثى : يُجلد مائة ويُنفى سنة . والمالكُ ذكوره وإناثهم نصف حد الحر والحرة ، وذلك جلداً خمسين ونفي ستة أشهر . والنفي الواجب : أن يُنفى من كل مكان من الأرض ، وأن لا يُترك يقر إلا مدة أكله ونومه وما لا بد له منه من الراحة التي إن لم ينلها مات ، ومدة مرضه . ) ١٨٣/١١ م ٢١٩٢ ، ٢١٩٣ ، و ٢٣١/١١ م ٢٢٠٣

١١ - حد الزاني بأكثر من واحدة

( من وُجد بطلاً النساء الاجنبيات مرة بعد مرة : يُجدهُ حداً واحداً ولا مزيد . ) ٣٠٠/١١ م ٢٢٥٩

١٢ - الطائفة الواجب حضورها في حدة .

( الطائفة الواجب حضورها لحد الزنى : واحد فصاعداً . ) ٢٦٤/١١ م ٢٢٢١

زنى ١٣ - آلة الضرب في حدة

( الواجب أن يضرب الحدة في الزنى والذف بسوطي أو  
بجبل من شر أو من كنان أو من قتب أو صوف أو حلفاء  
أو غير ذلك ، أو تفر أو قضيب من خيوانات أو غيره . )

٢١٨٩ م ١٧١/١١

١٤ - جلد الزاني للمريض أو الضعيف .

( الواجب أن يجلد كل واحد حسب طاقته ، فمن ضعف  
جداً : جلد بشراخ فيه مائة عشكول جلدة واحدة ، أو فيه  
ثلاثون عشكالا كذلك . ) ( ١٧٣/١١ م ٢١٩٠ )

١٥ - تفسير النفي في حدة .

( النفي الواجب : أن ينفي أبداً من كل مكان من الأرض ،  
وأن لا يتوكل بقر إلا مدة أكله ونومه وما لا بد له منه من الراحة  
التي إن لم ينلها مات ، ومدة مرضه . ) ( ١٨١/١١ م ٢١٩٢ )

١٦ - حكم دعوى الزوجية فيه .

( من وجد مع امرأة بطواها ، وقامت اليينة بالوطء ، فقال  
هو : إنها امرأتي ، أو قال : أمتي ، فصدقه في ذلك ، فإن كانا  
غريبين أو لا يعرفان : فلا شيء عليها ، فإن كانت هي معروفة  
في البلد ومعروف أنه لزوج لها ، فإن أمكن ما يقول :  
فلا شيء عليها ، وإن كان كذبها في ذلك متيقناً : فالخدة  
واجب عليها . )

زنى

= ومن وجد مع امرأة، فشهد له أبوها أو أخوها بالزوجة .  
إن كان الزان شهدا لها عدلين : صح "العقد وبطل الحد" ، فإن  
لم يكونا عدلين فالحد عليه ، ما لم يكن على صفة النكاح بينة  
أو استافاة . ( ٢٢٠٦ م ٢٤٢/١١ )

#### ١٧ - حكم الوطء في العقد الفاسد .

( كل عقد فاسد لايجل الفرج به : لايجل ولا يصح به زواج ،  
فهما أجنبيان كما كانا ، والوطء فيه من العالم بالتحريم : زنى مجرد  
محض ، وفيه الحد كاملاً من الرجم أو الجلد ، أو التعزير ، ولا  
يلحق فيه ولد أصلاً ، ولا مهر فيه ، ولا شيء من أحكام الزوجة .  
وإن كان جاهلاً : فلا حد ، ولا يقع في ذلك شيء من أحكام  
الزوجة ، إلا لحاق الولد فقط . وهكذا القول في كل عقد  
فاسد بالشار والمثمة ، والعقد بشرط ليس في كتاب الله . )  
٢٢١٠ م ٢٤٨/١١ و ٢٥٠/١١ م ٢٢١٢ .

#### ١٨ - حكم للعائد نكاحاً محرماً .

( كل نكاح لم يبيحه الله تعالى : فلا يجوز عقده ، فإن وقع  
فسخ أبداً ، لأنه ليس نكاحاً صحيحاً ، فإن وقع فيه الوطء ،  
فالعالم بتحريمه : زان ، عليه الحد حد الزنى كاملاً ، فهو أو  
هي أو كلاهما . ومن كان جاهلاً : فلا شيء عليه ، والولد فيه  
لا حق . ) ( ٢٢١١ م ٢٤٨/١١ )

#### ١٩ - حكم للعائد بشرط التحليل .

( كل نكاح انعقد سائماً بما يفسده ولم يشترط فيه التحليل  
والطلاق : فهو نكاح صحيح تام لا يفسخ . وأما إذا انعقد =

زنى

= النكاح على شرط التحليل ثم الطلاق فهو عقد فاسد ونكاح  
فإن وطئ فيه ، فاسد ، فإن كان عالماً أن ذلك لا يحل فعليه  
الرجيم والحد ، وعليها إن كانت عالمة مثل ذلك ، ولا يلحق  
الولد . فإن كان جاهلاً : فلا حد عليه ، ولا صدق ، والولد  
لا يحق . ( ٢٤٩/١١ م ٢٢١٢ )

٢٠ - حكم الواطئة المطلقة ثلاثاً .

( من طلق ثلاثاً ثم وطئ ، إن كان عالماً أن ذلك لا يحل :  
فعليه حد الزنى كاملاً ، وعليها ، لأنها أجنبية . فإن كان جاهلاً :  
فلا شيء عليه ، ولا يلحق الولد منها أصلاً ؛ لأنه وطئ فيها لا  
عقد له معها لا صحيحاً ولا فاسداً . ) ( ٢٤٧/١١ م ٢٢١٠ )

٢١ - حكم المرأة تزوج في عدتها .

( امرأة تزوجت في عدتها ، إن كانت عالمة بالتحريم ولم تغلط  
في العدة : فهي زانية وعليها الرجيم ، ولا يلحق الولد . وإن  
كانت جاهلة بأن ذلك محرم أو غلطت في العدة : فلا حد ،  
ويلحق الولد . ) ( ٢٤٧/١١ م ٢٢١٠ )

٢٢ - حكم من تزوج خاتمة وحكمها .

( من تزوج خاتمة : فعليه حد الزنى وعليها ، إن كان  
عالمين بأن ذلك لا يحل ، ولا يلحق فيه الولد أصلاً . فإن كان  
جاهلين : فلا حد في ذلك ، ويلحق الولد . وإن كان أحدهما عالماً  
والآخر جاهلاً : فالحد على العالم ، ولا شيء على الجاهل . )

٢٤٦/١١ م ٢٢٠٩



٢٣ - حكم زواج المرأة ببعدا .

( لا يحل للمرأة عبداً ، فمن تزوجت عبداً ووطئها ، فإن كانت عالة بأن هذا لا يحل : فهي زانية ، عليها حد الزنى كاملاً ، وعلى العبد كذلك إن كان عالماً . فإن كانت جامدة : فلا شيء عليها ، ويلحق الولد بها ، أما التفريق فلا بد منه ، فإن اعتكته بشرط ان يتزوجها فالتق باطل مردود . ) ٢٤٨/١١٠

٢٢١١ م

٢٤ - حكم من أحل فروج مملوكته لغيره .

( من أحل فروج أمته ؛ فالولد غير لائق ، والحد واجب ؛ إلا ان يكون جاهلاً بتحريم ما فعل ) ٢٢١٦ م ٢٥٧/١١

٢٢١٧

٢٥ - حكم الواطيء للأمة المفصولة

( من غصب أمة او اخذها بغير حق ، فأولدها ، فإن كان عالماً عامداً : فعليه حد الزنى ، ويردها وأولادها وما تنصها ووطؤه وإن كان جاهلاً : فلا شيء عليه من حد ولا إثم ؛ لكن يرددها ويرد أولاده منها رقيقاً لبيدها ، ويرد ما تنصها ووطؤه )

١٢٥٩ م ١٣٥/٨

٢٦ - حكم الواطيء امرأة أبيه ، او محارمه .

( من وقع على امرأة أبيه بمقد او بغير عقد ، أو عقد عليها باسم نكاح وإن لم يدخل بها : فإنه يقتل ولا بد ، محصناً كان =

زنى = او غير محصن ، وبخمس ماله ، سواء أتمه كانت او غير أتمه ، دخل بها ابوه او لم يدخل بها .

وأما من وقع على غير امرأة ابيه من سائر ذوات محارمه ، كأمه التي ولدته من زنى او بقدر باسم نكاح فاسد مع ابيه ؛ فهي أمه وليست امرأة ابيه ، او اخته ، او ابنته ، او عمته ، او خالته ، او واحدة من ذوات محارمه بصهر او رضاع ، فواء كان ذلك بمقد او بغير عقد : هو زان ، وعليه الحد فقط وإن أحسن : عليه الجلد والرجم كسائر الاجنبيات ؛ لانه زنى وأما الجامل في كل ذلك : فلا شيء عليه .

٢٥٢/١١ - ٢٥٧ م ٢٢١٥

## ٢٧ - حكم المستأجرة الزنى والخدمة وحكم المستأجر

( حد الزنى واجب على المستأجر والمستأجرة ، بل جرمها اعظم من جرم الزاني والزانية بغير استئجار وهو اكل المال بالباطل ، والحد واجب كاملا على الخدم ولو أخذ منها ممر نوح !! ) ٢٥١/١١ م ٢٢١٣

## ٢٨ - حكم المرأة تدلس نفسها للأجنبي .

( امرأة دلست نفسها لأجنبي ، فوطئها يظن أنها امراته : فهي زانية ، وتجرم وتجلد إن كانت غير محصنة . ولا يلحق الولد في ذلك . ) ٢٢٦/١١ م ٢٢٠٩

زنى ٢٩ - حكم المرأة 'تخل نفسها لأجنبي' ، وحكمه .

( ليس لاحد ان 'يخل' ما حرم الله تعالى ، وإحلال المرأة نفسها للرجل : باطل ، وهو زنى محض ، وعليها الرجم والجلد إن كانتا محصنين ، ولا يلحق في هذا ولد أصلاً إذا لم يكن عقد ، فإن كانتا جاهلين : فلا شيء عليهما ، وإن كان أحدهما جاهلاً والآخر عالماً ، فالحد على العالم دون الجاهل . ) ٢٤٦/١١ م ٢٢٠٩

٣٠ - حكم تزوج الزانية او الزاني

( لا يخل لزانية ان تنكح أحداً لا زانياً ولا غيباً ، حتى تنوب ؛ فإذا ثبت : حل لها الزواج حينئذ . ولا يخل للزاني المسلم ان يتزوج مسلمة لا زانية ولا غيبة حتى ينوب ؛ فإذا ثبت : حل له سكاح المقيمة المسلمة حينئذ . وللزاني المسلم : أن ينكح كتابية غيبة وإن لم يقب . فإن وقع شيء مما ذكرناه فهو مفسوخ أبداً ، فإن نكح غيب غيبة ثم زنى أحدهما أو كلاهما : لم يفسخ النكاح بذلك . ) ٤٧٤/٩ م ١٨٣٩ و ١٠٩/١٠ م ١٩٣٤

٣١ حكم الزاني إذا تزوج بها ، أو قتلها .

( من زنى بامرأة ثم تزوجها : لم يسقط الحد بذلك عنه ، وكذلك إذا زنى بأمة ثم اشتراها ولو زنى بامرأة حرة أو أميرة ثم قتلها : ف عليه حد الزنى كاملاً ، والحدود أو الدية ، والغيبة ) ٢٥٢/١١ م ٢٢١٤

ذئ

٣٢ - إمامة ولد الزنى .

( ولد الزنى جائز له : ان يكون إماماً واتباءً ، ولا تناضل  
مع غيره الا بالقرارة والفقه وقدم الخير والسن فقط . )  
٤٨٨ م ٢١١/٤

٣٣ . عتق ولد الزنى .

( عتق ولد الزنى : جائز . ) ١٦٧٣ م ٢٠٨/٩

٣٤ - شهادة المتولد منه وقولته القضاء .

( شهادة ولد الزنى : جائزة في الزنى وغيره ، وبلي القضاء ،  
وهو كغيره من المسلمين ) ١٠٨٢ م ٤٣٠/٩

٣٥ - قواوت المتولد منه .

( ولد الزنى يرث أمه ، وترثه أمه ، ولها عليه حق الأمومة ؛  
من البير والنفقة والتحرير وسائر أحكام الامهات . ولا يرثه  
الذي تخلق من نطفته ، ولا يرثه هو ، ولا له عليه حق الابوة ،  
لا في ير ولا في نفقة ولا في تحريم ولا في غير ذلك ، وهو منه  
أجنبي . ) ١٧٤٢ م ٣٠٢/٩

٣٦ - حكم الصلاة على المرجوم به .

( يصلى على المرجوم والمرجومة كسائر الموتى ، ولا فرق . )  
٢٢٠٨ م ٢٤٤/١١

٣٧ - حكم ولد الملوكة منه .

( اذا ولدت الملوكة من غير سيدها . يرثها او اكرامه : =

زنى = قولها : مؤثها ، إذا عتت عتوا . وما ولدت المولاة من  
زنى فلا ولاء عليه لأحد . ( ٢١٧/٩ م ١٦٨٣ و ٣٠١/٩ م ١٧٣٩ )

٣٨ - ولد الكافرة منه .

( ولد الكافرة الذمية أو الحرة من زنى أو إكراه :  
مسلم ولا بُد . ) ( ٣٢٤/٧ م ٩٤٦ )

زواج ر : نكاح ، زوج ، زوجة .

زواج ١ المقدم عند اجتماع حق الأبوين وحقه

ر : نكاح - ٧٥ - المقدم من حق الزوجية وحق الأبوين .

٢ - أحكام عشرته مع الزوجة .

( الإحسان الى النساء : فرض ، ولا يحمل لتبضع عتواتهن .  
ومن قديم من حفره لئلا فلا يدخل بيته إلا نهاراً ، ومن  
قدم نهاراً فلا يدخل إلا ليلاً ؛ إلا أن يمنعه مانعٌ عذر .  
وعلى الزوج أن يأتيها بكسوة تحيطة فامسة ، وبالطعام  
مطبوخاً ، وفرض عليه : صيانتها عن كل خدمة وكل عمل  
له أو لغيره . ولا بأس بكذب أحد الزوجين للأخر فيما يستجلب  
به المودة .

ولا يحمل الرطه في الدبر أصلاً ، لا في امرأة ولا في غيرها .  
١٩٠٥ م ٦٩/١٠ و ١٩٠٨ م ٧٢/١٠ و ١٩١٠ م ٧٤/١٠  
و ١٩١٢ م ٧٥/١٠ و ١٩٣٣ م ١٠٨/١٠

زَوْج ٣ - إنفاقه على زوجته .

ر : نفقات . .

ر : نكاح ٧٣ - النفقة الزوجية إجمالاً .

٤ - القسَم بين زوجاته .

ر : قسَم .

٥ - عدله بين زوجاته .

( العدل بين الزوجات : فرضٌ ، وأكثر ذلك في قسمة

اليالي ، وليس عليه أن يعدل بين إماءه . وأمرٌ عز وجل من

خاف ألا يعدل أن يقتصر على واحدة من الزوجات ، أو أن

يقتصر على ما ملكت يمينه . ) ٤١/١٠ م ١٨٨٨

٦ - أحكام بيته .

( لا يجوز للزوج المبيت عند أمه ولا عند أم ولده ولا في

دار غيره إلا بعذر . وإذا تزوج بكراً ، حرة أو أمة مسلمة

أو كنانة وله زوجة أخرى حرة أو أمة : فعليه أن يخص

البكر بميت أربع ليالٍ عندها ، ثم يقسم . فإن تزوج ثانياً :

فهو أن يخصها بميت ثلاث ليالٍ ، ثم يقسم ويعدل . ) ٤١/١٠

م ١٨٨٨ و ٦٣/١٠ م ١٨٩٩

٧ - الجماع المفروض وإجباره عليه .

ر : نكاح ٧٤ - فرضية الجماع فيه ، واستيفاءه جبراً ،

وحكم مخالفتها .

## زوج ٨ - حقه في الجماع وما يمنع منه

(فرض على الأمة والحرة ألا يمنعا السيد والزوج الجماع متى دعاهما ، ما لم تكن المدعوة حائضاً ، أو مريضة تتأذى بالجماع ، أو حائضه فرض فإن امتنعت لغير عذر فهي مملوكة . وإن عصت الزوجة زوجها : حل له معها حتى تطيعه ، وضربها بما لم يؤلم ولا يجرح ولا يكسر ولا يعقن ، فإن ضربها بغير ذنب : أقيدت منه . والطاعة في قول الله تعالى : « فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا » هي الطاعة إذا دعاهما للجماع فقط . ) ٤٠/١٠ م ١٨٨٧ و ٤١/١٠ م ١٨٨٨  
٧٣/١٠ م ٧٤ و ١٩١٠ م

## ٩ - حكم عزله عن الحرة والأمة .

لا يحل العزل عن حرة ولا عن أمة . ٧٠/١٠ م ١٩٠٧

١٠ - إعطاؤه زوجته من زكاته ، أو أخذه من زكاتها .

و : زكاة ٥٧ - إعطاؤها من أحد الزوجين للآخر .

## ١١ - تضييعه عن زوجته

( من ضاع عن امرأته : فمسن ، ومن لا فلاخرج في ذلك . )

٩٧٣ م ٣٥٥/٧

## ١٢ - حكم تصريفه بمال زوجته .

( الأنثى البالغة ذات الزوج أمرها نافذة في مالها ، من عتق .

أوجه أو يبيع أو غير ذلك ، إذا وافق الحق من الواجب أو =

زوج = المباح ، ولا اعتراض لأب ولا لزوج ولا لحاكم في شيء من ذلك ، إلا ما كان ممعيةً لله تعالى .

ولا يحل لأحد أن يرمي مال زوجته . ولا يجوز للرجل أن يتصدق من مال زوجته بشيء أصلاً إلا بإذنها . ( ١٠٢/٨ م ١٢٢١ و ١٢٧٨ م ١٣٩٤ و ١٣٠٩ م ١٣٩٦ و ٣١٨/٨ م ١٣٩٧ )

١٣ - تكليف زوجته بالإتفاق عليه إن صبر .

( إن عجز الزوج عن نفقة نفسه ، وامرأته غنية : مكلفت النفقة عليه ، ولا ترجع عليه بشيء من ذلك إن أبصر ؛ إلا أن يكون عبداً ، فنفقة : على سيده لا على امرأته . وكذلك إن كان لغير ولد أو والد ، فنفقة : على ولده أو والده ؛ إلا أن يكونا فقيرين . ) ( ٩٢/١٠ م ١٩٣٠ )

١٤ - تأديبه زوجته .

ر : أدب ، بمعنى تأديب ، ٢ - أحكامه بين الزوجين  
أيضاً ٣ - التمدي فيه من الزوج .

زوجة

١ - المندم عند اجتماع حلقها وحق الأبوين .

ر : نكاح ٧٥ - المندم من حق الزوجية وحق الأبوين .

٢ - أحكام مشرتها مع الزوج .

( على الزوجة أن تحسن عشرة زوجها ، ولا تصوم تطوعاً وهو حاضر إلا بإذنه ، ولا تدخل بيته من يكره ، وأن =



زوجة

= لا تئمه نفسها متى أراد ، وأن تحفظ ما جعل عندها من ماله .  
ولا يلزم المرأة أن تخدم زوجها في شيء أصلاً ، لا في  
عجن ولا طبخ ولا غير ذلك ، ولو أنها فعلت لكان أفضل لها .  
ولا بأس بكذب أحد الزوجين للآخر فيما يستجلب به  
المودة . وأما حفظ ما جعل عندها قرضاً ( ١٠٤ م ٣٠/٧  
و ١٩١٠ م ٧٤/١٠ و ١٩١٢ م ٧٥/١٠

٣ - صدقتها .

و : صدق .

٤ - حكم خدمتها للزوج .

( لا يلزم المرأة أن تخدم زوجها في شيء ، لا في عجن ولا  
طبخ ولا فرش ولا كنس ولا غزل ولا سج ولا غير ذلك  
أصلاً ، ولو أنها فعلت لكان أفضل لها ١٠٤ م ٧٣/١٠

٥ - الجماع المفروض لها أو عليها ، واستيفاءه جبراً .

و : نكاح ٧٤ - فرضية الجماع فيه ، واستيفاءه جبراً ،  
وحكم مخالفتها فيه

زوج ٨ - حقه في الجماع ، وما ينشع منه

٦ - القسم لها مع الزوجات

و : قسم .

٧ - القزل منها .

( لا يجز القزل عن حرة ولا عن أمة ) ( ١٩٠٧ م ٧٠/١٠

## زوجة ٨ - الإتفاق عليها

ر : نكاحات . .

نكاح ٧٣ - النفقة الزوجية إجمالاً .

٩ - تضيعة الزوج عنها .

( من ضمنى عن امرأته : فعن ، ومن لا فلا حرج في

ذلك . ) ٣٥٥/٧ م ٩٧٣

١٠ - إعطاؤها الزوج من زكاتها أو أخفها من زكاته .

ر : زكاة ٥٧ - إعطاؤها من أحد الزوجين للآخر .

١١ - مدى تصرفاتها في مال الزوج .

( فرض على الزوجة : أن تحفظ ما جعل من مال زوجها

عندما ، ولما أن تصدق من ماله غير مفسدة ؛ لكن بما لا يؤثر

في ماله ، سواء أذن في ذلك أم نهي ، أحب أم كره .

ولو أن الزوج يمنعها النفقة أو الكسوة أو الصداق ظمناً :

فلها أن تنتصف من ماله إن وجدته بمقدار حقها . ) ٣١٨/٨

م ١٣٩٧ و ٧٣/١٠ م ١٩٠٩ و ٧٤/١٠ م ١٩١٠

و ٩٢/١٠ م ١٩٢٩

١٢ - متى تنفق على زوجها .

ر : زوج ١٣ - تكليف زوجته بالإتفاق عليه .

١٣ - تأديتها .

ر : أدب و معنى تأديب ، ٢ - أحكامه بين الزوجين .

أيضاً ٣ - التعدي فيه من الزوج .

حرف السين



سؤال ١ - حدّ جوازہ .

( لا یجوز السؤال تکثراً إلا لضرورة فاقية ، أو لمن تحتمل  
 "حالة" ، فالخطب "فرض" علیہ أن یأل ما یقوته هو وأهلہ مما  
 لا یبذلہم منه من أکل وسکنی وکسوة ومعونة ، فإن لم  
 یفعل فهو ظالم ، فإن مات في تلك الحال فهو قاتل نفسه ، وأما  
 من طلب غیر متکثر فلیس مکروهاً ، وكذلك من سأل  
 سلطاناً فلا یرج في ذلك ) ( ١٥٨/٩ م ١٦٣٨ )

٢ . قبول الهدية والعتبة بدونه .

( من أعطی شيئاً من غیر مسألة ، ففرض علیہ قبوله ، وله  
 أن یبیه بعد ذلك إن شاء الذي وهبه له ، وهكذا القول في  
 الصدقة والهدية وسائر وجوه النفع ) ( ١٥٢/٩ م ١٦٣٥ )

سب ١ - حکم من رطنه بالله تعالى أو بملك أو بغيره أو بآية  
 أو بالشريعة .

( كل من سب "الله تعالى أو استهزأ به ، أو سب ملكاً من  
 الملائكة أو استهزأ به ، أو سب نبياً من الأنبياء أو استهزأ به ،  
 أو سب آية من آيات الله تعالى أو استهزأ بها ، والشرائع كلها  
 والقرآن" : من آيات الله تعالى ، فهو بذلك : كافر مرتد ، له  
 حکم المرتد .

ومن أعلن من الذميين سب "الله تعالى أو سب رسوله ﷺ  
 أو شيء من دين الإسلام أو مسلم من عرض الناس : فاروق  
 الصغار ، ونكت بذلك عهدہ ونقض ذمته ، فعل "دمه" =

سَبَّ

= وَتَبَّيْهُ وَمَالَهُ . ( ١١/٤١٣ - ٤١٧ م ٢٣٠٨

٢ - إِيْلَاقَهُ بِعَائِشَةَ وَأَمَهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ وَضِيَّ اللَّهُ عَنْهُمْ .

( سَبَّ عَائِشَةَ : رِدَّةٌ مُلَاقَةٌ ، وَتَكْذِيبُ اللَّهِ تَعَالَى فِي قَطْعِهِ  
بِإِرْوَاقِهَا . وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي سَائِرِ امَهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ ، وَلَا فَرْقَ . )

٢٣٠٨ م ٤١٥/١١

٣ - نَسِيَهُ لِلْأَبَوَيْنِ

( نَعِشُ الْمَرْءَ لِسَبِّ أَبَوَيْهِ : مِنَ الْكِبَارِ . ) ( ١١/٢٦٨

٢٢٢٥ -

٤ - إِيْلَاقَهُ بِالْأَمْوَاتِ .

( لَا يَجِلُّ سَبُّ الْأَمْوَاتِ عَلَى الْقَصْدِ ، لِأَدَى ، وَأَمَّا تَحْذِيرُ مَنْ  
كَفَرَ أَوْ بَدَعَ أَوْ مِنْ عَمَلٍ فَاسِدٍ : فَبَاحٌ ) ( ١٥٦/٥ - ٥٩٤

٥ - حَكَمَ مِنْ أَلْفِهِ مَنْ أَهْلُ الذِّمَّةِ بِالْمُسْلِمِينَ أَوْ بِشَيْءٍ مِنْ  
مَقْدِسَاتِهِمْ .

( مَنْ أَعْلَنَ مِنَ الذِّمِّيِّ سَبَّ اللَّهِ تَعَالَى ، أَوْ سَبَّ رَسُولَ  
اللَّهِ ﷺ ، أَوْ شَيْءٍ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ ، أَوْ مُسْلِمٍ مِنْ عَرَضَ  
النَّاسِ : فَقَدْ فَارَقَ الصَّفَارَ ، وَنَكَثَ بِذَلِكَ عَهْدَهُ ، وَتَقَضَّى

ذِمَّتُهُ ، فَجِلَّ دَمُهُ وَتَبَّيْهُ وَمَالَهُ . ) ( ١١/٤١٧ م ٢٣٠٨

سَبَاق ١ - اسْتَحْبَابُهُ بِالْخُفِّ وَالْحَافِرِ وَآلَةِ الْكُرْبِ .

( الْمَابِقَةُ بِالْخِيلِ وَالْبَغَالِ وَالْجَيْرِ وَعَلَى الْأَقْدَامِ : حَسَنٌ ، =

سباق = والمناخنة بالرماح والتبيل والسيوف - ن . )  
٩٧١ م ٣٥٣/٧

## ٢ - المال المعطى فيه للقائزين .

( السبق : هو أن يخرج الأمير أو غيره مالا يجعله لمن سبق في أحد وجوه السباق المشروعة ، فهذا حسن ، أو يخرج أحد المتسابقين مالا فيقول لصاحبه : إن سبقني فهو لك ، وإن سبقك فلا شيء لك علي ولا شيء لي عليك ، فهذا حسن .

ولا يجوز إعطاء مال في سبق غير الحافر والخف والتبيل . فإن أراد أن يخرج كل واحد منها مالا يكون السابق منها : لم يحل ذلك أصلاً إلا في الحيل فقط ، ثم لا يجوز ذلك في الحيل أيضاً إلا بأن يدخلها معها فارساً على فرس يمكن أن يسبقها ويمكن أن لا يسبقها ولا يخرج هذا الفارس مالا أصلاً ، فأى المخرجين للمال سبق أمك ماله نفسه وأخذ ما أخرج صاحبه حلالاً ، وإن سبقها الفارس الذي أدخلها ، وهو يسمى الحلال ، أخذ المالين جميعاً ، فإن سبق فلا شيء عليه . وما عدا هذا فحرام وأكل مال بالباطل . ) ٩٧٢ م ٣٥٤/٧

## ٣ - اشتراط إطعام الحاضرين على السابق .

( لا يجوز أن يشترط على السابق إطعام من حضر . )  
٩٧٢ م ٣٥٤/٧

سجني ر : أسير ١ - فداؤه .

سجن ١ - حكم إيقافه بمجرد انتهاء .

: المتهم إما أن يكون متنبهاً لم يصح قبيله شيء ، أو يكون قد صح قبيله شيء من الشر ، فإن كان متنبهاً بقتل أو زنى أو سرقة أو شرب أو غير ذلك : فلا يحل سجنه ؛ لأن الله تعالى يقول : « انت اظن لا ينبغي من خلق شيئا » . ( ١١/١٣١ )

م ٢١٦٨

٢ - الامتحان به .

( لا يجوز الامتحان في الحدود وغيرها بالضرب أو السجن أو التهديد . ) ( ١١/١٤١ م ٢١٧٣ )

٣ - إيقافه على المسك القاطع والضارب والفاقه .

( من أمسك آخر حتى قُفِئت عينه أو قُطِعَ عضوه أو ضُرب ، الحكم فيه : أن يُقَيِّصَ من الفاقه والكاسر والقاطع والضارب بما فعل ، ويُعزَّزَ المسك ويسجن ، على ما يراه الحاكم . ) ( ١٠/٤٢٧ م ٢٠٢٩ )

٤ - إيقافه على المسك لقاتل وما في حكمه .

( هل على المسك لقتل قود أم لا ؟ وكذلك الواقف والناظر والبيئة والمصوب والدال والمتبع والباغي ؟ المسك ليس قاتلاً ، لكنه حبس إنساناً حتى مات ، =



سجن = فواجب أن يفعل به مثل ما فعل ، فيسلك مجبوساً حتى

يموت . ( ١٠ / ١١١ م ٢٠٩٠ )

٥ - متى يجب بالقتل .

و : قصاص ١٨ - قتل المسلم بالكافر .

٦ - سجن الدين .

( من ثبت للناس عليه حقوق ، من مال أو مما يوجب غرم مال ، بينة عدل أو بإقراره منه صحيح : يبع عليه كل ما يوجد له ، وأنصف الغرماء ، ولا يحل أن يسجن أصلاً ، إلا أن يوجد له من نوع ما عليه فينصف الناس منه بغير بيع ، فسجنه مع القدرة على إنصاف غرمائه : ظلم له ولمم معاً ، وحكم بما لم يوجب الله تعالى قط ولا رسوله ، وما كان لرسول الله ﷺ سجن قط .

فإن لم يوجد له مال ، فإن كانت الحقوق من بيع أو قرض : ألزم الغرم وسجن حتى يُبَيِّت العدم ، ولا يُمنع من الخروج في طلب شهود له بذلك ، ولا يُمنع خصمه من لزومه والمشي معه أو وكيله ، فإن أثبت عدمه صرح بعد أن يحلف : ما له مال باطن ، ومنع خصمه من لزومه ، وأوجر لخصومه ، ومتى ظهر له مال : أنصف منه .

فإن كانت الحقوق من نكاح أو صداق أو ضمان أو جناية : فالقول قوله مع يمينه في أنه عديم ، ولا سبيل إليه حتى يُبَيِّت =

سجن = خصه أن له مالاً ، لكن يؤاجر كما قدمنا . وإن صح أن له مالا غيبه : أذب وتُرب حتى يحضره أو يموت . ( ١٦٩/٨ م ١٢٧٥ و ١٧٢/٨ م ١٢٧٦ )

#### ٧ - السجن بكة .

( لا يحل أن يُسجن أحد في حرم مكة . ) ٢٦٢/٧ م ٨٩٨

#### ٨ - حكم إيقاعه في الحرم .

ر : مكة ١٧ - القصاص وإقامة الحد والسجن ودفع الأذى فيها .

#### ٩ - صلاة الجمعة فيه .

( يصلي المسجونون الجمعة ركعتين في جماعة ، بخطبة ، كاثو الناس . ) ٤٩/٥ م ٥٢٣

#### ١٠ - طلاق المسجون ليقتل .

( طلاق الموقوف للقتل : صحيح . ) ٢١٨/١٠ م ١٩٧٦

سجود ر : سجود التلاوة ، سجود السهر ، سجود الشكر .

#### ١ - الإكراه عليه لغير الله تعالى .

( من أكره على السجود لوثّن أو لصليب أو لإنسان وخشي الضرب أو الأذى أو القتل على نفسه أو على مسلم =

سجود = غير: إن لم يفعل: فليسجد لله تعالى قبالة الصليب، ولا يبالي  
إلى القبلة يسجد أو إلى غيرها ( ١٧٦/٤ م ١٧٦ و ٢٣٥/٨ م ١٤٠٧ م )

## سجود التلاوة

١ حكمه .

( ليس السجود فرضاً ، لكنه فضل . ) ١٠٥/٥ م ٥٥٦

٢ - مواضع من القرآن .

( في القرآن أربع عشرة سجدة ، أولها في آخر خنزير  
سورة الأعراف ، ثم في الرعد ، ثم في النحل ، ثم في سبأ ،  
ثم في كهيعص ، ثم في الحج في الأولى ؛ وليس قرب آخرها  
سجدة ، ثم في الفرقان ، ثم في النمل ، ثم ألم تنزيل ، ثم في ص ،  
ثم في حم فصلت ، ثم في النجم في آخرها ، ثم في إذا السماء  
انشقت ، عند قوله تعالى : ولا يسجدون ، ثم في اقرأ في آخرها . )  
١٠٥/٥ م ٥٥٦

٣ - الطهارة له .

( سجود القرآن : جائز بوضوء وبغير وضوء ، على طهارة  
غير طهارة . ) ٧٧/١ م ١١٦ و ١٠٦/٥ م ٥٥٦

٤ - شرط القبلة فيه .

( يسجد لسجود التلاوة إلى القبلة وإلى غير القبلة . )  
١٠٦/٥ م ٥٥٦

## سجود التلاوة

### ٥ - أدائه في كل الأوقات ، وفي أثناء الصلاة .

( سجدة القرآن يسجد لها في الصلاة الفريضة والتطوع ،  
وفي غير الصلاة في كل وقت ، وعند طلوع الشمس وغروبها  
وامتواها . ) ١٠٦/٥ م ٥٥٦

## سجود السهو

### ١ - صفة .

( الأفضل أن يصبر لكل سجدة من سجدي السهو ،  
ويشهد بعدهما ويسلم منها ، فإن اقتصر على السجدين دون  
شيء من ذلك : أجزاء ) ١٦٩/٤ م ٤٧٢

### ٢ - موجباته .

( كل عمل يعمله المرء في صلاته سهواً وكان ذلك العمل مما  
أو تعمد ذاكراً بطلت صلاته : فإنه يلزمه في السهو سجدة  
السهو فكل عمل يعمله المرء في صلاته سهواً ، من كلام أو إنشاء  
شعر ، أو مشي أو اضطجاع ، أو استدبار القبلة ، أو عمل  
أي عمل كان ، أو أكل أو شرب ، أو زيادة وكعة أو  
ركعات ، أو خروج إلى تطوع كثير ذلك أو قل ، أو تسليم  
قبل غامها : فإنه يتم ما ترك فقط ، ثم يسجد سجدة في السهو ، إلا  
انتقاض الرضوخ فإنه تبطل به الصلاة والسجود في صلاة التطوع  
واجب كما هو في صلاة الفرض ولا فرق . ) ١٥٩/٤ م ٤٦٧

و ١٦٣/٤ م ٤٦٨ و ١٧١/٤ م ٤٧٣

٣ - موضعه من أعمال الصلاة .

( سجود السهو كله : بعد السلام إلا في موضعين فإنت  
الساكن فيها مختير بين أن يسجد - سجدة في السهو بعد السلام وإن  
شأه قبل السلام .

أحدهما : من سها فقام من ركعتين ولم يجلس ويتشهد ،  
فهذا إذا استوى قائماً فلا يحل له الرجوع إلى الجلوس ، فإن رجع  
وهو عالم بأن ذلك لا يجوز ذاكرٌ لذلك : بطلت صلاته ، فإن  
فعل ذلك ساهياً لم يبطال صلاته ، وهو سهو يوجب السجود ؛ فإن  
شأه سجد السهو ثم سلم ولين شاء سلم ثم سجد .

والثاني : أن لا يدري ، في كل صلاة تكون ركعتين ،  
أصل ركعة أو ركعتين ؟ وفي كل صلاة تكون ثلاثاً ، أصلي  
ركعة أو ركعتين أو ثلاثاً ؟ وفي كل صلاة تكون أربعاً ،  
أصل أربعاً أم أقل ؟ فيبني على الأقل ويبني أبداً حتى يكون  
على يقين من أنه قد أتم ركعات صلاته وشك في الزيادة ، وإن  
أيقن في خلال ذلك أنه كان قد أتم : جلس من حينه وتشهد  
وسلم ولا بد ، ثم سجد السهو ، وإن ذكر بعد أن سلم وسجد أنه  
زاد يقيناً فلا شيء عليه وصلاته تامة . ( ١٧٠/٤ م ٤٧٣ )

٤ - متابعة الإمام به .

( إذا سها الإمام فسجد السهو ، ففرض على المؤقتين أن  
يسجدوا معه ، إلا من فاتته معه ركعة فصاعداً فإنه يقوم إلى  
قضاء ما عليه ، فإذا ما أنه سجد هو للسهو ، إلا أن يكون =

## سجود السهو

= الإمام سجد السهو قبل السلام فرضاً على المأموم أن يسجد معه ، وإن كان بقي عليه قضاء ما فاتهُ ، ثم لا يعيد سجودهما إذا سلم . ( ١٦٦/٤ م ٤٦٩ )

٥ - سجود المأموم له .

( إذا سها المأموم ولم يسجد الإمام ، فرضاً على المأموم أن يسجد السهو ، كما كان يسجد لو كان منفرداً أو إماماً ولا فرق . ) ( ١٦٧/٤ م ٤٧٠ )

٦ - أدائه بلا طهارة .

( من سجد سجدة السهو على غير طهارة : تجزأ عنه ، ونكره ذلك . ) ( ١٦٧/٤ م ٤٧١ )

## سجود الشكر

١ - حكمه .

( سجود الشكر : حسنٌ ، إذا وردت له تعالى على المرء نعمةٌ فيستحب له السجود . ) ( ١١٢/٥ م ٥٥٧ )

إسحاق ١ - حكمه .

( "سحق" النساء فيه للتنزير فقط ) ( ٣٧٣/١١ م ٢٢٩٥ )  
و ٣٩٠/١١ م ٢٣٠٣ )

سحر ١ - حقيقته وحكمه .

( السحر : حيلٌ وتخييلٌ ، لا يُجبلُ طبيعةً أصلاً ، ولو  
أحال السحر طبيعةً لكان لا فرق بينه وبين النبي ، وهذا كفرٌ  
بمن أجازوه . ) ٣٦/١ م ٦٨

سحر و : صوم .

سرف و : إسراف .

سرقه ١ - تعريفها واشتراط الحرز فيها .

( السرقه هي الاختفاء بأخذ شيء ليس له ، وإنه لا مدخل  
لحرز فيما اقتضاه الاسم ، فاشتراط الحرز في السرقه : باطل  
يقين ، ولا شك فيه . ) ٣٢٧/١١ م ٢٢٦٣

٢ - كونها من الحدود .

( لم يصف الله تعالى حرماً من العقوبة محدوداً لا يتجاوز  
في النفس والاعضاء أو للبشرة إلا في سبعة أشياء ، وهي :  
المحاربة ، والردة ، والزنى ، والقذف بالزنى ، والسرقه ،  
وجحد العارية ، وتناول الخمر في شرب أو أكل ، فقط . )  
١١٨/١١ م ٢١٦٣

٣ وجوب القطع فيها أول مرة .

( قطع السارق واجبٌ في أول مرة . ) ٣٥٠/١١ م ٢٢٨٠

٤ - قدرها الموجب القطع .

( لا تقطع اليد إلا في ربع دينار بوزن مكة فصاعداً ، ولا تقطع في أقل من ذلك من الذهب خاصة . ويجب القطع فيما سوى الذهب : فيما يساوي ثمن جعفة أو ثمن ، قل ذلك أو كثر دون تحديد . وما دون ذلك مما لا قيمة له أصلاً وهو النافه : لا يقطع فيه أصلاً ) ٢٢٨١ م ٣٥٣/١١ ، ٢٢٨٢

٥ - إحضار المروق ووقته .

( الواجب : قطع يد المارق ولا بد ، ثم يلزمه إحضار ما سرق ، ليرد إلى صاحبه إن عُرف ، أو ليكون في جميع مصالح المسلمين إن لم يُعرف صاحبه ، فإن عدم الشيء المروق : ضمنه . ) ٢٢٧٥ م ٣٢٩/١١

٦ - كونها من المسجد .

( الواجب قطع من سرق من مسجده ، باباً ؛ كان مطلقاً أو غير مطلق ، أو حصيراً أو قنديلاً ، أو شيئاً وضعه صاحبه هناك ونسيه ، كانت صاحبه معه أو لم يكن ، إذا أخذه لنفسه ، لا ليحفظه على صاحبه . ) ٢٢٦٦ م ٣٢٩/١١

٧ - كونها من الحمام .

( من سرق من الحمام فعليه القطع . ) ٢٢٦٥ م ٣٢٩/١١

٨ - الاختلاف في الشهادة عليها .

( الذي ينبغي أن يضبط في الشهادة ويطلب به الشاهد =



= لظاهر : ما لا تم الشهادة إلا به ، والذي إن عكس لم تكن شهادة ، فهذا هو الذي إن اختلف الشاهد فيه بطلت الشهادة ، لأنها لم تتم .

وأما ما لا معنى لذكره في الشهادة وتم الشهادة مع الكون عنه فلا ينبغي أن يلتفت إليه ، وسواء اختلف الشهود فيه أو لم يختلفوا ، سواء ذكره أو لم يذكره ، واختلافهم فيه كاختلافهم في قصة أخرى ليست من الشهادة .

فلما وجب هنا : كان ذكر اللون في الشهادة لا معنى له ، وكانت أيضاً ذكر الوقت في الشهادة في الزنى وفي السرقة وفي القذف وفي الحر لا معنى له ، وكان أيضاً ذكر المكان في كل ذلك لا معنى له . ( ١١ / ٣٤١ م ٢٢٧٦ )

#### ٩ - حكم المضطر إليها .

( من سرق من جهد أصابه ، فإن أخذ مقدار ما بقيت به نفسه : فلا شيء عليه ، وإنما أخذه ، فإن لم يجد إلا شيئاً واحداً فيه فضل كثير ، كتب واحد أو لؤلؤة أو بعر أو نحو ذلك ، فأخذه كذلك : فلا شيء عليه أيضاً ، لأنه يرد فضل من فضل عنه .

فلو قدر على مقدار قوته يبلغه إلى مكان المعاش ، فأخذ أكثر من ذلك وهو يمكن لا يأخذه : فعليه القطع وفرض على الإنسان : أخذ ما اضطر إليه في معاشه ، فإن لم يفعل فهو قاتل نفسه . ( ١١ / ٣٤٣ م ٢٢٧٧ )

## سرقه ١٠ - صفة قطع اليد فيها .

( الواجبُ إن سرق العبدُ : أن يُقطعَ أَمَلُهُ فقط ، وإن سرق الحرُ : فُطعت يده من الكعج وهو المفضل . وأما في الحاربة فتقطع يدُ الحر من المفضل ، ورجلُه من المفضل ، وتقطع من العبد أَمَلُهُ من اليد ونصفُ قدمه من الساق . ) ٢٥٧/١١

٢٢٨٤ م

## ١١ - الواجب قطعُه من السارق عند تكويرها .

( إذا سرق الرجل أو المرأة : يُقطع من كل واحد منهما يدٌ واحدة ، فإن سرق في الثالثة : عُزِرَ وَتُقِبَ - أي أخذ - ومنع الناسُ ضرره حتى يصلح حاله . ولا يجوز قطع رجلٍ أحلاً . ) ٢٥٤/١١ م ٢٢٨٣

## ١٢ - تحقق حكمها في مال كل من الزوجين .

( القطع على كل واحد من الزوجين إذا سرقا من مال صاحبه ، ما لم يُبيح له أخذه ، كالأجنبي ولا فرق إذا سرق ما لم يُبيح . وهو مُحْتَمِنٌ إن أخذ ما أُبيح له أخذه من حرز أو من غير حرز . ) ٣٥٠/١١ م ٢٢٧٩

## ١٣ - تحقق حكمها في مال كل ذي رحم محومة .

( القطع واجب على الأب والأم إذا سرقا من مال ابنتها ما لا حاجة بها إليه ، وكذلك إذا سرق الابن من مال أبيه . وكذلك كل ذي رحم محترمة أو غير محترمة إذا سرق من =

سرقه = مال دي رحمه او من غير دي رحمه ، ما لم يُبَّعْ له اخوه .  
 ٢٢٧٨ م ٣٤٣/١١ و ٢٢٧٩ م ٣٥٠/١١

#### ١٤ - تحقق حكمها في التبايش .

( التبايش : سارق ، وقطع يده واجب ، لانه آخذ شيئاً  
 لم يُبَّعْ الله تعالى له أخذه ، فأخذه متلکاً له مستغنياً به . )  
 ٢٢٦٧ م ٣٢٩/١١

#### ١٥ - حكم مناشدة السارق ودفعه بالقتل

( من أراد أخذ مال انسان ظلماً من لص أو غيره ، فإت  
 تبصر له طرقاً منه ومنعه : فلا يحل له قتله ، فإن قتله حينئذ  
 فعليه القود . وإن توقع أقل توقع أن يعاجله اللص : فليقتله ،  
 ولا شيء عليه : لانه مدافع عن نفسه .  
 وإن كان على المظلوم مهمة فالمناشدة : فعل حسن ، فإن لم  
 يكن في الأمر مهمة ففرض على المظلوم أن يبادر ما يمكنه به  
 الدفاع عن نفسه ، وإن كان في ذلك إتلاف نفس اللص . )  
 ٢١١٣ م ١٣/١١ و ٢٢٥٨ م ٣١٤/١١

#### ١٦ - قطع الجاحد العارية .

( 'تقطع يد' المستير الجاحد : كما تقطع يد السارق سواء  
 بسواه ، من الذهب في ربيع دينار لا في أقل ، وفي غير الذهب  
 في كل ما له قيمة 'قلت' أو 'كثرت' ، وتقطع المرأة كالرجل . )  
 ٢٢٨٥ م ٣٦٢/١١

## سرقه ١٧ - حكم وقومها على المصنف .

( القطع واجب في سرقه المصنف ، كانت عليه حليه أو لم تكن . ) ١١/٣٣٧ م ٢٢٧٣

## ١٨ - حكم وقومها على الحر .

( من سرق حرأ صغيراً او كبيراً فعليه القطع . ) ١١/٣٣٦ م ٢٢٧٢

## ١٩ - حكمها في الثمر والزرع والطعام والماشية .

( القطع واجب في كل ثمر وفي كل كثر ، معلقاً كان في شجرة أو مجذوذاً ، أو في جرين أو في غيره ، إذا أخذه سارقاً له مستغنياً بأخذه غير مضطر إليه وبغير حق له ، فإن القطع في كل طعام كان بما يفسد أو لا يفسد ؛ إذا أخذه على وجه السرقة غير مشهور بأخذه ، ولا حاجة إليه ، ولا عن حق أوجب له أخذه .

وكذلك حكم الزرع سواء أخذ من فدانته أو هو باندوده . وأما الماشية فالقطع فيها أيضاً كذلك ، إلا أن تكون خالة يأخذها مملناً فيكون محسناً : حيث أبيع له أخذها . وعاصياً لا سارقاً : حيث لم يبيع له أخذها . ) ١١/٣٣٢ م ٢٢٦٨

## ٢٠ - حكمها من الغنمية وكل مال مشترك .

( من سرق من شيء له فيه نصيب ، من بيت المال أو المغنم أو غير ذلك ، فإن كان نصيبه محدوداً معروف المقدار كالغنمية =

= أو ما اشترك فيه ببيع أو ميراث أو غير ذلك ، فإن أخذ زائداً على نصيبه مما يجب في مثله القطع ؛ قطع ولا بد ، فإن سرق أقل : فلا قطع عليه ، إلا أن يكون منع حقه في ذلك أو احتاج إليه ، فلم يصل إلى أخذ حقه ، إلا بما فعل ، ولا قدّر على أخذ حقه خالصاً : فلا يُقطع إذا عرف ذلك ، وإلّا عليه أن يرد الزائد على حقه فقط ؛ لأنه مضطر إلى أخذ ما أخذ . ( ١١ / ٣٢٨ م ٣٢٦٤ )

٢١ - حكم وقوعها على الصليب والوثن وآنية الذهب والفضة .  
( وجب القطع على سارق الصليب ؛ لأنه سرق جوهرأ لا يحل له أخذه ، وكذلك سارق الوثن ؛ لأنه لم يبرق الصورة وإنما سرق الجسم الحلال فتشكك . ولا فرق بينه وبين من سرق إناء ذهب أو فضة وإن شُبه عن اتخاذ ، كما صح النهي عن اتخاذ الصليب والوثن ولا فرق . وإنما الواجب في الآنية المذكورة والصلبان والأوتان : الكسر فقط ، فإن كان الصليب والوثن من حجر لا قيمة له أصلاً بعد الكسر : فلا قطع فيه أصلاً . )  
( ١١ / ٣٣٨ م ٣٢٧٤ )

٢٢ - حكم وقوعها على الصيد .  
( القطع واجب على من سرق صيداً متملكاً ، كما هو واجب في سائر الأموال . ) ( ١١ / ٣٣٩ م ٣٢٧٠ )

٢٣ - حكم وقوعها على الطيور .  
( من سرق طيراً : وجب فيه القطع ؛ لأنه مال من =

سرقه = الا مال ، دجاجاً كان أو حماماً أو غيرها . ( ٣٣٢/١١ م ٢٢٦٩ )

## ٢٤ - حكم وقوعها على الحر والخنزير .

( من سرق خيراً لمسلم أو لذي مي . فلا شيء عليه ؛ والواجب سرقته على كل حال ، لمسلم أو كافر . وكذلك من سرق خنزيراً ؛ لأن الواجب قتل الخنزير . وكلاهما ليس بآل ، لا يحل تناولهما ولا بيعهما ولا تملكهما ، لا لمسلم ولا لكافر . ) ( ٣٣٤/١١ م ٢٢٧١ )

## ٢٥ - حكم وقوعها على الميتة .

١ من سرق ميتة فإن فيها القطع ؛ لأن جلدتها باقٍ على ملك صاحبها يديفه فيستغنى به ويبيعه . ( ٣٣٤/١١ م ٢٢٧١ )

## ٢٦ - حكم قارض الدرام والدنانير .

( لا يقع على قارض الدرام والدنانير اسم سارق ولا مستعير ، فلا يقطع . معنى هذا : أنه كانت الدرام يتعامل بها عدداً دون وزن ، فكانت من عليه دراهم أو دنانير يقرض بالجلسم من نديهم ، ثم يعطيها عدداً ويستغنى الذي قطع من ذلك . ) ( ٣٣٦/١١ م ٢٢٨٦ )

## ٢٧ - حكم صلاة الحامل للسوق

( من صلى وهو يحمل شيئاً مبروقاً : بطلت صلاته . ) ( ٧١/٤ م ٤٢٥ )

سفر : ح .

سفر : ر : مسافر

١ - ابتداء يوم الخميس .

( يستحب الخروج للفر يوم الخميس ) ١٦٥ م ٣٥١/٧

٢ - أدب التذوق منه .

( من قدم من سفر نهاراً : فلا يدخل إلا ليلاً ، ومن قدم ليلاً فلا يدخل إلا نهاراً ، إلا لعذر ) ١٦٦ م ٣٥١/٧  
و ١٩٠ م ٧٢/١٠

٣ - تحديد الإقامة والسفر

( إن سافر المرء في جهاد أو حج أو حرة أو غير ذلك من الأسفار ، سفر الطاعة أو المعصية وما ليس طاعة ولا معصية ، أقام في مكان واحد عشرين يوماً ببلدائها فأقل : قصر ولا بد ، نوى إقامتها أو لم ينو . وإن أقام أكثر : أتم ولو في صلاة واحدة ، فإن ورد على ضيق له أو عجز أو دار ففزل هنالك : أتم ، فإذا رحل ميلاً فصاعداً : قصر ) ١٦٥ م ٢٢/٥

٤ - أثر الإغماء فيه

( لا يُبطل الإغماء السفر ولا الإقامة ) ١٦٤ م ٢٢٧/٦

٥ - حدة الميبح قسيم .

( يقسم المسافر الذي لا يجد الماء الذي يقدر على الوضوء به =

سفر = أو النقل به ، سواء كان السفر قريباً أو بعيداً ، سفر طاعة كان أو سفر معصية أو مباحاً . والسفر الذي يقيم فيه هو : الذي يسمى عند العرب سفرأ ، سواء كان مما تقتصر فيه الصلاة أو مما لا تقتصر فيه الصلاة ، وما كان دون ذلك مما لا يقع عليه اسم السفر من البروز عن المنازل فهو في حكم الحاضر . ( ١١٦/٢ م ٢٢٤ ، ٢٢٥ و ١١٩/٢ م ٢٢٨ )

#### ٦ - مسافته الموجبة للنصر .

( من خرج عن بيوت مدينته أو قريته أو موضع سكناه . فمشى ميلاً فصاعداً : حلى ركعتين ولا بد إذا بلغ الميل . فإن مشى أقل من ميل : حلى أربعاً ، سواء سافر في بر أو بحر أو نهر . ) ٢/٥ م ٥١٣ و ٢٢/٥ م ٥١٤ و ٢٤٣/٦ م ٧٦٢

#### ٧ - قصر الصلاة فيه .

( صلاة الصبح ركعتان في السفر والحضر أبدأ ، وفي الحروف كذلك . وصلاة المغرب ثلاث ركعات في الحضر والسفر والحروف أبدأ . ولا يختلف عدد الركعات إلا في الظهر والعصر والمغرب والعشاء ، فإنها أربع ركعات في الحضر الصحيح والمريض ، وركعتان في السفر ، وفي الحروف ركعة .

وكون الصلوات المذكورة في السفر ركعتين : فرض ، سواء كان سفر طاعة أو معصية أو لا طاعة ولا معصية ، أمناً كان أو خوفاً ، فمن أتى أربعاً عامداً ، فإن كان عالماً بأن ذلك لا يجوز بطلت صلاته ، وإن كان ساهياً : سجد للسجود بعد السلام =



سفر = فقط . وأما قصر كل صلاة من العلوآت المذكورة إلى ركعة في الخوف في السفر فباح ، من صلاها ركعتين فعسن ومن صلاها ركعة فعسن . ( ١ / ٢٦٤ م ٥١١ ، ٥١٢ )

### ٨ - جمع الصلاة فيه .

( إن زالت الشمس للمسافر وهو نازل أو غربت له الشمس وهو نازل ، فإنه يعلي كل صلاة لوقتها ولا بد ، فإن زالت له الشمس وهو ماشٍ فله أن يؤخر الظهر إلى أول وقت العصر ثم يجمع الظهر والعصر ، وإن غابت له الشمس وهو ماشٍ فله أن يؤخر المغرب إلى أول وقت العتة ثم يجمع بين المغرب والعتة . وأما بعرفة يوم عرفة خاصة ، فإنه يعلي الظهر في وقتها ثم يعلي العصر إذا سلم من الظهر في وقت الظهر . وأما بزدلفة ليلة يوم النحر خاصة فإنه لا يعلي المغرب ولا بزدلفة أي وقت جاءها ، فإن جاءها في وقت العتة صلاها ثم صلى العتة . ) ( ٣ / ١٦٥ م ٣٣٥ )

### ٩ - قضاء الصلاة فيه .

( من ذكر وهو في سفر صلاة نسيها أو قام عنها في إقامته : صلاها ركعتين ولا بد ، فإن ذكر في الحضر صلاة نسيها في سفر : صلاها أربعاً ولا بد . ) ( ٥ / ٣٠ م ٥١٧ )

### ١٠ - وجوب الجمعة فيه .

( تجب صلاة الجمعة على المسافر ، ويصح أن يكون إماماً فيها راتباً وغير راتب . ) ( ٥ / ٤٩ م ٥٢٣ )

## ١١ - صلاة العيد فيه .

( المسافرُ يعلي العيد كالخاضر . ) ٨٦/٥ م ٥٤٤

## ١٢ - صلاة الكسوف فيه .

( يعلي صلاة الكسوف : النساء والمنفرد والمسافرون ،

كثير م . ) ١٠٥/٥ م ٥٥٥

## ١٣ - أحكام الصوم فيه .

( من سافر في رمضان سفر طاعة أو معصية أو لا طاعة ولا معصية : ففرض عليه الفطر إذا تجاوز ميلاً أو بلغه أو إزاءه ، وقد بطل صومه حينئذ لا قبل ذلك ، ويقضي بعد ذلك في أيام آخر ، وله أن يصومه تطوعاً ، أو عن واجب لزمه ، أو قضاءً عن رمضان خال لزمه ، وإن وافق فيه يوم نذوه صامه لنذوه . وليس المسافر إلا المتنقل لا المقيم ، فلا يفطر إلا من تنقل ، بخلاف من لم يتنقل . ومن كان مقيماً صائماً فحدث له سفر فإنه إذا برز عن موضعه فقد سافر فقد بطل صومه وعليه قضاءه . )

٢٤٣/٦ م ٦٦٢ و ٢٥٩/٦ م ٧٦٣

## ١٤ - الإقراع بين الزوجات له .

( لا يجوز للزوج أن يتخس امرأة من نساؤه بأن تسافر معه

إلا بقربة . ) ٦٣/١٠ م ١٨٩٩

## ١٥ - اشتراط الرهن فيما يجري فيه من بيع أو سلم أو قرض

( لا يجوز اشتراط الرهن إلا في البيع إلى أجل مسمى في =

سفر = السفر أو في السفر إلى أجل مسي في السفر خاصة ، أو في  
الفرس إلى أجل مسي في السفر خاصة ، مع عدم الكلاب في  
كلا الوجهين . ( ٨ / ٨٧ م ١٢٠٨ )

## سكر ١ - حد الإسكار .

( حد الإسكار الذي يحرم به الشراب وينتقل به من التحليل  
إلى التحريم هو : أن يبدأ فيه الفلّسان ولو بمجربة واحدة فأكثرو ،  
ويتولد من شربه والإكثار منه على المرء في الأغلب أن  
يدخل الفساد في تمييزه ويخلط في كلامه بما يعقل وبما لا يعقل ،  
ولا يجري كلامه على نظام كلام أهل النسيب .

فإذا بلغ المرء من الناس من الإكثار من الشراب إلى هذه  
الحال ، فذلك الشراب : حرامٌ مكروٌ : سكر منه كل من  
شربه سواء ، أمسكر أو لم يسكر ، طبع أو لم يطبخ ،  
ذهب بالطبخ أكثرو أو لم يذهب ، وذلك المرء : سكران .  
وإذا بطلت هذه الصفة من الشراب بعد أن كانت فيه موجودة  
فصار لا يسكر أحد من الناس من الإكثار منه ، فهو حلال ،  
خل لا خمر . ( ٧ / ٤٧٨ م ١٠٩٨ و ٧ / ٥٠٦ م ١٠٩٩  
و ١٠ / ٢٠٨ م ١٩٦٨ )

## ٢ - تحقق المواخذة على تناول المسكر لا على السكر .

( ليس السكر معصية ، إنما المعصية شرب ما يسكر ، سواء  
أسكر أو لم يسكر ولا خلاف في أن من قنع به أو أمسك  
بده وجدده وحسب الحرف في حلقه حتى سكر أنه ليس عامياً =

سكر = بكرة ، لأنه لم يشرب ما بكرة باختياره ، والسكر ليس هو فعله إنما هو فعل الله تعالى فيه ، ولما ينهى المرء عن فعله ، فالحد : على شرب السكر ، سكر أو لم يسكر .  
 ٢٢٨/٦ م ٧٥٤ و ٢٧٣/١١ م ٢٢٩٥

### ٣ - حرمة التقليل إذا أسكر الكثير .

( كل شيء أسكر كثيره أحدًا من الناس ، فالنقطة منه فما فوقها إلى أكثر المقاصير : خمر ، حرام مملوكة وبيعته وشربه واستعماله على كل أحد . وعصير العنب ، ونبيذ التين ، وشراب القمح والسكران ، وعصير كل ما سواها ونقيعه وشرابه ، طبخ كل ذلك أو لم يطبخ ، ذهب أكثره أو أقله : سواء في كل ما ذكرنا ، ولا فرق . )  
 ١٧٨/٧ م ١٠٩٨ و ٥٠٦/٦ م ١٠٩٩

### ٤ - سقوط الخطاب به مع ثبوت الحد .

( السكران غير مخاطب في حال ذهاب عقله ، وهو غير مؤخذ بشيء أصلاً ، إلا حد الخمر . )  
 ٤٥٧/٧ م ١٠٦٠ و ٢١٣/١١ م ٢٢٤٢

### ٥ - أثره في الوضوء .

( ذهاب العقل بالسكر من أي شيء سكر : لا يوجب الوضوء . )  
 ٢٢١/١ م ١٥٧

٦ - حكم الصلاة تنوت به .

( من سكر حتى خرج وقت الصلاة ، ففرض عليه أن يطهها أبدأ . ) ٢٣٤/٢ م ٢٧٨

٧ - أثر استداده من الغروب إلى الغروب في رمضان .

( من سكر قبل غروب الشمس في رمضان ، فلم يفتق ولا صحا ولا اتبه ليلته كلها والقدر كله إلى بعد غروب الشمس : لا يجب عليه القضاء أصلاً . ) ٢٢٨/٦ م ٧٥٤

٨ - أثر حدوته بعد نية الصوم في الليل .

( من شرب حتى سكر في ليلة رمضان ، وكان نوى الصوم ، مصحبا بعد صدر من النهار أقله أو أكثره أو بعد غروب الشمس فصومه تام . ) ٢٢٨/٦ م ٧٥٤

٩ - عين السكران .

( لا عين لسكران . ) ٤٩/٨ م ١١٤٠

١٠ - ذبيحة السكران

( من ذبح وهو سكران : لم يحل أكله ، فإن ذكته بعد الصبح : حل أكله . ) ٤٥٧/٧ م ١٠٦٠

١١ - بيع السكران

( لا يجوز بيع من لا يعقل ، لسكره . ولا يلزمه ) ١٥٢٢ م ١٩/٩

سكر ١٢ - طلاق السكران .

( طلاق السكران : غير لازم . ) ١٠/٢٠٨ م ١٩٦٨

١٣ - عتق السكران .

( لا يجوز عتق من لا يطل ، السكر أو غيره . ) ٩/٢٠٥ م

١٦٦٩ م

١٤ - قذف السكران غيره .

( من قذف وهو سكران : فلا شيء عليه . ) ١١/٢٩٣ م

٢٢٤٢ م

١٥ - جناية السكران في المال والنفس .

( لا قود ولا ضمان ولا دية على سكران فيما أصاب في

'سكره' الخارج له عن عقله ، وهو والبيبة سواء . ) ١٠/٣٤٤ م

٢٠٢٠ م

١٦ - الرضاع من السكران .

( إن ارتفع صغير أو كبير من لبن سكران خمس

رضعات ، فإنت التحريم يقع به ؛ لأنه رضاع صحيح . )

١٠/٩١٠ م ١٨٦٧

و : سلم .

سلف

١ - تقيؤه عن البيع .

سالم

( السلم ليس بيعاً ، واسمه : السلف أو التليف أو

= السَلَم . والبيع يجوز بالدنانير والدرام حالا وفي الذمة الى غير أجل مسمى والى الميسرة ، والسلم لا يجوز الا الا أجل مسمى ولا بد .

والبيع يجوز في كل متللك لم يأت النص<sup>٥</sup> بالنهي عن بيعه ، ولا يجوز السلم الا في مكبل أو موزون فقط ؛ ولا يجوز في حيوان ولا مزروع ولا معدود ولا في شيء غير ما ذكرنا .

والبيع لا يجوز فيما ليس عندك ، والسلم يجوز فيما ليس عندك . والبيع لا يجوز البتة إلا في شيء بمينه ، ولا يجوز السلم في شيء بمينه أصلاً ، ١٠٥/٩ م ١٦١٢

## ٢ - انواع الجائز منه .

( السَلَم جائز في الدنانير والدرام إذا سلم فيها عرضاً . ومن السلم الجائز : أن يُسَلَم الحيوان الذي يجوز تملكه وتخليكه وإن لم يميز بيعه ، أو جاز بيعه في لحم من صنفات كان يحمل أكل<sup>٦</sup> لحمه ، أو في لحم من غير صنفه ، كتسليم عبد أو أمة أو كلب أو سنور أو كبش أو تيس أو غير ذلك ، كله في لحم كبش أو لحم ثور أو لحم تيس أو غير ذلك ؛ لأنه كله سلف في وزن معلوم الى أجل معلوم . ولا يجوز السلم في الحيوانات أصلاً ؛ لأنه ليس يكال ولا يوزن .

وجائز أن يُسَلَم البئر في دقيق البر ، ودقيق البر في البر ، متفاضلاً وكيف أحسن . وكذلك الزيت في الزيتون ، والزيتون في الزيت ، والبن في البن ، وكل شيء =

= حاشا الذهب في النضة ، أو النضة في الذهب فلا يحل ، أو التبر والشمير والبر والملح ، فلا يحل أن يُلِفَ صنفٌ منها لا في صنفه ولا في غير صنفه منها خاصة ، وكلها يلف فيما ليس منها من المكيلات والموزونات .

وحاشا الزرع أي زرع كان ، فلا يجوز تسليفه في القمح أصلاً . وحاشا الغنم والزيب فلا يجوز تسليف أحدهما في الآخر كيلاً ، ويجوز تسليف كل واحد منها في الآخر وزناً .

فلا يجوز السلم إلا في مكيل أو موزون فقط ، ولا يجوز إلا إلى أجل مسمى ولا بد ، ويجوز فيما ليس عندك ، ولا يجوز في شيء بعينه أصلاً . والسلم جائز فيما لا يوجد حين عقد السلم وفيما يوجد ، وإلى من ليس عنده منه شيء وإلى من عنده ، ولا يجوز السلم فيما لا يوجد حين حلول أجله . ( ١٦٥/٨ م ١٤٧٦ و ١٤٩١/٨ م ١٤٨٦ و ١٥٠١/٨ م ١٤٩١ و ١٥١٥/٨ م ١٥٠٧ و ١٥٠٥/٩ م ١٦١٢ و ١١٠/٩ م ١٦١٨ و ١١٤/٩ م ١٦٢١ )

٣ - بيان وصف ما يسلم فيه .

( لا بد من وصف ما يسلم فيه بعفاته الضابطة له . )

١١٣/٨ م ١٦٢٠

٤ - اشتراط دفعه في مكان بعينه .

( لا يجوز أن يشترط في السلم دفعه في مكان بعينه ، فإن

فعلاً فالصفة كالمبا فائدة . ) ( ١١٠/٩ م ١٦١٦ )



سلم ٥ اشتراط الكفيل فيه .

( اشتراط الكفيل في السلم : يفسد به السلم ) ١١٠/٩

١٦١٧ م

٦ - اشتراط الزمن فيه .

( يجوز اشتراط الزمن في السلم الى أجل مسمى ، في السفر

خاصة ، مع عدم الكاتب . ) ٨٧/٨ م ١٢٠٨ و ١١٠/٩

١٦١٧ م

٧ - عقده وقت صلاة الجمعة .

( لا يحرم عقد السلم وقت صلاة الجمعة ) ٧٩/٥ م ٥٤٢

٨ - تسليم اثنين الى واحد أو الواحد الى اثنين

( لو أسلم اثنان الى واحد فهو حائز ، والسلم بينها على قدر حصصها في الثمن الذي يدفعان . فلو أسلم واحد الى اثنين صفقة واحدة ، فهذا قبض سواء ؛ لأنها شريكان فيه وأخذاه معاً ، فلا يجوز أن يتفاضلا فيه ؛ إلا بأن يشين عند العقد أن لهذا ثلثه ولهذا ثلثيته ، أو كما يتفقان ) ١١٣/٩ م ١٦١٩

٩ - تسليم صنفين دون بيان مقدار كل

( من أسلم في صنفين ولم يبين مقدار كل صنف منها ، فهو باطل مفسوخ ، مثل أن يسلم في صنفين من قمح وشعير ، لا بدري كم يكون قمحاً وكم يكون شعيراً . ) ١١٣/٩ م ١٦١٧

# سَلَمُ ١٠ وجدان عيب بالتمن المقبوض

( إن وجد بالتمن المقبوض عيباً ، فإن كان اشترط السلامة بطلت الصفة كلها ، لأن الذي أعطى غير الذي عقد عليه ، فصار عقد سَلَمٍ لم يقبض ثمنه ، فإن كان لم يشترط السلامة فهو بخير بين أن يجلس ما أخذ ولا شيء له غيره ، أو يردُّ ومنتقض الصفة كلها . ) ١١٠/٩ م ١٦١٥

## ١١ - قضيع قبض المسلم فيه أو فواته .

( من سَلَمَ في شيء قضيع قبضه أو اشتعل حتى فات وقته وعدم : فصاحب الحق مخير بين أن يصبر حتى يوجد ، وبين أن يأخذ قيمته لو وجد في ذلك الوقت من أي شيء تراضيا عليه ) ١١٥/٩ م ١٦٢٢

## ١٢ - وقوع الربا فيه .

( الربا في السلم لا يجوز ، إلا في ستة أشياء فقط : التمر والقمح والشعير والملح والذهب والفضة . ) ٤٦٧/٨ م ١٤٧٩

## ١٣ - الإقالة فيه .

( لا تجوز الإقالة في السلم ) ١١٥/٩ م ١٦٢٣

## ١ - كونها مرجعاً عند الاختلاف .

و : إجماع ١ - الرجوع إليه .

٢ - المعتمد منها .

و : إسلام ٢ - معادره .

أيضاً ١٠ أصول أحكامه .

٣ - روايتها عن الواحد الثقة .

( صح قبول خير الواحد الثقة عن مثله مبلغاً الى رسول

الله صلى الله عليه وسلم ) ٩٢/١ م ٩٢

٤٧

٤ - روايتها عن غير الثقة .

( ما لم يروه الا من لا يوثق بدينه وبحفظه : لا تقوم به

حجة . ) ٩٣/١ م ٩٣

٤٧

٥ - روايتها عن مجهول .

( المجهول لا يحل لنا قبول زيارته ، حتى يصح عندنا فقهاء

في الدين ، وحفظه لما ضبط من ذلك ، ورواهه من الفسق . )

٩٣/١ م ٩٣

٤٨

٦ - الموقوف منها وحكمه .

( الموقوف : هو ما لم يبلغ به الى النبي ﷺ . ولا تقوم به

حجة . ) ٩٣/١ م ٩٣

٤٧

٧ - المرسل منه وحكمه .

( المرسل : هو ما كان بين أحد رواه أو بين الراوي وبين

النبي صلى الله عليه وسلم من لا يعرف . ولا تقوم به حجة . )

٩٣/١ م ٩٣

٤٧

٨ - حكم ترك صحيحها بقول صحابي أو غيره

( لا يحل ترك ما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

لقول صاحب أو غيره ، سواء كان هو راوي الحديث أو لم

يكن ) ٩٣/١ م ٩٣

٤٧

سنة

٩ - استفتاء صاحبها .

( 'بال' في معرفة أمور الدين : صاحب الحديث .

١٠٣ م ٢٧/١ و ١٠٤ م ٢٧/١  
٥٩  
٦١

و : سجود السهو .

سؤ

سؤك

١ - استحبابه لطلق العلوات .

( السؤك : متعب ، ولو أمكن لكل صلاة كان أفضل . )

٢٧٠ م ٢١٨/٢

٢ - وجوبه يوم الجمعة .

و السؤك يوم الجمعة : فرض لازم لكل بالغ من الرجال  
والنساء ، المحرم وغيره : سواء . وهو اليوم لا الصلاة . )

١٧٨ م ٨/٢ و ٥٣٦ م ٧٥/٥

٣ . استياك العالم .

( لا ينقض الصوم السؤك برطب أو يابس .

٢٠٤/٦ م ٧٥٣

٤ - استياك المحرم .

( استياك المحرم : جائز ، ولا حرج . ) ٧٥/٥ م ٥٣٦

٢٤٦/٧ م ٨٩١

و - معصية .

سنة









Bibliotheca Alexandrina



0598307